Document: IFAD11/5/INF.2
Date: 16 January 2018
Distribution: Public
Original: English

**A**

الاستثمار في السكان الريفيين

# تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق

## عدم ترك أي أحد يتخلف عن الركب: دور الصندوق في خطة عام 2030

**مذكرة إلى السادة أعضاء هيئة المشاورات**

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

**Luis Jiménez-McInnis**
مدير
مكتب الشراكات وتعبئة الموارد
رقم الهاتف: 2705 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: l.jimenez-mcinnis@ifad.org

**Katherine Meighan**
المستشار العام المؤقت
رقم الهاتف: 2496 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: k.meighan@ifad.org

نشر الوثائق:

**William Skinner**
مدير وحدة شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2974 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق – الدورة الخامسة
روما، 12 فبراير/شباط 2018

**للعلم**

Document: GC 41/L.3
Agenda: 6
Date: 16 January 2018
Distribution: Public
Original: English

**A**

الاستثمار في السكان الريفيين

# تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق

## عدم ترك أي أحد يتخلف عن الركب: دور الصندوق في خطة عام 2030

**مذكرة إلى السادة المحافظين**

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

**Luis Jiménez-McInnis**
مدير
مكتب الشراكات وتعبئة الموارد
رقم الهاتف: 2705 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: l.jimenez-mcinnis@ifad.org

**Katherine Meighan**
المستشار العام المؤقت
رقم الهاتف: 2496 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: k.meighan@ifad.org

نشر الوثائق:

**William Skinner**
مدير وحدة شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2974 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

مجلس المحافظين – الدورة الحادية والأربعون
روما، 13 –14 فبراير/شباط 2018

**للموافقة**

## جدول المحتويات


**مذكرة إلى السادة المحافظين** iii

**موجز تنفيذي** iv

**مقدمة** 1

**أولا - تحويل المناطق الريفية – القضاء على الفقر الريفي المدقع وانعدام الأمن الغذائي** 2

ألف- تحقيق خطة عام 2030 في المناطق الريفية 2

باء- يكمن التحول الشمولي المستدام في جوهر خطة عام 2030 5

جيم- التحديات الرئيسية للقضاء على الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي 7

**ثانيا- عدم ترك أي أحد يتخلف عن الركب- دور الصندوق في خطة عام 2030** 11

ألف- فرضية قيمة الصندوق وميزته النسبية 11

باء- التطلع قدما لفترة التجديد الحادي عشر للموارد وما بعدها 15

**ثالثا- تعزيز نموذج عمل الصندوق لتحقيق التميّز التشغيلي** 17

ألف- تعبئة الموارد – تجميع التمويل الإنمائي لتعظيم الأثر 17

باء- تخصيص الموارد – التركيز على أشد الناس الريفيين فقرا في أشد البلدان فقرا 24

جيم – استخدام الموارد: تنفيذ العمل الإنمائي بشكل مختلف 33

دال - تحويل الموارد إلى نتائج إنمائية – تقبل ثقافة النتائج والابتكار 48

**رابعا - الإطار المالي للصندوق واستراتيجيته لفترة التجديد الحادي عشر للموارد وما بعدها** 52

ألف - الإطار المالي لفترة التجديد الحادي عشر للموارد 52

باء - المستقبل المالي للصندوق: صوب استراتيجية شاملة للرفع المالي 55

جيم - استعراض إطار القدرة على تحمل الديون في الصندوق 55

**خامسا - إطار إدارة نتائج التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق** 56

**سادسا – مصفوفة الالتزامات والإجراءات القابلة للرصد** 59

**سابعا – ترتيبات استعراض منتصف الفترة للتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق وهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر للموارد** 60

**ثامنا - التوصية** 60

## الملاحق


| | | |
|---|---|---|
| الملحق الأول – | مصفوفة الالتزامات والإجراءات القابلة للرصد الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق | 61 |
| الملحق الثاني – | إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق 2019–2021 | 70 |
| الملحق الثالث – | بطاقة درجات القيمة مقابل المال في الصندوق | 102 |
| الملحق الرابع – | وضع تنفيذ التزامات فترة التجديد العاشر لموارد الصندوق (30 يونيو/حزيران 2017) | 111 |
| الملحق الخامس – | إطار قروض الشركاء الميسّرة لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق | 127 |
| الملحق السادس – | منهجية التعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون والمبالغ حسب القوائم والبلدان لفترات التجديد العاشر والحادي عشر والثاني عشر | 145 |
| الملحق السابع – | خارطة طريق محدثة للاستراتيجية المالية للصندوق | 157 |
| الملحق الثامن – | قائمة بالوثائق المعروضة على هيئة المشاورات وغيرها من الوثائق المرجعية | 160 |
| الملحق التاسع – | مسودة تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق | 162 |
| الملحق العاشر – | مشروع قرار بشأن الاقتراض من الأسواق | 172 |
| الملحق الحادي عشر – | المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتعهدات وتعهدات مساهمات الأعضاء في التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق | 174 |

# تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق

## *مذكرة إلى السادة المحافظين*

*صادق أعضاء هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق على تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق في دورتها الرابعة المنعقدة يومي 14 – 15 ديسمبر/كانون الأول 2017.*

*وفي التقرير بأسره، بقى المستوى المستهدف لمساهمات التجديد الحادي عشر، والمستوى المستهدف لبرنامج لقروض والمنح في فترة التجديد الحادي عشر ضمن أقواس لانهما ما زالا بانتظار تأكيدهما في الدورة الخامسة للهيئة، المقرر عقدها يوم 12 فبراير/شباط 2018.*

*وقد تُرك جدول التعهدات المستلمة (الملحق السادس، الذيل الثالث) فارغاً بانتظار استكمال المشاورات. أما التعهدات المستلمة حتى تاريخ انعقاد الدورة الرابعة واثناءها، فقد تم تداولها في وثيقة منفصلة مع أعضاء هيئة المشاورات.*

*وبعد اختتام الدورة الخامسة، سيتم توزيع ضميمة لهذا التقرير، تتضمن ملاحقه، والمستويين المستهدفين المتفق عليهما لكل من مساهمات التجديد وبرنامج القروض والمنح، والجدول المستكمل لتعهدات التجديد الحادي عشر للموارد المستلمة حتى تاريخ انعقاد الدورة واثناءها بتاريخ 12 فبراير/شباط 2018، على الدورة الحادية والأربعين لمجلس المحافظين التي ستعقد يومي 13 – 14 فبراير/شباط 2018.*

*وما أن يوافق مجلس المحافظين على التقرير وضمائمه، ويتبنى قرارات التجديد الحادي عشر، حتى يتم نشر النسخة النهائية منه.*

## موجز تنفيذي

1- كل ثلاثة أعوام، تجتمع الدول الأعضاء في الصندوق لاستعراض التقدم المحرز، والاتفاق على الاتجاهات والأولويات المستقبلية للصندوق وتجديد، موارده في عملية تعرف باسم مشاورات تجديد الموارد. وقد اجتمع ممثلو الدول الأعضاء في الصندوق خمس مرات بين فبراير/شباط 2017 إلى فبراير/شباط 2018 لمشاورات التجديد الحادي عشر للموارد. وتعتبر دورة تجديد الموارد هذه أول دورة تعقد بعد الاتفاق العالمي على أهداف التنمية المستدامة ومداولاته ذات الصلة بتمويل الصندوق وعملياته للفترة من عام 2019 إلى عام 2021.

2- وبعد عام شهد فيه العالم عددا من الأزمات الإنسانية، ومستويات غير مسبوقة من التهجير القسري والهجرة، يشرع الصندوق في فترة من التسريع الطموح لتعظيم مساهمته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز الصمود ودعم الانتعاش والتنمية المستدامة طويلة الأمد. أكد أعضاء هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق على المساهمة الفريدة من نوعها التي يقدمها الصندوق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وعلى الدور الرئيسي الذي يلعبه في القضاء على الفقر الريفي والجوع، والتطرق لتغير المناخ، وتحسين التغذية، وتمكين النساء والفتيات الريفيات، وخلق الفرص للشباب الريفيين، والتطرق للتحديات التي تفرضها الهشاشة والهجرة في المناطق الريفية.

3- كذلك اتفقت هيئة المشاورات أيضا على برنامج هام لإدخال تعزيزات على نموذج عمل الصندوق، بهدف ضمان التميز في العمليات مع التركيز القوي على القيمة المتحققة مقابل المال المنفق، والالتزام بالشفافية، والمساءلة وإحراز النتائج. [وافقت هيئة المشاورات على توسيع موارد الصندوق بما يعادل 100 مليون دولار أمريكي سنويا، للوصول إلى ما مجموعه 3.5 مليار دولار أمريكي لفترة التجديد الحادي عشر للموارد على مدى ثلاث سنوات] وستمكن هذه التغييرات مجتمعة مع زيادة التمويل، الصندوق من زيادة انتشاره ووصوله من 100 مليون من السكان الريفيين الفقراء في وقتنا الحاضر، إلى 120 مليون بحلول نهاية عام 2021، وإلى تحقيق أثر أكبر عبر جملة من أهداف التنمية المستدامة، من تحسين الدخول والصمود والتغذية إلى زيادة الإنتاج الزراعي والوصول إلى الأسواق. كذلك سيخلق التركيز الجديد على الشباب وعمالة الشباب والنهج الجديدة للانخراط مع القطاع الخاص فرصا جديدة، ويؤدي إلى تحسين نوعية الحياة في المناطق الريفية المهمشة، مما يوفر الخيارات للسكان الريفيين الشباب الذي كانوا لولاها سيجدون في الهجرة أملهم الوحيد.

4- ومع أن المساهمات الأساسية للدول الأعضاء في الصندوق ستبقى أساسا لرأسمال الصندوق وقدرته على الالتزام (حيث يصل المستوى المستهدف لمساهمات التجديد إلى [1.2 مليار دولار أمريكي]) ، سيدرج الاقتراض من الدول الأعضاء ومؤسساتها بصورة كاملة في الإطار المالي للصندوق لأول مرة في تاريخه. وسوف يبادر الصندوق في وضع خارطة طريق تهدف إلى جعله مستعدا للاقتراض من الأسواق. وستمكن هذه الاستراتيجية المالية الصندوق من تركيز موارده الأساسية على أشد الناس فقرا وأشد البلدان فقرا، مع

الإبقاء على عموميته، وتوفير جملة من الدعم الإقراضي وغير الإقراضي لجميع الدول الأعضاء النامية فيه.

5- يوفر هذا الموجز التنفيذي استعراضا للرسائل الرئيسية العشر لمشاورات التجديد الحادي عشر للموارد، علاوة على الاتفاقات الأساسية التي تم التوصل إليها بشأن الأهداف الرامية إلى زيادة تمويل الصندوق، ونتائجه وأثره على مدى الفترة 2019–2021.

## الرسائل الرئيسية لمشاورات التجديد الحادي عشر للموارد

**الرسالة الرئيسية الأولى: لم يعد القيام بالعمل على النحو المعتاد كافيا للوصول إلى تحقيق هدفي التنمية المستدامة الأول والثاني.**

6- جددت خطة عام 2030 للتنمية المستدامة (خطة 2030) الإحساس بالإلحاح لتحقيق التقدم التنموي. ومع أن العديد من البلدان قد أحرزت تقدما في هذا الصدد، إلا أن ذلك ليس بالكافي، إذا ما زال ما يقدر بحدود 836 مليون شخص يعيشون في فقر مدقع، ويعاني 815 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي. وتشير التقديرات إلى أن من بين هذه الغالبية العظمى، يعيش 75 بالمائة في المناطق الريفية ويعتمدون على الزراعة لكسب الرزق. ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبخاصة الهدف الأول (القضاء على الفقر) والهدف الثاني (القضاء على الجوع)، فإن الحاجة للتركيز على المناطق *الريفية* أمر لا مفر منه.

7- إلا أنه، وإذا ما استمرت التوجهات الحالية، لن يكون بالإمكان تحقيق هدفي التنمية المستدامة الأول والثاني. إذ سيتطلب القضاء على الفقر بحلول عام 2030 مضاعفة المعدلات الحالية للتقدم. إلا أن *تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية لعام 2017*، يشير إلى أن الفقر قد بدأ بالارتفاع مرة أخرى. وتمثل الهشاشة وتغير المناخ وجملة من القضايا الأخرى بما في ذلك انعدام المساواة بين الجنسين، وسوء التغذية وبطالة الشباب، تحديات كبيرة لابد من مواجهتها بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة والحد من انعدام المساواة ضمن وبين الدول الأعضاء. وستنطوي الاستجابة لهذه التحديات وتسريع التقدم على مضاعفة كبيرة في الجهود المبذولة في البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، مع استمرار العمل في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا. وسيحظى إيصال الصندوق في الأوضاع الهشة باهتمام مخصوص.

**الرسالة الرئيسية الثانية: يلعب الصندوق دوراً هاما في عدم ترك أي أحد يتخلف عن الركب.**

8- يعد مبدأ عدم ترك أي أحد يتخلف عن الركب، وهو طموح يتخلل كامل خطة 2030، أمرا محوريا لمهمة الصندوق. فميزة الصندوق النسبية تكمن في استهدافه القوي لمدقعي الفقر وأولئك الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في المناطق الريفية، وتركيزه على تمكينهم من زيادة قدرتهم الإنتاجية، بما في ذلك في السياقات الصعبة التي تعاني من المجاعة، والجفاف، والهشاشة، والهجرة. وتمثل وضعية الصندوق كوكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة، مع نموذج عمل وهيكلية تيسيرية لمؤسسة مالية دولية، عنصرا

إضافيا في ميزته النسبية. فنهجه المستهدف واستخدامه للاستثمارات المنتجة يرفد الاستثمارات الأوسع للمؤسسات المالية الدولية الأخرى، والمشورة السياساتية والتقنية التي توفرها منظمة الأغذية والزراعة الأمم المتحدة، والدعم الإنساني الذي يوفره برنامج الأغذية العالمي وغيرهم. ويعمل الصندوق بصورة متزايدة على تشجيع وتيسير الاستثمار الخاص في المناطق الريفية، مع تمكين السكان الريفين الفقراء من المشاركة في فوائد اقتصادات ريفية أكثر دينامية.

9- تتحول الاقتصادات الريفية مع نمو البلدان، مما يمثل فرصة كبيرة لزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة وما يتصل بها من أنشطة غير زراعية. وعلى مدى السنوات الخمس عشرة القادمة. يتوقع للطلب على الأغذية في البلدان النامية أن يزداد بحدود 25 بالمائة، مع توقع نمو قدره 55 بالمائة في أفريقيا جنوب الصحراء. ويتوجب على أصحاب الحيازات الصغيرة لعب دور رئيسي في الإيفاء بهذا الطلب المتزايد. علاوة على ذلك، ومع نمو الاقتصادات، تتحرك الزراعة من مجرد كونها المشغل المباشر لقوة العمل في المقام الأول، إلى محرك للتجهيز الريفي والعمالة الريفية، مما يوسع فرص الاستثمارات الريفية ويحفز التحول الريفي. إلا أن الدلائل تشير إلى أن التحول الريفي *المستدام والشمولي* لا يحدث من تلقاء نفسه، وإنما لابد من جعله يحدث من خلال سياسات واستثمارات وشراكات مخصوصة. ولا بد للصندوق من أن يقوم في الوقت ذاته بالاستفادة من الفرص التي يتيحها التحول الريفي والمساهمة في هذا التحول في آن معا.

**الرسالة الرئيسية الثالثة: الصندوق يمكنه الإيصال بطريقة أكبر وأفضل وأذكى.**

10- ستكون فترة التجديد الحادي عشر للموارد فترة تسريع طموح استجابة للفرص والتحديات الجسيمة التي تفرضها خطة 2030. ولكن الوقت المتاح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة قصير. ويعتبر التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق آخر دورة تجديد موارد تستكمل فيها جميع المشروعات وتحقق آثارها قبل عام 2030. ومع ذلك، فالطلب على موارد الصندوق لم يكن أعلى مما هو عليه الآن، إذ أنه يتجاوز وبصورة كبيرة المستوى الراهن للتمويل المتاح. وفي مسح حديث[1]، أشارت البلدان النامية إلى أنه، وبالتوازي مع النمو الاقتصادي، فإنها ترغب في تركيز المساعدة الإنمائية الرسمية على الزراعة، وتغير المناخ، والحد من الفقر. وتشير الدلائل إلى أن البلدان تريد الحصول على خدمات الصندوق، وأنها تمتلك القدرة على استيعاب المزيد من التمويل.

11- تمعنت هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر للموارد وبصورة منتظمة بالنهج الحالية للصندوق، وتحرت الخيارات المتاحة لتعزيز سريع لقدرة الصندوق على تحقيق الأثر على الفقر الريفي والجوع على نطاق واسع، والبناء على التقدم المحرز على مدى دورات التجديد الأخيرة. ومع أن الصندوق يواجه معوقات، إلا أن الدول الأعضاء خرجت بنتيجة مفادها أنه يمكن لنموذج عمل التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق أن يتطرق لهذه القضايا العالقة، وأن يعزز من قدرة الصندوق على الإيصال. كذلك فقد اتفقت

[1] R. Davies, J. Pickering, "Making Development Co-operation Fit for the Future: A Survey of Partner Countries," OECD Development Co-operation Working Papers, No. 20 (Paris: OECD Publishing, 2015).

الدول الأعضاء أيضا على العمل نحو تحقيق رؤية صندوق أكبر وأفضل وأذكى، كما نص عليه الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016–2025، لتعظيم مساهمة الصندوق في خطة 2030.

**الرسالة الرئيسية الرابعة: سيستقطب الصندوق مصادر متنوعة من التمويل الإنمائي لزيادة برنامجه من القروض والمنح.**

12- خلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد، سوف يزيد الصندوق وينوع من قاعدة موارده. ومع أن مساهمات تجديد الموارد ستبقى حجر الزاوية لرأسمال الصندوق وقدرته على الالتزام المالي، إلى أنه سيتم إدماج الاقتراض بصورة كاملة في الإطار المالي للصندوق لأول مرة في تاريخه. وسيتم الاقتراض من خلال قروض الشركاء الميَسرة، وبموجب إطار الاقتراض السيادي. وتم الاتفاق على وضع حد أقصى للاقتراض بما يعادل 50 بالمائة من مساهمات تجديد الموارد (باستثناء عنصر المنحة في قروض الشركاء الميسّرة). كذلك وافقت هيئة المشاورات أيضا على أنه يتوجب على الصندوق العمل للتوجه نحو الاقتراض من الأسواق، وصادقت على خارطة طريق تهدف إلى جعل الصندوق مستعدا لهذا الموضوع (انظر الملحق السابع) علاوة على قرار منفصل بشأن الاقتراض من الاسواق (انظر الملحق العاشر). وستيسر الاستراتيجية المالية للصندوق من توسيع برنامج القروض والمنح، بهدف زيادة المخصصات لجميع مجموعات البلدان.

13- بالنسبة للتجديد الحادي عشر للموارد، صادقت هيئة المشاورات على المستوى المستهدف لبرنامج القروض والمنح بما يعادل [3.5 مليار دولار أمريكي]، مما يمثل زيادة قدرها [حوالي 10 بالمائة]، أو 100 مليون دولار أمريكي سنويا، مقارنة بالتجديد العاشر للموارد. وبهدف تحقيق برنامج القروض والمنح هذا، تم وضع مستوى مستهدف لمساهمات التجديد بحدود [1.2 مليار دولار أمريكي]. وتتضمن مساهمات التجديد المساهمات الأساسية والمساهمات التكميلية غير المقيدة، وعنصر المنحة في قروض الشركاء الميسّرة. وتستند الأهداف الموضوعة للتجديد الحادي عشر للموارد على تقديرات طلب الدول الأعضاء، وعلى قدرة الصندوق على الإيصال، وتعتبر طموحة وواقعية في الوقت ذاته. وتشير هذه الزيادة إلى الدعم القوي الذي يحظى به الصندوق من دوله الأعضاء، وتعتبر بمثابة شهادة على الطلب المتنامي على مساعدة الصندوق، وعلى مساهمته ذات المعنى التي يمكن أن يوفرها لخطة 2030. استعرضت هيئة المشاورات أيضا إطار القدرة على تحمل الديون، واتفقت على الإبقاء على صيغته الحالية. واتفق الأعضاء أيضا على الإيفاء بالتزاماتهم لتوفير تعويض رأسمالي كامل، كما ينص عليه إطار القدرة على تحمل الديون، بما يصل بمجموعه إلى 39.5 مليون دولار أمريكي خلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد.

14- وخلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد، سيعزز الصندوق أيضا من قدرته كمجمع للتمويل الإنمائي. وسيزداد المعدل المستهدف للتمويل المشترك ليصل إلى 1 إلى 1.4، مع مستوى مستهدف للتمويل المشترك المحلي بحدود 0.8، ومستوى مستهدف للتمويل المشترك الدولي بحدود 0.6. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى برنامج عمل إجمالي لفترة التجديد الحادي عشر للموارد، بما يعادل 8.4 مليار أمريكي، أي بزيادة قدرها 1 مليار دولار أمريكي، مقارنة بالتجديد العاشر للموارد. وسيدعم تحقيق هذا الهدف خطة عمل واضحة للتمويل

المشترك، ونهج استراتيجي للشراكات وتعبئة الموارد. وسوف يعزز الصندوق أيضا من جهوده الرامية إلى حشد استثمارات القطاع الخاص في المناطق الريفية، وتعزيز الشمول المالي للنساء والشباب، بما في ذلك استقطاب تحويلات العاملين في الخارج وتشجيع استثمارات المهاجرين في الشتات في الزراعة. ويخطط الصندوق لأن ينشئ صندوقا للتمويل والاستثمار في أصحاب الحيازات الصغيرة والمشروعات الصغيرة والصغرى، لأغراض التيسير المباشر للتمويل متوسط وطويل الأجل للمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم ولمنظمات المنتجين.

**الرسالة الرئيسية الخامسة: سوف تستهدف استثمارات الصندوق أشد الناس فقرا وفي أشد البلدان فقرا.**

15- سوف يضمن الصندوق أن يستهدف تخصيص الموارد أولئك الذين هم في أشد الحاجة إليها، مع اهتمام خاص بفئات السكان الضعيفة، بما في ذلك الشباب. وسيتم استخدام معيار انتقاء قطري شفاف لتحديد ما يقارب 80 بلدا ممن سيتلقون مخصصات تمويلية جديدة من الصندوق خلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد، مع ضمان التركيز الاستراتيجي والقدرة الاستيعابية والملكية القطرية. وستطبق هذه المعايير بأسلوب يسمح لجميع البلدان منخفضة الدخل بإمكانية الوصول إلى مخصص من الصندوق. وسيستخدم نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، الذي يخصص الموارد على أساس الاحتياجات والأداء، لتحديد مخصصات البلدان من الموارد. وتتضمن الإصلاحات المدخلة على نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، التي ستدخل حيز النفاذ خلال دورة التجديد الحادي عشر للموارد، تركيزا أقوى على كل من الضعف والأداء، وستفضي إلى نتيجة مفادها تلقي جميع مجموعات البلدان الضعيفة، أي البلدان منخفضة الدخل، والدول النامية الجزرية الصغيرة، وأقل البلدان نموا، والبلدان التي تعاني من أشد الأوضاع هشاشة، حصة أكبر من موارد الصندوق. علاوة على ذلك، سوف تخصص الإدارة 90 بالمائة من الموارد الأساسية للبلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا المختارة لتخصيص الموارد لها خلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد. وأما الـ 10 بالمائة المتبقية من الموارد الأساسية ستذهب إلى بلدان مختارة من البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا. كذلك ستضمن إدارة الصندوق أيضا تخصيص 25–30 بالمائة من الموارد الأساسية لأشد الأوضاع هشاشة، و50 بالمائة لأفريقيا و45 بالمائة لأفريقيا جنوب الصحراء. وسيتم الاستهداف الحذر للسكان الريفيين الفقراء والذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في كل بلد من البلدان، مما سيضمن أن تصل استثمارات الصندوق التي تتمحور حول البشر في القطاع الريفي الإنتاجي إلى المجموعات المستهدفة ذات الأولوية. وسيتم إيلاء اهتمام خاص للنساء والشباب بإتباع نهج متمايزة ملائمة للشباب والشابات.

الجدول 1

**موجز الالتزامات المتعلقة بتخصيص الموارد الأساسية مجموعات الدخل القطرية**

(النسبة المئوية)

| *مجموعات الدخل القطرية* | *تخصيص الموارد الأساسية* |
|---|---|
| البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا | 90 |
| البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا | 10 |

الجدول 2

**موجز الالتزامات المتعلقة بتخصيص الموارد الأساسية حسب الأقاليم والأوضاع الأشد هشاشة**

(النسبة المئوية)

| *المجموعات الإقليمية ومجموعات البلدان الأخرى* | *تخصيص الموارد الأساسية* |
|---|---|
| أفريقيا | %50 |
| أفريقيا جنوب الصحراء | %45 |
| أكثر الأوضاع هشاشة | %30–25 |

*المخصصات تشير جميعاً إلى الحصة من مجموع الموارد الأساسية.

**الرسالة الرئيسية السادسة: سوف يبسط الصندوق من عملياته ويستقطب الشراكات لاستجابة أفضل للاحتياجات القطرية.**

16- بغية تعظيم الدعم الذي يقدم للبلدان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، ولتعزيز قدرة الصندوق على الإيصال، لابد للصندوق من أن يعزز نموذج عمله. وسيتحقق ذلك من خلال جملة من الإجراءات المتسقة: تسريع اللامركزية إلى المراكز الإقليمية، إعادة هندسة النموذج المستند إلى البلدان، القبول بعمليات الأعمال الابتكارية، خلق هيكلية تستند إلى النتائج، وجعل الصندوق موائما للغرض. والصندوق ليس وحيدا في هذه العملية، إذ تخضع منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات مالية دولية أخرى لعملية إصلاح جارية، والصندوق منخرط بنشاط في هذه العملية[2]، وسوف تجعل المقترحات التي يتقدم بها الصندوق لفترة التجديد الحادي عشر للموارد من الصندوق لاعبا أكثر صلة وفعالية وكفاءة ضمن منظومة الأمم المتحدة.

17- كذلك سيعزز النموذج الجديد المستند إلى البلدان من تركيز الصندوق ومرونته ورشاقته في استخدام الموارد. وسوف يسرع الصندوق من اللامركزية إلى المراكز الاقليمية ويزيد الصندوق من قدرته على الانفتاح نحو الخارج، وتعزيز قدرة المدراء القطريين على الانخراط في العمليات السياسية وإرساء الشراكات. وستوفر الاستراتيجيات القطرية الواضحة والتصميم المستند إلى الدلائل الأساس لتركيز أدق على النتائج والوسائل الضرورية لتحقيقها. وسيؤدي تبسيط العمليات إلى تقليص الوقت الفاصل بين المذكرة المفاهيمية والمصادقة على المشروع بأكثر من النصف (من 17 شهر إلى 8 أشهر)، والوقت الفاصل بين المصادقة على المشروع وأول صرف له بحدود 30 بالمائة (من 17 شهر إلى 12 شهر)، وتسريع وتيرة التنفيذ والصرف، وبخاصة في

[2] إعادة تعيين نظام الأمم المتحدة الانمائي لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2036– ضمان مستقبل أفضل للجميع (http://undocs.org/A/72/124)

البلدان التي تعاني من أوضاع هشة. وسيتم التطرق لجاهزية التنفيذ والقدرة الاستيعابية كعوامل تمكينية رئيسية لنهج أسرع وأكثر رشاقة. وسوف يجعل الصندوق من الشراكات الاستراتيجية حجر الزاوية لعملياته، ويستقطب هذه الشراكات لأغراض التمويل، والمعرفة، واستقطاب التأييد، والتأثير على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي.

**الرسالة الرئيسية السابعة: سوف يعمم الصندوق قضايا التغذية، والتمايز بين الجنسين، والشباب، والمناخ لمضاعفة الآثار التي تخلفها استثماراته وللتطرق لتحديات الهجرة.**

18- اعترف جدول عمل أديس أبابا، الذي تبناه المؤتمر الدولي الثالث بشأن تمويل التنمية، بأن الاستثمار في الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي سوف يؤدي إلى "جني فوائد غنية عبر أهداف التنمية المستدامة بأسرها". ولتحقيق هذه الفوائد، سيصعد الصندوق من جهوده الرامية إلى تعميم قضايا التغذية والتمايز بين الجنسين والمناخ في عملياته، وسيدخل الشباب وبخاصة عمالة الشباب كموضوع جديد للتعميم. وسوف يعزز الصندوق من موقعه كوكالة رائدة عبر هذه المواضيع الأربعة، ويسعى لنهج أكثر تحولا، ويبني على الروابط المتشابكة بين هذه المواضيع الأربعة. وتشكل هذه المواضيع الأربعة، مترافقة بالهشاشة، بعضا من أهم التحديات التي يواجهها تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن هنا، فإن التطرق لها بصورة فعالة بالتعاون مع الشركاء سيؤدي إلى بناء صمود المجتمعات الريفية، والحد من الضعف، والمساعدة على ضمان أن تبقى الهجرة على الدوام خيارا عوضاً عن كونها ضرورة. وفيما يتعلق بالمناخ على وجه الخصوص، ستكفل الإدارة، بالإضافة إلى ضمان تعميم الشواغل المناخية في 100 في المائة من المشروعات، أن ما لا يقل عن 25 في المائة من برنامج قروض الصندوق ومنحه يركز تحديداً على المناخ.

**الرسالة الرئيسية الثامنة: سيقوم الصندوق بمواءمة عملياته للوصول إلى دعم أفضل لعمليات التحول الريفي**

19- سيوجه إطار واضح للانتقال انخراط الصندوق مع البلدان الشريكة مع تحركها على طول مساراتها الإنمائية الخاصة بها. وسيعزز ذلك من ملاءمة الصندوق للسياق القطري، ويضمن وجود التركيبة الملائمة القطرية المخصوصة من الأنشطة الإقراضية وغير الإقراضية التي تيسر الملكية القطرية. كذلك فإنه سيوفر أيضا قدرا أكبر من القدرة على التنبؤ والشفافية في تحديد حزمة الدعم التي يمكن للصندوق أن يوفرها، والمساهمة في ضمان استدامة الآثار من خلال دعم البلدان الشريكة في الفترات المحفوفة بالتحديات. ولابد من إيلاء اهتمام خاص للتطرق لاحتياجات البلدان على مستويات الدخل المختلفة، وتلك التي تتأثر بالهشاشة والدول النامية الجزرية الصغيرة. وسيمكن هذا النموذج الجديد المستند إلى البلدان الصندوق من أن يكون أكثر انخراطا في العمليات السياساتية الوطنية، وأن يصيغ برامجه القطرية بصورة تتواءم مع الظروف المخصوصة وطلبات وأولويات البلدان الشريكة والمجموعات المستهدفة. وسيغدو التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بما في ذلك تيسير تدفق أكثر دينامية للمعرفة بين الدول الأعضاء النامية، والتوسط في الروابط والشراكات والفرص جزء لا يتجزأ من نموذج عمل الصندوق.

**الرسالة الرئيسية التاسعة: سوف يعزز الصندوق من القيمة المتحققة مقابل المال المنفق عبر جميع الأبعاد الأربعة – الاقتصاد، والكفاءة، والفعالية، والمساواة.**

20- ستؤدي التعزيزات المدخلة على نموذج عمل الصندوق لفترة التجديد الحادي عشر للموارد لزيادة نتائج الصندوق وأثره والقيمة التي يحققها مقابل المال المنفق. وستقود بطاقة درجات جديدة للقيمة المتحققة مقابل المال المنفق جدول عمل القيمة المتحققة مقابل المال المنفق، وتساعد إدارة الصندوق على تحديد والموازنة بين المفاضلات المتأصلة في السعي لها. وتدمج بطاقة الدرجات هذه جملة من المؤشرات الفرعية من إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الحادي عشر للموارد، وتقيس التقدم المحرز في تحسين الاقتصاد والكفاءة والفعالية والمساواة في أداء الصندوق التشغيلي والتنظيمي.

21- كذلك سيعزز الصندوق أيضا من قبوله لثقافة النتائج والابتكار عبر المنظمة بأسرها. وسوف تتعزز هذه الثقافة من خلال التنفيذ الكامل لإطار الفعالية الإنمائية للصندوق، وتعزيز القدرات والنظم على الإدارة لأغراض إحراز النتائج ومنصة أقوى لإيصال الخدمات. ونتيجة لذلك سيغدو الصندوق منظمة أكثر كفاءة وفعالية مع تركيز أدق والنتائج والأثر والقدرة على إيصال برنامج أكبر للقروض والمنح وبرنامج عمل أضخم. وسيتم إيلاء وزن أكبر بصورة واضحة للشفافية في المنظمة بأسرها، كما سيتم القبول بمبدأ الشفافية الاستباقية والانفتاح. وستساعد هذه التغييرات على تحويل الموارد إلى نتائج إنمائية بأسلوب يعظم من أثر كل دولار يستثمره الصندوق على حياة السكان الريفيين الفقراء.

**الرسالة الرئيسية العاشرة: من خلال ذلك كله سيتمكن الصندوق من تحقيق كامل إمكانياته للمساهمة في خطة 2030**

22- سوف تبني التعزيزات المزمع إدخالها على نموذج عمل الصندوق على التقدم المحرز على مدى السنوات الماضية، وقد تمكن الصندوق من توسيع مساهمته في خطة 2030 بصورة معتبرة. وخلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد، سوف يهدف الصندوق إلى الوصول إلى 120 مليون من السكان الريفيين الفقراء، وتحقيق أثر كبير قابل للرصد، عبر جملة من الأهداف الاستراتيجية، كما حددها إطار إدارة النتائج:

(أ) 47 مليون شخص ممن سيزداد إنتاجهم الزراعي (الغاية 3 من الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة)

(ب) 46 مليون شخص ممن ستزداد إمكانية وصولوهم إلى الأسواق (الغاية 3 من الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة)

(ج) 24 مليون شخص ممن ستتعزز قدرتهم على الصمود (الغاية 5 من الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة)

(د) 12 مليون شخص ممن ستتحسن تغذيتهم (الغاية 1 من الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة)

(هـ) 44 مليون شخص ممن سيشهدون حراكا اقتصاديا (الغاية 2 من الهدف 1 والغاية 3 الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة)

23- وسيمثل الوصول إلى هذه الأهداف مساهمة كبيرة ومستدامة في تحقيق هدفي التنمية المستدامة الأول والثاني من قبل الصندوق والدول الأعضاء فيه وشركائه. وسوف يتم تقدير هذه المساهمة من خلال تقدير نشط للأثر، بالبناء على المنهجية الموضوعة خلال فترتي تجديد الموارد التاسع والعاشر. ومن الجدير بالملاحظة، أن الصندوق سيبقى المؤسسة المالية الدولية الوحيدة التي ترصد الأثر القابل للعزو في كامل حافظته على أساس منتظم.

# تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق

## مقدمة

1- **في دورته الأربعين، أنشأ مجلس محافظي الصندوق هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق**[3]. وطلب مجلس المحافظين من هيئة المشاورات عرض تقرير عن نتائج مداولاتها على دورته الحادية والأربعين. وقد استكملت هيئة المشاورات هذا التقرير وصادقت عليه في دورتها الرابعة المنعقدة يومي 14 و15 ديسمبر/كانون الأول 2017، وأوصت مجلس المحافظين بتبني مشروع القرار الخاص بالتجديد الحادي عشر للموارد، ومشروع القرار الخاص بالاقتراض من الأسواق. [وتم الاتفاق على المستوى المستهدف لمساهمات التجديد الحادي عشر للموارد والمستوى المستهدف لبرنامج القروض والمنح أثناء الدورة الخامسة لهيئة المشاورات المنعقدة بتاريخ 12 فبراير/شباط 2018]

2- **أعضاء هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق مقتنعون بأن بإمكان الصندوق تقديم مساهمة فريدة من نوعها في تحقيق خطة 2030 للتنمية المستدامة.** الصندوق هو الوكالة الوحيدة المتخصصة من وكالات الأمم المتحدة والمؤسسة المالية الدولية المكرسة حصراً للقضاء على الفقر الريفي والجوع ودعم التحول الريفي الشمولي والمستدام. تمثل المجموعة المستهدفة للصندوق، وهم الفقراء الريفيون والذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في البلدان النامية، غالبية الفقراء والجياع في العالم. ويعد نهج الصندوق، الذي يستند إلى البشر للتنمية الزراعية والتحول الريفي المستدام، وسيلة مثبتة تتسم بفعالية التكاليف للتطرق للفقر وانعدام المساواة، ولضمان عدم ترك أي أحد يتخلف عن الركب. وكما تم الاعتراف به في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث بشأن تمويل التنمية، فإن الاستثمار في الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي يجلب فوائد غنية لجميع أهداف التنمية المستدامة. وتؤدي جهود الصندوق لتعميم قضايا التغذية والمناخ والمساواة بين الجنسين إلى مضاعفة فوائد استثماراته، والمساهمة في جداول أعمال عالمية هامة أخرى، مثل عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية، واتفاقية باريس بشأن تغير المناخ، ولجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة.

3- **وبعد فترة من التعزيزات خلال فترة التجديد العاشر للموارد، سيشكل التجديد الحادي عشر للموارد فترة للتسريع الطموح، استجابة للفرص والتحديات الكبيرة التي تفرضها خطة عام 2030.** خلال الدورات الخمس لهيئة المشاورات، استعرض أعضاء الهيئة وإدارة الصندوق التقدم المحرز في منتصف فترة التجديد العاشر للموارد، وأخذوا علما بالدروس المستفادة. وتمعنت هيئة المشاورات بالنهج الحالية للصندوق وتحرت الخيارات المتاحة لتعزيز قدرته على تحقيق الأثر على نطاق واسع، والبناء على التقدم المحرز خلال دورات التجديد الأخيرة. واستنادا إلى هذه المناقشات، وافقت هيئة المشاورات على العمل لتحقيق رؤية لصندوق أكبر وأفضل وأذكى، كما حدده الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016-2025. وطوروا فرضية لفترة التجديد الحادي عشر تتسم بالواقعية والجرأة والابتكار. وفترة التجديد الحادي عشر للموارد ستكون آخر فترة تجديد يتوقع خلالها استخدام جميع الموارد بصورة كاملة بحلول عام 2030، مما يؤكد مجدداً على الحاجة لوضع

[3] قرار مجلس المحافظين رقم 195/ د- 40.

أهداف طموحة الآن. ودعمت هيئة المشاورات مقترحات زيادة تعبئة الموارد وتعزيز قدرة الصندوق كمجمع للتمويل الإنمائي وتعزيز اطر تخصيص الموارد واستخدامها في الصندوق، وتعزيز تركيز الصندوق على الإدارة لتحقيق النتائج والقيمة مقابل المال. ومن خلال هذه التغييرات فقط يمكن للصندوق أن يعظم من أثره ومن أثر كل دولار يستثمره على تحسين حياة السكان الريفيين الفقراء. والصندوق ليس وحيدا في هذه العملية، إذ ثمة عملية إصلاح كبيرة جارية عبر منظومة الأمم المتحدة بأسرها،[4] وكذلك الأمر بالنسبة للمؤسسات المالية الدولية الأخرى. [وعلى هذا الأساس، صادقت هيئة المشاورات على زيادة برنامج القروض والمنح لفترة التجديد الحادي عشر.]

4- **يلخص هذ التقرير النتائج التي تمخضت عنها عملية المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر للموارد، والتوجه الذي وفره أعضاء الهيئة.** ستوفر المقاطع التالية من التقرير ما يلي: (1) السياق الإجمالي الذي تجري فيه مشاورات التجديد الحادي عشر للموارد؛ (2) الميزة النسبية للصندوق؛ (3) وصف للتعزيزات الأساسية التي ستدخل على نموذج العمل لفترة التجديد الحادي عشر للموارد؛ (4) تفاصيل الإطار المالي المتفق عليه؛ (5) استعراض لإطار إدارة النتائج في فترة التجديد الحادي عشر للموارد؛ (6) مصفوفة الالتزامات؛ (7) الترتيبات الخاصة باستعراض منتصف فترة التجديد الحادي عشر للموارد، ومشاورات التجديد الثاني عشر للموارد.

# أولا – تحويل المناطق الريفية – القضاء على الفقر الريفي المدقع وانعدام الأمن الغذائي

## ألف– تحقيق خطة عام 2030 في المناطق الريفية

5- **تعتبر خطة عام 2030 "خطة عمل للبشر والكوكب والازدهار"**. وهي تتطلب خطوات تحويلية وجريئة لنقل العالم إلى مسار يتسم بالاستدامة والشمول والصمود، والالتزام "بعدم ترك أي أحد يتخلف عن الركب". ومن الأمور الجوهرية بالنسبة إلى أهداف التنمية المستدامة، الدعوة للقضاء على الفقر المدقع (هدف التنمية المستدامة الأول) والقضاء على انعدام الأمن الغذائي (هدف التنمية المستدامة الثاني). وهذان الهدفان مرتبطان بصورة وثيقة بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات (هدف التنمية المستدامة الخامس)، والترويج لفرص العمل اللائق ونمو الاقتصاد (هدف التنمية المستدامة الثامن)، والحد من أوجه عدم المساواة (هدف التنمية المستدامة العاشر)، ولا يمكن تحقيقها من دون إيلاء الاهتمام لتغير المناخ (هدف التنمية المستدامة الثالث عشر)، والموارد الطبيعية (هدفا التنمية المستدامة الرابع عشر والخامس عشر)، والشراكات الفعالة (هدف التنمية المستدامة السابع عشر).

[4] انظر الحاشية 2.

الشكل 1

**عدد مدقعي الفقر في المناطق الريفية**

(بالملايين)

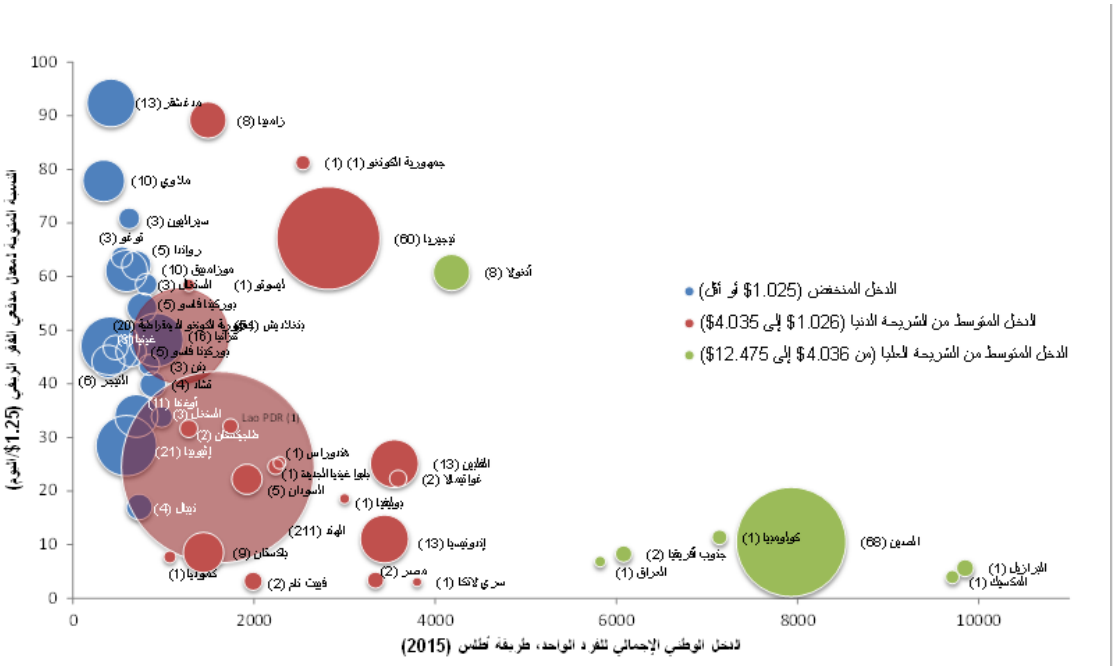


المصدر: حسابات إدارة الصندوق استنادا إلى قاعدة بيانات *تقرير التنمية الريفي* في الصندوق لعام (2016) و*مؤشرات التنمية العالمية* الصادرة عن البنك الدولي (2017).

6- **لتحقيق هدفي التنمية المستدامة الأول والثاني، تتعلق المهمة بين الوقت الحاضر وعام 2030 إلى حد كبير بالتطرق للفقر *الريفي* وانعدام الأمن الغذائي.** مازال ما يقدر بحوالي 836 مليون شخص يعيشون في فقر مدقع، و815 مليون شخص يعانون من سوء تغذية مزمن، وقد شهد هذا الرقم، بناء على *تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2017*، ارتفاعا خلال عام 2016 بعد أن كان قد تراجع في السنوات السابقة، ويعود السبب في ذلك إلى النزاعات، والتغيرات في الظروف المناخية، وفي بعض الحالات، إلى ارتفاع الأسعار[5]. وتعيش الغالبية الساحقة من هؤلاء الأشخاص، أي ما يقدر بحدود 75 بالمائة، في المناطق الريفية، ويعتمد معظمهم على الزراعة لكسب عيشهم. ومع أن هنالك العديد من فقراء الريف ممن سيهاجرون إلى المناطق الحضرية، إلا أن معظمهم لن يهاجر، لا بل أن تعداد السكان الريفيين في أقل الأقاليم نموا قد يزداد بصورة طفيفة. وبالتالي، فلابد من تحقيق مكاسب الدخل المطلوبة للقضاء على الفقر المدقع بحلول عام 2030 في المناطق الريفية، وأساسا من خلال الزراعة والأنشطة غير الزراعية المتعلقة بها، على الرغم من أن هذه الأنشطة سترتبط بصورة متزايدة بالاقتصادات الحضرية[6]. وكما يمكن رؤيته في

[5] يتم الإبلاغ عن الفقر المدقع في: *خطة عام 2030 لأهداف التنمية* المستدامة (الأمم المتحدة، 2015). انظر: www.un.org/sustainabledevelopment/poverty/ تحت هدف التنمية المستدامة الأول. أما انعدام الأمن الغذائي فيتم الإبلاغ عنه في: منظمة الأغذية والزراعة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، واليونيسف، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية. حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2017. بناء الصمود من أجل السلام والأمن الغذائي. روما. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة 2017.

[6] مجموعة البنك الدولي، *Future of Food: Shaping the Food System to Deliver Jobs* (World Bank Group, 2017).

ويتواءم ذلك أيضا مع إعلان مالابو بشأن التعجيل بالنمو والتحول الزراعيين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة الذي تبنته قمة الاتحاد الأفريقي في مالابو في غينيا الاستوائية في يونيو/حزيران 2014، والذي يتضمن هدفاً للتحول والنمو الزراعي للمساهمة بما لا

الشكل أعلاه (الشكل 1)، هنالك أعداد معتبرة من السكان الفقراء الذين يعانون من سوء التغذية في البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، وفي البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا[7].

7- **إذا ما استمرت التوجهات الحالية للفقر الريفي المدقع وانعدام الأمن الغذائي، لن يتم تحقيق هدفي التنمية المستدامة الأول والثاني** (انظر الشكل 2). سيؤدي سيناريو القيام بـ "العمل على النحو المعتاد" إلى ترك 240 مليون ريفي يعيش في فقر مدقع، و385 مليون شخص يعاني من سوء التغذية. وسيكون لذلك تبعات سلبية على جملة أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة، كما سيقود إلى انعدام الاستقرار والهجرة. وبالنسبة للبلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، سيغدو تحقيق هدفي التنمية المستدامة الأول والثاني صعبا على وجه الخصوص. وفي البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا وحدها يبدو أن التوجهات بشأن القضاء على الفقر الريفي المدقع تقترب من الهدف الموضوع لها. إلا أن هذه التوجهات تعكس التوجهات الحالية للنمو، وتفترض استمرار الاستثمارات والسياسات الشمولية، بدون الاعتراف بخطر احتمال أن تعلق البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا بما يعرف بـ "فخ الدخل المتوسط"، أو أن تعاني من صدمات تتعلق بالهشاشة أو تغير المناخ. كذلك فهي تخفق في الاعتراف بأن تحسين حياة معظم المجموعات المهمشة وأولئك الذين مازالوا يعانون من انعدام الأمن الغذائي والفقر المزمن في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، سيكون صعبا بصورة استثنائية.[8]

---

يقل عن 50 في المائة في الطموح المتمثل بالحد من الفقر الإجمالي في الخطة، وتحقيق ما لا يقل عن ضعف مستويات الإنتاجية الزراعية الحالية.

[7] انظر وثيقة التطلع قدما: الصندوق في سياق خطة عام 2030 للتنمية المستدامة (IFAD11/2/R.2).

[8] تركز هذه الأرقام أيضا على الفقر المدقع، مع أن هنالك أعداداً أكبر من الأشخاص الذين سيبقون في الفقر، وذلك باستخدام حسابات خطوط الفقر الوطني التي هي ذات صلة بهدف التنمية المستدامة 1-2 الذي يهدف إلى "تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقاً للتعاريف الوطنية بمقدار النصف على الأقل بحلول عام 2030".

الشكل 2

**توجهات وإسقاطات الجوع والفقر الريفي المدقع 2000–2030**

**(لجميع البلدان النامية)**

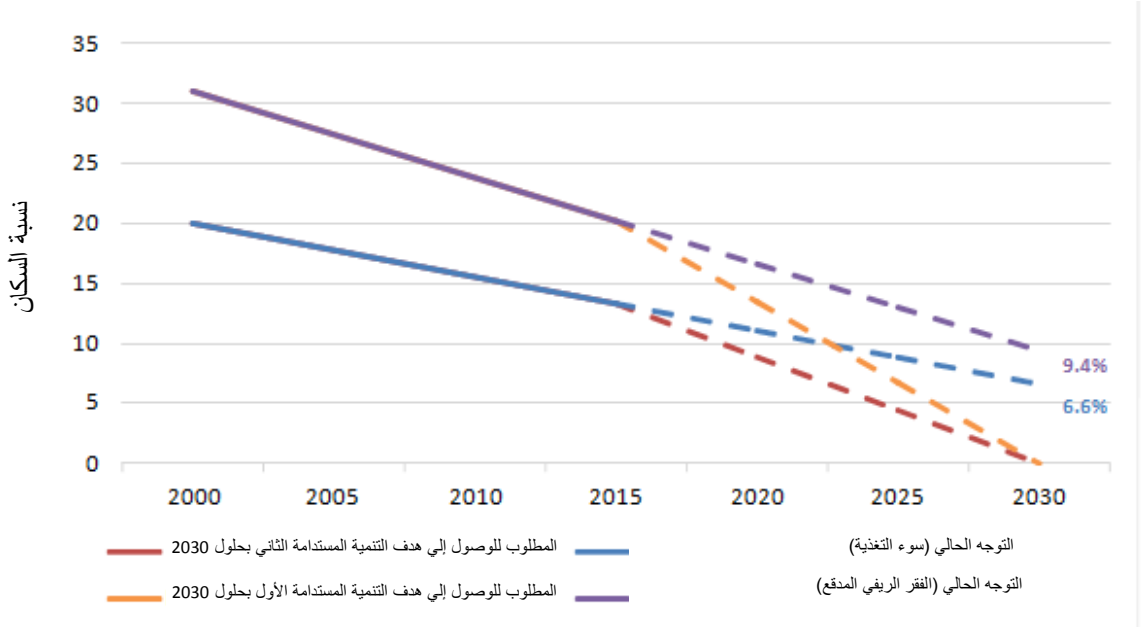


المصدر: قاعدة بيانات (2016). تقرير التنمية الريفية للصندوق (2016)، ومنظمة الأغذية والزراعية: حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم (2016).

## باء– يكمن التحول الشمولي المستدام في جوهر خطة عام 2030

8- **يحدث التحول الريفي كجزء من عملية أوسع للنمو الاقتصادي والتحول الهيكلي.** وهو ينطوي على نمو الإنتاجية الزراعية وزيادة إضفاء الطابع التجاري عليها، والفوائض القابلة للتسويق، وتنويع أنماط الانتاج وسبل العيش. كذلك فهو ينطوي أيضا على فرص مبادرات فردية وعمالة غير زراعية محترمة وموسعة، وعلى تغطية ريفية أفضل، ووصول إلى الأسواق والبنى التحتية، ووصول أكبر وقدرة أعظم للتأثير على العمليات السياساتية ذات الصلة. ويمكن لكل ذلك، لا بل لا بد من أن يؤدي إلى نمو ريفي أوسع (وأعرض)، وإلى مشاهد ريفية أفضل إدارة وأكثر استدامة.

9- **إلا أن التحول الريفي الذي يتسم بالشمولية والاستدامة لا يحدث من تلقاء نفسه وإنما لابد من جعله يحدث.** فالتحول الريفي والمستدام ضروري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولكي يكون التحول الريفي شموليا، لابد من أن يتمكن جميع السكان الريفيين من التمتع بحقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتنمية قدراتهم والاستفادة من الفرص المتاحة في بيئتهم. ويؤدي التحول الشمولي إلى تحسن ملموس في الوضع الاقتصادي وجودة حياة المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة وفقراء الأراضي والعمال المعدمين والنساء والشباب والمجموعات الإثنية والأقليات المهمشة وضحايا الكوارث الطبيعية والنزاعات. ولكي يكون التحول الريفي مستداما، لابد من أن يدمج الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للاستدامة وأن يتصدى لتحديات تغير المناخ.

10- **الترويج للتحول الريفي وضمان أن يكون مستداما وشموليا في قلب مهمة الصندوق.** لا بد للصندوق من أن ينتهز الفرص التي يوفرها التحول الريفي، وأن يسهم في هذا التحول في آن واحد. ويتطلب هذا الأمر إطارات سياساتية تمكينية، واتساق سياساتي، وقدرات مؤسسية، وشراكات فعالة وشمولية، ومعرفة متينة وجديدة (بما في ذلك البيانات) في جملة من المجالات. كما يتطلب وبصورة حاسمة اتخاذ القرارات الاستراتيجية السليمة التي تتسم بالملكية الوطنية في سياقات قطرية مختلفة. ويتوجب على الحكومات وشركائها القيام معا بتقرير التركيبة الصحيحة من سياسات واستثمارات التنمية الريفية، بما في ذلك أفضل تركيبة من: (1) السياسات والاستثمارات المستهدفة للأنشطة الإنتاجية التي تسعى إلى إيجاد سبيل نحو الشمولية من خلال تحسين سبل عيش فقراء الريف والذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي؛ (2) استثمارات وسياسات حماية اجتماعية تكميلية، تتطرق إلى فقر الدخل والهزات الاقتصادية والضعف الاجتماعي. وكجزء من ميزته النسبية للترويج للتحول الريفي الشمولي والمستدام، يتوجب على الصندوق أن يعمل مع الحكومات لتحديد السياسات والاستثمارات المستهدفة للأنشطة المنتجة، ودعم هذه الاستثمارات.

11- **في البلدان النامية، تمثل زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والأنشطة غير الزراعية المتعلقة بها فرصة عظيمة للترويج للتحول الريفي الشمولي.** وتعتبر مكاسب الإنتاجية الزراعية مفتاح التحول الريفي، فالمزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة مسؤولون عما يصل إلى 80 بالمائة من إنتاج الأغذية في العالم النامي. ولابد لهذا الإنتاج من أن ينمو بنسبة 50 في المائة ليطعم سكان العالم الذين يتوقع أن يصل عددهم إلى 10 مليارات شخص بحلول عام 2050[9]. وعلى مدى السنوات الخمس عشرة القادمة فقط، يتوقع للطلب على الغذاء في البلدان النامية ان يزداد بحدود 25 بالمائة، مع توقع نمو قدره 55 بالمائة في أفريقيا جنوب الصحراء. وسيلعب أصحاب الحيازات الصغيرة[10] دورا كبيرا في الإيفاء بهذا الطلب المتزايد، وخاصة لأن الإسقاطات تشير إلى أن الطلب على الأغذية من غير الحبوب سوف ينمو بسرعة أكبر من الطلب على الحبوب، مما يضمن اتساق النمو مع الميزة النسبية للمنتجين على نطاق صغير[11]. أما واردات الأغذية لأفريقيا، والتي نمت بصورة درامية خلال السنوات الأخيرة، فتصل حاليا إلى ما يتجاوز35 مليار دولار أمريكي سنويا، وقد تصل إلى 110 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2025 ما لم يتزايد الإنتاج المحلي[12]. ويولد القطاع الزراعي النامي والتحولي آثاراً مضاعفة في الاقتصاد الريفي، ويخلق فرص عمل خارج

[9] انظر الحاشية 5. *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم*.

[10] ينبغي تفسير الإشارة إلى "أصحاب الحيازات الصغيرة" بطريقة تتضمن المزارعين والمنتجين الزراعيين على نطاق صغير بغض النظر عن وضعية حيازة الأراضي لديهم. وكما جاء في الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016–2025 فإن تعريف المجموعة المستهدفة للصندوق يتضمن جميع السكان الريفيين الفقراء بمن فيهم المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة والمعدمون والعمال المعدمون والنساء والشباب والمجموعات الإثنية المهمشة وضحايا الكوارث والنزاعات.

[11] مجموعة البنك الدولي، *Future of Food: Shaping the Food System to Deliver Jobs* (مجموعة البنك الدولي 2017). يشير هذا التقرير أيضا إلى الدلائل المتنامية بأن إنتاجية العمالة في الزراعة مشابهة لإنتاجية العمالة في القطاعات الأخرى، مما يتعارض مع التحيزات السياساتية طويلة الأمد ضد الزراعة، وأن الفوارق تنجم عن الموسمية والبطالة المقنعة التي يمكن التطرق لها من خلال الاستثمارات الرامية إلى إطالة المواسم وتحسين تنويع الإنتاج.

[12] مصرف التنمية الإفريقي، منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2017، *الاتفاقية الاقتصادية الأفريقية لعام 2017، المبادرات الريادية الفردية والتصنيع*. (مصرف التنمية الأفريقي، منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2017: 2017).

المزرعة ترتبط بالزراعة، ويوفر فرصاً جديدة للسكان الريفيين الفقراء والذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي.

12- **وبالتالي، لا بد للجهود الرامية إلى الحد من الفقر المدقع وتحسين الأمن الغذائي من أن تعترف بتطور دور الزراعة في الاقتصاد الريفي.**[13] مع استمرار التحولات الريفية والهيكلية، تشكل الخدمات والصناعة الجزء الأكبر نسبيا من الاقتصاد، ويتوسع الطلب على الأغذية ويتغير. ويكتسب التجهيز الزراعي والصناعات والخدمات المرتبطة بالزراعة أهمية، وتتحول الزراعة من مجرد كونها مشغل مباشر في المقام الأول إلى محرك للعمالة والنمو غير الزراعي في المناطق الريفية. وفي الوقت نفسه تتسع فرص الاستثمار الزراعي، وتغدو الدخول غير الزراعية هامة بصورة متزايدة. ومع أن الوظائف ذات الصلة بالأغذية غير الزراعية سوف تنمو بصورة أسرع من الوظائف الزراعية، إلا أنه يتوقع للنظام الإجمالي للأغذية أن يبقى المشغل الأساسي للعمالة في العديد من البلدان النامية[14]. ومع التحول الريفي الشمولي، ستتاح الفرصة للسكان الريفيين للبقاء في المناطق الريفية دون أن يضطروا للهجرة بسبب العوز.

13- **يمثل تعبئة المزيد من الموارد المالية وتحسين الاستفادة من الموارد الموجودة وتحقيق الاتساق بين التمويل العام والخاص، والمحلي والدولي، والتنمية المستدامة تحديات حاسمة.** هنالك حاجة لاستثمارات مستدامة في القطاع الزراعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة والصندوق وبرنامج الأغذية العالمي إلى الحاجة إلى حوالي 265 مليار دولار أمريكي سنويا للقضاء على الجوع بحلول عام 2030[15]. وكما سلطت خطة عمل أديس أبابا الضوء عليه يجب أن تأتي معظم هذه الاستثمارات من الاستثمارات العامة المحلية ومن القطاع الخاص، بما في ذلك المزارعين. ومع ذلك تبقى المساعدة الإنمائية الرسمية حاسمة لضمان استمرار الدعم للعوامل الضرورية للتحول الريفي الشمولي والمستدام، وهي الاستهداف والقدرة على تحمل المخاطر والاستثمارات المشتركة في السلع العامة الأساسية. ويتوجب على المساعدة الإنمائية الرسمية أن تيسر وترفد الإنفاق العام المحلي والاستثمار الخاص، وتعزز ربطهما مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

## جيم- التحديات الرئيسية للقضاء على الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي

14- **يتوجب على الجهود الرامية للترويج للتحول الريفي المستدام والشمولي أن تتطرق إلى التحديات الشاملة التي تؤثر على المناطق الريفية.** هناك خمسة تحديات مخصوصة تتمتع بالأولوية وتتخلل جميع أهداف التنمية المستدامة، وهي: التغذية (هدف التنمية المستدامة الثاني)، والتمايز بين الجنسين (هدف التنمية المستدامة الخامس)، والشباب وبخاصة عمالة الشباب (هدف التنمية المستدامة الثامن)، وتغير المناخ (هدف التنمية المستدامة الثالث عشر)، والهشاشة التي تؤثر على جميع أهداف التنمية المستدامة. وثمة

---

[13] تقرير *التنمية الريفية لعام 2016: تعزيز التحول الريفي الشمولي*.

[14] انظر الحاشية 6.

[15] منظمة الأغذية والزراعة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، برنامج الأغذية العالمي. *التحرر من الجوع: الدور الحاسم للاستثمارات في الحماية الاجتماعية والزراعة* (روما: منظمة الأغذية والزراعة، 2015).

حاجة للتطرق لهذه التحديات بصورة منتظمة وبأسلوب متكامل خلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد وما بعدها؛ والإخفاق في هذا الأمر سيقوض الأثر الإنمائي للصندوق ولخطة عام 2030 على وجه العموم.

15- **أولا، هنالك حاجة لجهود أكبر للترويج لتغذية أفضل.** يسعى هدف التنمية المستدامة الثاني لا إلى القضاء على الجوع فحسب، (والذي يحتسب بمؤشر وكيل هو سوء التغذية) ولكن أيضا لتجنب العبء الثلاثي لسوء التغذية المتمثل في نقص التغذية، والعجز في المغذيات الدقيقة، والبدانة[16]. ويعاني اليوم طفل من أصل كل 4 أطفال تحت سن الخامسة من التقزم نتيجة نقص التغذية، حيث يخلف سوء التغذية خلال السنوات الأولى من نمو الأطفال أثارا سلبية حادة ومزمنة، ويمكن أن تؤدي الأمراض التي يتسبب بها سوء التغذية إلى إجهاد كبير، وأن تعيق من صمود وسبل عيش المجتمعات الفقيرة. وبالتالي فإن تنويع الإنتاج للإيفاء بالأهداف التغذوية أمر حاسم ولكنه غير كاف. وبصورة مشابهة، فإن مكاسب الدخل وحدها غير كافية لإيصال الأثر التغذوي الإيجابي: ولابد من تغيير جميع مراحل السلسلة الغذائية، مما يتطلب تحولا يتعدى الزراعة المراعية لقضايا التغذية إلى نظم غذائية مراعية للتغذية، توفر الأغذية المغذية والسليمة التي يمكن تحمل تكلفتها مع التطرق للتقاليد الثقافية والاجتماعية التي تقف عقبة في وجه الإيفاء بالهدف التغذوي للجميع[17].

16- **ثانيا، يجب اتخاذ إجراءات تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مع تحويل متزايد للظروف والعلاقات والأدوار التي تؤدي إلى حالات انعدام المساواة. وستتوقف جميع أهداف التنمية المستدامة ما لم يتم معالجة الشواغل ذات الصلة بالتمايز بين الجنسين.** خرجت الدراسات بصورة متسقة بنتيجة مفادها أن النساء يتمتعن بفرص أقل بكثير من الرجال للوصول إلى المدخلات الزراعية، بما في ذلك الاراضي. ويخلق ذلك فجوة في الإنتاجية بين الجنسين لها عواقب على الإنتاجية الإجمالية، علاوة على انعدام المساواة بين الجنسين. كما أنه يحد من الإمكانيات الزراعية، ويعيق تحويل الاقتصاد الريفي، وبخاصة في السياقات المتعددة، حيث تلعب النساء دورا رئيسيا في إنتاج الأغذية الأسرية، وحيث تؤدي هجرة الذكور إلى تأنيث أكبر للزراعة. ويمكن لهذه الديناميات أيضا أن تقلص من قدرة النساء على التفاوض ضمن الأسرة، وتحول الإنفاق بعيدا عن الاستثمارات في التحاق الأطفال بالمدارس وصحتهم وتغذيتهم. ويجب أن تبنى السياسات على ثلاثة أركان: الترويج للتمكين الاقتصادي، والحد من عبء العمل على النساء في الحقول وداخل أسرهن، وتعزيز صوتهن وتأثيرهن.

17- **ثالثا، يتوجب على صناع السياسة ضمان إمكانية حصول السكان الريفيين الفقراء على العمالة المنتجة والمستدامة.** هنالك 1.2 مليار شاب وشابة تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة في العالم اليوم. وتتسم بلدان جنوب وشرق آسيا، على وجه الخصوص، بوجود شرائح كبيرة من السكان الشباب، ولكن أفريقيا سوف تتجاوز هذه الأقاليم في نهاية المطاف، حيث يتوقع في الأعوام التي تقود إلى عام 2030 دخول أكثر من 16 مليون شاب وشابة إلى سوق العمل سنويا، ومعظمهم في المناطق الريفية[18]. ومع أن هؤلاء الشباب الريفيين

---

[16] انظر الحاشية 5. *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم.*

[17] الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية:
Independent Science and PartnershipCouncil (ISPC), *Joint A4NH/ISPC Workshop on Nutrition – Insights and recommendations* (روما: الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، 2015).

[18] الصندوق والبنك الدولي. *عمالة الشباب الريفي*. (الصندوق والبنك الدولي: 2017).

يتمتعون بإمكانية خلق مكسب ديموغرافي، إلا أن ذلك يعتمد على توفر الفرص الإنتاجية لهم. وفي يومنا الحالي، وعبر البلدان النامية، من المحتمل أن يكون الشباب عاطلين عن العمل أكثر بمرتين إلى ثلاث مرات من البالغين الأكبر منهم سنا، كذلك فإنهم أكثر عرضة للإقصاء من الحياة السياسية والفرص المتاحة للوصول إلى الأراضي والتمويل والأسواق، وتواجه الشابات بصورة نمطية تحديات أعظم[19]. وسيخنق الإخفاق في إشراك الشباب، وبخاصة في الزراعة، فرص الزيادات الإنتاجية الضرورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. علاوة على ذلك، وإن لم تتمكن المناطق الريفية من توفير الوظائف للشباب، فإنهم سيضطرون إلى مغادرتها إلى المدن المكتظة أصلا، وسيمضي بعضهم الآخر بمسار الهجرة الدولية (انظر الإطار 3). وفي بعض الظروف يميل الشباب العاطلون عن العمل أكثر للانخراط في العنف والجريمة، مما يؤدي إلى تأجيج النزاعات، والهشاشة، وانعدام الأمن[20].

18- **رابعا، يتوجب الإسراع بعجلة الاستثمار في التخفيف من وطأة تغير المناخ والتأقلم معه، وتجنب وعكس التدهور الريفي.** يبدل تغير المناخ بالفعل من المشهد الزراعي. وإذا ظل الوضع على حاله دون معالجة، فقد يؤدي إلى قدر أكبر من الفقر، وفي بعض الحالات، إلى المجاعة بالنسبة لأولئك الذين يعتمدون على الزراعة. وقد قدرت دراسة حديثة للبنك الدولي بأن تغير المناخ سوف يؤدي بالدفع إلى خمس ملايين شخص إضافي إلى الوقوع في قبضة الفقر وفقا لأكثر السيناريوهات تفاؤلا، وإلى 125 مليون شخص إضافي في أقلها تفاؤلا: وينبثق 50 بالمائة من أثر الفقر هذا من آثار تغير المناخ على الزراعة، مما يسلط الضوء على الحساسية المخصوصة لهذا القطاع. إضافة إلى ذلك، ونظرا لدور الزراعة في انبعاثات غازات الدفيئة، وإمكانيات مساهمتها في التخفيف من آثار تغير المناخ، لابد من إيلاء الاهتمام لنهج تعود بالنفع على الجميع للتأقلم مع تغير المناخ والحد من انبعاثات غازات الدفيئة، مع تحسين سبل عيش فقراء الريف. ومن الواضح أن تحويل المناطق الريفية وجعل الزراعة محرك التنمية الريفية لا يمكن أن يحدث إلا إذا ً تطرقت الزراعة لتحديات تغير المناخ، أي إذا كانت الزراعة تزيد بصورة مستدامة من الإنتاجية الزراعية، وتعزز من الصمود في وجه تغير المناخ (التأقلم)، وتقلص و/أو تزيل من انبعاثات غازات الدفيئة (التخفيف من وطأة تغير المناخ)، كلما كان ذلك ممكنا. وفي الوقت نفسه، من الضروري بمكان ضمان ألا يؤدي النمو إلى زيادات غير مستدامة في استخدام المياه أو إلى تدهور بيئي.

19- **خامسا، لابد من التطرق للهشاشة بصورة فعالة، ولعلها التحدي الأعظم الذي تواجهه التنمية اليوم.** تتخلف البلدان التي تعاني من الهشاشة عن ركب بقية البلدان بالنسبة لتحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية، ويعترف بالتطرق للهشاشة اليوم على أنه أمر أساسي لإيصال أهداف التنمية المستدامة.[21] وفي عام 2016، قدرت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وجود حوالي 1.6 مليار شخص ممن يعيشون في أوضاع هشة،[22] ومنهم حوالي 480 مليون شخص يعيشون في فقر مدقع. ومع أنه من المتوقع للفقر

---

[19] الصندوق والبنك الدولي. *عمالة الشباب الريفي*. (الصندوق والبنك الدولي: 2017).

[20] البنك الدولي 2011. *تقرير التنمية العالمي 2011: النزاعات والأمن والتنمية* (واشنطن، العاصمة، البنك الدولي، 2011).

[21] الجمعية العامة للأمم المتحدة، *الطريق إلى الكرامة بحلول عام 2030: القضاء على الفقر وتحويل حياة الجميع وحماية الكوكب* (نيويورك: الأمم المتحدة، 2017). انظر: www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/69/700&Lang=E.

[22] تتخلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بصورة تدريجية، عن الممارسة المتبعة في وضع قوائم مصنفة للدول الهشة، وتستعيض عنها بتحديد لمجموعة البلدان أو السياقات الأكثر تعرضا للهشاشة عبر خمسة أبعاد مختلفة، وهي: البعد الاقتصادي والبيئي

المدقع العالمي أن يتراجع، إلا أن سياقات الهشاشة يتوقع لها أن تزداد. كذلك فإن الهشاشة هي أحد المحركات الرئيسية للمخرجات السلبية للتحول الريفي. فالضعف المزمن والصدمات المتكررة التي تتسم بها الأوضاع الهشة تؤدي إلى تأجيج النزاعات، وتقوض سبل العيش، وتدفع بالسكان خارج أوطانهم إلى أوضاع من التهجير القسري أو إلى محاولة الاستغاثة بالهجرة سعيا إلى السلامة والوصول إلى الخدمات والفرص الاقتصادية، وغالبا ما تكون هذه الهجرة إلى المناطق الحضرية. ولا يمكن تحقيق هدف عدم ترك أحد يتخلف عن الركب، مالم يتم التطرق للهشاشة بحزم وأسلوب شامل.

20- **ويمكن مشاهدة توليفات مختلفة من هذه التحديات الخمسة– التي تنطبق على مجموعات دخل البلدان جميعها – في أماكن عديدة من العالم اليوم، الأمر الذي يخلق تحركا غير مسبوق للبشر داخل الحدود وخارجها**. وفي هذه اللحظة بالذات تتعرض عقود من التقدم الإنمائي للاضمحلال في البلدان المتأثرة بالجفاف، والمجاعات، والنزاعات، والتهجير القسري. ويوجد عدد غير مسبوق من الأشخاص، يقدر بحدود 81 مليون شخص، ممن هم بحاجة ماسة إلى مساعدة غذائية طارئة، وذلك أساسا بسبب النزاعات والأثر الطاغي لظاهرتي النينو/والنينا، اللتان أدتا إلى موجات جفاف[23]. ومما فاقم من أزمة الجوع هذه وجود 65.6 مليون شخص يعيشون ظروف التهجير القسري، حيث اضطروا لترك أوطانهم بسبب النزاعات، والعنف، والاضطهاد، والجوع، والكوارث الطبيعية. والغالبية العظمى من أولئك الذين يعيشون ظروف التهجير القسري هم في البلدان النامية، مما يخلق تحديات إضافية للحكومات والمجتمعات المضيفة. والتطرق لهذه التحديات من منبعها هو السبيل الوحيد لضمان أن تتاح للسكان الريفيين فرصة البقاء والازدهار في مجتمعاتهم الأصلية. وسيتطلب ذلك إرساء شراكات قوية، بما في ذلك بين الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية، والاستثمار في حلول طويلة الأمد تتطرق لهذه التحديات بأسلوب متكامل، وتبني الصمود وتسمح للاقتصادات الريفية بالاستمرار بالمضي قدما.

21- **سيتطلب تنفيذ خطة عام 2030 في المناطق الريفية ارتقاء كبيرا في الجهود المبذولة في البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، والاستمرار في العمل في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، وتحسين قدرة الصندوق على الإيصال في أشد الأوضاع هشاشة**. ومع أن الجهود الدولية وبدون جهود متضافرة قوية للحد من الفقر المدقع وتحسين الأمن الغذائي عبر البلدان التي تشهد مستويات تنمية مختلفة، لن يكون بالإمكان تحقيق هدفي التنمية المستدامة الأول والثاني، وسيستمر البشر في الهجرة بسبب العوز لا سعياً وراء الفرص المتاحة.

---

والسياسي والأمني والاجتماعي. وتضع استراتيجية الصندوق للانخراط في البلدان التي تعاني من أوضاع هشة أسساً لمنهجية محددة في تحديد الأوضاع الأكثر هشاشة تركّز على المؤشرات والأبعاد الخاصة بالهشاشة وذات الصلة الأكبر بعمل الصندوق.

[23] شبكة نظم الإنذار المبكر بالمجاعات. *Global Alert: Already unprecedented food assistance needs grow further; risk of Famine persists* (شبكة نظم الإنذار المبكر بالمجاعات، 2017).

## ثانيا– عدم ترك أي أحد يتخلف عن الركب– دور الصندوق في خطة عام 2030

### ألف– فرضية قيمة الصندوق وميزته النسبية

22- **عدم ترك أي أحد يتخلف عن الركب– الطموح الذي يتخلل خطة عام 2030– محوري بالنسبة إلى مهمة الصندوق.** ما فتئ الصندوق "يضع المتخلفين عن الركب في المقام الأول" منذ أربعين سنة، مراكما عقودا من الخبرة في العالم النامي، وموفرا القروض والمنح للاستثمار في السكان الريفيين، ومساهما في تشكيل سياسات مناصرة للفقراء تتمحور حول البشر، ومطورا شراكات لتحقيق هذه الأهداف. وهنالك الآن دلائل كبيرة عبر البلدان تشير إلى أن النمو الزراعي أكثر فعالية في الحد من الفقر من النمو في القطاعات الأخرى،[24] وتعترف خطة عمل أديس أبابا بأن الاستثمار في الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي "سوف يقود إلى مكاسب غنية تتخلل جميع أهداف التنمية المستدامة".

23- **يتمثل الهدف الإجمالي للصندوق في الاستثمار في السكان الريفيين لتمكينهم من التغلب على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي من خلال سبل عيش تتسم بالربحية والاستدامة والصمود[25].** تمت صياغة السبيل الذي ستحقق من خلاله استثمارات الصندوق هذا الهدف الشامل في فترة التجديد الحادي عشر للموارد وما بعدها، وبصورة دقيقة، في الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016–2025، من خلال ثلاثة أهداف استراتيجية مخصوصة ومترابطة بصورة وثيقة، وهي: الهدف الاستراتيجي الأول: زيادة القدرات الإنتاجية للسكان الريفيين الفقراء؛ الهدف الاستراتيجي الثاني: زيادة فوائد مشاركة السكان الريفيين الفقراء في الأسواق؛ الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز الاستدامة البيئية والصمود في وجه تغير المناخ للأنشطة الاقتصادية للسكان الريفيين الفقراء. وترفد هذه الأهداف الاستراتيجية المبادئ الخمسة للانخراط وهي: (1) الاستهداف؛ (2) التمكين؛ (3) المساواة بين الجنسين؛ (4) الابتكار، والتعلم، وتوسيع النطاق؛ (5) الشراكات.

24- **ترتكز فرضية قيمة الصندوق على الاقتناع بإمكانية قيادة السكان الريفيين الفقراء والمستفيدين للتحول الريفي المستدام والشامل.** يضع الصندوق فقراء الريف نساء ورجالا في مركز استثماراته. وتركز حافظة الاستثمارات في الصندوق على تمكين هؤلاء الفقراء، نساء ورجالا، من تعزيز إنتاجيتهم، وزيادة دخولهم، وتحسين أمنهم الغذائي والتغذوي، والانخراط في الأسواق مع الجهات الفاعلة الأخرى ضمن سلاسل عرض الأغذية الزراعية بشروط تنافسية وفعالة، وإدارة مواردهم الطبيعية بأسلوب أكثر استدامة وفعالية، وزيادة صمودهم. ويعمل الصندوق مع الحكومات وغيرها من الشركاء على الاستثمار في تمكين هؤلاء الأشخاص من لعب هذا الدور. ويعتبر هذا النهج حاسما في تحقيق مهمة الصندوق، وهو فريد من نوعه بين مؤسسات تمويل التنمية الأخرى. وستسمح هذه المهمة للصندوق بالاستثمار في الفرص التي تستفيد من التحول الريفي وفي الإسهام في هذا التحول.

25- **وبالتالي، فإن الميزة النسبية للصندوق تكمن في استهدافه القوي لأشد الناس فقرا ومعاناة من انعدام الأمن الغذائي في المناطق الريفية، وتركيزه على تمكينهم من زيادة قدراتهم الإنتاجية.** يسعى الصندوق

[24] انظر الحاشية 6.

[25] الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016–2025: تمكين التحول الريفي الشمولي والمستدام.

إلى دعم أشد الناس فقرا، وأكثر شرائح السكان تهميشا، ممن يعيشون في أكثر المناطق نأيا وهشاشة. وهو يعمل مع المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة، والرعاة، والصيادين الحرفيين، والسكان الأصليين، وغيرهم من السكان الريفيين ومنظماتهم موفرا كلاً من المعرفة والاستثمار لتحويل استراتيجياتهم لكسب العيش إلى أنشطة تنافسية على نطاق صغير، وتعزيز العوائد التي يكسبونها من المشاركة في الأسواق، وبناء صمودهم للتأقلم مع الهزات المناخية، وغيرها من الصدمات. وتشكل الشراكات الفعالة لأغراض الابتكار والتعلم، ومن ثم توسيع نطاق الأثر، أساسا حيويا في هذه الميزة النسبية. كما يحظى الصندوق بالاعتراف به كقائد في مجال تمكين النساء الريفيات[26]، وهو يعتبر "وكالة طليعية عالمية"، بين وكالات الأمم المتحدة لعمله في ضمان حقوق الشعوب الأصلية؛[27] ويتمتع بشراكة فريدة مع منظمات المزارعين في جميع أنحاء العالم من خلال منتدى المزارعين. علاوة على ذلك، فالصندوق مروج ريادي لصمود المجتمعات الريفية الفقيرة في وجه تغير المناخ، وهو أحد أكبر المقرضين لدعم التمويل الريفي الشمولي.

26- **يوفر وضع الصندوق كوكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة مع نموذج عمل وهيكلية تسيير مؤسسة مالية دولية عنصرا إضافيا لميزته النسبية**[28]. يسهم الصندوق في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية من خلال تعبئة وتخصيص واستخدام التمويل بصورة فعالة لأغراض التنمية، وتحويل هذه الموارد إلى نتائج. وهو يساعد على تعبئة واستهداف التمويل الإنمائي العام الدولي والمحلي، ويوائم بين الاثنين في سياق برامج مخصوصة لزيادة رأس المال الإنتاجي والبشري والاجتماعي، وتيسير الوصول إلى رأس المال التمويلي، بما في ذلك رأس المال الخاص. وتمكن آليات التسيير الشمولية في الصندوق المنظمة من استقطاب المساهمات من عدد أكبر من الدول الأعضاء من أية مؤسسة مالية دولية أخرى. وتوفر هذه المساهمات أساس استقطاب مصادر أخرى للتمويل وتحفيز استثمارات القطاع الخاص لأغراض الأهداف الإنمائية المستدامة. وتضمن التدفقات الناتجة عن سداد القروض الاستدامة المالية للصندوق، وتؤدي على المدى الأبعد إلى مضاعفة أثر مساهمات الدول الأعضاء في تجديد الموارد.

27- **ومع الاعتراف بالحاجة إلى إدخال التحسينات، فإن الصندوق قد تمكن من الاستفادة بصورة فعالة من ميزاته النسبية هذه لإحراز النتائج، بما ذلك في الأوضاع الهشة.** في الفترة 2010–2015، دعم الصندوق مشروعات ساعدت 43.2 مليون شخص على زيادة عوائدهم الزراعية، وخلّص 24 مليون شخص من قبضة الفقر– 17 مليون منهم كانوا يعيشون في دول تعاني من أوضاع هشة. ومع بقاء 836 مليون نسمة يعانون من الفقر المدقع والجوع، ومعظمهم يعيش في المناطق الريفية ويعتمد على الزراعة لكسب رزقه، فإن أهمية الاستفادة من الميزات النسبية للصندوق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة واضحة للعيان. ومن خلال ميزته النسبية، يوفر الصندوق الفرص لأشد الناس فقراً وأكثرهم معاناة من انعدام الأمن الغذائي في المناطق

[26] استعراض منتصف الفترة لسياسة الصندوق بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (EB 2016/118/R.9).

[27] B. Feiring et al., *United Nations and Indigenous Peoples in Developing Countries: An Evolving Partnership* (Tebtebba Foundation and Asia Indigenous Peoples Pact, 2014).

[28] يبرهن على نموذج عمل الصندوق الفريد من نوعه وقدرته المالية القوية حقيقة أنه الوكالة الوحيدة من وكالات الأمم المتحدة التي يتم تقديرها بحصيلة إيجابية من خلال الأركان السبعة لعملية تقدير الأركان التي تقوم بها المفوضية الأوروبية، والتي تستخدم لضمان تمتع المنظمات بالقدرة على إدارة أموال المفوضية الأوروبية بالنيابة عنها. وتغطي هذه الأركان السبعة مواضيع مثل الضوابط الداخلية، والمحاسبة، والتوريد، والمراجعات الخارجية، والمنح، والتوريد، والأدوات المالية، والتفويض.

الريفية، للسماح لهم بالبقاء في مجتمعاتهم وتجنب الهجرة الناجمة عن العوز والحاجة. ومع وصول حافظته الجارية إلى أكثر من 100 مليون من السكان الريفيين الفقراء، مما يشكل شريحة كبيرة من إجمالي السكان الريفيين الفقراء، فإن الصندوق في موقع قوي يمكّنه من تقديم مساهمة أساسية في تنفيذ هذه الأهداف[29].

[29] وفقا لتقديرات الأثر في الصندوق، فقد ساعدت مشروعات الصندوق على تخليص 24 مليون شخص من قبضة الفقر خلال 6 أعوام في الفترة 2010–2015 من إجمالي عالمي لتخليص الناس من قبضة الفقر وصل إلى 400 مليون شخص خلال نفس الفترة. ومع ذلك فإن وسطي البرنامج السنوي للقروض والمنح في الصندوق كان أقل من 1 بالمائة من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية السنوية. ويدل ذلك استنادا لفرضيات متحفظة للغاية أن وسطي أثر كل دولار أمريكي ينفقه الصندوق لجهة تخليص الناس من قبضة الفقر أعلى بحدود 35 بالمائة من أي وسطي آخر تحرزه المساعدة الإنمائية الدولية. ولو كانت جميع أشكال المساعدة الإنمائية الدولية فعالة كفعالية كل دولار أمريكي ينفقه الصندوق لكان بالإمكان تخليص 140 مليون شخص آخر من قبضة الفقر خلال تلك الفترة.

الإطار 1

**تعاون أكثر منهجية بين الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها**

**شهد التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها دفعاً كبيراً في السنوات الأخيرة.** وستسهم رؤية مشتركة والتزامات محددة، بالاستناد إلى الميزة النسبية والدور المميز لكل وكالة، في تعزيز الجهود المشتركة للوكالات الثلاث نحو تحسين دعمها لأهداف التنمية المستدامة.

**على المستوى القطري،** وفي عام 2015، تعاونت الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها في 26 مشروعاً عبر 21 بلداً، مما يمثل زيادة قدرها 20 % عن العام السابق. وإلى جانب إعداد استراتيجيات قطرية واتفاقيات إقليمية مشتركة، تدعم منظمة الأغذية والزراعة تصميم وتنفيذ مشاريع الصندوق في العديد من البلدان. كما جرى إتمام بعثة إلى إثيوبيا في سبتمبر/أيلول 2017 جمعت الرؤساء التنفيذيين لهذه الوكالات.

**على المستوى العالمي،** وضمن سعيها للارتقاء بمسائل رئيسية من قبيل الصمود والأمن الغذائي والتغذية، تتعاون هذه الوكالات في إطار خطة عام 2030 من خلال الإعداد المشترك لمنتجات معرفية من قبيل حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، والتعاون ضمن لجنة الأمن الغذائي العالمي، واستقطاب التأييد المشترك في سياق يوم الأغذية العالمي وأسبوع الأغذية العالمي، ومبادرات مثل برنامج تسريع عجلة التقدم نحو التمكين الاقتصادي للنساء الريفيات الذي تدعمه حكومتا النرويج والسويد.

**التعاون المؤسسي** الذي يحسّن أيضاً من الكفاءة والفعالية: حيث تستضيف منظمة الأغذية والزراعة 10 مكاتب قطرية للصندوق، فيما يستضيف برنامج الأغذية العالمي 7 منها، بالإضافة إلى تعاون كثيف في توفير الخدمات المؤسسية من خلال فريق التوريد المشترك بين الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها، وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والطباعة، والأمن، والسفر.

**وتحت قيادة مجموعة كبار الاستشاريين والرؤساء التنفيذيين للوكالات الثلاث، تتجه هذه الوكالات بخطى حثيثة نحو نهج تعاون تشغيلي أكثر منهجية.**

وخلال التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، سيقوم الصندوق، مع منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، بما يلي:

- إعداد مذكرة تفاهم ثلاثية الأطراف، بالبناء على مذكرة التفاهم الجارية بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي؛
- زيادة العمليات الإقليمية والمشاريع وعمليات البرمجة المشتركة؛ ووضع إطار مع منظمة الأغذية والزراعة للاستفادة من مساعدتها التقنية وخبرتها المواضيعية؛ والسعي لتكوين تآزرات على المستوى القطري مع التحالف التابع لبرنامج الأغذية العالمي المعروف باسم *من المزرعة إلى السوق*؛
- الانخراط في رسم خرائط مشترك على المستوى القطري لتحديد الثغرات، والتداخلات، وفرص التعاون في الاستراتيجيات القطرية مع استهداف التعاون في ثلاث استراتيجيات قطرية رهنا بتأكيد هذا الرقم مع الوكالتين الأخريين في روما؛
- تحديد الأوضاع الهشة التي يمكن فيها للتعاون بين برنامج الأغذية العالمي والصندوق أن يسد الثغرة بين المعونة الإنسانية وتمويل التنمية، بما يتماشى مع إطار "الأسلوب الجديد في العمل". ويوفّر مرفق اللاجئين، والمهاجرين، والتهجير القسري والاستقرار الريفي التابع للصندوق نقاط دخول مخصوصة لمثل هذا التعاون؛
- تعزيز العمل المشترك، بما فيه من خلال لجنة الأمن الغذائي العالمي، على أولويات من قبيل المناخ، التحول بين الجنسين ، والتمويل الريفي/الشمول المالي، والأمن الغذائي والتغذية، ورصد وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى التابع للأمم المتحدة؛
- مواصلة تعزيز الخدمات المشتركة، سواء الإدارية منها أو المرتبطة بالموارد البشرية، والإدماج التقني لنظم تكنولوجيا المعلومات، وأنشطة مراجعة الحسابات والتحقيقات المشتركة، والتقييم، بالإضافة إلى المزيد من الترتيبات المشتركة مع البلدان المضيفة؛

يتم إبلاغ مجموعة كبار الاستشاريين والرؤساء التنفيذيين للوكالات الثلاث وهيئاتها الرئاسية بانتظام عن التقدم المحرز في التعاون بين هذه الوكالات

28- **يتطلب القضاء على الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي من خلال التحول الريفي المستدام والشمولي العمل من قبل جملة من شركاء التنمية– وهي عملية سيلعب فيها الصندوق دورا حاسما.** يعد الصندوق من بين أكبر الممولين متعددي الأطراف في العالم للتغذية والأمن الغذائي[30]، ولكنه يستخدم تمويله بشكل مختلف عن غيره من المؤسسات المالية الدولية. فالبنك الدولي نمطيا يولي الأولوية للاستثمارات على المستوى القطاعي[31]، في حين يركز مصرف التنمية الأفريقي جهوده على الاستثمارات في البنى التحتية[32]. وترفد استثمارات الصندوق التي تتمحور حول البشر المجتمعات الريفية الأشد فقرا، في المناطق الأكثر نأيا على الغالب، وتعزز من شمولها وأثرها على الفقر واستدامتها. وبصورة مشابهة، تتمثل مهمتا المنظمتين الأخريين في روما، المنفصلتين مع تكاملهما، في تعزيز فرضية القيمة الخاصة بكل منهما. وتتشاطر منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي مع الصندوق هدفه الرامي إلى التطرق إلى الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي، والأهداف الاستراتيجية للوكالات الثلاث متشابهة، إلا أن مهامها تختلف. إذ تتعلق الوظائف الجوهرية لمنظمة الأغذية والزراعة بدعم السياسات وجمع البيانات والمساعدة التقنية[33]. أما برنامج الأغذية العالمي فيركز على الأزمات الإنسانية وما يرتبط بها من عمل ممكن للتنمية[34]. وييسر الصندوق التمويل والاستثمار بتركيز على الاستثمار مع ولصالح المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وفقراء الريف نساء ورجالا. وتعد مهام الوكالات الثلاث مكملة لبعضها البعض بصورة كبيرة، مما يفسح الإمكانية لتعاون أكبر بكثير بينها. وخلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد، سيتم السعي لتعاون أكثر منهجية، سواء مع الوكالتين الأخريين في روما (انظر الإطار 1 أعلاه) أو مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى.

## باء– التطلع قدما لفترة التجديد الحادي عشر للموارد وما بعدها

29- **لتحقيق أهداف خطة عام 2030 يحتاج الصندوق لأن يعمل بأسلوب أكبر وأفضل وأذكى.** قدرت هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر للموارد نموذج عمل الصندوق، ونظرت إلى كيفية تعزيز هذا النموذج لإيصال الأثر على الفقر والجوع على نطاق واسع، وللإيفاء بالمتطلبات الكبيرة لخطة عام 2030.

30- **الطلب على موارد الصندوق قوي: وتعترف الحكومات بالحاجة للاستثمار في الزراعة والتطرق لتغير المناخ وانعدام المساواة.** وحدد مسح حديث لمتلقي المساعدة الإنمائية الرسمية ثلاثة مجالات يتوقع أن يكون نمو الطلب فيها على المساعدة الإنمائية الرسمية الأعلى على مدى السنوات الخمس إلى العشرة القادمة، بعد تحقيق النمو الاقتصادي الإجمالي وهي: (1) الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية؛ (2) التأقلم مع تغير المناخ؛ (3) الإيفاء باحتياجات أشد الفقراء فقراً، وتقليص انعدام المساواة[35]، وجميع شواغل تكمن في

---

[30] استنادا إلى تقديرات معهد بروكينغز، فإن وسطي التمويل السنوي يذهب للأغذية والأمن الغذائي.

[31] A. Goyal and J. Nash, *Reaping Richer Returns: Public Spending Priorities for African Agriculture Productivity Growth*. (Washington, D.C.: Agence Française de *Développement* and the World Bank, 2017)

[32] استراتيجية صندوق التنمية الإفريقي للفترة 2013–2022، تشير الاستراتيجية، وبوضوح، إلى حاجة صندوق التنمية الإفريقي للشراكة مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة) لأنهما في "موقع أفضل للتدخل في أجزاء أخرى من سلسلة القيمة. مجموعة صندوق التنمية الأفريقي. At the Center of Africa's Transformation: Strategy for 2013–2022 (أبدجان: صندوق التنمية الأفريقي، 2013)، 20.

[33] منظمة الأغذية والزراعة، *الإطار الاستراتيجي المستعرض* (روما: منظمة الأغذية والزراعة، 2013)، 18.

[34] برنامج الأغذية العالمي، *الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأغذية العالمي (2017–2021)* (روما، برنامج الأغذية العالمي، 2017).

[35] انظر الحاشية 1..

جوهر مَهمة الصندوق. وتعترف الحكومات بالصندوق كشريك رئيسي في إيصال هذه الأولويات، ولم يكن الطلب على دعم الصندوق الإقراضي وغير الإقراضي أعلى مما هو عليه في الوقت الراهن. وتشير الدلائل، باستخدام كل من البيانات التاريخية والبيانات المنبثقة عن التخطيط الاستشرافي لسيناريوهات تصل إلى 6 مليارات دولار أمريكي، أن إلى طلب البلدان على دعم الصندوق وتمويله سيزداد، وأن بإمكانها استيعاب هذا التمويل.

31- **يهدف الصندوق إلى تقديم مساهمة كبيرة وفعالة وكفؤة في هدفي التنمية المستدامة الأول والثاني، وفي خطة عام 2030 الأوسع في المناطق الريفية.** وسوف يقوم بذلك من خلال جهود متضافرة لـ: (1) زيادة تعبئة الموارد، عبر تنويع قاعدة موارده، مع ضمان أن تظل المساهمات الأساسية من الدول الأعضاء أساس الاستراتيجية المالية للصندوق؛ (2) التخصيص الفعال للموارد للبلدان التي هي في أشد الحاجة إليها والتي تتسم بالقدرة على استخدامها بفعالية؛ (3) تشذيب العمليات لأغراض استخدام الموارد مع إيصال وتنفيذ أكثر رشاقة للبرامج؛ (4) تقبل ثقافة النتائج والابتكار في المنظمة بأسرها، مما سيساعد على تحويل الموارد إلى نتائج إنمائية بأسلوب يعظم من أثر كل دولار يستثمر في حياة السكان الريفيين الفقراء. ولتمهيد الأرضية لهذه التغييرات، ولضمان جاهزية الصندوق للإيصال بقدرة أعلى لفترة التجديد الحادي عشر للموارد، هنالك سلسلة من الإجراءات التي بدأ بالفعل تركيز الموارد عليها في المرحلة الأولى، بما في ذلك: (1) التفويض بالمسؤولية للخطوط الأمامية؛ (2) إعادة هندسة النموذج المستند إلى البلدان؛ (3) وإعادة ضبط عمليات الاعمال؛ (4) وجعل المقر يفي بالأغراض المنشودة منه؛ (5) وخلق هيكلية تستند إلى النتائج.

32- كذلك ركزت هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق أيضا على ثلاثة مجالات تتطلب اهتماما مخصوصا خلال السنوات القادمة: (1) تعزيز ملاءمة عمليات الصندوق للسياق القطري؛ (2) تعميم التحديات الشاملة، وعلى وجه الخصوص التغذية والنهج التحولي للتمايز بين الجنسين والشباب[36] والمناخ، مما يضمن تركيزا إضافيا على التخفيف من أثر تغير المناخ، والاستدامة البيئية، والتطرق بصورة أفضل للهشاشة؛ (3) إرساء الشراكات لتجميع واستقطاب التمويل والمعرفة والتأثير على جداول الأعمال العالمية بهدف توسيع نطاق دور الصندوق الابتكاري والتحفيزي.

33- **ومن الأمور المحورية التي تكمن في جوهر جدول أعمال الصندوق لفترة التجديد الحادي عشر للموارد، زيادة التركيز على الفعالية الإنمائية.** تتطلب الفعالية الإنمائية ما يلي: (1) قيام استراتيجيات الصندوق القطرية بتقدير دقيق لوضع التنمية الريفية، وتحديد التدخلات التي تتطرق للمشاكل الإنمائية الرئيسية التي يحتمل لها أن تحظى بالنجاح في تحقيق أهدافها الإنمائية، (أي القيام بما هو صحيح)؛ (2) تصميم وتنفيذ المشروعات الإفرادية بنظرية تغيير جيدة الصياغة، تسلط الضوء على كيف يتوقع للمدخلات والأنشطة أن تحقق الأثر (العمل بصورة صحيحة)؛ (3) تمتع المشروعات بنظم جمع بيانات جيدة التخطيط والتنفيذ، تسمح

[36] رحبت مجموعة العشرين أيضا ودعمت العوائد الكبيرة لاستثمار الصندوق في المجالات الحاسمة ذات الأهمية المخصوصة للتمكين الاقتصادي للشباب الريفي، واعترفت بالدراسة المنجزة المعنونة "*عمالة الشباب الريفي*"، التي أجراها الصندوق مع البنك الدولي لمجموعة العشرين كمدخل هام في مبادرة مجموعة العشرين لتمكين الشباب الريفي– دعم "الجيل القادم" في التنمية الريفية، والزراعة والأمن الغذائي في البلدان النامية.

بتقدير نظرية التغيير تلك (تيسير التعلم وصنع القرارات المستندة إلى الدلائل). وسيدعم إطار الفعالية الإنمائية للصندوق، الذي صادق عليه المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2016، جدول الأعمال هذا. علاوة على ذلك، وكما تم الاعتراف به في إعلان باريس بشان فعالية المعونة، وخطة عمل أديس أبابا، والشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال، يمكن تعزيز الفعالية الإنمائية إلى حد تحويل المساعدة الإنمائية من خلال النموذج الإنمائي للبلد المعني. وسيكون التنفيذ الكامل للنموذج الذي يستند إلى البلدان خلال عام 2018، بما في ذلك من خلال تسريع عملية اللامركزية، أمرا ضروريا لإيصال الالتزامات التي أبرمت كجزء من مشاورات التجديد الحادي عشر للموارد.

34- **يركز الفصل القادم على التعزيزات المزمع إدخالها على نموذج عمل الصندوق خلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد**، بحيث يتم إدماج نهج الصندوق بصورة كاملة مع تعزيز الملاءمة للسياق القطري، وتعميم التغذية والتمايز بين الجنسين والشباب والمناخ، واستقطاب الشراكات. وترد في الأطر ذات الصلة لمحات رئيسية تسلط الضوء على كيف يمكن لهذه الأولويات أن تتبلور في فترة التجديد الحادي عشر للموارد.

## ثالثا– تعزيز نموذج عمل الصندوق لتحقيق التميّز التشغيلي

35- **في العقد الماضي، نجح الصندوق في تعديل نموذج عمله لتحسين النتائج والاستجابة للعوامل الخارجية الملحة.** ومن التغييرات الجديرة بالملاحظة اعتناق الإشراف المباشر واللامركزية، والنهج المتمايزة للاحتياجات القطرية المخصوصة، وتشذيب التركيز على الانخراط غير الإقراضي، والنجاح في تعميم التمايز بين الجنسين في العمليات التي يدعمها الصندوق، وإيجاد دور قيادي في تأقلم أصحاب الحيازات الصغيرة مع تغير المناخ من خلال إنشاء برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة. علاوة على ذلك، فقد نجح الصندوق في تنويع مصادر تمويله من خلال إدخال الاقتراض السيادي. ويحظى الصندوق الآن باعتراف عالمي بمساهمته في الحد من الفقر الريفي، كما ورد في خطة عمل أديس أبابا. كذلك فقد سلطت تقديرات الجهات المانحة الأخيرة الضوء على التحسينات في أداء الصندوق، حيث أشارت إلى التقدم المحرز في تعزيز الإدارة المالية للصندوق والشفافية والنتائج[37].

36- **ومع ذلك، وللإيفاء بالطلب الذي خلقته خطة عام 2030، لابد للصندوق من أن يستمر في تعزيز نموذج عمله لتحقيق أثر أكبر.** خلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد، ستدخل التحسينات عبر أربعة أبعاد رئيسية في نموذج عمل الصندوق وهي: (أ) تعبئة الموارد؛ (ب) تخصيص الموارد؛ (ج) استخدام الموارد؛ (د) تحويل الموارد إلى نتائج إنمائية. وسيعزز ذلك من نهج الصندوق في الإدارة لأغراض إحراز النتائج الإنمائية، ويعظم من أثر كل دولار يستثمره الصندوق على حياة السكان الريفيين الفقراء.

### ألف– تعبئة الموارد – تجميع التمويل الإنمائي لتعظيم الأثر

37- **للإيفاء بالاحتياجات الاستثمارية لأهداف التنمية المستدامة، يحرك المجتمع العالمي المناقشات من "المليارات" إلى "التريليونات" من الاستثمارات بجميع أنواعها العام، والخاص، والوطني، والدولي.** سيتطلب

[37] وزارة التعاون الدولي في المملكة المتحدة، *Raising the standard: the Multilateral Development Review 2016* (وزارة التعاون الدولي في المملكة المتحدة، 2016).

تحقيق أهداف التنمية المستدامة أفضل استخدام ممكن لكل دولار من المساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك دولارات الصندوق وشركائه الإنمائيين، علاوة على التمويل من المؤسسات الخيرية والتدفقات من دول الجنوب، واستثمارات الشتات، والاستثمار الأجنبي المباشر. وتحتاج هذه التدفقات المالية الخارجية لتحفيز وتعبئة الموارد المحلية العامة والخاصة واستخدامها بصورة فعالة.

38- **وفي هذا السياق، فإن دور الصندوق التحفيزي كمجمع للتمويل الإنمائي، علاوة على دوره كمقرض مباشر غاية في الأهمية.** وقد اعترفت خطة عمل أديس أبابا بدور الصندوق في تعبئة الاستثمار من أجل تمكين السكان الريفيين الذين يعيشون في فقر من تحسين أمنهم الغذائي والتغذوي، ورفع مستوى دخولهم، وتعزيز قدرتهم على الصمود. خلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد، سوف يعزز الصندوق من دوره كمجمع للتمويل الإنمائي على المستويين العالمي والقطري. ويعتبر إيلاء الأولوية لهذا الدور وتعزيز الشراكات المالية للصندوق أمورا حاسمة للإيفاء بالطلب المتزايد على التمويل على نطاق أكبر وتخليف أثر أعظم. وسيتحقق ذلك من خلال تغيير الطريقة التي يقرر فيها الصندوق ويمول برنامجه للقروض والمنح، ومن خلال نهج أكثر استباقية واستراتيجية لتعبئة التمويل المشترك المحلي والدولي، وحشد الاستثمار الخاص، بما في ذلك من خلال تعظيم الانخراط القطري.

**برنامج القروض والمنح**

39- **في فترة التجديد الحادي عشر للموارد سيقود برنامج القروض والمنح، عوضا عن مستوى المساهمات في التجديد، الاستراتيجية المالية للصندوق.** تقليديا، كان برنامج القروض والمنح في الصندوق يتقرر من خلال مستوى تجديد الموارد مما يخلف على الغالب فجوة كبيرة بين الطلب القطري والمخصصات الفعلية، ويخفق في الاستفادة الكاملة أو تحفيز التعزيزات المدخلة على قدرة الصندوق على الإيصال. وبالنسبة لفترة التجديد الحادي عشر للموارد، سيتم تقرير برنامج القروض والمنح بمستوى يوازن بين الطلب القطري والقدرة الاستيعابية القطرية من جهة، والحصافة المالية وقدرة الصندوق على الإيصال من جهة أخرى، مع الأخذ بعين الاعتبار الجهود المخططة لزيادة تلك القدرة على الإيصال[38]. وسيغدو ذلك ممكنا من خلال الرفع المالي الحصيف لموارد تجديدات الموارد في الصندوق بالاقتراض، وسيكون ذلك حاسما لتعظيم النتائج الإنمائية وتحسين القيمة التي يحققها الصندوق مقابل المال المنفق.

40- **لتعزيز دور الصندوق كمجمع للتمويل الإنمائي، ستنفذ استراتيجية شاملة للرفع المالي.** مع أن المساهمات الأساسية في تجديدات موارد الصندوق ستبقى أساس رأسمال الصندوق وقدرته على الالتزام المالي، إلا انه سيتم إدماج الاقتراض في الإطار المالي للمرة الأولى باستخدام إطار الاقتراض الموجود، وبمواءمة إطاري قروض الشركاء الميسّرة اللذين أدخلتهما بصورة ناجحة كل من المؤسسة الدولية للتنمية وصندوق التنمية الإفريقي، لاحتياجات الصندوق المخصوصة. وخلال فترة التجديد الحادي عشر، سيتخذ

[38] لإعداد هذا السيناريو، أجري تحليل للطلب على مدى فترة التجديد الحادي عشر للموارد استنادا إلى تقديرات برامج الفرص الاستراتيجية القطرية لكل بلد على حدة، المصاغة مؤخرا أو تلك التي هي قيد المناقشة مع البلدان الشريكة. ويتشكل الطلب على موارد الصندوق من خلال عدة عوامل، بما في ذلك كيف ينظر الشريك للقيمة التي يضيفها الصندوق كمصدر لكل من التمويل التنموي والخبرات السياساتية والتقنية، والمصادر الأخرى البديلة للمتاحة له، وفضائه النقدي، والى أي مدى يعتبر دعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وفقراء الريف أولوية سياسية بالنسبة له. وهنالك وثيقة عن هذه المسألة سيتم عرضها على الاجتماع بين دورتي هيئة المشاورات، المقرر عقده في 18 أكتوبر/تشرين الأول.

الصندوق الاستعدادات اللازمة للاقتراض المحتمل من الأسواق وفقا لخارطة طريق متفق عليها للاستراتيجية المالية للصندوق(الملحق السابع). ويوفر المقطع خامسا تفاصيل عن الإطار المالي واستراتيجية الصندوق المالية.

**برنامج العمل**

41- **للتمويل المشترك مع الشركاء المحليين والدوليين فوائد مضاعفة.** لأنه يمكّن من توسيع عدد المستفيدين الذين يحظون بالتغطية، ويشجع على تبادل المعرفة بين الجهات المشاركة في التمويل، ويحسن من تنسيق المعونة، وييسر من الانخراط السياساتي مع الحكومات، ويوفر الفرص لتوسيع نطاق الخبرات الناجحة لأغراض إحراز أثر أفضل. وفي فترة التجديد الحادي عشر للموارد، سوف يسعى الصندوق لتعبئة 1.40 دولار أمريكي مقابل كل 1 دولار أمريكي من تمويل الصندوق، مما يمثل زيادة كبيرة مقارنة بالتجديد العاشر للموارد. ويقسم هذا الهدف إلى هدفين منفصلين، وهما: التمويل المشترك المحلي (0.80 دولار أمريكي لكل 1 دولار أمريكي من تمويل الصندوق) والتمويل المشترك الدولي (0.60 دولار أمريكي لكل 1 دولار أمريكي من تمويل الصندوق)، يتم تحقيقهما عبر إجمالي برنامج القروض والمنح على أساس وسطي مستمر لفترة 36 شهرا. وبافتراض برنامج للقروض والمنح بحدود 3.5 مليار دولار أمريكي، فإن ذلك سيؤدي إلى برنامج للعمل بحدود 8.4 مليار دولار أمريكي، مما يمثل زيادة قدرها 1.35 مليار دولار أمريكي مقارنة بالتجديد العاشر للموارد[39]. وكانت مستويات التمويل المشترك ومعدل التمويل المشترك قد شهدت تراجعا في السنوات الأخيرة. وسيتخلل هدف التمويل المشترك في فترة التجديد الحادي عشر للموارد في جميع الأهداف الإقليمية بما يتفق مع السياقات الإقليمية، وينعكس في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية. وسيتم رصد حافظة التمويل المشترك بصورة أكثر انتظاما كما سيتم وضع استراتيجية للتمويل المشترك. وسوف تشمل هذه الاستراتيجية تعاريف واضحة لمختلف أشكال التمويل المشترك ومنهجيات لحسابها، بما في ذلك إجراء تقدير كمي للمساهمات العينية. كذلك ستساعد إعادة هندسة النموذج المستند إلى البلدان على تعزيز الشراكات لتيسير قدر أكبر من التمويل المشترك. وعلى المدى المتوسط إلى الطويل، يهدف الصندوق إلى مضاعفة برنامج عمله الذي تحقق في فترة التجديد العاشر للموارد، استجابة إلى الحاجة إلى تسريع كبير، يعادل الضعف تقريبا – لمعدل التقدم المحرز اليوم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبخاصة الهدفين الأول والثاني.

42- **سيتحرى الصندوق سبلا جديدة لضمان التمويل المشترك المحلي الذي يتسق مع وضع الدخل لكل بلد على حدة.** تتلقى جميع المشروعات الجارية التي يدعمها الصندوق بالفعل تمويلا مشتركا محليا، من الحكومات أساسا (التمويل النظير). وازدادت معدلات التمويل المشترك المحلي في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا بصورة كبيرة على مدى السنوات الأخيرة، بما يعادل حاليا ضعف ما يمكن أن توفره البلدان منخفضة الدخل أو البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، إلا أن المجال مازال متاحا لزيادتها بصورة أكبر. وسيتم الاتفاق في فترة التجديد الحادي عشر للموارد على أهداف مخصوصة للتمويل النظير

[39] يبلغ هدف التمويل المشترك للتجديد العاشر للموارد 1.2:1، مما يعني تعبئة 3.84 مليار دولار أمريكي من التمويل المشترك لبرنامج القروض والمنح للصندوق لفترة التجديد العاشر للموارد، وقدره 3.2 مليار دولار أمريكي، وبرنامج للعمل بحدود 7.04 مليار دولار أمريكي. وأما معدل التمويل المشترك الحالي لفترة 36 شهرا فهي 1 إلى 1.27، مما يتجاوز الهدف الموضوع للتجديد العاشر للموارد.

مع الحكومات خلال إعداد المذكرات المفاهيمية للمشروعات سعيا للهدف الإجمالي الموضوع للتمويل المشترك المحلي 0.80 دولار أمريكي لكل 1 دولار أمريكي من تمويل الصندوق. وسيتم وضع هذه الأهداف على خلفية معيارية يحددها وضع الدخل في هذه البلدان، مع الأخذ بعين الاعتبار أيضا الوضع النقدي المحلي والبيئة الاقتصادية الأوسع. وسيتم الإبلاغ عن البيانات المقسمة للتمويل المشترك العام والخاص والمحلي والدولي من خلال تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق، بما في ذلك الإبلاغ الخاص بالتمويل المشترك النظير من الحكومات، والإشارة إلى حصة المساهمات العينية التي ترجمت إلى مبلغ مالي. كذلك سيدعم الصندوق جهود الدول الأعضاء لتعبئة مواردها المحلية من القطاعين العام والخاص من خلال تعزيز الأنشطة والدخول الريفية الاقتصادية، وتقليص الطابع غير الرسمي للقطاعين الزراعي والريفي. وكما تم الاعتراف به في خطة عمل أديس أبابا وخطة عام 2030 وجدول عمل الاتحاد الأفريقي 2063، فإن **تعبئة الموارد المحلية** من القطاعين العام والخاص مكون ضروري للقضاء المستدام على الفقر.

الشكل 3

**توجهات معدلات التمويل المشترك المحلي حسب وضع دخل البلدان المعنية**
**(متوسطات لمدة ثلاث سنوات)**

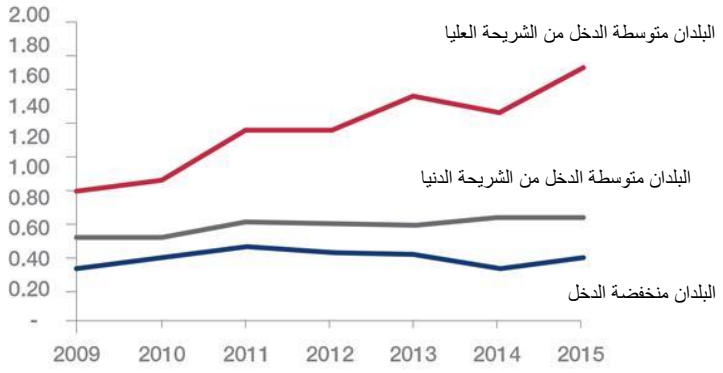


43- **في فترة التجديد الحادي عشر للموارد، سيزداد التمويل المشترك الدولي وسيغدو أكثر انتظاما وسيستخدم لتوزيع نطاق أثر الصندوق.** تتلقى ثلاثة أرباع عمليات الصندوق في البلدان منخفضة الدخل تمويلا مشتركا دوليا، كما تتلقى العمليات في أكثر الأوضاع هشاشة حوالي ضعف مقدار التمويل المشترك الدولي الذي تتلقاه العمليات في السياقات غير الهشة. وقد أنعش الاعتراف واسع النطاق بأن المناطق الريفية والقطاع الزراعي هي مفتاح تحقيق أهداف التنمية المستدامة اهتمام المؤسسات المالية الدولية الأخرى بالاستثمار في هذا المجال، مما يخلق فرصا جديدة للتمويل المشترك. وتجعل الميزة النسبية للصندوق وخبرته المخصوصة بالعمل مع أصحاب الحيازات الصغيرة والمجموعات المهمشة في المناطق الريفية النائية منه شريكا مختارا لمثل هذه الاستثمارات. والجهود جارية بالفعل لإعادة تنشيط الانخراط مع شركاء التمويل المشترك الدوليين الرئيسيين مثل مصرف التنمية الإفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي، ومصرف التنمية لغرب إفريقيا، ومصرف التنمية لبلدان أمريكا اللاتينية، والاتحاد الأوروبي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والبنك الإسلامي للتنمية وصندوق الأوبك للتنمية الدولية. وفي نموذج الصندوق الجديد المستند

إلى البلدان، سيلعب المدراء القطريون دورا رئيسيا في تيسير التمويل الدولي المشترك لتحقيق المعدل المستهدف البالغ 0.60 دولار أمريكي لكل 1 دولار أمريكي من تمويل الصندوق.

44- **سيطور الصندوق نهجا أكثر استراتيجية لتعبئة الأموال التكميلية التي سترفد المكونات الأخرى للاستراتيجية المالية للصندوق.** أثبتت الأموال التكميلية كونها أداة لاجتذاب التمويل المشترك للبرنامج الإقراضي للصندوق، ولإيصاله للبلدان المتلقية من خلال قناة واحدة، مما يبسط من الإدارة ويحد من العبء على البلدان المتلقية. وهي هامة على وجه الخصوص كوسيلة لتوسيع نطاق التدخلات في البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، ولدعم انخراط الصندوق في الأوضاع الهشة، وتعزيز الانخراط مع المجتمع المدني كمنظمات المزارعين على سبيل المثال. كذلك فهي تمول أيضا الابتكارات في مجالات مثل إدارة المخاطر الزراعية[40]، والتحويلات[41]، كما لعبت دورا هاما في دعم جداول أعمال التغذية والتمايز بين الجنسين وتغير المناخ. وبالفعل يتمتع الصندوق بسجل مثير للإعجاب في تعبئة الأموال التكميلية من صناديق المناخ والبيئة العالمية، بما في ذلك مرفق البيئة العالمية، وصندوق البلدان الأقل نموا والصندوق الخاص بتغير المناخ وصندوق التكيف. وفي عام 2016، اعتمد الصندوق كوكالة تنفيذية للصندوق الأخضر للمناخ[42]. وخلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد، ستركز تعبئة الأموال التكميلية على عدد من الأولويات المخصوصة التي تضيف القيمة للبرامج القطرية وتعزز من الانخراط العالمي وهي: (1) توسيع نطاق المبادرات الناجحة الموجودة؛ (2) الاستفادة من الصناديق العالمية والشركاء لأغراض التمويل المشترك وبخاصة لجداول أعمال المناخ والشباب والهشاشة بغية رفد موارد نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء؛ (3) التطرق للأبعاد الريفية لأزمة المهاجرين الحالية من خلال مرفق اللاجئين والمهاجرين والتهجير القسري والاستقرار الريفي؛ (4) تمويل المساعدة التقنية للتأقلم مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره من خلال المرحلة الثانية من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة؛ (5) الترويج لتنمية القطاع الخاص والمبادرات الفردية للشباب من خلال صندوق تمويل الاستثمار في المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم؛ (6) دعم مبادرات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

---

[40] مبادرة مرفق مخاطر الطقس، التي أطلقها الصندوق بصورة مشتركة مع برنامج الأغذية العالمي، تروج لوصول أصحاب الحيازات الصغيرة الضعفاء لأدوات إدارة المخاطر، مثل التأمين المرتبط بمؤشر الطقس. والمرفق يجري بحوثا عالمية حول أفضل الممارسات لبرامج التأمين هذه لدعم الوكالات الدولية وموظفي البرامج القطرية للجهات المانحة في تنفيذ هذا البرنامج بصورة فعالة. بالإضافة إلى ذلك، أطلقت منصة إدارة المخاطر الزراعية عام 2013 كمبادرة طورتها مجموعة العشرين. وهي مبادرة متعددة الجهات المانحة بقيمة تعادل 7.7 مليون دولار أمريكي. وتساعد المنصة على تحديد وتقدير المخاطر الزراعية والتعبير عنها بالكميات في البلدان الشريكة، وتضع الاستراتيجيات ذات الصلة لكي تستنير بها السياسات العامة وبرامج الاستثمار الزراعية وممارسات القطاع الخاص.

[41] مرفق تمويل التحويلات هو مبادرة متعددة الجهات المانحة، شاركت في تمويل حوالي 50 مشروعا في 45 بلداً بقيمة إجمالية قدرها 38 مليون دولار أمريكي. ويعظم هذا المرفق من أثر التحويلات على السكان الريفيين الفقراء من خلال توسيع فرص الوصول إلى الخدمات المالية وتوفير المنتجات المالية لمتلقي التحويلات عبر خدمات ابتكارية تتسم بفعالية التكاليف، ويسهل الوصول إليها. وتتمتع التحويلات بإمكانية هائلة كمصدر للتمويل المستقبلي لأنه يقدر لها أن تنمو من مستواها الحالي الذي يعادل 430 مليار دولار أمريكي اليوم إلى أكثر من 2.5 ترليون دولار أمريكي.

[42] بما في ذلك برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، ومرفق البيئة العالمية، وصندوق البلدان الأقل نموا، والصندوق الخاص بتغيّر المناخ، وصندوق التأقلم. عبأ الصندوق حوالي 500 مليون دولار أمريكي من التمويل البيئي والمناخي لـ 62 بلداً، مما يجعل الصندوق أكبر قناة في العالم لتحويل موارد التكيف لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة.

**حشد استثمارات القطاع الخاص**

45- **لابد من حشد المزيد من الموارد الخاصة لتمويل الطموحات العالمية لأهداف التنمية المستدامة[43]**. من الواضح أن تعبئة موارد المساعدة الإنمائية الرسمية والموارد المحلية ستبقى ضرورية لتسريع النمو الاقتصادي وتخليص البشر من قبضة الفقر المدقع، وبخاصة في العديد من البلدان منخفضة الدخل حيث مازالت الاستثمارات الخاصة محدودة. إلا أنه من الأدوار الحاسمة لهذه الموارد حشد الاستثمارات الخاصة،[44] والاستفادة من الحجم المتنامي من الأمثلة التي تدل على كيف يمكن للأعمال الخاصة أن تؤدي إلى الربح وتخلف أثرا إنمائيا في آن معا.

46- **ستشكل الشراكات المقصودة مع القطاع الخاص أولوية من أولويات التجديد الحادي عشر للموارد.** يركز حوالي 70 بالمائة من إجمالي مشروعات الصندوق حاليا على تنمية سلاسل القيمة، كما تم تحديد القطاع الخاص المحلي[45] كشريك في أكثر من 50 بالمائة من قروض ومنح الصندوق. إلا أن الصندوق قد واجه تحديات في زيادة التعاون مع القطاع الخاص، باستثناء التعاون مع صغار المزارعين أنفسهم، كما لم يوفر القطاع الخاص إلا مبالغ محدودة كتمويل مشترك للمشروعات. وتدعو خطة عمل أديس أبابا المصارف الإنمائية متعددة الأطراف لزيادة الأثر المضاعف لاستثماراتها. وباستخدام النموذج المستند إلى البلدان المعاد هندسته، سوف يجعل الصندوق من هذا الأمر أولوية من أولوياته في فترة التجديد الحادي عشر للموارد، وسيعد استراتيجية محدثة للقطاع الخاص، وسيسعى لزيادة التمويل الخاص المباشر وغير المباشر المعبأ من خلال استثمارات الصندوق بواسطة الآليات الملائمة للقطاع الخاص والإبلاغ عنه بصورة أكثر شمولية، كما سيتطلع إلى ما يتعدى التعريفات التقليدية للتمويل المشترك.

47- **أدى تبني نموذج الشراكات بين المنتجين والقطاع العام والقطاع الخاص إلى إرساء نهج منتظم لإشراك القطاع الخاص المحلي مع منظمات المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة ومنظماتهم كشركاء متساوين في المشروعات التي يدعمها الصندوق.** يدعم نموذج الشراكات بين المنتجين والقطاع العام والقطاع الخاص بزوغ حلول أعمال مناصرة للفقراء تعود بالفائدة على الجميع، وتوفر الحوافز المالية وغير المالية لشركات القطاع الخاص لإرساء الشراكات مع والاستثمار في المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، مما يمكنهم من تحسين إنتاجيتهم والوصول إلى الأسواق. وبإعداده لإطار مفاهيمي ودراسات حالة ومنهجيات ومبادئ توجيهية، وتقديره للمخرجات للاستفادة من الدروس المستقاة، ولتوفير التوجيه للعمل المستقبلي، فإن الصندوق الآن في موقع ممتاز لاستخدام أكبر لنهج الشراكات بين المنتجين والقطاع العام والقطاع الخاص، بغية حشد استثمارات القطاع الخاص المحلي في المناطق الريفية.

---

[43] H. Kharas, A. Prizzon, and A. Rogerson, *Financing the post-2015 Sustainable Development Goals: A rough roadmap* (London: Overseas Development Institute, 2014). See www.delog.org/cms/upload/pdf-post2015/ODI_Financing_the_post-2015_SDGs.pdf.

[44] G20 International Financial Architecture Working Group (G20 – IFA WG), *Principles of MDBs' Strategy for crowding-in Private Sector Finance for growth and sustainable development* (G20 – IFA WG, 2017)

[45] على سبيل المثال، المصارف التجارية، ومؤسسات التمويل الصغري، وموفرو المدخلات، وشركات تأجير المعدات، والمرشدون الزراعيون، والاستشاريون من القطاع الخاص، والمجمعون، والمجهزون، وبائعو الجملة، وبائعو المفرق، والمصدرون.

48- **وبالمضي قدما، سوف يستمر الصندوق في جهوده الرامية إلى تعبئة التمويل لصالح سوق المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم المحلية الذي لا يحظى بتخديم كامل.** وسوف يتم ذلك من خلال انخراط الصندوق الإقراضي وغير الإقراضي على المستوى القطري عبر التطرق بصورة مباشرة للأسباب الجذرية لهذه الصعوبات، وهي: الافتقار إلى الضمانات والاستثمارات القابلة للتخديم المصرفي، التكاليف الأعلى للمعاملات والمخاطر الأكبر. ولتحقيق هذه الغاية، سوف يركز الصندوق على الاستثمارات في المناطق الريفية التي تقلل من المخاطر وتحسن من البيئة التمكينية. وسيعمل كوسيط لحشد الاستثمارات الخاصة في المناطق الريفية ومساعدة المنتجين على نطاق صغير وأصحاب الأعمال الريادية الزراعية ومنظماتهم لأن يصبحوا شركاء أعمال تنافسية. ومن خلال إعداد نهج أكثر ابتكارية للشمول المالي، سوف يعزز الصندوق من الوصول إلى التمويل متوسط وطويل الأجل لصالح صغار المنتجين، وبخاصة النساء والشباب منهم.

49- **وكذلك سوف ينشئ الصندوق صندوقا لتمويل الاستثمار في المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم** لتيسير الوصول إلى التمويل على الأمد المتوسط والأطول لصالح المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم ومنظمات المنتجين[46]، من خلال الاستثمارات بالأوراق المالية والديون. وسوف يستهدف هذا الصندوق شرائح المشروعات الريفية الصغيرة ومتوسطة الحجم التي لا يتم تخديمها حاليا من قبل المصارف القائمة وصناديق الاستثمار. وسوف يستفيد استفادة قصوى من إمكانيات حافظة الصندوق الحالية لتقليص المخاطر إلى أقصى حد ممكن، وإطلاق العنان لاستثمارات القطاع الخاص بالتركيز على خلق فرص العمل للشباب الريفيين. كذلك يتصور إيجاد مرفق للمساعد التقنية لتوفير الخدمات الاستشارية، وبناء القدرات ودعم التوسط والوساطة في الشراكات لصالح منظمات المزارعين والمشروعات الريفية الصغيرة ومتوسطة الحجم. ومن شأن ذلك أن ييسر الوصول إلى صندوق تمويل الاستثمار في المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم، وأن يوفر الوسائل لربط أصحاب الحيازات الصغيرة بالمشروعات الغذائية الزراعية الصغيرة ومتوسطة الحجم، وتوليد المزيد من فرص العمالة وريادة الأعمال الريفية.

50- **تعزيز العلاقات مع الشركاء والمشاركين المحتملين في التمويل مما سيشكل مفتاح جذب الاستثمارات الخاصة الدولية لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة.** سوف ينخرط الصندوق مع الشركاء ويستفيد من الشبكات القائمة مثل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، وشبكة التمويل والاستثمار في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة. وقد أعلن عن إنشاء هذه الشبكة في يناير/كانون الثاني 2017. والهدف منها هو إطلاق العنان للإمكانيات الاستثمارية الهائلة لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة والمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم المنخرطة في الأنشطة الغذائية الزراعية من خلال جلبها إلى الطاولة مع المؤسسات المالية الخاصة والعامة، الدولية منها والقطرية، والحكومات، والأعمال، وغيرها من الشركاء. ويبدي مستثمرو الأثر والمؤسسات الخيرية وصناديق الاستثمارات المؤسسية اهتماما متزايدا بعمل الصندوق مع المنتجين الريفيين والمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم الريفية. وهنالك بعض الإمكانيات المتبقية لاستقطاب المزيد من

[46] ستعرض وثيقة عن تصميم صندوق لتمويل الاستثمار في المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم علي الدورة الثانية والعشرين بعد المائة للمجلس التنفيذي (EB 2017/122/R.37)

التمويل من الشركات متعددة الجنسيات لأغراض الاستثمار المباشر في سلاسل العرض، وأنشطة الأعمال الزراعية ضمن بيئة أكثر جاذبية وأقل مخاطرة تولدها استثمارات الصندوق.

## باء- تخصيص الموارد – التركيز على أشد الناس فقرا في أشد البلدان فقرا

51- **لن يتم القضاء على الفقر الريفي وانعدام الأمن الغذائي بدون إيلاء الأولوية للتدخلات في البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، والوصول إلى السكان الريفيين الذين يعانون من الفقر المزمن وانعدام الأمن الغذائي في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا.** بالبناء على هذا التشخيص، سوف يتم استهداف موارد التجديد الحادي عشر بصورة دقيقة للوصول إلى أشد الناس فقرا على مستويين. على المستوى الكلي، ستتدفق الموارد للبلدان التي تتسم بأشد الاحتياجات والتي تظهر التزاما باستخدام هذه الموارد بصورة فعالة، بالحجوم والشروط التي يحددها نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق والسياسات والمعايير الخاصة بتمويل الصندوق. وعلى المستوى الجزئي وضمن البلدان، سوف تستهدف تدخلات الصندوق أشد الناس فقرا وأكثرهم ضعفا. وسيستمر ترافق هذا الاستهداف مع تركيز قوي على القطاع الزراعي، والتزام بتعميم قضايا التغذية والتمايز بين الجنسين والشباب والمناخ.

**الانتقائية القطرية**

52- **سيتم في فترة التجديد الحادي عشر للموارد إدخال معيار انتقاء شفاف وواضح.** من أهم خصائص الصندوق عموميته. ويستفيد الصندوق من هذه العمومية من خلال آلياته الشمولية للتسيير، ومشاركة المجلس التنفيذي في تجديدات موارده، والفرضية القائلة بأن جميع الدول النامية فيه مؤهلة للحصول على خدماته لاستئصال الفقر والقضاء على الجوع. إلا أنه، ولغايات عملية ولأغراض تحقيق الكفاءة، يحتاج الصندوق لتقليص عدد الدول الأعضاء التي تتلقى مخصصات منه بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في كل دورة من دورات النظام.

53- **سيؤدي اتباع انتقائية قطرية أكبر إلى إيصال جملة من الفوائد، وإلى الإسهام باستخدام أكثر فعالية وكفاءة لموارد الصندوق.** أولا، ستعزز المعايير المختارة القدرة على التنبؤ بمخرجات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء من خلال ضمان جاهزية البلدان لإعداد برامج جديدة، وتحسين كفاءة النظام والقدرة على التنبؤ به، من خلال الحد من الطلب على إعادة تخصيص الموارد في منتصف دورة التخصيص[47]. ثانيا، سيسمح الحد من عدد البلدان التي تتلقى مخصصات في دورة ما من نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء بزيادة وسطي حجم العمليات [48]. وتنحو العمليات الأكبر لأن تحقق مخرجات إنمائية أفضل، وتستفيد من اقتصادات الحجم الكبير، [49] وتصل إلى عدد أكبر نسبيا من المستفيدين، وتيسر من التمويل المشترك،

---

[47] التقييم المؤسسي لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق (EB2016/117/R.5). خلال دورات النظام الأخيرة لم يستخدم ما يقرب من 20 بالمائة من البلدان التي تلقت مخصصا أوليا هذا المخصص، مما تطلب إعادة التخصيص في منتصف دورة النظام، الأمر الذي يقلص من شفافية نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء والقدرة على التنبؤ به.

[48] سيبقى متوسط حجم عمليات الصندوق متناسباً مع النهج التشغيلي للصندوق.

[49] مجموعة التقييم المستقلة التابعة لمجموعة البنك الدولي، *Behind the Mirror: A Report on the Self-Evaluation Systems of the World* (واشنطن العاصمة: مجموعة البنك الدولي، 2016) G. Gohou, and I. Soumaré, *The Impact of Project Cost on Aid Disbursement Delay: The Case of the African Development Bank* (مصرف التنمية الأفريقي، 2010).

وتزيد الاستثمار في البنى التحتية الريفية، وتوفر مقعداً أكبر على طاولة السياسات للنهوض بقضية أصحاب الحيازات الصغيرة الريفية. ثالثا، تعلم الصندوق من خلال تجربته أن قدرا اكبر من الانتقائية القطرية من شأنه أن يساعد على توفير خدمات أفضل لجميع الدول الأعضاء فيه: ففي كل دورة من دورات النظام، تتلقى البلدان المختارة مخصصات أكبر مما كانت ستتلقاه لولا اتباع الانتقائية القطرية، أما البلدان التي لم تحصل على موارد جديدة في دورة من الدورات، فيمكن لها الحصول عليها في دورة لاحقة، مع الاستفادة في الدورة الحالية من زيادة دعم التنفيذ لعملياتها الجارية. وبالفعل فإن الحد من عدد البلدان التي تتلقى تمويلا جديدا لا يعني بأي حال من الأحوال الانسحاب من الانخراط مع هذه البلدان، إذ ستستمر جميع البلدان النشطة والمؤهلة بتلقي دعم الصندوق على شكل إشراف مستدام على الحافظة، وتقاسم المعارف والانخراط السياساتي والخدمات غير الاقراضية.

54- **سيتم خلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد اختيار حوالي 80 بلدا[50] لتلقي المخصصات بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.** وبدءا من التجديد الحادي عشر ، سيجري هذا الانتقاء بصورة شفافة. وستطبق خلال فترة التجديد الحادي عشر المعايير التالية التي تحترم عمومية الصندوق وعدالة النظام، وتوفر الحوافز لاستخدام أفضل لموارد الصندوق:

(أ) **التركيز الاستراتيجي:** وجود استراتيجية قطرية متينة (برنامج فرص استراتيجية قطرية أو مذكرة استراتيجية قطرية) في بداية دورة تخصيص نظام الموارد على أساس الأداء. ومن شأن ذلك أن يضمن امتلاك البلدان المتأهلة لرؤية استراتيجية ناضجة عن كيفية استخدام موارد الصندوق، واستعدادها للانخراط في مناقشات تشغيلية ملموسة. ويعد ضمان جاهزية البلدان لإعداد مشروعات جديدة أمرا ضروريا لربط مخصصات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء بذخيرة المشروعات وإيصالها؛

(ب) **القدرة الاستيعابية:** يجب على جميع العمليات في البلد المعني والتي غدت نافذة المفعول لأكثر من عام أن تكون قد قامت بصرف الأموال على الأقل مرة واحدة خلال الأشهر الثمانية عشرة الماضية. ومن شأن ذلك أن يوفر مرجعا عمليا للقدرة الاستيعابية، وأن يسمح للصندوق بوضع تسلسل للتصميمات الجديدة أوثق صلة مع دعم التنفيذ والأنشطة غير الإقراضية؛

(ج) **الملكية:** عدم وجود أية قروض مصادق عليها بانتظار التوقيع لأكثر من 12 شهرا. ويضمن هذا المؤشر الوكيل الالتزام والملكية الكافية لتيسير استخدام موارد الصندوق.

55- **سيتم تطبيق هذه المعايير بأسلوب يضمن أن تتاح لجميع البلدان منخفضة الدخل إمكانية الوصول إلى موارد جديدة،** بما يتماشى مع الالتزام بعدم ترك أي أحد يتخلف عن الركب. وستجمّع قائمة بالبلدان المؤهلة قبل فترة التجديد الحادي عشر للموارد، ويبلغ بها المجلس التنفيذي من خلال تقارير التقدم المحرز الاعتيادية الموجودة أصلا والخاصة بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. ويمكن لإدارة الصندوق أن تقرر مع الدول الأعضاء النامية المؤهلة تأجيل إدراجها على هذه القائمة حتى الدورة التالية. والمهم في

[50] مع أن هذا العدد أقل من عدد البلدان التي تلقت مخصصات في الدورات الأخيرة، فإنه يتماشى مع عدد البلدان التي استخدمت بالفعل هذه المخصصات.

الأمر ألا يشكل أي معيار من هذه المعايير عقابا لأية مجموعة من البلدان منذ البداية، وأن تكون جميع المعايير قابلة لتحويلها إلى إجراءات عملية. وهنالك خطوات واضحة لكل بلد من البلدان كي تغدو مؤهلة للحصول على دعم جديد.

**التخصيص على أساس الأداء**

56- **ما أن تقوم إدارة الصندوق بانتقاء البلدان حتى يتم تخصيص الموارد لها من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.** وبالنسبة لفترة التجديد الحادي عشر للموارد، تم تحديث نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء[51]. وتتضمن التعزيزات المدخلة على هذا النظام معادلة منقحة وزيادة في الحد الأدنى من المخصصات من 3 ملايين دولار أمريكي إلى 4.5 مليون دولار أمريكي لكل دورة من دورات النظام. وتحسن هذه التغييرات من حوكمة وشفافية عملية التخصيص، كما أنها تعزز من التركيز على الفقر الريفي في مكون الاحتياجات القطرية، وعلى وجه الخصوص، من خلال إدراج إجراءات للضعف (مؤشر الضعف الخاص بالصندوق) والفقر متعدد الأبعاد مما هو ذو صلة كبيرة بأولويات الصندوق ومهمته المخصوصة. وأما النتيجة الإجمالية الناجمة عن هذه التغييرات، فهي زيادة في الحصة المتاحة من إجمالي الموارد للأوضاع الأشد هشاشة وللبلدان منخفضة الدخل ولجميع مجموعات البلدان الضعيفة الأخرى، مثل البلدان الأقل نموا،[52] والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية.

57- **يضمن إدراج مؤشر الضعف الخاص بالصندوق أن تدعم مخصصات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء جدول أعمال التعميم في الصندوق.** تنطبق قضايا التغذية والتمايز بين الجنسين والشباب والمناخ التي اختيرت كمواضيع ذات أولوية لفترة التجديد الحادي عشر للموارد بأسلوب كلي على معظم البرامج القطرية في الصندوق. وإذا أخذنا بعين الاعتبار نموذج عمل الصندوق، فإن أفضل وسيلة لتحقيق النتائج في هذه المجالات هي من خلال التأثير على "السلوك" في مجمل الحافظة عبر التعميم. وسيؤدي هذا النهج في نهاية المطاف إلى أثر أكبر وأكثر استدامة بتكاليف إجمالية أقل. ويضمن إدراج مؤشر الضعف الخاص بالصندوق أن تغدو مخصصات الصندوق حاليا أكثر مراعاة للاحتياجات القطرية ولحالات الضعف ذات الصلة بالتغذية والتمايز بين الجنسين والشباب والمناخ، مما يضمن تحويل موارد التجديد من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء بأسلوب ملائم لتمويل هذه المواضيع ذات الأولوية.

---

[51] انظر الوثيقة EB 2017/121/R.3. تمت المصادقة على التعزيزات المدخلة على نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء اعترافاً بأن الصندوق في مفترق الطرق، وأن فترة التجديد الحادي عشر للموارد ستكون بمثابة المرحلة الانتقالية. ومع أن التغييرات تتسق مع جدول أعمال الصندوق واستراتيجيته المالية لفترة التجديد الحادي عشر للموارد، إلا أنه سيتم إجراء استعراض آخر لمعادلة النظام على ضوء تطور استراتيجية الاقتراض في الصندوق. ومع المضي قدما، سيكون من الضروري ضمان اتساق آلية تخصيص الموارد في الصندوق مع نمط الأموال التي يمكن للصندوق الوصول إليها.

[52] لا يضع الصندوق مستوى مخصوصا لتخصيص الموارد للبلدان الأقل نموا، ولكنه التزم بزيادة الموارد لهذه المجموعة من البلدان خلال كل دورة من دورات التجديد. وقد صادق المجلس التنفيذي للصندوق على برنامج عمل اسطنبول للبلدان الأقل نموا للفترة 2011–2020 في دورته الخامسة والثلاثين (GC35/L.11)، (قرار مجلس المحافظين 170/د–35)، ويبلغ الصندوق بانتظام عن عمله في البلدان الأقل نموا من خلال تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق. وكمجموعة تتسم البلدان الأقل نموا بأدنى مؤشر إنمائي وأعلى انتشار للفقر، إذ أن نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع في هذه البلدان هي ضعف ما هو الحال عليه في البلدان النامية بمجملها، (تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2016). وينخرط الصندوق بصورة منتظمة مع مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومع المجموعة الاستشارية بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة.

58- **تتقرر الشروط التي يجوز من خلالها لكل بلد من البلدان الوصول إلى مواردها المخصصة من خلال سياسات ومعايير التمويل في الصندوق.** يتم تحديد شروط التمويل المقدم لبلد ما، على وجه العموم، على أساس دخل الفرد الواحد فيه، وعندما يكون ذلك ملائما، القدرة على تحمل الديون، كما يقيمها إطار القدرة على تحمل الديون لكل من البنك الدولي صندوق النقد الدولي. ولابد للصندوق من أن يدعم الفترات الانتقالية الناجمة عن التغييرات في شروط التمويل بأسلوب دينامي، على ألا يؤدي ذلك إلى انعدام اليقين أو إلى المبالغة في ردود الفعل لبعض التوجهات قصيرة الأمد. وسلطت هيئة المشاورات الضوء على أهمية إيجاد إطار انتقال ملائم بغية تجنب التغييرات المفاجئة في شروط التمويل، ومواكبة البلدان بشكل أفضل في مسيرة تقدمها الإنمائي. ومن خلال آلية تشاركية مع الدول الأعضاء، سوف يطور الصندوق مثل هذا الإطار للانتقال استنادا إلى معايير القدرة على التنبؤ بالموارد، وشفافية المعايير المطبقة، والمعاملة المتمايزة للبلدان على أساس دخل الفرد الواحد فيها والقدرة على تحمل الديون والاستدامة المالية. وسيتضمن إطار الانتقال الوضع التدريجي لحزمة كاملة من الدعم الذي يقدمه الصندوق لبلد ما، بما يتفق تماما مع أحكام القرار المعروض على مجلس المحافظين لتبنيه في فبراير/ شباط 2018. لتعديل سياسات التمويل ومعاييره في الصندوق، بما في ذلك الدعم الإقراضي وغير الإقراضي. وسوف يقترح إدخال آليات دعم مبتكرة تفصل لتناسب ظروف كل بلد على حدة. وبعد تبني المجلس التنفيذي إطار الانتقال، سيغدو القرار نافذ المفعول ويطبق بدءا من عام 2019 في فترة التجديد الحادي عشر للموارد. وستشكل هذه العملية جزء من خارطة طريق الاستراتيجية المالية للصندوق.

59- وترد أدناه تفاصيل إضافية عن كيفية أخذ إطار تخصيص الموارد لفترة التجديد الحادي عشر للموارد الفوارق في السياقات القطرية بعين الاعتبار.

(أ) **البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا.** سوف تخصص إدارة الصندوق 90 بالمائة الموارد الأساسية[53] للبلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا المنتقاة لتوفير مخصصات لها في فترة التجديد الحادي عشر للموارد. وأما نسبة 10 بالمائة المتبقية الموارد الأساسية للصندوق، فستذهب إلى بلدان مختارة من البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا. وستستخدم الموارد المقترضة لتمويل الجزء المتبقي من إجمالي برنامج القروض والمنح. ويتسق إيلاء الاولوية لأشد البلدان فقرا بالنسبة لتخصيص الموارد الأساسية للصندوق مع الحاجة لتحويل الموارد التي توفر بأكثر الشروط تيسيرية للبلدان التي هي في أشد الحاجة إليها، والأقل قدرة على تعبئة موارد أخرى، في حين سيتم الإبقاء على جزء من الموارد الأساسية للصندوق للتطرق للاحتياجات المخصوصة والمتنوعة للبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا[54] (هنالك التزامات أخرى تتعلق بأفريقيا جنوب الصحراء [انظر الإطار 2 أدناه]). ومع مرور الوقت، ووصول الصندوق وبصورة متزايدة إلى موارد مقترضة موثوقة،

[53] الموارد الأساسية للصندوق: مصطلح سيتم تبنيه في الصندوق للإشارة إلى كل من المساهمات الأساسية في تجديد الموارد، والمساهمات التكميلية غير المقيدة، وسداد أصول القروض، وأسعار الفائدة عليها المستلمة من خلال إقراض هذه الموارد، علاوة على مكون المنح في قروض الشركاء الميسرة.

[54] الأمم المتحدة، *خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث بشأن لتمويل التنمية* (نيويورك: الأمم المتحدة، 2015).

ومع ازدياد التمويل الإجمالي المتاح لجميع مجموعات البلدان، يتوقع لحصة الموارد الأساسية المخصصة للبلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا أن تنمو.

(ب) **الأوضاع الأشد هشاشة.** وهي تتخلل جميع مستويات الدخل، إذ سيتم تخصيص ما يتراوح بين 25 إلى 30 بالمائة من الموارد الأساسية للصندوق لأشد الأوضاع هشاشة المحددة وفقا لتعريف الصندوق لهذه الأوضاع. وتوفر التعديلات المدخلة على معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء زيادة قدرها 17 بالمائة من حصة الموارد المخصصة لأشد الأوضاع هشاشة، والتي ستؤدي، عندما تترافق مع زيادة في برنامج القروض والمنح ليصل إلى 3.5 مليار دولار أمريكي، إلى زيادة إجمالية في التمويل المتوفر لأشد الأوضاع هشاشة بحدود 25 بالمائة.[55] وتتماشى هذه الزيادة مع الاستراتيجية الجديدة للصندوق للأوضاع الأشد هشاشة التي تسلط الضوء على الحاجة إلى زيادة مخصصات الموارد للبلدان التي تعاني من أشد الأوضاع هشاشة. علاوة على ذلك، سيضمن إدراج مؤشر الضعف الخاص بالصندوق في معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء أن تراعي مخصصات الموارد المحركات العديدة للهشاشة، وأن تتفاعل مع التغيرات التي تطرأ على الهشاشة[56]. وفي الوقت نفسه، تعترف إدارة الصندوق بأهمية التقدير المنهجي للقدرة الاستيعابية، وفي حال دعت الحاجة بوضع سقوف للمخصصات التي تحظى بها هذه البلدان بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وبالفعل، فإن المشروعات الأصغر والأبسط قد تكون أكثر ملاءمة لأشد الأوضاع هشاشة.

(ج) **الدول الجزرية الصغيرة النامية.** يعترف الصندوق بالتحديات المتمايزة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية في الوصول إلى التمويل الخاص الخارجي، وحتى التمويل الإنمائي بشروط تيسيرية، لضمان الأمن الغذائي وفرص العمالة للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وللصيادين. وتعاني هذه الدول من تعرضها الشديد لتغير المناخ، وللكوارث الطبيعية والمخاطر ذات الصلة بالطقس. وتتفاقم هذه التحديات بسبب نأيها الجغرافي وتشتتها. ويتوجه انخراط الصندوق في الدول الجزرية الصغيرة النامية بنهج الصندوق في الدول الجزرية الصغيرة النامية: استجابة عالمية لأصوات الجزر للأمن الغذائي، وهو يدعم تنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (أو ما يعرف بمسار ساموا)[57]، وبخاصة التطرق لقضايا البيئة، وبناء الصمود في وجه تغير المناخ ودعم الإنتاج الزراعي والسمكي المستدام، وزيادة الوصول إلى الأسواق. وخلال فترة التجديد

---

[55] باستخدام قائمة البلدان الناتجة عن دمج كل من قائمة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف للأوضاع الهشة وقائمة منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي للبلدان الهشة، ووفقاً لممارسة الصندوق السابقة، يوفّر نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء حصة أكبر من الموارد (من 55 في المائة إلى 61 في المائة)، مما يؤدي إلى زيادة في القيمة الدولارية تعادل 20 في المائة، من 1.7 مليار دولار أمريكي خلال التجديد العاشر لموارد الصندوق إلى 2 مليار دولار أمريكي خلال التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق.

[56] L. Ndikumana وجدت دراسة أعدتها جامعة ماساتشوستس بعنوان دور المعونة الأجنبية في بلدان ما بعد النزاع (Massachusetts: University of Massachusetts, 2015)، أن المعونة التي تراعي ظروف الهشاشة فعالة على وجه الخصوص، كذلك فقد وجد *استعراض منتصف الفترة لعملية التجديد السابعة عشرة للمؤسسة الدولية للتنمية 2015: تعزيز الدعم للدول الهشة والمتأثرة بالنزاع* بأن الفعالية تتزايد مع الدعم المعزز.

[57] الأمم المتحدة، *مسار ساموا: مصفوفة التنفيذ لمنظومة الأمم المتحدة* (نيويورك، الأمم المتحدة ، 2014) انظر: www.sids2014.org/content/documents/612SAMOA%20Pathway%20implementation%20matrix_UN%20system.pdf; ومنصة عمل الدول الجزرية الصغيرة النامية www.sids2014.org/index.php?page=view&type=66&nr=273&menu=1602&template=937.

الحادي عشر للموارد، سوف تستفيد الدول الجزرية الصغيرة النامية من زيادة الحد الأدنى للمخصصات بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء من 3 ملايين دولار أمريكي إلى 4.5 مليون دولار أمريكي، ومن إدراج مؤشر الضعف الخاص بالصندوق. وعلى وجه العموم، ومع برنامج للقروض والمنح بحدود 3.5 مليار دولار أمريكي، يتوقع لإجمالي التمويل لهذه الدول أن يزداد بحدود 28 بالمائة. وسيتحرى الصندوق أيضا خيارات تمويل عمليات إقليمية، يمكن أن تعود بفائدة مخصوصة على الدول الجزرية الصغيرة النامية. كذلك فإن عمل مرفق تمويل التحويلات في الصندوق على تقليص تكاليف إرسال الأموال إلى البلدان الأم سيؤدي إلى منافع إضافية لهذه البلدان التي تعتمد على التحويلات بما يعادل 45 بالمائة من تمويلها الخارجي[58].

الإطار 2

**تركيز الصندوق على أفريقيا جنوب الصحراء**

**على الرغم من أن الفقر المدقع والجوع مشكلتان عالميتان، إلا أن التحديات في أفريقيا جنوب الصحراء تتطلب اهتماماً مخصوصاً.** وإلى جانب تصنيف بلدان أفريقيا جنوب الصحراء على الغالب ضمن أدنى مستويات الدخل (البلدان منخفضة الدخل، والحيز الأدنى من البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا)، ولكنها أيضاً من ضمن أكثر البلدان ضعفاً (وفقاً لمؤشر الضعف الخاص بالصندوق)، فيما يزيد حجم شرائحها السكانية التي تعيش في فقر ريفي مدقع ونقص في التغذية بشكل كبير عن غيرها من البلدان. ومن الضروري بذل جهود حثيثة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في هذا الإقليم.

4- سيواصل الصندوق خلال التجديد الحادي عشر للموارد تخصيص ما يقرب من 45 في المائة من موارده الأساسية لأفريقيا جنوب الصحراء، و50 في المائة لأفريقيا بأسرها. باستخدام هذه الموارد، سيدعم الصندوق الجهود الرامية إلى تنفيذ خطط الاستثمار الوطنية في الزراعة والأمن الغذائي في بلدان مختلفة، والبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، وإعلان مالابو بشأن التعجيل بالنمو والتحول الزراعيين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة، في الوقت الذي يعزز فيه أيضاً الشراكات مع الاتحاد الأفريقي، ومع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بغية تحقيق أهداف خطة عام 2030. كما يدعم برنامج الصندوق للمنح الإقليمية وأنشطته الممولة بموارد تكميلية الانخراط على المستوى الإقليمي، من قبيل برنامج دعم منظمات المزارعين في أفريقيا، والدعم الذي يقدمه الصندوق لتحالف الثورة الخضراء في أفريقيا، ومنتدى الثورة الخضراء في أفريقيا.

**التركيز والمجموعات المستهدفة في المشروعات**

60- **سيبقي الصندوق على تركيزه القطاعي، وسيرسي شراكات مع جهات أخرى لقيادة التحول الريفي الأوسع.** يضمن تركيز التدخلات، بما يتماشى مع الميزة النسبية للصندوق، الاستخدام الفعال لموارد الصندوق الضئيلة[59]. ويتم السعي لتحقيق الهدف الإنمائي الشامل للصندوق، كما نص عليه الإطار الاستراتيجي[60]

[58] منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي، مذكرة إعلامية حول الدول الجزرية الصغيرة النامية (2014، منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي).

[59] تقرير التنمية الريفية في الصندوق 2016: تعزيز التحول الريفي الشمولي.

[60] يتمثل الهدف الإنمائي للصندوق في: "تغلب السكان الريفيين الفقراء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي من خلال سبل عيش مربحة، ومستدامة، وقادرة على الصمود".

للفترة 2016–2025 أساسا من خلال المشروعات التي تركز على الزراعة وتنمية الأعمال الريفية والبنى التحتية الريفية والخدمات المالية الريفية. ويصل نصيب هذه المواضيع الأربعة مجتمعة إلى حوالي 70 بالمائة من إجمالي نفقات الصندوق في الفترة بين 2010 و2015. كذلك يعترف الصندوق أيضا بمحورية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للترويج للتحول الريفي الشمولي والمستدام[61] ، وسيعد استراتيجية مخصوصة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية خلال عام 2018. وسوف يسعى الصندوق لزيادة الاستثمارات **في التكنولوجيات الزراعية وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات** لتعزيز المردودات، وتحسين الجودة، والحد من فاقد الأغذية وهدرها على طول سلاسل القيمة. وبمقدور تكنولوجيات الاتصالات والمعلومات أن تكون بمثابة العلاج لمشكلة اتساق المعلومات، وتحسين الوصول إلى التمويل، وتمكين المنتجين على نطاق صغير وأصحاب الأعمال الريادية الزراعية الشباب. ومن خلال الشراكات، سيسعى الصندوق لحشد الاستثمارات الخاصة والعامة لأغراض الإجراءات التي تعتبر حاسمة للتحول الريفي، ولكنها تقع خارج نطاق مهمة الصندوق وميزته النسبية.

61- **وللترويج للتحول الريفي المستدام، يهدف الصندوق لتعزيز تتبع استثماراته في قضايا المناخ في فترة التجديد الحادي عشر للموارد.** وستقسم ميزانيات المشروعات في فئات للاستجابة لمعالم ريو [62]، وإضافة لضمان تعميم المشروعات لشواغل المناخ بنسبة 100 بالمائة، ستضمن إدارة الصندوق أيضا أن يركز ما لا يقل عن 25 بالمائة من برنامج القروض والمنح على المناخ تحديدا، بما في ذلك الاستثمار في كل من التأقلم مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، والاستدامة البيئية، من خلال إدارة أفضل للمياه والتربة والأراضي، وتحسين البذور، وصون التنوع البيولوجي، والزراعة الحرجية وإدارة المناطق الساحلية، من بين جملة أمور أخرى على سبيل المثال. وسيقاس ذلك باستخدام منهجية المصارف متعددة الأطراف، ويبلغ عنه بصورة صريحة في تقارير تصميم المشروعات. علاوة على ذلك، سيوسع الصندوق من عمله على مصادر الطاقة المتجددة، نظرا لأهمية الوصول إلى الطاقة للحد من الفقر الريفي، وتحري مجالات جديدة للعمل، مثل التأمين الصغري ضد مخاطر الطقس، ورأس المال الطبيعي الأزرق، وسيتوسع تحليل الفوائد المشتركة الناجمة عن التخفيف من آثار تغير المناخ في حافظة الصندوق بأسرها. وعلى وجه الخصوص، سيتحرك الصندوق صوب الاستخدام الأكثر منهجية لأداة القياس المسبق لتوازن الكاربون– وهو نظام طورته منظمة الأغذية والزراعة، وجربته مشروعات عديدة من مشروعات الصندوق، يمكن من التقدير المسبق لصافي أثر المشروعات التي يمولها الصندوق على انبعاثات غاز الدفيئة.

62- للتأكد من كون التحول الريفي *شموليا*، سيستمر الصندوق في تركيزه على مجموعته المستهدفة من السكان مدقعي الفقر الذين يتمتعون بإمكانيات الاستفادة من تحسين الوصول إلى الأصول والفرص لأغراض الإنتاج الزراعي وأنشطة توليد الدخل الريفي بإيلاء اهتمام مخصوص للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة

[61]. لأمثلة إضافية عن كيفية ترويج الصندوق لاستخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في الزراعة، انظر ج. أنغبو "Ending Hunger, Achieving Food Security, Improving Nutrition, and Promoting Sustainable Agriculture," in *#ICT4SDG – Fast-forward progress: Leveraging tech to achieve the global goals* (International Telecommunication Unit, 2017).

[62] يتألف نظام معالم ريو من معالم سياساتية للرصد والإبلاغ الاحصائي عن تدفقات التمويل الانمائي التي تستهدف مواضيع معاهدات ريو. وهنالك أربعة معالم وهي: التنوع البيولوجي والتصحر والتخفيف من أثر تغير المناخ والتأقلم معه

والمزارعين المعدمين والشعوب الأصلية والأقليات الإثنية وغيرها من المجتمعات المحرومة [63]. ويتضمن الإطار الاستراتيجي للصندوق أيضا استهداف ضحايا الكوارث والنزاعات كجزء من المجموعة المستهدفة للصندوق، والاعتراف بأن دعم هؤلاء الأشخاص يشكل جزء لا يتجزأ من دور الصندوق في تعزيز التحول الشمولي وعدم ترك أي أحد يتخلف عن الركب. وسوف يضع التجديد الحادي عشر للموارد تركيزا كبيرا على استهداف النساء، بالتركيز على نهج تحولي للتمايز بين الجنسين بهدف التطرق للفجوة الإنتاجية بين الجنسين ولتسريع وتحقيق نتائج المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات، وعلى استهداف الشباب للتطرق للتحديات التي تفرضها بطالة الشباب الريفيين وتوفير بدائل عن الهجرة. وسيتحرى الصندوق أيضا إمكانية ضمان إدخال الأشخاص الذين يعانون من إعاقات في تدخلاته، بالاستناد إلى إحصاءات فريق واشنطن المعني بقياس حالات الإعاقة التابع للأمم المتحدة[64].

63- **ستضمن آليات الاستهداف الفعالة على مستوى المشروعات أن يصل الصندوق لأشد الريفيين فقرا ومعاناة من انعدام الأمن الغذائي.** على ضوء التوصية الواردة في التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق لعام 2016 حول الاستهداف، سوف تشمل المشروعات تركيزا على الفقر وتحليلا له أثناء التصميم. وسوف يتم تصميم المشروعات وتنفيذها ورصدها لضمان أن تتمتع باستراتيجيات استهداف مرنة تكون ملائمة للمشروعات المستهدفة المختلفة وللسياقات القطرية المتغيرة.[65] وفي البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا التي تتصف بوجود جيوب كبيرة من الفقر أو تعاني من فخ الدخل المتوسط، فإن ذلك سيضمن استهداف الصندوق بصورة فعالة لفقراء الريف في أشد الأقاليم فقرا. وسوف تنقح الإدارة أيضا من مبادئها التوجيهية التشغيلية حول الاستهداف لتعزيز التركيز على الشباب، والنظر في إمكانية إدراج الأشخاص الذين يعانون من الإعاقات، ومواجهة قضية عمالة الأطفال في الزراعة بصورة أكثر وضوحا[66].

64- **سيستمر الصندوق في التركيز على تمكين مجموعاته المستهدفة.** من خلال تعزيز قدرة أشد المجموعات فقرا وتهميشا على بناء سبل العيش المستدامة. وتروج مشروعات الصندوق للحق في الغذاء كعنصر جوهري في التحول الريفي المستدام، الأمر الذي يمثل أساس النهج الذي يتمحور حول البشر الذي يتبعه الصندوق[67]. وتتضمن الوسائل الملموسة للتمكين ما يلي: (1) تعزيز الدعم لأمن حيازة الأراضي والموارد

---

[63]. الوصول إلى فقراء الريف: سياسة الصندوق بشأن الاستهداف (EB 2006/88/R.2/Rev.1).

[64] فريق واشنطن المعني بقياس حالات الإعاقة التابع للأمم المتحدة هو مجموعة مدن تابعة للأمم المتحدة أنشأت تحت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة للتطرق لاحتياجات إجراءات الإعاقة المستندة إلى السكان والقابلة للمقارنة. وتشارك مكاتب الإحصاء الوطنية، في جميع أنحاء العالم ومنظمات الأشخاص الذين يعانون من الإعاقة والمنظمات الدولية في هذه المجموعة. أنظر www.washingtongroup-disability.com

[65] من أهم المحركات الرئيسية للحد من عمالة الأطفال زيادة دخول الأسر والحد من الضعف، مع زيادة الوصول إلى التعليم والحماية الاجتماعية. انظر البنك الدولي، *Future of Food: Shaping the Food System to Deliver* Jobs (مجموعة البنك الدولي، 2017).

[66] تشير التقديرات أن 60 بالمائة من الأطفال العاملين يعملون بالزراعة، مما يؤثر على حوالي 98 مليون طفل. انظر على سبيل المثال، منظمة الأغذية والزراعة، *مذكرة المبادئ التوجيهية لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن عمالة الأطفال في الزراعة في الأزمات الممتدة والسياقات الهشة* (روما: منظمة الأغذية والزراعة، 2017). www.fao.org/3/a-i7403e.pdf.

[67] بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية الطوعية الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة *للحق في الغذاء في سياق الأمن الغذائي الوطني – الحق في الغذاء* (روما: منظمة الأغذية والزراعة، 2005).

الطبيعية من خلال الاستفادة من انخراط الصندوق الوثيق في العمليات السياساتية العالمية ذات الصلة؛[68] (2) الاستفادة من دور الصندوق كأحد أكبر الداعمين العالميين للتمويل الريفي والزراعي لأغراض الترويج **للشمول المالي**. وسيؤدي توسيع نطاق الجهود الرامية إلى استقطاب التحويلات واستثمارات الشتات إلى خلق فرص إضافية للشباب وكسر حلقة الهجرة (انظر الإطار 3).

**الإطار 3– الهجرة والتحويلات**

**يتواجد حول العالم 244 مليون مهاجر دولي و763 مليون مهجّر داخلي**. وفي حين يمكن للهجرة الخارجية توفير فوائد من قبيل تدفقات التحويلات ونقل المهارات، إلا أنها غالباً ما تمثل أيضاً خسارة في العمل المنتج والشباب الضروريين لدفع عجلة التحول الريفي.

**وفي أفريقيا جنوب الصحراء، يكمن الدافع وراء الهجرة الخارجية من المناطق الريفية في نقص الفرص أكثر منه في توفّر فرص أكثر في أماكن أخرى**. وهنالك جزء كبير من **الهجرة يدفعه العوز**، مما لا يُظهر نقص الفرص الإنتاجية فحسب، بل يعكس أيضاً وجود أوضاع هشة، وصراعات، وتغيرات مناخية.*

**تحتاج المناطق الريفية والحضرية على السواء إلى السلام والفرص الإنتاجية للشباب**. ولتحقيق رؤية الصندوق "حيث يتمكن الشباب من الأمل بتحقيق تطلعاتهم لحياة أفضل ضمن مجتمعاتهم الريفية"، لا بد من التغلب بشكل مخصوص على انعدام الأمن الغذائي ونقص العمالة وفرص ريادة الأعمال.**

**يمكن للهجرة وتحويلات المغتربين أن تسهم بشكل كبير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة**. في عام 2016، بلغت تحويلات المغتربين حول العالم نحو البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل 455 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل ثلاثة أضعاف المساعدة الإنمائية الرسمية، ويتم إرسال 40 في المائة من هذه التحويلات إلى المناطق الريفية. وتسمح هذه التحويلات لأسر المهاجرين بالوصول إلى الغذاء، والتعليم، والعناية الصحية، كما تمكّنهم من الاستثمار في الأنشطة الإنتاجية. وبفضل هذه التحويلات، تنخفض نسبة وفيات أطفال الأسر المتلقية، وترتفع نسبة التحاقهم بالمدارس مع انخفاض مشاركتهم في عمالة الأطفال. ***

**ولتحقيق الأثر الإنمائي للهجرة والتحويلات على أكمل وجه، لا بد من العمل بالشراكة مع ما يتسق من سياسات وأولويات القطاع العام، بالترافق مع مبادرات القطاع الخاص**. ويلعب الصندوق دوراً هاماً في الحوار السياساتي العالمي حول مسائل الهجرة والتنمية وتحويلات المغتربين. وبالإضافة إلى عضوية الصندوق في الفريق العالمي المعني بالهجرة وفي الشراكة العالمية لتعميم الخدمات المالية، مسهماً بذلك في النقاشات ضمن مجموعة السبعة ومجموعة العشرين، فهو يستضيف منذ عام 2006 مرفق تمويل التحويلات، وهو مبادرة متعددة أصحاب المصلحة يشترك في تمويلها الصندوق، والاتحاد الأوروبي، ولكسمبرغ، وإسبانيا، بالشراكة مع الفريق الاستشاري لمساعدة أكثر الناس فقراً، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، والبنك الدولي. كما يساهم الصندوق في مشاورات الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، المتوقع أن تعتمده من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2018.

**وخلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد، سيعكف الصندوق على:**

- مواصلة تعزيز انخراطه العالمي في مسائل الهجرة والتنمية، ولا سيما في تحويلات المغتربين وتيسير استثمارات الشتات؛
- توسيع نطاق الجهود الرامية إلى ضمان إسهام الهجرة في تنمية المناطق الريفية في البلدان الأم، مع السعي لأن تكون الهجرة دوماً مسألة خيار وليست مسألة حاجة؛
- إدراج التحويلات، والنهج المراعية للتمايز بين الجنسين والهجرة، واستثمارات الشتات في الزراعة، بشكل متزايد ضمن عملياته بغية تخفيض تكاليف التحويلات، وتعزيز الشمول الاقتصادي، ودعم عمالة الشباب.

* برنامج الأغذية العالمي. 2017. جذور الهجرة: الأمن الغذائي، والنزاع والهجرة الدولية (روما، 2017).
https://docs.wfp.org/api/documents/WFP-0000015358/download/?_ga=2.121244800.902883243.1502728542-576208434.1498133266

** الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016–2025.

*** الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. التحويلات، والاستثمارات وأهداف التنمية المستدامة – إجراءات موصى بها (روما، 2017)،
www.ifad.org/documents/10180/cdc84bb8-a1a0-4be5-8bf4-8040ec2cd992

[68] خلال عام 2018، سوف يترأس الصندوق مجموعة العمل العالمية المعنية بالأراضي، كذلك فإنه سيدرج مسألة أمن حيازة الأراضي كأول مؤشر جوهري جديد في إطار قياس النتائج والأثر (المؤشر 1.1.1) الذي صادق عليه المجلس التنفيذي في عام 2017 (EB 2017/120/R.8).

## جيم – استخدام الموارد: تنفيذ العمل الإنمائي بشكل مختلف

65- **يجب أن يستخدم الصندوق موارده بقدر أكبر من الرشاقة والتجاوب مع السياق من أجل تحقيق النتائج المنشودة لمجموعاته المستهدفة.** سيُجري الصندوق في هذا الصدد تغييرات ملموسة في الطريقة التي ينتهجها في "تحقيق التنمية" بما يتماشى مع التفكير الحالي بشأن الفعالية الإنمائية. وسوف يشمل ذلك نماذج جديدة تؤكد أهمية معالجة المشاكل المحددة محلياً بطريقة أكثر رشاقة، وجمع المعلومات عن الأداء، وتكييف المشروعات تبعاً لذلك[69]. وسوف تمكِّن هذه التغييرات الصندوق، بوصفه وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة ومؤسسة مالية دولية، من أن يصبح لاعباً أكثر أهمية ومرونة وفعالية وكفاءة داخل منظومة الأمم المتحدة. ومن خلال الإصلاحات التي أُجريت خلال فترة التجديد العاشر للموارد، يُطبِّق الصندوق بالفعل كثيراً من سمات هذا النهج؛ ويلزم إجراء مزيد من الإصلاحات من أجل تبني هذا النهج بصورة مطلقة.

66- **ويحتاج توسيع برنامج القروض والمِنح وبرنامج العمل إلى دعم من منظمة متسمة بالكفاءة والفعالية تركز على إيصال البرامج وتحقيق النتائج والأثر.** يمثل التميُّز في العمليات الذي يشكِّل محور تركيز مبادرة الصندوق للتميز التشغيلي[70]، شرطاً أساسياً لتحقيق مخرجات أكبر وأفضل وزيادة أثر الصندوق وتوسيع نطاقه. وتهدف مبادرة التميُّز التشغيلي إلى ترسيخ الصندوق كصاحب أفضل أداء معترف به في كل دورة المشروعات بدءاً من تحديد المشروع ثم تصميمه وتنفيذه والإبلاغ عن نتائجه. وتعالج المبادرة جميع الوظائف الحاسمة في الصندوق، سواءً الوظائف التقليدية، مثل تصميم المشروعات ودعم تنفيذها، والرصد والتقييم، والوظائف التي أضيفت ونشأت مؤخراً، مثل الانخراط السياساتي، وإدارة المعرفة، وتقييم الأثر. وسوف تهيئ المبادرة الظروف اللازمة لتجديد المنتجات والعمليات والابتكار فيها سواءً داخل الصندوق أو من خلال الشراكات.

67- **تم تنظيم هذا القسم حول مجموعة من المواضيع ذات الأولوية بهدف القيام بالتنمية بشكل مختلف وتحقيق التميّز في العمليات:** (1) زيادة القدرة الموجَّهة نحو الخارج؛[71] (2) عمليات مركزة ومرنة؛ (3) رشاقة التنفيذ؛ (4) تعميم قضايا التغذية، والتمايز بين الجنسين، والشباب، وتغير المناخ؛ (5) أوجه التآزر بين الأنشطة الإقراضية وغير الإقراضية، بما في ذلك تعبئة الشراكات كوسيلة لتعزيز ملاءمة عمليات الصندوق للسياق القطري؛ (6) المشاركة على الصعيد العالمي.

---

[69] انظر: M. Andrews, L. Pritchett and M. Woolcock, *Escaping Capability Traps Through Problem-Driven Iterative Adaptation (PDIA)* – Working Paper 299. (واشنطن العاصمة: مركز التنمية العالمية، 2012)؛ K. A. Bain, D. Booth and L. Wild, *Doing Development Differently at the World Bank: Updating the Plumbing to Fit The Architecture* (لندن: معهد التنمية الخارجية، 2016)؛ D. Booth, D. Harris and L. Wild, *From Political Economy Analysis to Doing Development Differently: A Learning Experience* (لندن: معهد التنمية الخارجية، 2016).

[70] EB 2017/121/R.38 المذكرة الإعلامية عن عملية التميز التشغيلي لإحراز النتائج

[71] ويشير مصطلح القدرة الموجهة نحو الخارج إلى الموارد التي يكرسها الصندوق للعمل على الخطوط الأمامية أو العمل الذي يتطلب مواجهة العملاء، بدلا من العمليات والإجراءات الداخلية.

**زيادة القدرة على الانفتاح على الخارج**

68- **سيُجدِّد الصندوق تركيزه على تعزيز النموذج المستند إلى البلدان من أجل تنفيذ التحسينات المزمعة في نموذج عمله.** ويتطلب النموذج المستند إلى البلدان مرونة وآليات لتقديم المعونة على نحو ييسِّر الملكية القطرية، والأهم من ذلك هو أن ييسِّر أشكالاً من علاقات الشراكة الأكثر فعالية مع طيف واسع من أصحاب المصلحة، ومع الحكومات في موقع القيادة. ولا تشكِّل وظائف إدارة المشروعات في نموذج الصندوق الجديد المستند إلى البلدان سوى جزء واحد من نوع أوسع من الشراكة مع الحكومات وسائر أصحاب المصلحة. وسوف يتطلب ذلك مديراً قطرياً يقود كل مكتب قطري تابع للصندوق، ويمثل ذلك تطوراً لدور مدراء البرامج القطرية. وفي حين أن العمليات لا تزال تتسم بأكبر قدر من الأهمية سيكمن الدور الرئيسي للمدير القطري في بناء تآزرات بين الأنشطة الإقراضية وغير الإقراضية، لا سيما من خلال الانخراط السياساتي وتنمية الشراكات التي ستنعكس أيضا في إطاري إدارة الأداء والحوافز. وسيتطلب ذلك أيضاً زيادة تقاسم المهام والتفويض الفعال للسلطات في مجالات التصميم والتنفيذ والإشراف، دون إضعاف المسؤوليات الفردية. وتُعيد الإدارة النظر في الهيكل التنظيمي للصندوق للتفويض بصلاحيات أكبر للخطوط الأمامية. وبغية ضمان التنفيذ الفعال للحافظة مع ترفيع دورها في الانخراط السياساتي رفيع المستوى، ستتعزز قدرات المكاتب القطرية من خلال نقل موظفين إداريين وائتمانيين وتقنيين إضافيين إلى المراكز الإقليمية. ومن شأن ذلك أن يعزز من القدرة على تقديم خدمات جيدة تجمع بين الحلول المحلية المناسبة والمعرفة العالمية. وتعكف الإدارة أيضاً على إجراء تقييم دقيق للسُبل الممكنة لتيسير تطور دور مدراء البرامج القطرية. وعلى الرغم من وضوح الاتجاه، لا تزال هناك حاجة إلى بلورة التفاصيل وتجريب الخيارات وتنفيذ النجاحات.

69- **وسيتحول مركز ثقل الصندوق نحو مكاتبه القطرية ومراكزه الإقليمية بحلول نهاية فترة التجديد الحادي عشر للموارد.** وسيجري تخطيط معظم المنتجات والخدمات الرئيسية وإعدادها وتقديمها على المستويين القطري ودون الإقليمي. وستخدّم جميع البرامج القطرية النشطة من قبل مراكز إقليمية مما يحسن الدعم المقدم للبلدان التي لا تمتلك مكاتب قطرية. ويتطلب النموذج المستند إلى البلدان المعاد هندسته، والذي يتفق مع الإصلاح الجاري لمنظومة الأمم المتحدة[72]، تعديل أساليب العمل الداخلية، بما في ذلك داخل المقر، من أجل ضمان المستوى الكافي من الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر. وتقترح الإدارة القيام بما يلي في فترة التجديد الحادي عشر للموارد:

(أ) **تقوية اللامركزية** من أجل تحقيق أثر إنمائي أكبر من خلال تعزيز الحوار بين الصندوق والحكومات؛ وزيادة ملكية البلدان المقترضة لجداول أعمالها الإنمائية؛ وتحسين مواءمة تدخلات الصندوق مع الأولويات القطرية؛ وزيادة التنسيق بين الجهات المانحة، وإرساء شراكات مع أصحاب المصلحة المتعددين بما يتفق مع الالتزامات الدولية، وكجزء من جيل جديد من فرق الأمم المتحدة القطرية. وسوف يتطلب ذلك تحقيق اللامركزية الكاملة فيما يتعلق بالمدراء القطريين في الصندوق بحلول نهاية عام 2018؛ وتعيين عدد محدود من الخبراء المحليين في المجالات التقنية الرئيسية،

[72] الخطة المؤسسية للامركزية في الصندوق (الوثيقة EB 2016/119/R.11).

مثل التوريد، والإدارة المالية، والرصد التقييم، وتعميم أولويات التغذية والمساواة بين الجنسين، والشباب، والمناخ؛ وإعادة نشر بعض الوظائف القائمة في المقر من أجل بناء الخبرة التقنية والقدرات في المحاور الإقليمية لتوفير الدعم التقني للبرامج القطرية.

(ب) **تنقيح إطار تفويض السلطات** لضمان سرعة المعالجة الإدارية والتشغيلية، وتوفير مقومات التمكين للموظفين، وتعزيز المساءلة، والاستفادة من بعض التجارب الجارية. وعلى غرار المؤسسات المالية الدولية الأخرى، يمكن أيضاً لتنقيح إطار تفويض السلطات أن ينقل بعض القرارات التشغيلية الأساسية إلى المكاتب القطرية، مثل تمديد المشروعات لفترات قصيرة، وإعادة تخصيص الحد الأدنى من الأموال، رهناً بالضمانات الملائمة. وسوف يشمل تنقيح إطار تفويض السلطات تقييم البيئة الرقابية والتدابير اللازمة لضمان الرقابة الكافية على المخاطر الائتمانية؛

(ج) **وضع إجراءات منقحة للإشراف ودعم التنفيذ** من أجل التحول عن الإشراف ودعم التنفيذ من جانب البعثات نحو الإشراف المستمر من جانب المكاتب القطرية. ويزامن ذلك بين دور الصندوق أثناء تنفيذ المشروع مع النموذج الإنمائي الحالي، ويركز اهتمامه على النتائج والمساءلة والشراكة وبناء القدرات.

(د) **إعادة تقدير دور المقر بهدف جعله** مركزا قويا يضع التوجهات الاستراتيجية الواضحة، ويتجنب خطر العمل في صوامع معزولة من خلال ضمان الاتصالات المستمرة والتغذية الراجعة عن المشاكل المحلية. والإتيان بحلول عالمية ابتكارية للمشاكل المحلية، وتوفير وظيفة قوية لإدارة المعرفة والإشراف على نظام فعال للضوابط الداخلية وإدارة المخاطر، والإبقاء على معايير الجودة من خلال الإبلاغ المتين عن الأداء ورصد النتائج.

**العمليات المركزة والمرنة من خلال عمليات الأعمال المعادة هيكلتها**

70- **يتطلب تنوع المتطلبات استجابة الصندوق بمرونة للقضايا الخاصة بالبلدان.** وتأكدت الحاجة إلى انخراط الصندوق مع البلدان النامية، بمختلف فئات دخلها، وكذلك الحاجة إلى وضع إطار واضح للانتقال، للعمل مع تلك البلدان على طول مساراتها الإنمائية. ومع ذلك، تتباين السياقات القطرية بنفس القدر تقريباً داخل هذه الفئات وفيما بينها، وبالتالي فإن من غير المناسب من الناحية التشغيلية استخدام "حُزمة" شاملة لكل تجمع قطري. وتشكِّل الاستراتيجيات القطرية للصندوق الأساس الذي يستند إليه تقييم الوسائل أو النُهج أو المجالات المواضيعية الأنسب لكل بلد أو التي يشتد طلب البلد عليها، وضمان المواءمة الكاملة مع الأولويات والاستراتيجيات الوطنية.

71- **ويبدأ التركيز على التصميم والتنفيذ باستراتيجية قطرية واضحة.** تشمل كل وثيقة من وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية استراتيجية لتنفيذ استثمارات الصندوق خلال فترة محددة لدعم تحقيق نتائج إنمائية ملموسة. وتشكِّل هذه الاستراتيجيات الإطار لتقييم الأساس المنطقي لأنشطة المشروعات وغير المشروعات ومدى كفاية تلك الأنشطة. بما في ذلك تعميم قضايا التغذية والتمايز بين الجنسين، والشباب، والمناخ، وسيتم التركيز بشدة على مساعدة الدول الأعضاء للإيفاء بالتزاماتها الوطنية بموجب الاتفاقيات الدولية، وعلى سبيل المثال، وفيما يتعلق بتغير المناخ والاستدامة البيئية، فهي تتضمن ريو 20، وإطار سينداي بشأن مخاطر الكوارث، وخطة عام 2030، واتفاقية باريس، وغيرها من الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف. وقد

أجرى الصندوق تحليلا مفصلا لالتزامات الدول الأعضاء للتأقلم ذات الصلة بالزراعة، لتنفيذ مساهماتهم المقررة وطنيا بموجب اتفاقية باريس، وهو بصدد إجراء نفس التحليل بشأن التخفيف من آثار تغير المناخ. وأثناء فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، ستشمل جميع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية ومذكرات الاستراتيجيات القطرية مثل هذا التحليل كي تستنير به تدخلات الصندوق بصورة أفضل، ولتيسير تتبع دعم الصندوق لمثل هذه الالتزامات . وجرى تعزيز إجراءات الصندوق التشغيلية للاستراتيجيات القطرية خلال فترة التجديد العاشر للموارد، وسيكون لكل بلد من البلدان المستفيدة من تمويل الصندوق خلال فترة التجديد الحادي عشر استراتيجية قطرية سليمة. وستُبذل جهود أخرى لاستخدام الاستراتيجيات القطرية كأدوات للتخطيط الاستراتيجي، والإدارة، ورصد الشراكات على المستوى القطري. وسوف تساعد أيضاً على التحديد الانتقائي للشركاء الأهم استراتيجياً لتعبئة التمويل وتعزيز الانخراط السياساتي وأكثر أشكال التعاون فعالية من أجل تحقيق الأهداف القطرية. وبالتالي، ستغدو برامج الفرص الاستراتيجية القطرية استراتيجية انتقال متكاملة لمواكبة البلدان في مساراتها الإنمائية.

72- **وسيعاد النظر في استعراض العمليات وإجراءات الموافقة لتعزيز الجودة عند الدخول فيما يتعلق بالمشروعات الفردية الممولة خلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد.** وأكد إطار الفعالية الإنمائية للصندوق[73] أنه على الرغم من وجود عناصر كثيرة في مشروعات الصندوق لتحقيق الفعالية الإنمائية، تفتقر المشروعات نفسها في كثير من الأحيان إلى التركيز. وعلى الرغم من الحفاظ على مبادئ تعزيز الجودة والضمان المستقل للجودة، سيجري إرساء عملية أكثر رشاقة بالقدر اللازم من المرونة لتسريع التصميم القائم على الأدلة والمشروعات المنخفضة المخاطر. وستوازن هذه العملية المبسَّطة بين الحاجة إلى زيادة الوضوح أثناء التصميم وتحفيز الابتكار والسماح بالمرونة في تكييف ذلك التصميم أثناء تنفيذ المشروع، مع الاعتراف بأن النُهج الأوَّلية في تصميم المشروعات لا تفضي إلى تحقيق نتائج. وسوف تشكِّل القوائم المرجعية للفعالية الإنمائية التي اعتمدها المجلس من خلال إطار الفعالية الإنمائية، جزءاً من هذه العملية لضمان قابلية المشروعات للتقييم[74].

**رشاقة التنفيذ**

73- **من الحاسم لتعظيم إسهامات الصندوق في أهداف التنمية المستدامة تحسين رشاقة التنفيذ وتسريع وتيرته الحالية.** تستغرق عمليات الصندوق حالياً ما متوسطه 18 شهراً منذ إعداد المذكرة المفاهيمية حتى توقيع القرض، وأكثر من ثماني سنوات للإنجاز. وبينما يتوقع إنجاز العمليات المعتمدة في فترة التجديد الحادي العاشر (2019–2021) بحلول عام 2030، لن يُنجز في إطار سيناريو العمل على النحو المعتاد سوى 45 في المائة من مجموعة مشروعات فترة التجديد الثاني عشر (2022–2024)، ولن يصل إلى مرحلة الإنجاز أي مشروع معتمد في فترة التجديد الثالث عشر للموارد (2025–2027) قبل عام 2030. ويمكن لفترات التصميم والتنفيذ الأطول أن تيسِّر نهج الصندوق الذي يتمحور حول البشر، ولكن الأُطر الزمنية

[73] إطار الفعالية الإنمائية للصندوق (الوثيقة EB 2016/119/R.12).

[74] للاطلاع على تقييم بشأن فعالية القوائم المرجعية: L. R. Corral and N. McCarthy, *Organizational Efficiency or Bureaucratic Quagmire: Do Quality at Entry Assessments Improve Project Performance?* (واشنطن العاصمة: مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، 2017).

الطويلة في كثير من الأحيان هي نتاج التأخيرات، وهو ما يقلل من كفاءة المشروعات. ويعيق طول فترات التصميم وبدء التنفيذ أيضاً انخراط الصندوق مع القطاع الخاص والدول الأعضاء التي تزداد طلباتها من شركائها الإنمائيين.

74- **وسيجري خلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد زيادة الجهود من أجل تحسين المرونة وتسريع التنفيذ وتحقيق النتائج الإنمائية.** يجري حالياً تنفيذ خطة عمل شاملة لتسريع صرف الأموال. وستُنفذ مجموعة ثانية من التدابير في فترة التجديد الحادي عشر للموارد من أجل زيادة الحوافز التي تشجِّع المقترضين والفرق القطرية على تغيير المشروعات المتدنية الأداء أو إنهاء المشروعات المتعثرة بصورة مزمنة أو توسيع المشروعات الناجحة من خلال إجراءات أسرع. وسيتم تحقيق ذلك من خلال إجراءات إعادة هيكلة المشروعات؛ وتوضيح الإجراءات الحالية المتبعة في إلغاء المشروعات؛ وتبسيط إجراءات التمويل الإضافية.

الإطار 4

**ربط التعميم بعمل الصندوق مع الشعوب الأصلية**

سيشكِّل دور الشعوب الأصلية في إدارة النُظم الإيكولوجية وحماية التنوع البيولوجي ركيزة أساسية لنهج الصندوق في تعميم قضايا التغذية والمساواة بين الجنسين والشباب والمناخ.

وسوف يدعم الصندوق، من خلال مجتمعات الشعوب الأصلية ومنظماتها، نُظم الأغذية التقليدية، من أجل تحسين التغذية والتنوع البيولوجي. وبصفة خاصة فإن الصندوق يقدِّر ويدعم الدور الحيوي الذي تقوم به نساء الشعوب الأصلية في رعاية التنوع البيولوجي ونقل المعرفة والثقافة والوساطة من أجل إحلال السلام.

ويساهم تركيز الصندوق القوي على الشعوب الأصلية في تنفيذ إعلان كانكون بشأن تعميم حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام من أجل تحقيق الرفاهية، وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، ويساعد على التحرك قدماً نحو الأخذ بالنُهج الانتقالية المطلوبة لضمان عدم تخلف أحد عن الركب.

75- **وسيُعالج الاستعداد للتنفيذ والقدرة الاستيعابية باعتبارهما عاملين تمكينيين رئيسيين لنهج أسرع وأكثر رشاقة.** ولا يزال إعداد المشروعات وتصميمها بصفة عامة، والاستعداد للتنفيذ بصفة خاصة، مسؤوليات حكومية. وسوف تقدِّم الإدارة في بداية فترة التجديد الحادي عشر للموارد مقترحاً إلى المجلس التنفيذي من أجل إنشاء **مرفق لسلف إعداد المشروعات** من أجل تيسير الدور القيادي للمقترضين في إعداد المشروعات، ولتسريع الاستعداد للتنفيذ. وسوف يشمل ذلك آلية لتوفير مزيد من الدعم من أجل إعداد المشروعات واستهلالها وتنفيذها في البلدان منخفضة الدخل والأوضاع الأكثر هشاشة، سواءً من جانب الصندوق أو من الشركاء. وتحتاج تلك البلدان إلى مشاركة استباقية من الصندوق لضمان التصميم القوي للمشروعات الذي يستفيد من التدخلات السابقة دون إضافة أي تعقيدات، إلى جانب كفاءة عمليات التوريد وصرف الأموال والتنفيذ. وسيجري التماس الأموال لهذا المرفق من أجل توفير الدعم بصفة خاصة للأنشطة التي تساعد على بناء القدرات المؤسسية والإدارية للمشروعات في الأوضاع الهشة. وسوف يزيد ذلك من القدرة الاستيعابية وسيُيسر الاستثمارات الحاسمة لبناء القدرة على الصمود ومعالجة الأسباب الجذرية للهشاشة. وسيكون للشراكات الميدانية الأقوى مع الوكالات التقنية الأخرى، وبالأخص مع منظمة الأغذية والزراعة، دور مفيد أيضاً من خلال نشر المهارات التقنية العالية الجودة لدعم التنفيذ.

**تعميم قضايا التغذية والمساواة بين الجنسين والشباب والمناخ**

76- **سيُعزز الصندوق مكانته كوكالة رائدة في تعميم المواضيع الأربعة**[75]. وضعت خطة عمل لتعميم قضايا المناخ والمساواة بين الجنسين والتغذية خلال فترة التجديد العاشر للموارد. وسيستمر تنفيذها في فترة التجديد الحادي عشر للموارد بعد إدخال بعض التحسينات عليها. وستوضع خطة عمل جديدة للشباب، مع تركيز قوي على عمالة الشباب، وسيتم استعراض وتعزيز خطة التمايز بين الجنسين، وسيرتفع المستوى المستهدف لحصة المشروعات المراعية لقضايا التغذية إلى 50 بالمائة (انظر الجدول 1) . وستؤكد استراتيجية جديدة للمناخ والبيئة، وخطة العمل الخاصة بها، على النهج المعزز لتعميم قضايا تغير المناخ والاستدامة البيئية، بالاستقاء من الدروس المستفادة من جهود الصندوق في تعميم قضايا المناخ، ومع الأخذ بعين الاعتبار العمل الذي يجريه الشركاء، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية وغيرها. وسترصد الاستدامة البيئية والتأقلم مع تغير المناخ وإجراءات التقدير البيئي والمناخي والاجتماعي بصورة نشطة من خلال الصيغ والمبادئ التوجيهية المحدثة للإشراف. وبالإضافة إلى التطرق لمواضيع التعميم، ستستفيد خطة تكامل أفقي من الصلات بينها. وكثير من هذه الصلات مترسخ تماماً. ومن الضروري تمكين النساء، خاصة الشابات، من أجل تحقيق نواتج تغذوية كافية للأطفال، ومن أجل تحقيق إدارة أفضل للبيئة ومواردها في ظل ازدياد تأنيث الزراعة. وترسي النتائج التغذوية السليمة بدورها الأساس الحاسم لصحة الشباب ونموهم البدني والإدراكي، وبالتالي تعليمهم وفرص عملهم في المستقبل. ويوفر الجدول 1 أدناه موجزا للتغييرات الأساسية ذات الصلة بالتعميم أثناء فترة التجديد الحادي عشر للموارد.

77- **وسوف تُطبِّق الإدارة نُهجاً طموحة وقادرة على إحداث تحول.** وهذه النُهج التحويلية مطلوبة لمعالجة الأسباب الجذرية التي تولِّد المشاكل وتضاعفها عبر هذه المواضيع الأربعة. وتتطلب تلك النُهج مجموعة من التدخلات المنسقة والمتعددة القطاعات من أجل إحداث تغيير قوي ورفع سقف طموحات الصندوق وشركائه، وتوفير الابتكارات والدروس المستفادة من أجل الحافظة على النطاق الأوسع. وبالنسبة للتجديد الحادي العشر للموارد، سوف تطور إدارة الصندوق إطاراً متكاملاً مخصوصاً للتعميم وتوجيها مباشراً لتنفيذه لجميع فرق المشروعات، بالتركيز على وجه الخصوص على النهج التحولية للتطرق للأسباب الجذرية، والنهوض بالتحول الريفي الشمولي والمستدام.

78- **وللشراكات دور هام في التعميم، وإن كان أكثر أهمية في التحول.** سوف يسعى الصندوق إلى بناء شراكات أقوى في مجالات المعرفة والتمويل في كل مجالات التعميم. ونتيجة لزيادة تركيزه على التغذية، سيتخذ الصندوق دور القيادة في الحوكمة العالمية للتغذية، بما في ذلك رئاسته للجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية، وعضويته النشطة في لجنة الأمن الغذائي العالمي. ويدعم الصندوق مبادرات عالمية رئيسية، مثل مبادرة الأمن الغذائي والتغذوي في أفريقيا التي انطلقت خلال الدورة الرابعة لمؤتمر طوكيو

[75] دعت الجمعية العامة، أثناء مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو + 20)، كيانات الأمم المتحدة إلى "مواصلة تعزيز إدماج التنمية المستدامة في ولاياتها وبرامجها واستراتيجياتها وعمليات صنع القرار". يعني التعميم في الصندوق دمج المنظور المحدَّد لموضوع من المواضيع الشاملة في مفاهيم العمل السائدة والاستراتيجيات وخيارات تصميم المشروعات والعمليات كي تغدو القاعدة المتبعة وتحسِّن فعالية العمليات الاستثمارية. والمداخل الرئيسية لتطبيق مبادئ التعميم هي التصميم، وإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي، واستراتيجيات الاستهداف، وعمليات الاستعراض أثناء التنفيذ.

الدولي المعني بالتنمية الأفريقية، ووسَّع بالفعل شراكته مع الأمم المتحدة في البلدان المشاركة في حركة تعزيز التغذية، ومع برنامج الزراعة من أجل التغذية والصحة التابع للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية. ويعمل الصندوق في تعاون وثيق مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة ووكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقراً لها في إطار فرقة العمل المشتركة بين الوكالات لدعم لجنة وضع المرأة، لا سيما في مواضيع من قبيل تمكين النساء الريفيات. ويعمل الصندوق مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ، ويشارك عن كثب في عمليات منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية (انظر الإطار 4) وفريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني بقضايا الشعوب الأصلية ومؤتمرات الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، من ضمن منتديات أخرى. وفيما يتعلق بالشباب، يشارك الصندوق بالفعل في عضوية شبكة النهوض بالشباب المشتركة بين الوكالات، والشراكة الدولية للتعاون في مجال عمالة الأطفال في الزراعة، ويشارك في مبادرة مجموعة العشرين بشأن تشغيل شباب الريف.

الجدول 1

**تعميم قضايا التغذية والمساواة بين الجنسين والشباب والمناخ**

| *مواضيع التعميم* | *الوضع الراهن والإجراءات الجارية* | *الإجراءات المقررة لفترة التجديد الحادي عشر للموارد* |
|---|---|---|
| **التغذية (الهدف 2 للتنمية المستدامة)** | • اعتماد خطة للعمل في عام 2015<br>• التعميم في 100 في المائة من برامج الفرص الاستراتيجية القطرية ومذكرات الاستراتيجيات القطرية وفي ثلث المشروعات بحلول عام 2018<br>• بناء القدرة التنظيمية في الزراعة المراعية للتغذية<br>• المشاركة في السياسات والدعوة والمعرفة من أجل التغذية | • استعراض منتصف المدة لخطة العمل في منتصف عام 2018<br>• زيادة النسبة المئوية للمشروعات المراعية للتغذية من 33 إلى 50 في المائة<br>• إضافة مؤشر أثر التغذية إلى إطار إدارة النتائج (عدد الأشخاص الذين تحسنت تغذيتهم)<br>• تعبئة المساهمات التكميلية غير المقيدة لقضايا التغذية |
| **المساواة بين الجنسين (الهدف 5 للتنمية المستدامة)** | • اعتماد خطة للتمايز بين الجنسين في عام 2016<br>• تعميم 100 في المائة، واستهداف 15 في المائة من المشروعات التي تحدث تحولاً في المنظور الجنساني<br>• قيادة تطوير نُهج ابتكارية، مثل نُظم التعلم العملي في مجال المساواة بين الجنسين، والمنهجيات الأسرية<br>• الدعوة والشراكات وإدارة المعرفة | • زيادة النسبة المئوية المستهدفة للمشروعات التي تحدث تحولاً إلى 25 في المائة<br>• زيادة النُهج التحويلية التي تعالج الأسباب الجذرية لانعدام المساواة بين الجنسين، وضمان سياسات وطنية داعمة<br>• خطة جديدة للموارد البشرية من أجل الوصول إلى المستويات المستهدفة للمساواة بين الجنسين والتنوع |
| **الشباب وعمالة الشباب (الهدف 8 للتنمية المستدامة)** | • الاعتراف بهذا الموضوع كأولوية في الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016-2025<br>• الدعم من خلال المِنح وبعض المشروعات الاستثمارية<br>• بناء شبكة من الشركاء من أجل تشجيع الشباب على المشاركة. والاشتراك في عضوية شبكة النهوض بالشباب المشتركة بين الوكالات والشراكة الدولية للتعاون في مجال عمالة الأطفال في الزراعة<br>• ليس موضوعاً من المواضيع المشمولة بالتعميم ولم توضع خطة عمل بشأنه | • وضع خطة عمل للشباب بحلول الفصل الثالث من عام 2018 بما في ذلك النظر في قضايا الهجرة<br>• تعميم هذا الموضوع في 100 في المائة من برامج الفرص الاستراتيجية القطرية ومذكرات الاستراتيجيات القطرية و50 في المائة من المشروعات<br>• تحديث المبادئ التوجيهية للاستهداف، مع نهج متمايزة للشباب والشابات<br>• تعزيز قدرة الشباب على ريادة المشروعات وتوسيع فرص عملهم، وتطوير آليات تمويلية للشباب من خلال صندوق تمويل الاستثمار في مشروعات أصحاب الحيازات الصغيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة لاستقطاب تحويلات المغتربين<br>• ترسيخ دور الصندوق كقوة مؤثرة في الدفاع عن الشباب الريفيين باستخدام نهج تشاركي وبإنشاء مجلس استشاري للشباب<br>• التركيز في تقرير التنمية الريفية لعام 2019 على الشباب والعمل في المناطق الريفية |
| **المناخ (الهدف 13 للتنمية المستدامة) مع إيلاء الاهتمام للاستدامة البيئية (الهدف 15 للتنمية المستدامة)** | • اعتماد خطة للعمل في عام 2014<br>• تعميم 100 في المائة بحلول عام 2018<br>• تنفيذ إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي وتحليل المخاطر المناخية<br>• تعبئة الأموال المرتبطة بالمناخ/البيئة | • استراتيجية وخطة عمل جديدتان للمناخ والبيئة مع التركيز على أهداف التنمية المستدامة واتفاقية باريس<br>• زيادة التركيز على الاستدامة البيئية وحلول التأقلم والتخفيف المفيدة لجميع الأطراف، مع استخدام أكثر منهجية لأدوات تقدير صافي انبعاثات غاز الدفيئة في |

| | | |
|---|---|---|
| | • الاستثمار في إدارة المخاطر، والتأمين، والاستعداد للكوارث<br>• التوسع في الإدارة المستدامة للزراعة والأراضي والمياه<br>• تنمية القدرات، والاتصالات، والمعرفة | المشروعات التي يمولها الصندوق<br>• زيادة تعبئة الموارد من خلال الصندوق الأخضر للمناخ، ومرفق البيئة العالمية، ونافذة المساهمات التكميلية غير المقيَّدة لمواجهة تأثيرات تغيُّر المناخ<br>• تحلل جميع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية ، أهداف المساهمات المحددة وطنيا لتستنير بها تدخلات الصندوق<br>• تتبع منتظم لتمويل المناخ باستخدام منهجية المصارف متعددة الأطراف لضمان أن يتسم 25 بالمائة من برنامج القروض والمنح لفترة التجديد الحادي عشر بالتركيز على المناخ، واستخدام معالم ريو (التأقلم مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، والتنوع البيولوجي، والتصحر)<br>• إنشاء مرفق المساعدة التقنية في إطار المرحلة الثانية لبرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة |
| **التكامل الأفقي** | • حسب مقتضى الحال | • وضع إطار للتعميم وإصدار توجيهات عملية أفضل لفرق المشروعات |

* يتوقع أن تكون نتائج تحليل التخفيف من آثار تغير المناخ لحافظة الصندوق متاحة عام 2019، وهو التحليل الذي يجريه الصندوق بصورة مشتركة مع برنامج البحوث المعني بتغير المناخ والزراعة والأمن الغذائي. وستسهم هذه النتائج في مظهر التخفيف من آثار تغير المناخ في استراتيجية الصندوق الجديدة بشأن المناخ.

### أوجه التآزر بين الأنشطة الإقراضية وغير الإقراضية

79- **سيسعى الصندوق إلى توسيع أوجه التآزر بين الأنشطة الإقراضية وغير الإقراضية.** لا يمكن للمشروعات وحدها أن تحدث تحولاً ريفياً شاملاً ومستداماً: ويعد الانخراط السياساتي على المستوى القطري مدعوما بإدارة المعرفة والشراكات أمرا حاسماً، كما أنه يلعب دوراً محوريا في ضمان استدامة وتوسيع نطاق المبادرات التي يدعمها الصندوق. وتعد التوليفات القطرية المخصوصة والمفصلة من الانخراط الإقراضي وغير الإقراضي جوهر نهج الصندوق لتعزيز ملاءمته للسياق القطري. كذلك يغدو الانخراط العالمي والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وبصورة متزايدة متأصلاً في عمل الصندوق كوسيلة لتعظيم الأثر.

80- **وسوف يشكل الانخراط السياساتي على المستوى القطري همزة وصل بين الانخراط الإقراضي وغير الإقراضي من أجل توسيع الأثر الإنمائي.** وسوف تمكِّن زيادة قدرة الصندوق على الانفتاح على الخارج من تحقيق انخراط سياساتي واسع على المستوى القطري والمساهمة بدور أقوى في تعزيز أُطر الاستراتيجيات والسياسات الوطنية. ويجري أيضاً بشكل متزايد تعميم أهداف السياسات في الإقراض، وهو ما يدعم الحكومات في التصدي مباشرة لقضايا السياسات أثناء تنفذ المشروعات[76]. وسوف تستخدم استنتاجات تقرير التوليفة التقييمية بشأن مشاركة الصندوق في الحوار السياساتي على المستوى القطري لتعزيز العمل في هذا المجال خلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد. وسوف يسعى الصندوق أيضاً خلال فترة التجديد الحادي عشر إلى دمج التوصيات والمنتجات السياساتية التي طرحتها لجنة الأمن الغذائي العالمي في استراتيجيته

[76] يتبيَّن من بيانات المعونة (2015) أن الحكومات صنَّفت الصندوق باعتباره أحد الشركاء الأكثر نفعاً في تنفيذ الإصلاحات.

القطرية ونشر وتطبيق المشورة السياساتية المقدَّمة من لجنة الأمن الغذائي العالمي[77] كجزء من الانخراط السياساتي على المستوى القطري.

81- **وسيجري تحديث استراتيجية الصندوق بشأن إدارة المعرفة من أجل تعزيز قدرته على توليد المعرفة وإدارتها واستخدامها وتشاطرها على كافة المستويات.** وسوف يتطلب ذلك نهجاً متكاملاً حيال إدارة المعرفة في المنظمة بأسرها، على أن يجمع ذلك النهج بين مخرجات نُظم التقييم الذاتي وتقييمات الأثر في الصندوق وبين البحث والاستثمار في المنتجات المعرفية الرئيسية. وانطلاقاً من المجموعة الحالية من المنتجات المعرفية، مثل "المذكرات المتعلقة بكفية أداء الأعمال"، ومجموعات الأدوات، ستركز المعرفة في الصندوق على الاستراتيجيات القطرية، وتصميم المشروعات وتنفيذها، والانخراط السياساتي على المستويين القطري والعالمي، والمساهمة في النُهج المستندة إلى الأدلة.

82- **وستكون للشراكات أهمية حاسمة في تمكين الصندوق من تعزيز أوجه التآزر بين مصادره الخاصة وسائر المصادر الأخرى للتمويل والمعرفة والخبرة (انظر الإطار 5).** وتتباين الشراكات على المستوى القطري كماً ونوعاً فيما بين البلدان. ويمكن القيام بالمزيد لضمان مشاركة الصندوق بفعالية مع الآخرين على المستوى القطري لتوسيع نطاق الدور الابتكاري والتحفيزي الذي يقوم به. وسوف يتطلب النجاح نهجا استراتيجيا انتقائيا لإرساء الشراكات، وتعزيزا لدور الصندوق كميسِّر للشراكات مع أصحاب المصلحة المتعددين. وتُعزز الشراكات في مجال المعرفة على المستوى القطري بدرجة كبيرة الانخراط السياساتي، وبناء القدرات، وتشاطر أفضل الممارسات، ونوعية العمليات وأثرها. وتتيح هذه الشراكات أيضاً للصندوق تطوير وعرض الابتكارات وتجارب المشروعات الناجحة التي يمكن للآخرين تكرارها (أو المشاركة في تمويلها) بعد ذلك. وتسارعت وتيرة مشاركة الصندوق في مجموعات العمل القطاعية وتعمَّقت تلك المشاركة في ظل تطبيق اللامركزية، ويوفِّر الصندوق القيادة في المناقشات بشأن سياسة التنمية الريفية الوطنية في عدد متزايد من البلدان. ويتيح ذلك فرصاً لضمان إدراج الاحتياجات والمصالح الخاصة بأصحاب الحيازات الصغيرة والسكان الريفيين الفقراء في جدول أعمال السياسات المحلية والوطنية. وسوف يسعى الصندوق أيضاً إلى تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في رصد نتائج المشروعات والإبلاغ عنها، وفي تعزيز الشفافية الحكومية والمساءلة المحلية. وستنظر الإدارة إلى الاتصالات كجزء لا يتجزأ من الشراكات الجديدة، وستسعى لاستقطاب الموارد من شركائها بصورة منتظمة لأغراض مبادرات الاتصالات المشتركة، وتحقيق الاتساق بين الأنشطة ومتطلبات الشركاء لإبراز صورتهم. وتشكل الاستثمارات في الاتصالات الاستراتيجية أساس الأنشطة الإقراضية وغير الإقراضية في الصندوق، وستسعى جميع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية والمشروعات الجديدة التي يمولها الصندوق لإدراج بُعد الاتصالات وإبراز صورة الصندوق.

83- **وسوف يكون للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي دور بارز في تيسير تدفقات أكثر دينامية للمعارف بين الدول الأعضاء النامية.** وتطوَّر التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، منذ أصبح

[77] على سبيل المثال: *الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولية لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني* (روما: منظمة الأغذية والزراعة، 2012)؛ *ولجنة الأمن الغذائي العالمي، مبادئ الاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونُظم الأغذية* (لجنة الأمن الغذائي العالمي: روما، 2014)؛ *وإطار العمل من أجل الأمن الغذائي والتغذية في الأزمات الممتدة* (لجنة الأمن الغذائي العالمي: روما، 2015)؛ *والإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية* (لجنة الأمن الغذائي العالمي: روما، 2016).

أولوية في إطار التجديد العاشر للموارد، من سلسلة من الأنشطة المخصصة إلى أنشطة تعتمد على نهج مؤسسي واحد[78]. وسوف تبدأ الإدارة في تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كجزء لا يتجزأ من نموذج عمل الصندوق. وسوف يتطلب ذلك تعميم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في جميع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديدة، وإنشاء بوابة شبكية للحلول الريفية من أجل أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتيسير الصلات (بين الحكومات، والمجتمعات المحلية، والأعمال) واستطلاع الشراكات مع المؤسسات المالية في بلدان الجنوب، وتيسير الفرص أمام البلدان متوسطة الدخل لتمويل التدخلات الإنمائية في البلدان الأخرى، مع التركيز بصفة خاصة على عمالة الشباب. ويقوم الصندوق، في إطار سعيه إلى تنفيذ هذه الأنشطة، بإجراء حوار مع الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها ومع سائر الشركاء في الأمم المتحدة، ويعمل مع الدول الأعضاء لتعبئة الموارد من أجل إنشاء مرفق لتمويل التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وفي حين أن هذا التعاون سيكون عنصراً هاماً من عناصر انخراط الصندوق في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا المهتمة باستيعاب المعرفة المتولدة في بلدان الجنوب، ستكون البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا المستفيد الرئيسي من جدول الأعمال المذكور.

[78] نهج الصندوق إزاء التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (EB 2016/119/R.6).

الإطار 5

**الاستفادة من الشراكات من أجل الأثر القطري والتأثير العالمي**

سيُنفذ الصندوق خلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد مجموعة شاملة من التدابير لدعم بناء الشراكات. وسوف تشكل الشراكات الاستراتيجية حجر زاوية لعمليات الصندوق، وسيكون التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها في مجال البرمجة القطرية وتنفيذ المشروعات أمر شائعاً. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيقوم الصندوق بما يلي:

**على المستوى القطري:**

- الاستفادة بشكل أفضل من برامج الفرص الاستراتيجية القطرية كأداة للتخطيط الاستراتيجي وإدارة ورصد الشراكات لدعم استراتيجيات البلدان بشأن أهداف التنمية المستدامة.
- تعبئة التمويل المشترك المحلي والدولي من المصادر العامة والخاصة لصالح البلدان ذات الأولوية (مثل البلدان التي تعاني من الأوضاع الأكثر هشاشة) والمواضيع ذات الأولوية (مثل المناخ وتشغيل الشباب).
- توسيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص والمنتجين وأنشطة سلاسل القيمة من أجل تحسين مشاركة القطاع الخاص المحلي بوسائل تشمل أدوات جديدة مثل الصندوق المقترح للاستثمار في مشروعات أصحاب الحيازات الصغيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- حشد الشراكات من أجل المعرفة والمشاركة في السياسات لتحسين أوجه التآزر بين العمل الإقراضي وغير الإقراضي للصندوق وإيجاد حلول مناسبة لكل بلد.
- تعزيز دور المجتمع المدني في رصد نتائج المشروعات والإبلاغ عنها، وتعزيز الشفافية الحكومية والمساءلة المحلية.
- متابعة أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من خلال ما يلي: (1) تعميم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية؛ (2) إنشاء بوابة للحلول الريفية؛ (3) استكشاف وسائل إضافية لجمع الأموال وإنشاء صندوق استئماني متعدد المانحين؛ (4) تيسير الاستثمارات التشغيلية.
- التخطيط المنهجي ورصد تعاون الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها.
- زيادة القدرة الموجهة إلى الخارج وتكييف دور مديري البرامج القطرية لإعطاء الأولوية للشراكات.

**على المستوى العالمي:**

- تحديد خطة مؤسسية مدتها ثلاث سنوات للمشاركة في السياسات العالمية ذات الأولوية من أجل زيادة التأثير العالمي للصندوق، وتوسيع جهوده في مجال الدعوة، وتسليط مزيد من الأضواء عليه.
- إعلاء صوت المجتمع المدني في الساحة العالمية وتعزيز مشاركة الصندوق في المنتديات والشبكات التي يمسك بزمامها القطاع الخاص.

**على المستوى المؤسسي:**

- استكشاف أوجه التآزر مع الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها ومع الشركاء الإنمائيين الآخرين على المستوى القطري في أماكن العمل والأمن والشؤون الإدارية.
- تحري أوجه التأثير مع الوكالتين الأخريين في روما وشركاء التنمية الآخرين على المستوى القطري للمساحات المكتبية والأمن والإدارة
- إرساء شراكات مع منظمات أخرى تتمتع بسجل جيد في الاقتراض من الأسواق

84- **يعزز الجمع بين العمل الإقراضي وغير الإقراضي في بلدان بعينها ملاءمة الصندوق للسياق القطري.** وينطبق الإطار الاستراتيجي للصندوق وسياساته التشغيلية على كل البلدان النامية بغض النظر عن مستوى دخلها وملامحها الجغرافية أو درجة هشاشتها. ويموِّل الصندوق مشروعات تركز على الزراعة والتنمية الريفية في كل السياقات القطرية، بينما يُطبق نُهج الاستهداف التي تضع النساء والرجال الريفيين الفقراء في صميم تدخلاته. بيد أنه لا بد من الاعتراف بالتباين الكبير في احتياجات البلدان وظروفها. وتتميَّز البلدان منخفضة الدخل بتفشي الفقر فيها، بينما توجد جيوب للفقر في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا؛ ولذلك، تتباين الظروف والاحتياجات القطرية بشدة، وكذلك قدرة تلك البلدان على تمويل جهودها الإنمائية. وفي ظل هذا التنوع، هناك مجموعات رئيسية أو فرعية من البلدان التي تشترك في نفس الخصائص، سواءً أكانت محددة بمستوى دخلها (البلدان منخفضة الدخل، والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا)، أو درجة هشاشتها (الأوضاع الأكثر هشاشة) أو ملامحها الجغرافية (الدول الجزرية الصغيرة النامية). ويميِّز الصندوق بين عمله في تلك المجموعات من البلدان من خلال توليفة دينامية من التمويل والمعرفة وأدوات السياسات التي يوفرها. وتيسِّر أيضاً تباين النُهج المتبعة في الشراكات تصميم الدعم الذي يناسب زبائنه في الظروف المتنوعة (انظر الجدول 2).

85- **وتقدِّر البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا تقديراً كبيراً معرفة الصندوق بالفقر الريفي، وخبرته في تصميم المشروعات والإشراف عليها ودعم تنفيذها، وما يستخدمه من أدوات وسياسات في الزراعة وتنمية القطاع الريفي.** وغالباً ما تنظر البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا إلى الصندوق باعتباره شريكاً يتيح لها نُهجاً ابتكارية وخبرات من البلدان الأخرى يمكن أن تستفيد منها في وضع سياساتها واستراتيجياتها الوطنية وتحقيق أهدافها. ولذلك يمكن لهذه الخدمات ولتلك المشاركة غير الإقراضية التي يقدمها الصندوق في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا (وفي بعض البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا) أن تشكِّل أهم عناصر القيمة المضافة للصندوق. ويساهم هذا النهج في زيادة توسيع النطاق لأنه يتيح للبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا تعميم النُهج المجرَّبة والمؤكدة في مشروعات الصندوق لاستخدامها في برامج حكوماتها وسياساتها. وفي حين أن التمويل المقدَّم من الصندوق، وما يتمتع به من قدرة على تجميع التمويل من المصادر الأخرى يحظى بتقدير حكومات البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، يكمن التحدي في تجاوز البرامج القطرية المدفوعة بالمشروعات وزيادة استخدام وسائل من قبيل المساعدة التقنية المستردة التكلفة، مع الحرص في الوقت نفسه على أن تعود مشاركة الصندوق بالفائدة على فقراء الريف في المقام الأول.

86- **ويمثل وضع الصندوق كشريك طويل الأجل يمكن الاعتماد عليه وقادر على تجميع الموارد المالية وإيصالها من أجل التنمية الريفية والزراعية محور انخراط الصندوق وقيمته المضافة في البلدان منخفضة الدخل والبدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا.** تواجه البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا أكبر التحديات في تمويل التنمية. ومع ذلك، ستعود أيضاً علاقات التآزر المحسَّنة بين الأنشطة الإقراضية وغير الإقراضية بالنفع على البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا باعتبارها طريقة لتعزيز البيئة التي تمكِّن من تحقيق أهداف المشروعات.

87- **ويتحدَّد انخراط الصندوق في الأوضاع الهشة تبعاً لكل بلد على حدة وفقاً للمبادئ التوجيهية للاستراتيجية المعتمدة في ديسمبر/كانون الأول 2016**[79]. وسوف يساهم الجمع بين الأنشطة الإقراضية وغير الإقراضية في الأوضاع الأكثر هشاشة في بناء القدرة الاستيعابية، والتسلسل الدقيق للمساعدة التقنية مع الاستثمارات الموجَّهة، وضمان التنسيق بين المعونة الإنسانية قصيرة الأجل والدعم الإنمائي طويل الأجل في البلدان المتأثرة بالأزمات. ويستفاد من المزايا النسبية للصندوق، لا سيما في مجال تمكين المرأة والعمل مع الفئات الضعيفة أو المهمشة، والنُهج المجتمعية، بما في ذلك حوكمة الموارد الطبيعية على المستوى المجتمعي، بطرق تناسب كل بلد على حدة. ويمكن بذلك مكافحة التهميش وإتاحة فرص مثمرة والمساهمة في إرساء السلام وبناء الدول. وينصب التركيز بصفة خاصة في الأوضاع الأشد هشاشة على إدارة المخاطر وبناء القدرة على الصمود، ومعالجة الأسباب الجذرية، وبناء المؤسسات، وتوطيد الثقة، وتحقيق التماسك الاجتماعي. وستقيّم أيضاً التوليفة المناسبة من الشراكات الاستراتيجية والتكميلية الحاسمة للأداء ومواصلة الانخراط في الأوضاع الهشة، وبخاصة الاستفادة من إطار التعاون والشراكة بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، لتعزيز الصمود لأغراض الأمن الغذائي والتغذية.[80] ولدعم التنفيذ الكامل لاستراتيجية الصندوق بشان الأوضاع الهشة، سيوضع برنامج مكرس لتوفير القيادة الفكرية والخبرة والدعم التشغيلي وضمان الجودة لانخراط الصندوق في البلدان التي تعاني من أوضاع هشة، وسيعمل هذا البرنامج مع الشعب الإقليمية لتطوير ودعم تنفيذ العمليات التي تهدف إلى التطرق للهشاشة.

88- **وسوف ييسِّر تحقيق اللامركزية والقرب من العمليات تعميق الفهم بسياق الهشاشة.** يؤيد التحليل الأقوى تحديد استجابات البرامج القطرية الملائمة المسترشدة بأفضل الممارسات والأُطر الدولية، مثل إطار عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي في حالات الأزمات الممتدة. وعقب الموافقة على استراتيجية الصندوق الجديدة بشأن الانخراط في الأوضاع الهشة، يجري تحديد المبادئ التوجيهية والإجراءات اللازمة لتفعيل الاستراتيجية، وسيجري تنفيذها خلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد. ويمكن أيضاً تطبيق هذه المبادئ التوجيهية والنُهج في البلدان التي لا تندرج ضمن المجموعة الفرعية للبلدان التي تعاني أشد الأوضاع هشاشة، ولكنها رغم ذلك تتأثر بالهشاشة على المستوى الوطني أو دون الوطني، أو في المناطق الريفية المهمشة التي عادة ما يعمل فيها الصندوق[81].

89- **دعا مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني إلى زيادة التعاون بين الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية.** وفيما يلي بعض الطرق التي يستجيب بها الصندوق:

---

[79] استراتيجية الصندوق للانخراط في البلدان التي تعاني من أوضاع هشة (EB 2016/119/R.4). وتتفق هذه الاستراتيجية مع مبادئ الخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة في إطار الحوار الدولي بشأن بناء السلام وبناء الدول، وإعلان استكهولم بشأن معالجة الهشاشة وبناء السلام في عالم متغيِّر، وإطار عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة.

[80] منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق، وبرنامج الأغذية العالمي، *تعزيز الصمود من أجل الأمن الغذائي والتغذية: إطار مفاهيمي للتعاون والشراكة بين الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها* (روما، أبريل/نيسان 2015).

[81] أسوة بالشركاء الدوليين (انظر على سبيل المثال منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي *States of Fragility 2016- Understanding Violence* [منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2016])، يعترف الصندوق حالياً بأن الهشاشة متعددة الأبعاد ولا توجد حدود واضحة بين الهش وغير الهش، ويعترف بأن الأوضاع الهشة يمكن أن تكون على المستوى الوطني أو دون الوطني أو الإقليمي.

(أ) الاستثمارات في بناء القدرة على الصمود والحد من مخاطر الكوارث، لا سيما من خلال الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، وتعميم الاعتبارات المناخية والتدخلات التي تساعد على التأقلم مع تغيُّر المناخ، وتعزيز النُهج المراعية للتغذية، وتحسين إدارة المخاطر؛

(ب) إطلاق مرفق اللاجئين والمهاجرين والتهجير القسري والاستقرار الريفي لمعالجة الأبعاد الريفية للتهجير القسري ولتعزيز الاستقرار. ويجري إعداد أنشطة في الأردن والعراق ولبنان والنيجر والصومال والسودان بالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي والمنظمات غير الحكومية المحلية؛

(ج) استضافة منصة إدارة المخاطر الزراعية، وهو مبادرة مشتركة بين مجموعة الثمانية ومجموعة العشرين، وتدعم هذه المبادرة الحكومات في ثمانية بلدان أفريقية لدمج إدارة المخاطر الزراعية في الخطط والسياسات الوطنية، كما دعمت إنشاء المرفق الأفريقي لمواجهة المخاطر، وهو وكالة متخصصة تابعة للاتحاد الأفريقي تساعد الدول الأعضاء على تحسين قدراتها من أجل النهوض بالتخطيط والتأهب للظواهر الجوية الشديدة والكوارث الطبيعية والتصدي لها من خلال تجميع المخاطر وتحويلها؛

(د) إدخال مؤشر الضعف الخاص بالصندوق من أجل زيادة استجابة مخصصات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء للهشاشة والصدمات على المستوى القطري، ويمكِّن ذلك الصندوق من الاستجابة بمزيد من الفعالية وقت الحاجة؛

(هـ) استكشاف فرص المشاركة في مبادرة طريقة العمل الجديدة من أجل تحسين التسلسل وترتيب مستويات التدخلات الإنمائية التي يضطلع بها الصندوق ودمجها مع التدخلات الإنسانية التي يقدمها الشركاء، بما يشمل الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها، انطلاقاً من الإطار المشترك لتعزيز القدرة على الصمود من أجل الأمن الغذائي والتغذية (2015).

90- **ولمواصلة تصميم نُهج تشغيلية تناسب الظروف القطرية، ستُعد الإدارة مقترحات لتجريب منتجات جديدة.** وسوف يشمل ذلك **الإقراض المستند إلى النتائج** الذي يربط بين صرف الأموال وتحقيق نتائج محددة مسبقاً، **ومنتجات إدارة المخاطر** التي تمكِّن المقترضين من التحوط من مخاطر السوق، وخيارات من قبيل **الإقراض بالعملة المحلية**، ويحد ذلك كثيراً من المخاطر التي يواجهها المقترضون.

91- **تمثل المِنح أداة فعالة لتعميق تعاون الصندوق في الأنشطة غير الإقراضية.** وسيستمر من الآن فصاعداً التركيز على الصلات بين برنامج المِنح والعمليات الإقراضية للصندوق باستخدام المِنح للابتكار في مجالات مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولإرساء شراكات من أجل بناء القدرات وتوليد المعرفة على المستوى القطري حسب ما أوصى به مكتب التقييم المستقل في الصندوق. ويوسِّع الصندوق حافظة شراكاته مع مراكز التميز في جميع أنحاء العالم، بينما يدعم أيضاً مجموعة مختارة من شركاء المِنح

الاستراتيجيين[82]. وحسب ما تنص عليه سياسة المِنح في الصندوق، سيستمر تخصيص 5 في المائة من إجمالي برنامج القروض والمِنح للمِنح العالمية والإقليمية، و1.5 في المائة للمِنح القطرية.

الجدول 2

**تعزيز ملاءمة الصندوق للسياق القطري**

| نموذج العمل | البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا | البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا | الأوضاع الأكثر هشاشة | الدول الجزرية الصغيرة النامية |
|---|---|---|---|---|
| **تعبئة الموارد** | • التركيز على التمويل المشترك الدولي | • التركيز على زيادة التمويل المشترك المحلي؛ | • التركيز على التمويل المشترك الدولي؛<br>• زيادة تعبئة الأموال المتممة؛ | • زيادة تعبئة الأموال المتممة للتغلب على التحديات المميزة؛<br>• تجميع التمويل مع الشركاء من أجل زيادة الكفاءة؛ |
| **تخصيص الموارد الأساسية** | • 90 في المائة من الموارد الأساسية؛<br>• في الأساس ضمن إطار القدرة على تحمل الديون، أو بشروط تيسيرية للغاية، أو بشروط مختلطة؛<br>• قروض الشركاء الميسَّرة تمكِّن من الرفع المالي من أجل الإقراض بشروط تيسيرية للغاية؛<br>• المرونة في الانتقائية القطرية للبلدان منخفضة الدخل؛ | • نسبة تصل إلى 10 في المائة من الموارد الأساسية؛<br>• شروط عادية في الأساس؛<br>• الجهات الرئيسية المتلقية للموارد المقترضة؛<br>• استهداف جيوب الفقر والفئات الضعيفة؛ | • 25-30 في المائة من الموارد الأساسية ؛<br>• إدخال مؤشر الضعف الخاص بالصندوق يجعل مخصصات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء أكثر مراعاة للهشاشة؛<br>• وضع حدود عليا للمخصصات في حالة وجود مشاكل تتعلق بالقدرة الاستيعابية؛ | • زيادة الحد الأدنى لمخصصات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء؛<br>• زيادة تعزيز المخصصات عن طريق إدخال مؤشر الضعف الخاص بالصندوق؛<br>• تحري خيارات تمويل عمليات اقليمية؛ |
| **استخدام الموارد** | • زيادة دعم إعداد/استهلال المشروعات؛<br>• المستفيدون من التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛<br>• الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية/المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لتعبئة التمويل المشترك وتوسيع الأثر؛ | • الأنشطة غير الإقراضية أساسية للبرنامج القطري؛<br>• التركيز على التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛<br>• منتجات رائدة لتجريب الإقراض المستند إلى النتائج، وإدارة المخاطر؛<br>• المساعدة التقنية المستردة التكلفة؛<br>• الابتكار وتوسيع النطاق الذي تمسك بزمامه الحكومات؛<br>• الشراكات من أجل زيادة جودة الحلول المعرفية والانخراط في السياسات؛ | • اتباع المبادئ التوجيهية للاستراتيجية المتعلقة بالأوضاع الأكثر هشاشة – القدرة على الصمود، والأسباب الجذرية، والمؤسسات، التمايز بين الجنسين والنهج التحولي للتمايز بين الجنسين، والفئات الضعيفة/المهمَّشة، والمرونة؛<br>• الشراكات الاستراتيجية والتكميلية مع الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها، وفرق الأمم المتحدة القطرية، والمجتمع المدني، من أجل بناء القدرة على الصمود وزيادة القدرات؛<br>• الانخراط في مبادرة طريقة العمل الجديدة؛<br>• زيادة دعم إعداد/استهلال المشروعات؛ | • دعم تنفيذ مسار ساموا؛<br>• التركيز على القدرة على مواجهة تغيُّر المناخ والوصول إلى الأسواق؛ |

**المشاركة على الصعيد العالمي**

92- **يعمل الصندوق بشكل متزايد على المستوى العالمي لتعزيز نواتج السياسات التي تدفع قدماً بالتحول الريفي المستدام والشامل.** وساهمت المشاركة الفعالة من الصندوق في الحوار السياساتي على الصعيد

[82] ترد في سياسة المِنح في الصندوق معايير تحديد شركاء المِنح الاستراتيجيين. وتم تحديد الائتلاف الدولي المعني بالأراضي، ولجنة الأمن الغذائي العالمي، ولجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية، والمنتدى العالمي للمانحين من أجل التنمية الزراعية كشركاء استراتيجيين في المنح في عام 2018.

العالمي في صياغة خطة عام 2030. ويدعم الصندوق أيضاً العمليات الرئيسية الأخرى، بما فيها مجموعة العشرين ومجموعة الدول السبع، مساهماً بذلك في المناقشات التي دارت مؤخراً حول عمالة الشباب، والهجرة، والإدماج المالي، وإدارة المخاطر الزراعية. وتتبع فعالية الصندوق وقيمته المضافة في العمل على الصعيد العالمي من عملياته ومن شراكاته – لا سيما مع الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها. ويقوم الصندوق من خلال مشاركته العالمية بإيصال أصوات أصحاب الحيازات الصغيرة والنساء والشباب ومنظمات المزارعين ومنظمات الشعوب الأصلية إلى جداول الأعمال العالمية. ويحقق الصندوق أيضاً أثراً على صعيد السياسات ويعلي راية الدفاع عن القضايا الرئيسية عن طريق استضافة شراكات ومنتديات متعددة أصحاب المصلحة وقيادتها وتمويلها والمشاركة فيها. ويشمل ذلك منتديات، مثل منتدى الشعوب الأصلية في الصندوق، ومنتدى المزارعين، ومنصات ومرافق من قبيل مرفق تمويل التحويلات المالية، ومرفق إدارة مخاطر الطقس، ومنصة إدارة المخاطر الزراعية. ويمكن للمشاركة على الصعيد العالمي عندما تقترن باتصالات استراتيجية دينامية أن تتيح فرصاً قيمة لتسليط الضوء على عمل الصندوق وما يحققه من نتائج، بما يشمل مساهمته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

93- **وسوف يستمر الصندوق في تحديد أولويات مؤسسية للانخراط السياساتي الدولي واستراتيجيات للانخراطات ذات الأولوية لفترة ثلاث سنوات.** وسوف يزيد الصندوق من انخراطه في أولويات التعميم خلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد وغير ذلك من المواضيع التي يمكن للصندوق أن يضيف القيمة لها، بما في ذلك حيازة الأراضي، والشعوب الأصلية، ومنظمات المزارعين، والهجرة، والإدماج المالي، وعمالة الشباب. وسوف يضطلع الصندوق بمزيد من العمل المشترك مع الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها ومع منظومة الأمم المتحدة بأسرها من أجل الدعوة إلى معالجة القضايا المشتركة وتعزيز مساهمات لجنة الأمن الغذائي العالمي. وسوف يعمل أيضاً مع الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية في الوقت الذي سيسعى فيه إلى العمل مع سائر الجهات الفاعلة والشبكات الرئيسية، بما فيها المنظمات غير الحكومية الدولية/منظمات المجتمع المدني، والمنتديات التي يقودها القطاع الخاص، والمؤسسات الإقليمية الرفيعة المستوى[83]. وسوف يشارك بدور أشمل وأكثر منهجية في منصات الأمم المتحدة وسيساهم فيها. وسيشارك في مجلس الرؤساء التنفيذيين وفي اللجنتين رفيعتي المستوى المعنيتين بالبرامج والإدارة، ويشارك بدور نشط في المنتديات الإقليمية للمساهمة في الحوار بشأن تنفيذ خطة عام 2030 على المستويين القطري والإقليمي، وكذلك في المنتدى السياسي الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

## دال – تحويل الموارد إلى نتائج إنمائية – تقبل ثقافة النتائج والابتكار

94- **تتطلب الاستجابة لمتطلبات خطة عام 2030 ثقافة قوامها النتائج تُحفز الابتكار وتثبت القيمة المتحققة مقابل المال المنفق في الصندوق، وتجعله أكثر مساءلة أمام دافعي الضرائب.** وخلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد، سيجري تعزيز هذه الثقافة من خلال التنفيذ الكامل لإطار الفعالية الإنمائية. ووافق المجلس

[83] بما في ذلك عمله في آسيا مع رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)، وفي أفريقيا مع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وتحالف الثورة الخضراء في أفريقيا، وفي منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي مع السوق الجنوبية المشتركة (ميركوسور) واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي، وفي إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا مع المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة.

على هذا الإطار في عام 2016 لتيسير اتخاذ قرارات مستندة إلى الأدلة ولضمان ملاءمة الأنشطة الممولة من الصندوق وشمولها ونجاحها وفعاليتها من حيث التكلفة. ويشمل إطار الفعالية الإنمائية مجموعة من النُظم والأدوات والعمليات التي يُعزز كل منها الآخر من أجل تعزيز قدرة الصندوق، وقدرة دوله الأعضاء على الإدارة من أجل تحقيق النتائج.

95- **وفيما يلي سلسلة من الإجراءات المتخذة ضمن إطار الفعالية الإنمائية لتحويل الصندوق من قياس النتائج إلى الإدارة المستندة إلى النتائج.**

(أ) **قدرات ونُظم للإدارة من أجل تحقيق النتائج.** تشمل أهم المعالم الرئيسية التي سيجري تحقيقها في إطار الاستعداد للتجديد الحادي عشر للموارد وأثناءه ما يلي: (1) نشر **نظام إدارة النتائج التشغيلية** الذي يشمل جميع العناصر الرئيسية لنهج الصندوق وإجراءاته، ونُظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل إدارة النتائج؛ (2) إطلاق **بوابة زبائن الصندوق** التي تمكِّن الصندوق من أن يتخذ مكانته كواحد من المؤسسات المالية الدولية القليلة التي تقدِّم بوابة مالية متكاملة بحق على الإنترنت؛ (3) إطلاق أول إطار عالمي على الإطلاق لإصدار الشهادات الخاصة **بالرصد والتقييم** في القطاع الريفي من خلال مراكز التعلم الخاصة بالتقييم والنتائج[84]؛ (4) إدخال إطار اعتماد إلزامي للخبراء الاستشاريين في مجال الإدارة المالية والتوريد لتعزيز **المهارات الائتمانية** وجودة الدعم المقدَّم إلى الفرق القطرية.

(ب) **التقييم.** يُمثل التقييم الذاتي القوي حجر زاوية للثقافة المستندة إلى النتائج. ويجري تعزيز عملية التقييم الذاتي داخل الصندوق من أجل التأكد من تغذي البيانات الآنية ذات النوعية الجيدة والدروس المستفادة صياغة الاستراتيجيات القطرية، وتصميم المشروعات وتنفيذها، وصنع القرارات والانخراط السياساتي على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية. وسيجري إيلاء اهتمام خاص لبناء المعرفة بشأن مواضيع التعميم المتعلقة بالمناخ والمساواة بين الجنسين والتغذية والشباب، والصلة بينها وبين زراعة الحيازات الصغيرة والتنمية الريفية.

(ج) **تقييم الأثر.** الصندوق هو المؤسسة المالية الدولية الوحيدة التي تقيس أثر عملياتها بصورة منهجية. ويتبيَّن من الأدلة أن تحسين تقييم الأثر يساهم في تحقيق نواتج إنمائية أفضل[85]. وانطلاقاً من مبادرة تقييم الأثر خلال فترتي التجديدين التاسع والعاشر لموارد الصندوق، سيجري تعزيز جهود الصندوق لقياس أثر عملياته قياساً منهجياً في فترة التجديد الحادي عشر. وتماشياً مع إطار الفعالية الإنمائية، سيتم إجراء تقييمات دقيقة للأثر في نحو 15 في المائة من المشروعات التي تمثل الحافظة الإجمالية ويمكن استخدامها لاستقراء نتائج الحافظة. وسوف تستخدم تلك التقييمات أيضاً لأغراض المساءلة

[84] الوثيقة EB 2016/LOT/G.1. مِنحة بموجب نافذة المِنح العالمية/الإقليمية مقدَّمة إلى مركز البحوث والتعليم في المجال الاقتصادي (Centro de Investigación y Docencia Económicas) لإطار التدريب وإصدار شهادات التصديق العالمية للرصد والتقييم وتقدير الأثر في التنمية الريفية.

[85] Ariana Legovini, Vincenzo Di Maro and Caio Piza, *Impact Evaluation Helps Deliver Development Projects* (تقييم الأثر يساعد على إيصال المشروعات الإنمائية)، ورقة عمل بحوث السياسات رقم WPS 7157، سلسلة تقييمات الأثر (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، 2015): http://documents.worldbank.org/curated/en/676351468320935363/Impact-evaluation-helps-deliver-development-projects.

والتعلم، وتقييم القيمة المتحققة مقابل المال المنفق، وكجزء من جهود الصندوق الرامية إلى نشر نتائجه. وبالاقتران مع جهود الاتصالات الاستراتيجية الشاملة، ستساهم التقييمات في إبراز صورة المنظمة.

(د) **الشفافية**. تُشكِّل الشفافية الأساس للمساءلة، وتهيئ حوافز تشجِّع على تحسين البيانات، وزيادة كفاءة استخدام الموارد، وزيادة دقة الرصد، وتحسين الامتثال، وتحسين النتائج والأثر. وخلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد، سيتبنى الصندوق مبدأ الشفافية الاستباقية وسيُنفذ خطة عمل الشفافية على نطاق المنظمة[86] التي تنعكس بعض عناصرها في خطة عمل إطار إدارة النتائج ويشمل ذلك ما يلي: (1) إتاحة خرائط تفاعلية عن جميع عمليات الصندوق على شبكة الإنترنت، وبيانات آنية عن أداء عملياته ونتائجها؛ (2) الامتثال تماماً للمبادرة الدولية للشفافية في المعونة (التي يشترك الصندوق في عضويتها) عن طريق الكشف عن الالتزامات والمصروفات كل ثلاثة أشهر، وتعزيز الشفافية على المستوى القطري عن طريق تشجيع الحكومات والشركاء المنفذين على نشر البيانات المالية وبيانات النتائج الخاصة بالمشروعات التي يدعمها الصندوق؛ (3) نشر جميع تقارير إنجاز المشروعات وتقارير مراجعة المشروعات؛ (4) زيادة الشفافية بشأن نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وشروط التمويل ومنتجات الصندوق وتسعير قروضه؛ (5) تزويد الأعضاء بمعلومات أكثر انتظاماً عن التدليس والفساد؛ (6) إعادة إحياء إطار الصندوق بشأن تعليقات الزبائن والإفصاح بشفافية عن الاجابات؛ (7) إطلاع الجمهور على المعلومات المتعلقة بسياسة السفر في الصندوق.

(هـ) **منصة إيصال الخدمات**. يحتاج الصندوق إلى منصة فعالة ومتسمة بالكفاءة لإيصال الخدمات، توفِّر أيضاً إطاراً قوياً للضمانات والرقابة كي يتمكن من تحقيق النتائج والابتكار وتعميم قضايا التغذية والمساواة بين الجنسين والشباب والمناخ بفعالية، وتحقيق القيمة مقابل المال، وذلك كله من خلال هيكل يتسم بقدر أكبر من اللامركزية. وتشمل التحسينات التي سيجري الاضطلاع بها خلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد ما يلي:

- **هيكلية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** سيجري تعميم أحدث نُظم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز قدرة الصندوق وقدرة البلدان على تحسين القياس والرصد والإدارة من أجل تحقيق النتائج. وتيسيراً لتطبيق اللامركزية، سيجري تعزيز إمكانية وصول موظفي المكاتب القطرية إلى نُظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المؤسسية، بما في ذلك وصولهم إلى التطبيقات المالية وتطبيقات الموارد البشرية، وسينصب التركيز على ضمان تهيئة بيئة آمنة تماماً لتكنولوجيا المعلومات؛

- **الإدارة المالية**. سيواصل الصندوق بناء القدرات في مجال الإدارة المالية للمشروعات، وتوفير الدعم لتصميم المشروعات وتنفيذها. وسينخرط الصندوق مع المؤسسات المالية الدولية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، كما هو ملائم، لتقدير المجالات التي يمكن فيها إدخال أفضل الممارسات والإجراءات المحدثة بغية تعزيز الفعالية والكفاءات. وسيقوم الصندوق، في

[86] بالصيغة التي استعرضها المجلس التنفيذي للصندوق في سبتمبر/أيلول (EB 2017/121/R.22) وديسمبر/كانون الأول 2017 (EB 2017/122/R.29).

الوقت الذي ينتقل فيه إلى ترتيبات التمويل الابتكارية، ببناء قدرته على تحليل المخاطر وإدارة تلك الموارد. وسيستمر تعزيز أُطر الرقابة الداخلية لضمان قوة نظام الرقابة الداخلية وكفاءته وفقاً للمعايير المتبعة في هذا المجال ومتطلبات المحاسبة والإبلاغ المتطورة؛ وسيتضمن ذلك تحديثا لكتيب المكاتب القطرية يتضمن إطارا معززا للضوابط الداخلية للمكاتب القطرية؛

- **إدارة الموارد البشرية.** سينصب تركيز إدارة الموارد البشرية خلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد على اللامركزية ودعم المكاتب القطرية، مع الحرص في الوقت ذاته على أن يكون الصندوق قادراً على الوفاء بأولوياته البرامجية. وسيكون نقل المزيد من وظائف البرامج القطرية والوظائف الإدارية إلى المكاتب القطرية مصحوباً بتعيين ونشر المزيد من الموظفين في الميدان. وستكون لجهود الإدارة في تحقيق أهداف الصندوق بشأن المساواة بين الجنسين والتنوع أهمية قصوى، لا سيما من أجل زيادة عدد النساء في الوظائف من الرتبة الفنية ف-5 وما فوقها، سعيا لتحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين. ويتسم ذلك بأهمية حاسمة في تحقيق أهداف الصندوق المتعلقة بتعميم المساواة بين الجنسين وإحداث التحول. وسيجري أيضاً تعزيز قدرة الصندوق على الأداء في مجالات التعميم من خلال وجود العدد الكافي من الموظفين وبناء القدرات. وسيجري دعم إرساء الشراكات كحجر زاوية لعمليات الصندوق من خلال تعزيز التعلم والمهارات، لا سيما من أجل الانخراط مع القطاع الخاص. وسيجري تعزيز استعراضات الأداء كي تشمل تحقيق النتائج من خلال الشراكات. وسيتوفر التدريب أيضا لتمكين الموظفين من المساهمة في الاتصالات الاستراتيجية للصندوق وإبراز صورته، ضمن سياق أدوارهم وخبرتهم. وسوف يتخذ الصندوق الخطوات اللازمة للتطرق لاستراتيجية الأمين العام للأمم المتحدة لتحسين النهج الشاملة للمنظومة بأسرها في محاربة التحرش والاستغلال الجنسي والاستجابة له.

(و) **الشراكات من أجل إيصال الخدمات.** تتسم الشراكات بأهمية حاسمة في تعزيز منصة الصندوق لإيصال الخدمات. وسوف يواصل الصندوق تعزيز التعاون مع الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها في مجالات التوريد المؤسسي، وأمن المقر، وسائر المجالات التي يمكن أن تسفر عن تحسين الخدمات أو زيادة كفاءة التكاليف. وسوف يستمر الصندوق في مواءمة النهج وتقاسم أفضل الممارسات في مجالات، مثل الإدارة المالية، والمحاسبة، وإدارة الخزانة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفي وظائف مراجعة الحسابات والشؤون القانونية، من خلال مشاركته المستمرة في الشبكات ومجموعات العمل ذات الصلة في الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية[87]. وسيواصل الصندوق الاستفادة من الخبرة المتخصصة والمساعدة المقدَّمة من البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة والمنظمات الأخرى التي لديها خبرة في الاقتراض من السوق، وتعزيز تبادل الموظفين لبناء الفهم المؤسسي والتعاون. ويستضيف الشركاء حاليا مكاتب الصندوق القطرية، بمن فيهم الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات

[87] الصندوق عضو نشط في مجموعات العمل الخاصة بالمصارف الإنمائية متعددة الأطراف حول إدارة النتائج، والفعالية الإنمائية وإدارة الحافظة ونظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، وقضايا الديون.

المشاريع، ومصرف التنمية الآسيوي. وسيستكشف الصندوق من الآن فصاعداً مزيداً من مجالات التآزر على المستوى القطري مع الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها وغيرها من الشركاء الإنمائيين في مجالات العمل والأمن والشؤون الإدارية.

# رابعا – الإطار المالي للصندوق واستراتيجيته لفترة التجديد الحادي عشر للموارد وما بعدها

## ألف – الإطار المالي لفترة التجديد الحادي عشر للموارد

96- **أقرت هيئة المشاورات مستوى مستهدفاً لبرنامج القروض والمِنح في فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق [3.5 مليار دولار أمريكي] مما يمثل زيادة بنسبة [10 في المائة تقريباً] مقارنة بالمستوى المستهدف لفترة التجديد العاشر للموارد.** واستندت هذه الزيادة إلى تقديرات طلب الدول الأعضاء وقدرة الصندوق على الأداء، وترى الإدارة أنها طموحة وواقعية على حد سواء. وتثبت هذه الزيادة أيضاً قوة دعم الأعضاء للصندوق وحاجة الصندوق إلى الاستجابة للطلب المتزايد على مساعداته، وتقديم إسهام مفيد في خطة عام 2030. وسوف تكفل الفوائد المتحققة من وفورات الحجم وتعزيزات نموذج العمل المبيَّنة في القسم الخامس أن تتجاوز زيادة أثر الصندوق الزيادة المقترحة في برنامج القروض والمِنح (انظر القسم الخامس، إطار إدارة النتائج). وعلاوة على ذلك، سيكفل تحقيق نسبة 100 في المائة من أهداف تعميم كل أولوية في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية برمجة تلك الموارد وإيصالها مباشرة بطرق تراعي اعتبارات التغذية والمساواة بين الجنسين والشباب والمناخ.

97- **وسيجري تمويل المستوى المستهدف لبرنامج القروض والمِنح من خلال مساهمات تجديد الموارد وموارد الصندوق الداخلية والاقتراض (انظر الجدول 3 أدناه).** وبينما ستظل مساهمات تجديد الموارد تشكل الأساس للقدرة الرأسمالية للصندوق وقدرته على عقد الالتزامات المالية، من المعترف به أن الاقتراض يمكن أن يوفِّر طريقة هامة للدفع قدماً بهدف الصندوق المتمثل في تعبئة "موارد إضافية وتوفيرها بشروط ميسَّرة لتنمية الزراعة في الدول الأعضاء النامية"[88]. وسيجري إدخال مستوى منضبط من الاقتراض في فترة التجديد الحادي عشر للموارد – بما يصل إلى 50 في المائة من مساهمات الأعضاء الأساسية في تجديد الموارد باستثناء عنصر المنحة في قروض الشركاء الميسَّرة) – كي يكمِّل بصورة هيكلية المستوى المستهدف لتجديد الموارد. وسيستفيد هذا النهج مما حققه الصندوق بالفعل من خلال إطار الاقتراض السيادي، ويوفِّر منهجية محكومة بقواعد لتأصيل الموارد المقترضة في الهيكل الرأسمالي للصندوق.

98- **سيتحقق الاقتراض خلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد من خلال القروض السيادية وقروض الشركاء الميسَّرة[89].** وسيجري تنفيذ الاقتراض السيادي وفقاً لإطار الاقتراض السيادي الذي وافق عليه المجلس التنفيذي في عام 2015. وستقدَّم قروض الشركاء الميسَّرة وفقاً لشروط إطار قروض الشركاء الميسَّرة لفترة

[88] حسب ما تنص عليه المادة 2 من اتفاقية إنشاء الصندوق.

[89] قروض الشركاء الميسَّرة هي قروض تقدمها الدول الأعضاء بشروط وأحكام تشمل عنصراً للمِنح لصالح الصندوق.

التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق (انظر الملحق الخامس) الذي تم وضعه على غرار الأُطر المماثلة في المؤسسة الدولية للتنمية وصندوق التنمية الأفريقي. نوقش هذا الإطار خلال الدورة الثالثة لهيئة المشاورات ووافق عليه المجلس التنفيذي للصندوق في دورته الخاصة العاشرة في أكتوبر/تشرين الأول 2017[90] بعد استعراضه في لجنة مراجعة الحسابات. ويبقى تخصيص حقوق تصويت مقابل عنصر المِنحة قروض الشركاء الميسَّرة مرهون بالموافقة على تعديل اتفاقية إنشاء الصندوق على النحو الوارد في مشروع القرار المرفق. وسوف تخصص موارد قروض الشركاء الميسرة من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، وإن كان من المتوقع إعطاء الأولوية للقروض المقدمة بالشروط التيسرية للغاية وبالشروط المختلطة التي تضاهي شروط قروض الشركاء الميسرة. وسيُدمج الصندوق بالكامل القدرة على الدخول في معاملات اشتقاقية من أجل إدارة سعر الفائدة ومخاطر العملة الناشئة عن الاقتراض.

99- **سيبلغ المستوى المستهدف لمساهمات موارد التجديد الحادي عشر [1.2 مليار دولار أمريكي][91]**. ويشمل هذا المستوى المستهدف المساهمات الأساسية، والمساهمات التكميلية غير المقيَّدة، وعنصر المنحة في قروض الشركاء الميسَّرة، ولا يشمل التعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون (انظر أدناه). وتم تحديد المستوى المستهدف على أساس توقعات الصندوق للموارد المتاحة في نهاية فترة التجديد العاشر، إلى جانب الموارد المستمدة من العمليات أو المجمِّعة لدى الصندوق بطرق أخرى، وأثر الرفع المالي المفترض بما نسبته [36 في المائة] للمستوى المستهدف لمساهمات تجديد الموارد للدول الأعضاء. وإذا أتيحت أموال مقترضة أخرى من خلال إطار الاقتراض السيادي أو قروض الشركاء الميسَّرة، يمكن للإدارة زيادة الرفع المالي بنسبة تصل إلى الحد الأقصى المتفق عليه، وهو 50 في المائة من مساهمات تجديد الموارد. وتحقيقاً لهذا المستوى المستهدف، تشجَّع الدول الأعضاء في جميع القوائم على زيادة مساهماتها، وستواصل الإدارة تشجيع الدول غير الأعضاء على المساهمة و/أو الانضمام إلى الصندوق. وباقتراض نسبة مستهدفة للتمويل المشترك بحدود 1 إلى 1.4، سيصل برنامج العمل الإجمالي إلى 8.4 مليار دولار أمريكي، ويعني ذلك أن كل دولار من مساهمات التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق سيترجم إلى و7 دولارات أمريكية في برنامج العمل.

100- **وخلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد، سيقبل الصندوق المساهمات التكميلية غير المقيَّدة لدعم تعميم قضايا المناخ (التأقلم والتخفيف) والتغذية.** تم تلقي مساهمات تكميلية غير مقيدة من أجل المناخ والتغذية خلال التجديد العاشر لموارد الصندوق. وخلال التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، ستُقبل المساهمات التكميلية غير المقيدة مجددا لدعم هذه المواضيع. ويمكن النظر أيضاً في قضايا التعميم الأخرى، حسب توفر التمويل ذو التركيز المواضيعي من الدول الأعضاء. وتبقى شروط قبول المساهمات التكميلية غير المقيدة شبيهة بشروط التجديد العاشر للموارد الخاصة بقبول مثل هذه المساهمات: حيث لابد من تخصيصها وفقاً لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، وتوفيرها للمتلقين على شكل قروض أو منح

[90] انظر الوثيقة EB 2017/S10/R.2/Rev.1 مقترح إطار لقروض الشركاء الميسّرة.

[91] ستُحسب قيمة مساهمات الدول الأعضاء بالدولار الأمريكي على أساس أسعار الصرف السائدة خلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد والمحددة في وثيقة الإطار المالي والسيناريوهات المالية للتجديد الحادي عشر للموارد. كما تم الاتفاق عليه في هيئة المشاورات، ستستعرض منهجية وضع أسعار الصرف السائدة في التجديد، وتعرض النتائج في وقت لا يتجاوز الدورة الأولى لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر للموارد.

بدون قيود، وتقديمها كمساهمات لقضايا متوائمة مع الإطار الاستراتيجي للصندوق، وسيقوم الصندوق بالإبلاغ عن التقدم المحرز في هذه المجالات. وسيجري الإبلاغ عن قضايا المساهمات التكميلية غير المقيدة من خلال تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق.

الجدول 3

الإطار المالي للتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق

| *الإطار المالي للتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق* | *الموارد* | |
|---|---|---|
| | *ملايين الدولارات الأمريكية* | *%* |
| **المساهمات** | **1 200** | |
| **الاقتراض** | **430** | |
| **الاقتراض/المساهمات** | | **35.8** |
| **برنامج القروض والمِنح** | **3 500** | **100** |
| المِنح | 227 | 6.5 |
| إطار القدرة على تحمل الديون | 586 | 16.7 |
| تيسيرية للغاية | 1 342 | 38.3 |
| **مجموع التيسيرية** | **2 155** | **61.6** |
| العادية | 802 | 22.9 |
| المختلطة | 543 | 15.5 |

101- **ويكفل الإطار المالي الوارد أعلاه الاستدامة المالية للصندوق على المدى الطويل وفقاً لسياسات الصندوق الحالية**، لا سيما من حيث الحد الأدنى لمتطلبات السيولة. ومن المتوقع أن تبقى نسب الرفع المالي في الصندوق عند مستوى شديد التحفظ. وبالإضافة إلى ذلك، سيجري الارتقاء بالنظام الحالي لإدارة المخاطر، وتعزيز القدرات في هذا الصدد. وسيتم التفويض باستعراض خارجي مستقل عام 2018 لتقدير الممارسات الحالية لإدارة المخاطر.

102- **ويمكِّن الإطار أيضاً الصندوق من تلبية الطلب على موارد متزايدة في كل المجموعات القطرية، بينما سيجري في الوقت نفسه توجيه حصة أكبر من الموارد الأساسية إلى البلدان الأشد فقراً والأكثر هشاشة.** وإدراكاً من الصندوق للطلبات المتنافسة على الموارد لتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة، يستجيب الإطار مباشرة لخطة عمل أديس أبابا، والدعوة الموجَّهة من مجموعة العشرين إلى المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف للاستفادة من قاعدتها الرأسمالية بمزيد من الكفاءة[92]. وتتجسَّد الكفاءة وفوائد القيمة المتحققة مقابل المال المنفق الناشئة عن الهيكل المالي المتطور للصندوق في إمكانية تحقيق زيادة بنسبة 10 في المائة في

[92] شجعت مجموعة العشرين المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على "تحقيق المستوى الأمثل لقوائم الميزانيات العمومية من أجل زيادة الإقراض دون زيادة كبيرة في المخاطر أو الإضرار بالتصنيفات الائتمانية" (انظر www.g20.utoronto.ca/2015/Multilateral-Development-Banks-Action-Plan-to-Optimize-Balance-Sheets.pdf). ووضعت مجموعة العشرين خلال اجتماعها الذي عقد في أنطاليا في نوفمبر/تشرين الثاني 2015 خطة عمل أنطاليا لتحقيق المستوى الأمثل لقوائم الميزانيات العمومية للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف (www.oecd.org/g20/summits/antalya/Antalya-Action-Plan.pdf). ومن بين أمور أخرى، أشارت خطة عمل المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف من أجل تحقيق المستوى الأمثل لقوائم الميزانيات العمومية إلى أن "مصارف التنمية المتعددة الأطراف يمكن أن تكون قادرة على زيادة إقراضها الإنمائي والحفاظ في الوقت نفسه على تصنيفات من الفئة AAA إذا وافق حملة الأسهم على أن تعمل المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف في ظل زيادة في مستوى الرفع المالي وزيادة هامشية في مستوى المخاطر".

تمويل برنامج القروض والمِنح على الرغم من التقليص الطفيف في المستوى المستهدف لتجديد الموارد مقارنة بالتجديد العاشر.

## باء – المستقبل المالي للصندوق: صوب استراتيجية شاملة للرفع المالي

103- **اتفقت هيئة المشاورات على أنه ينبغي للصندوق أن يواصل استكشاف الاقتراض من الأسواق.** وأقرت هيئة المشاورات خارطة طريق للاقتراض من الأسواق الرأسمالية بهدف تجهيز الصندوق للاقتراض المحتمل من الأسواق، كما صادقت على قرار بشأن الاقتراض من الأسواق لكي ينظر فيه مجلس المحافظين. وترد خارطة الطريق المتفق عليها وخطواتها الرئيسية في الملحق السابع. في حين يرد قرار الاقتراض من الأسواق في الملحق العاشر. وستتم استشارة المجلس التنفيذي في كل مرحلة من مراحل هذه العملية، بما في ذلك الموافقة على البدء بعملية رسمية للتصنيف الائتماني. وسيعرض موجز عن التقدم المحرز في تنفيذ خارطة الطريق على هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر للموارد عام 2020. وكجزء من خارطة الطريق المذكورة، سيتم إعداد إطار متكامل للاقتراض يضم جميع مصادر التمويل الخارجي. وسيضم هذا الإطار إطار الاقتراض السيادي، وإطار قروض الشركاء الميسَّرة، وسياسة السيولة الحالية في الصندوق، ونهج الموارد المتاحة لعقد الالتزامات. سيواصل الصندوق مواءمة ممارساته المالية مع المعايير المتبعة في سائر المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والحفاظ في الوقت نفسه على نموذج عمله الفريد. وستُتخذ خطوات إضافية لضمان المستوى الضروري لإدارة المخاطر والقدرة على إدارة الأصول والخصوم في الصندوق. وسيجري استكشاف خيارات زيادة تنويع الإقراض بعملة واحدة، وهو ما أثبت نجاحه الكبير في فترة التجديد العاشر للموارد. ويوسِّع ذلك الخيارات المتاحة أمام البلدان المقترضة ويتيح للصندوق تحسين مواءمة التزاماته مع موارده، وترشيد إدارته للعملات تدريجيا.

## جيم – استعراض إطار القدرة على تحمل الديون في الصندوق

104- **استعرضت هيئة المشاورات إطار القدرة على تحمل الديون في الصندوق ووافقت على الإبقاء عليه بشكله الحالي.** كان مجلس محافظي الصندوق قد اعتمد إطار القدرة على تحمل الديون في عام 2006 (الوثيقة GC29/L.4)، ويتيح هذا الإطار للصندوق منذ ذلك الحين تقديم نحو 1.5 مليار دولار أمريكي من المِنح إلى بعض أفقر البلدان في العالم. وفي عام 2007، أوصى المجلس التنفيذي، عند موافقته على تنفيذ إطار القدرة على تحمل الديون، بإجراء استعراض يتناول تجربة الصندوق في تطبيق إطار القدرة على تحمل الديون وكذلك استعراض أُطر القدرة على تحمل الديون في المؤسسات المالية الدولية الأخرى في سياق اجتماعات هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر للموارد. وتم إجراء ذلك الاستعراض، وأسفرت التعليقات التي أبدتها الدول الأعضاء بشأن الاستنتاجات عن إصدار قرار بالإبقاء على إطار القدرة على تحمل الديون بشكله الحالي في الصندوق، استناداً إلى آلية التعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون التي اعتمدت للتجديد العاشر للموارد (انظر الملحق السابع). وضماناً لاتباع نهج متسق، سيواصل الصندوق رصد نُهج أُطر القدرة على تحمل الديون في سائر المؤسسات المالية الدولية للوقوف على أي تغييرات، وسيرصد عن كثب التطورات في معايير القدرة على تحمل الديون لدى صندوق النقد الدولي.

105- **ناشدت هيئة المشاورات الدول الأعضاء للوفاء بالتزاماتها بتقديم التعويض الرأسمالي الكامل عن إطار القدرة على تحمل الديون بالشروط التي تم الاتفاق عليها بالفعل في إطار اجتماعات هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر للموارد**[93]. وبعد الموافقة على الإبقاء على الإطار الحالي للقدرة على تحمل الديون، حث أعضاء هيئة المشاورات بقوة جميع الدول الأعضاء على تعزيز التزاماتها بالتعويض الكامل عن أصول قروض إطار القدرة على تحمل الديون وفقاً للمبالغ المحددة في الملحق السادس بما مجموعه 39.5 مليون دولار أمريكي لفترة التجديد الحادي عشر للموارد، إضافة إلى مبلغ 1.2 مليار دولار أمريكي وهو المستوى المستهدف للمساهمات في تجديد الموارد. وهذا التعويض حاسم لتجنب تآكل قدرة الصندوق على الالتزام المالي، وهو ما سيدفع في الواقع البلدان النامية إلى تمويل التخفيف من أعباء ديونها من خلال مخصصات أقل في المستقبل[94]. ويمكن تقديم مساهمات التعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون كتعهدات منفصلة أو بالاقتران مع تعهدات المساهمات الأساسية. وفي الحالة الثانية، ستقتطع الحصة المقدرة لمساهمات المانحين في التعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون من التعهدات الإجمالية وسيعتبر المبلغ المتبقي مبلغ المساهمة الأساسية. وسيستمر التعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون في إعطاء حقوق تصويت.

## خامسا – إطار إدارة نتائج التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق

106- **يتقيد إطار إدارة نتائج التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق (انظر الملحق الثاني) بخمسة مبادئ رئيسية في التصميم:**[95]

(أ) **صمم كأداة إدارية تشكِّل جزءاً من الهيكل الأوسع للنتائج**، مع وجود صلة أقوى بالخطة المؤسسية المتوسطة الأجل وعمليات التخطيط في الشعب. وسيتيح ذلك للصندوق تعزيز المساءلة والتعلم من أجل تحسين الأداء المؤسسي والفعالية الإنمائية؛

(ب) **يُعبِّر عن أولويات التجديد الحادي عشر للموارد**، مع زيادة المواءمة بين إطار إدارة النتائج ومصفوفة الالتزامات؛

(ج) **يتفق مع الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016–2025**، مع الإبقاء على التنقيحات التي أُدخلت على إطار قياس النتائج لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق، الذي وافق عليه المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2016؛

---

[93] تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق (الوثيقة GC38/L.4/Rev.1)، الفقرة 97(ب) وملحقها التاسع، الفقرة 41(ب)، وقرار مجلس المحافظين 186/د–38 حول التجديد العاشر لموارد الصندوق.

[94] كما جرى توضيحه خلال محادثات مبادرة تخفيف الديون التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية. انظر مذكرة رئيس البنك الدولي إلى هيئة التنمية، 15 أبريل/نيسان 2007، على الرابط التالي:
http://siteresources.worldbank.org/DEVCOMMINT/Documentation/21295390/DC2007-0011(E)PresNote.pdf.

[95] تسترشد هذه المبادئ بالتقييم المؤسسي الذي أجراه مكتب التقييم المستقل في الصندوق لتجديد موارد الصندوق (الوثيقة EB 2014/111/R.3/Rev.1) وباستعراض أجرته إدارة الصندوق لأُطر النتائج التي يستخدمها سائر أعضاء مجموعة العمل التابعة للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف المعنية بالإدارة من أجل تحقيق النتائج الإنمائية، وبإطاري النتائج في منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي.

(د) **يستند إلى هيكل مبسط من ثلاثة مستويات،** بما في ذلك: (1) المستوى 1– أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على هدفين التنمية المستدامة الأول والثاني؛ (2) المستوى 2 – النتائج الإنمائية للصندوق، بما يشمل المخرجات والنواتج والأثر الناشئ عن العمليات في بلدان بعينها؛ (3) المستوى 3 – الأداء التشغيلي والتنظيمي للصندوق الذي يتمحور حول الأبعاد الأربعة لنموذج عمل التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق؛

(هـ) **يتسم بالإيجاز والجودة العالية،** ويقتصر على المؤشرات الأساسية القوية والقابلة للقياس الدقيق اللازمة لعمليات الرصد والإبلاغ المؤسسية.

107- **تشكل الأولويات والاتجاهات والالتزامات المتفق عليها للتجديد الحادي عشر جزءاً لا يتجزأ من إطار إدارة النتائج.** تُرصد الالتزامات السياساتية بشأن تعبئة الموارد وتخصيصها واستخدامها. وينصب الاهتمام على تعميم أربعة مواضيع من خلال إدماج مؤشرات محددة تتعلق بالمساواة بين الجنسين، والتأقلم مع تغيُّر المناخ والتخفيف من آثاره، والتغذية، وعن طريق تصنيف جميع مؤشرات المخرجات حسب العمر والجنس، علاوة على ذلك أدرج مؤشر بشأن الحيازة الآمنة للأراضي. ويشمل إطار إدارة النتائج أيضاً مؤشرات لقياس مجموعة من الأنشطة غير الإقراضية، بما في ذلك بناء الشراكات، والانخراط السياساتي، وإدارة المعرفة، والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. علاوة على ذلك، تمت إضافة مؤشرين على الشفافية بغرض عكس مبدأ الشفافية الاستباقية والانفتاح

108- **يتم التطرق للقيمة المتحققة مقابل المال المنفق من خلال بطاقة درجات منفصلة للقيمة المتحققة مقابل المال المنفق.** وتتضمن هذه البطاقة جملة فرعية من مؤشرات إطار إدارة النتائج تعكس أثر التعزيزات المخطط إدخالها على نموذج العمل بشأن الاقتصاد والكفاءة والفعالية والمساواة (انظر الإطار6 والملحق الثالث الخاص ببطاقة درجات القيمة مقابل المال). وسوف تيسر هذه البطاقة من رصد أداء الكفاءة في الصندوق، وتدعم الإدارة في تحديد المقايضات المتأصلة في السعي لتحقيق القيمة مقابل المال والموازنة بينها، بما في ذلك: (1) الفوائد قصيرة الأمد مقابل الفوائد طويلة الأمد لأي مسار من الإجراءات؛ (2) تعظيم عدد النساء والرجال الفقراء والذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الذي سيستفيدون، مقارنة بدعم أشد البلدان فقراً أو تلك التي تعاني من أشد الأوضاع هشاشة؛ (3) الحد من التكاليف التشغيلية مقارنة بتعزيز جودة العمليات، وبالقيام بهذا العمل، سوف تدعم بطاقة الدرجات جودة الصندوق الرامية إلى ضمان تعزيز أكبر لفعاليته وكفاءته واستدامته.

109- **تشير التوقعات إلى أن التحسينات في نموذج عمل التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق وتوسيع برنامج القروض والمِنح ستزيد من نتائج الصندوق وأثره وما يحققه من قيمة مقابل المال.** يُحدِّد إطار إدارة النتائج أهدافاً طموحة للتحسينات عبر الأبعاد الأربعة لنموذج عمل التجديد الحادي عشر للموارد. وتتضمن بعض التعديلات الأساسية مقارنة بالتجديد العاشر للموارد ما يلي: مستوى مستهدف طموح للتمويل المشترك، يفرق بين مصادر التمويل المشترك المحلي والدولي؛ وإدخال مؤشرات بشأن تخصيص الموارد حسب المجموعات القطرية، وإعادة تخصيص الموارد وفقاً لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، ووضع وسطي لحجم المشروعات، وملاءمة نهج الاستهداف في المشروعات الاستثمارية للصندوق. وتم تعزيز أهداف جودة تصميم المشروعات، وتقلصت المدة الزمنية الفاصلة بين إعداد المذكرة المفاهيمية

والموافقة على أول صرف من الأموال إلى حد كبير، مع زيادة معدلات الصرف. وقد وضعت أهداف محددة عوضا عن نطاقات مؤشرات مخرجات المشروعات. كما تمت زيادة أهداف الأثر المستندة إلى الأهداف الاستراتيجية للصندوق والواردة في الأبعاد الأساسية للتحول الريفي المستدام والشمولي، بالنسبة لعدد الأشخاص الذين يزيدون من إنتاجيتهم الزراعية (47 مليون، الغاية 3 من هدف التنمية المستدامة 2) والذين تحسنت إمكانية وصولهم إلى الأسواق (46 مليون شخص، الغاية 3 من هدف التنمية المستدامة 2)، وتحسَّن قدرتهم على الصمود (24 مليون شخص، الغاية 5 من هدف التنمية المستدامة1). ومؤشر للأثر لعدد الأشخاص الذين تحسنت تغذيتهم (12 مليون شخص، الغاية 1 للهدف 2 للتنمية المستدامة) أضيف للمرة الأولى. وحدد المستوى الإجمالي لعدد المستفيدين بحوالي 120 مليون شخص (لبرنامج من القروض والمنح بما يعادل 3.5 مليار دولار أمريكي)، وارتفع عدد الأشخاص الذين يشهدون حراكاً اقتصادياً (أي عدد الأشخاص الأفضل حالاً نتيجة لتدخلات الصندوق) بنحو 4 ملايين شخص ليصل إلى 44 مليون شخص (الغاية 3 من الهدف للتنمية الإنمائي 2). وسوف يمثل تحقيق هذه المستويات المستهدفة إسهاماً كبيراً ومستداماً من الصندوق ودوله الأعضاء وشركائه في تحقيق الهدفين الأول والثاني من أهداف التنمية المستدامة.

110- **وسيجري الإبلاغ سنوياً عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف إطار إدارة نتائج التجديد الحادي عشر للموارد من خلال تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق.** سوف تشمل تقارير الفعالية الإنمائية التي تغطي فترة التجديد الحادي عشر للموارد بدءاً من عام 2020 تحديثات بشأن التغذية والشباب، بالإضافة إلى التحديثات الحالية التي تغطي المساواة بين الجنسين والمناخ، وستضمن بالتالي حصول الأعضاء على تحديثات سنوية محددة بشأن التقدم المحرز في مجالات التعميم الأربعة. ويوثق التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق الذي يصدره مكتب التقييم المستقل أيضا النواتج على مستوى المشروعات والنتائج المتحققة من الأنشطة غير الإقراضية.

111- **وستستكمل بيانات تقرير الفعالية الإنمائية بتقارير سردية إضافية.** سيوثق استعراض منتصف المدة للتجديد الحادي عشر للموارد في عام 2020 التقدم المحرز خلال الجزء الأول من فترة التجديد الحادي عشر، وكذلك النتائج المتحققة في إطار التجديد العاشر للموارد. وسوف يتناول الاستعراض أيضاً المساهمة الأوسع من الصندوق في خطة عام 2030، بما يشمل سائر أهداف التنمية المستدامة التي يساهم الصندوق في تحقيقها والتي لا تدخل صراحة ضمن إطار إدارة النتائج. وتشمل هذه الأهداف الأخرى الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة (المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة)، والهدف الثامن (العمل اللائق ونمو الاقتصاد)، والهدف العاشر (الحد من أوجه عدم المساواة)، والهدف الثالث عشر (العمل المناخي)، والهدف الخامس عشر (الحياة في البر)، والهدف السابع عشر (عقد الشراكات لتحقيق الأهداف)، وتُدرج تلك الأهداف في نظام إدارة النتائج والأثر وترصد ويتم الإبلاغ عنها من خلال نظام إدارة النتائج التشغيلية. وسوف يُحسِّن الصندوق أيضاً قياس نشاط الشراكات والإبلاغ عنه.

112- **وسيعرض تقرير تجميعي موحَّد عن نواتج تقييمات الأثر على المجلس التنفيذي في مطلع عام 2022** حالما يتم الانتهاء من تقييمات أثر التجديد الحادي عشر للموارد (سيقدَّم في عام 2019 التقرير التجميعي الموحَّد المتعلق بالتقييمات التي تم الانتهاء منها بشأن أثر التجديد العاشر للموارد). وسيتضمن ذلك تقديرا إجماليا للنسبة المئوية للتغيير في جميع مؤشرات الأثر، والتحديد الكمي للتحسينات التي جرى قياسها، ومن

خلال هذه المبادرة، سيظل الصندوق المؤسسة المالية الدولية الوحيدة التي تقيِّم بطريقة منهجية ما تحققه العمليات التي تمولها من نتائج إنمائية وأثر.

113- **سيتم تحري إدخال تعزيزات إضافية على إدارة النتائج في الصندوق والإبلاغ عنها في فترة التجديد الثاني عشر للموارد.** بعد الدورة الثالثة لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر للموارد، التزمت إدارة الصندوق بتحري مؤشرات الإبلاغ أو النتائج، كلما كان ذلك ملائما في المجالات التالية لإمكانية إدراجها في إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الثاني عشر للموارد، وهي : خلق فرص العمل، تعبئة الموارد من القطاع الخاص، وتقسيم بعض المؤشرات حسب الإعاقة، ومؤشرات للأثر حسب الجنس والعمر.

الإطار 6
**القيمة المتحققة مقابل المال المنفق في فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق**

تتعلق القيمة المتحققة مقابل المال المنفق في الصندوق بضمان تحقيق أفضل استخدام للموارد وتعظيم أثر كل دولار يتم استثماره في تحسين حياة السكان الريفيين الفقراء. ويتطلب ذلك الموازنة بين "المحاور الأربعة" المتمثلة في الاقتصاد، والكفاءة، والفعالية، والمساواة. وخلال فترة التجديد الحادي عشر، سيسفر تعزيز نموذج عمل الصندوق، واستراتيجيته المالية، وتركيزه على تحويل الموارد، إلى نتائج عن تحسينات ملموسة في قدرة الصندوق على تحقيق القيمة مقابل المال في كل محور من المحاور الأربعة، وسيرصد ذلك في إطار إدارة النتائج.

**الاقتصاد:** التغييرات التي تهدف إلى زيادة سرعة حركة الصندوق، عن طريق تقليص أوقات التجهيز والتنفيذ على سبيل المثال. وسيقلل ذلك من التكاليف وسيحافظ في الوقت نفسه على جودة المخرجات.

**الكفاءة:** سيترتب على التغييرات التي تهدف إلى زيادة حجم عمليات الصندوق من خلال إطار أكثر صرامة للانتقائية القطرية زيادة وسطي المخصصات لكل فئة من فئات الدخل، وزيادة عدد المستفيدين بنسبة تصل إلى 20 في المائة. وسوف يزيد ذلك من مخرجات الصندوق (مع الحفاظ على الجودة) بتكلفة أقل من خلال إعادة تخصيص الموارد.

**الفعالية:** ستؤدي جميع التغييرات المقترح إدخالها على نموذج العمل إلى زيادة فعالية الصندوق. وسوف تساهم في تعظيم الموارد من خلال الشراكات، وتعزيز تعبئة الموارد المحلية، والتمويل المشترك، والتمويل من القطاع الخاص، من أجل تحقيق أثر أكبر. وتيسِّر التغييرات أيضاً إمكانية تكييف المشروعات باستمرار لضمان استرشاد التنفيذ بالنتائج وليس بمخططات جامدة. وأخيراً، تمكِّن تلك التغييرات من اتباع أسلوب منهجي في جمع البيانات والأدلة بشأن ما يصلح لتعظيم الجودة منذ تصميم المشروعات حتى تنفيذها.

**المساواة:** التغييرات المقترحة التي تؤكد من جديد تركيز الصندوق على أفقر السكان وعلى أفقر البلدان. ويعطي نموذج عمل الصندوق الأولوية للتمويل الأساسي للبلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، إلى جانب استهداف المستفيدين.

وسوف يعمل الصندوق في تعاون وثيق مع سائر المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف في عملية وضع إطار مشترك للقيمة المتحققة مقابل المال المنفق، بل سيمضي إلى ما هو أبعد من ذلك، إذ **سيضع ويعتمد بطاقة درجات خاصة به للقيمة المحققة مقابل المال المنفق**، وسوف تشمل هذه البطاقة مجموعة فرعية من مؤشرات إطار إدارة النتائج التي ستدعم الإدارة في تحديد وموازنة المقايضات المتأصلة في تحقيق القيمة مقابل المال. وترد البطاقة ومزيد من التوضيح في الملحق الثالث.

## سادسا – مصفوفة الالتزامات والإجراءات القابلة للرصد

114- **تُعبِّر مصفوفة التزامات التجديد الحادي عشر للموارد وإجراءاته القابلة للرصد (الملحق الأول) عن الالتزامات الرئيسية التي تعهدت بها إدارة الصندوق أثناء دورات هيئة المشاورات.** ويرتبط كل التزام بمجموعة من الإجراءات القابلة للرصد التي ستتخذ لتحقيق تلك الالتزامات. وتحدِّد المصفوفة أيضاً مؤشرات إطار إدارة النتائج التي ستتأثر بكل التزام. وتوفر هذه الصيغة إطاراً للمساءلة أكثر تكاملاً مما في مصفوفات الالتزامات السابقة في الصندوق، إذ تميِّز بين الالتزامات على المستويات العليا والإجراءات القابلة للرصد، وتوضح نظرية التغيير التي تربطها بمؤشرات محددة في إطار إدارة النتائج. وسيتم إبلاغ

المجلس التنفيذي سنويا عن التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات والإجراءات القابلة للرصد كجزء من تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق، مما يضمن وجود روابط واضحة مع الإبلاغ عن إطار إدارة النتائج كما سيتم إبلاغ هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق كجزء من استعراض منتصف فترة التجديد الحادي عشر للموارد.

## سابعا – ترتيبات استعراض منتصف الفترة للتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق وهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر للموارد

115- **استعراض منتصف الفترة للتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق.** سيجري تنظيم استعراض منتصف الفترة يتناول تنفيذ التجديد الحادي عشر للموارد، وستقدَّم نتائج الاستعراض خلال المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر للموارد.

116- **اختيار رئيس هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق.** سيجري اختيار رئيس هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق من خلال عملية مفتوحة سيجري الانتهاء منها قبل انعقاد الدورة الأولى لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر للموارد، وبالتشاور مع المجلس التنفيذي.

## ثامنا – التوصية

117- توصي هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق مجلس المحافظين بأن يعتمد مشروعي القرارين المرفقين في الملحقين التاسع والعاشر بهذا التقرير.

# مصفوفة الالتزامات والإجراءات القابلة للرصد الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق

الجدول 1

**مصفوفة الالتزامات والإجراءات القابلة للرصد**

| *الالتزامات* | *الإجراءات القابلة للرصد* | *الإطار الزمني* | *مؤشرات إطار إدارة النتائج المختارة* |
|---|---|---|---|
| **1 – تعبئة الموارد – تجميع التمويل الإنمائي لتعظيم الأثر** | | | |
| **1-1 زيادة الموارد عن طريق دمج الاقتراض في الإطار المالي للصندوق وتحقيق برنامج القروض والمِنح المستهدف بما قدره [3.5] مليار دولار أمريكي** | 1. تأمين **مساهمات تجديد الموارد وتعويضات إطار القدرة على تحمل الديون** لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. | جار | 1-1-3 إنجاز هدف برنامج القروض والمنح لفترة التجديد الحادي عشر.<br><br>2-1-3 نسبة الدين إلى حقوق الملكية |
| | 2. تقديم مقترحات بشأن **القروض الميسَّرة من الشركاء والاقتراض السيادي** إلى المجلس التنفيذي. | جار | |
| | 3. تنفيذ الإجراءات المتفق عليها في **خارطة الطريق للاستراتيجية المالية للصندوق.** | وفقاً للجدول الزمني | |
| | 4. إجراء تحليل ووضع خطة عمل لتعزيز **تعبئة موارد** الصندوق. | الربع الرابع من عام 2019 | |
| **2-1 تعزيز دور الصندوق كمجمِّع للتمويل الإنمائي من أجل توسيع برنامج العمل إلى [8.4] مليار دولار أمريكي** | 5. إجراء تحليل للتمويل المشترك ووضع خطة عمل للوصول إلى نسبة **تمويل مشترك** قدرها 1.4:1 (دولي 0.6:1، ومحلي 0.8:1) ، وتحديد مختلف أشكال التمويل المشترك ومنهجيات حسابها، بما في ذلك إجراء تقدير كمي للمساهمات العينية ، وتحسين الرصد والإبلاغ عن التمويل المشترك بحسب المصدر وفئة البلدان وقياس جذب الصندوق للاستثمار الخاص بشكل أفضل. | الربع الرابع من عام 2019 | 3-1-3 و 4-1-3 نسبة التمويل المشترك<br><br>4-3-3 إرساء الشراكات |
| | 6. تحديث **استراتيجية الصندوق بشأن الانخراط مع القطاع الخاص** وتعزيز أدوات للتعاون مع **القطاع الخاص والمؤسسات**، بما في ذلك **تطوير صندوق تمويل استثمارات أصحاب الحيازات الصغيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم.** | الربع الرابع من عام 2019 | |
| **2- تخصيص الموارد – التركيز على أفقر الناس وأفقر البلدان** | | | |

| *الالتزامات* | *الإجراءات القابلة للرصد* | *الإطار الزمني* | *مؤشرات إطار إدارة النتائج المختارة* |
|---|---|---|---|
| **2-1 تحقيق المستوى الأمثل لتخصيص الموارد على المستوى الكلي، مع ضمان تخصيص 90 في المائة من الموارد الأساسية للبلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، وتخصيص 50 في المائة لأفريقيا، و45 في المائة لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وما يتراوح بين 25 و30 في المائة لأشد الأوضاع هشاشة** | 7. اختيار ما يقرب من 80 بلداً لتلقي مخصصات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء خلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد على أساس معايير **الانتقاء القطري** المتفق عليها **ومعادلة النظام المنقحة**. | الربع الثالث من عام 2018 | 3-2-1 حصة البلدان منخفضة الدخل، والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا من الموارد الأساسية المخصصة من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء<br>3-2-2 النسبة المئوية من موارد نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء المعاد تخصيصها في فترة التجديد الحادي عشر<br>3-2-3 عدد البلدان المشمولة بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في بداية الدورة<br>3-2-4 متوسط حجم مشروعات الصندوق الاستثمارية (التمويل المقدم من الصندوق) |
| | 8. تقديم **إطار انتقال** إلى المجلس التنفيذي. | الربع الرابع من عام 2018 | |
| **2-2 زيادة التركيز على الأشخاص الأشد فقراً والأكثر هشاشة داخل كل بلد** | 9. تنقيح **المبادئ التوجيهية التشغيلية** للصندوق بشأن **الاستهداف**، بما في ذلك ما يتعلق بالشباب، وضمان نهج متمايزة ملائمة للشباب والشابات والنظر في أفضل سبل ضمان إدراج الأشخاص ذوي الإعاقة وتلبية احتياجاتهم وفقاً لما تدعو إليه خطة التنمية المستدامة من "عدم تخلف أحد عن الركب". | الربع الثاني من عام 2019 | 3-2-5 مدى ملاءمة نُهج الاستهداف في مشروعات الصندوق الاستثمارية |
| | 10. . تقديم تقرير يحلل الصلة بين **الأشخاص ذوي الإعاقة** وتدخلات الصندوق. | الربع الأول من عام 2019 | 3-2-5 مدى ملاءمة نُهج الاستهداف في مشروعات الصندوق الاستثمارية |
| | 11. تقديم اقتراح لجمع بيانات عن الأشخاص ذوي الإعاقة في مشروعات الصندوق على سبيل التجربة في خمسة مشروعات على الأقل – استنادا إلى عمل فريق واشنطن التابع للأمم المتحدة المعني بقياس حالات الإعاقة، من قبيل المجموعة الصغيرة من الأسئلة المتعلقة بالإعاقة | الربع الثاني من عام 2020 | |
| **3- استخدام الموارد – تنفيذ أنشطة التنمية بشكل مختلف** | | | |
| **3-1 زيادة القدرة الموجَّهة نحو الخارج والنهوض باللامركزية في الصندوق** | 12. تقديم تحديث إلى المجلس التنفيذي بشأن تركيز الموارد في البداية على تحقيق **اللامركزية في الصندوق**. | الربع الثاني من عام 2018 | 3-6-1 نسبة وظائف المكاتب القطرية/المحاور الإقليمية المدرجة في الميزانية |
| | 13. زيادة إمكانية **وصول المكاتب القطرية إلى نُظم تكنولوجيا المعلومات** | الربع الرابع من عام 2019 | |

| الالتزامات | الإجراءات القابلة للرصد | الإطار الزمني | مؤشرات إطار إدارة النتائج المختارة |
|---|---|---|---|
| | **والاتصالات المؤسسية**، بما في ذلك وظائف الموارد البشرية والشؤون المالية في نظام PeopleSoft. | | 3-6-2 نسبة المشروعات الاستثمارية (الحجم) للصندوق التي تديرها المكاتب القطرية/المحاور الإقليمية . |
| | 14. تنقيح إطار **تفويض السلطات**. | الربع الثاني من عام 2019 | |
| | 15. وضع صيغة منقحة من **إجراءات دعم الإشراف والتنفيذ**. | الربع الرابع من عام 2019 | 3-6-3 النسبة المئوية لميزانية دعم الإشراف/التنفيذ من خلال المكاتب القطرية/المحاور الإقليمية |
| **3-2 تعزيز التركيز والمرونة والسلاسة في استخدام الموارد ومراعاة المخاطر المناسبة** | 16. إصلاح **عملية استعراض العمليات وإجازتها من أجل جعلها أكثر سلاسة** وتزويدها بالمرونة اللازمة لتسريع التصاميم القائمة على الأدلة والمشروعات منخفضة المخاطر. | الربع الأول من عام 2019 | 3-3-1 مدى ملاءمة استراتيجيات الصندوق القطرية<br>3-4-1 التصنيف العام لجودة تصميم المشروعات<br>3-5-1 المدة بين إعداد المذكرة المفاهيمية وموافقة المجلس على المشروع<br>3-5-2 المدة بين الموافقة على المشروع وصرف أول دفعة من الأموال<br>3-5-3/4 نسب صرف الأموال |
| | 17. وضع **سياسة لإعادة هيكلة المشروعات** والإجراءات ذات الصلة، بما يتماشى مع المفهوم المستحدث في إطار الفعالية الإنمائية ووثيقة نموذج العمل. | الربع الرابع من عام 2018 | |
| | 18. تنفيذ **خطة عمل صرف الأموال**. | جار | |
| | 19. إعداد **تحديث عن إدارة المخاطر المؤسسية**، مع إيلاء اهتمام خاص للمخاطر القطرية والتشغيلية، والمخاطر المالية، والاستعداد للاقتراض من السوق، واللامركزية. | الربع الرابع من عام 2018 | |
| **3-3 تعميم المواضيع الرئيسية الشاملة لعدة قطاعات فيما يتعلق بالتغذية والمساواة بين الجنسين والشباب والمناخ** | 20. تقديم **خطة عمل لتعميم قضايا الشباب** إلى المجلس التنفيذي، **بما في ذلك التركيز على عمالة الشباب**. | الربع الثالث من عام 2018 | 2-1-5 عدد الأشخاص الذي تتحسن تغذيتهم<br>2-2-6 المساواة بين الجنسين<br>2-3-1 عدد الأشخاص الذين يحصلون على خدمات (مصنفين حسب الجنس والعمر)<br>2-3-5 عدد الأشخاص/الأسر الذين يزودون بدعم لتحسين تغذيتهم<br>2-3-6 نسبة النساء اللواتي بلغن عن تحسن جودة نظمهن الغذائية<br>2-3-11 عدد المجموعات التي تحصل على دعم لإدارة الموارد الطبيعية والمخاطر المتعلقة |
| | 21. استعراض وتعزيز خطة عمل **المساواة بين الجنسين** ، من أجل تحقيق نهج قادر على إحداث تحول جنساني (25 في المائة من المشروعات تحدث تحولاً جنسانياً) والتكافؤ بين الجنسين على جميع مستويات ملاك موظفي الصندوق، تمشيا مع أهداف الأمم المتحدة. | الربع الثالث من عام 2018 | |
| | 22. تقديم تقرير يحلل نهج الصندوق في التحول الجنساني باستخدام نهج نوعية وكمية. | الربع الثاني من عام 2020 | |
| | 23. زيادة الهدف الوارد في **خطة عمل التغذية** للمشروعات المراعية للتغذية إلى 50 في المائة. | الربع الثالث من عام 2018 | |
| | 24. تقديم **استراتيجية وخطة عمل جديدتين بشأن المناخ والبيئة** إلى المجلس التنفيذي من أجل تعزيز نهج الصندوق في تعميم الاستدامة المناخية | الربع الرابع من عام 2018 | |

| الالتزامات | الإجراءات القابلة للرصد | الإطار الزمني | مؤشرات إطار إدارة النتائج المختارة |
|---|---|---|---|
| | والبيئية، بما يشمل توسيع جهود التخفيف. | | بالمناخ على نحو مستدام |
| | 25. تحلل جميع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية ، أهداف المساهمات المحددة وطنيا لتستنير بها تدخلات الصندوق. | الربع الأول من عام 2019 | 2-3-12 عدد الأشخاص الذين يمكنهم الوصول إلى تكنولوجيات احتجاز الكربون أو تقليل انبعاثات غازات الدفيئة (بالملايين) |
| | 26. الاستخدام المنهجي لمعالم ريو (التأقلم مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، والتنوع البيولوجي، والتصحر) وتتبع التمويل المناخي باستخدام منهجية المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وضمان أن 25 بالمائة من برنامج قروض ومنح فترة التجديد الحادي عشر "يركز على المناخ". | الربع الأول من عام 2019 | 2-3-15 عدد أطنان انبعاثات غازات الدفيئة (ثاني أكسيد الكربون) التي يتم تجنبها و/أو عزلها |
| | 27. وضع **إطار لتنفيذ النُهج التي تُحدث تحولاً بالنسبة لمواضيع التعميم**، بما في ذلك الاهتمام بالإدماج الأفقي والروابط المشتركة. | الربع الثالث من عام 2018 | |
| | 28. الإبلاغ عن **التقدم المحرز في مواضيع التعميم** الأربعة في تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق. | الربع الثالث من عام 2020 | |
| **3-4 تعزيز أوجه التآزر بين العمل الإقراضي وغير الإقراضي** | 29. تقديم **استراتيجية جديدة لإدارة المعرفة** إلى المجلس التنفيذي. | الربع الثاني من عام 2019 | 3-3-3 فعالية استراتيجيات الصندوق القطرية<br>3-3-4 بناء الشراكات<br>3-3-5 المشاركة في السياسات على المستوى القطري<br>3-3-6 إدارة المعرفة<br>3-3-7 التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية |
| | 30. تطوير **مرفق لتمويل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي**. | الربع الثاني من عام 2018 | |
| | 31. تحديث إجراءات الصندوق بشأن الاستراتيجيات القطرية كي تعبر عن التزامات التجديد الحادي عشر، بما يكفل تحولها إلى استراتيجيات انتقال طويلة الأجل، وتشمل أحكاماً بشأن وضع استراتيجية قطرية مشتركة مع الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها وغيرها من الشركاء (على سبيل التجربة فيما لا يقل عن ثلاثة بلدان) وإطلاع الأعضاء عليها. | الربع الرابع من عام 2018 | |

| *الالتزامات* | *الإجراءات القابلة للرصد* | *الإطار الزمني* | *مؤشرات إطار إدارة النتائج المختارة* |
|---|---|---|---|
| **3-5 جعل الشراكات الاستراتيجية من أجل التمويل والمعرفة والدعوة والتأثير العالمي حجر زاوية لعمليات الصندوق** | 32. وضع وتنفيذ إطار **لتخطيط ورصد شراكات الصندوق على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية والمؤسسية بشكل استراتيجي**، بما في ذلك التعاون مع الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها، والمؤسسات المالية الدولية على ، والشركاء الوطنيين والثنائيين، والانخراط في الشراكات متعددة أصحاب المصلحة. | الربع الرابع من عام 2019 | 3-1-3 و4-1-3 نسبة التمويل المشترك<br>4-3-3 إرساء الشراكات |
| | 33. زيادة الاستثمار في **الاتصال الاستراتيجي** للتوعية بالعلامة الفريدة للصندوق وتحسين رؤية عمله لدعم فقراء الريف؛ وتقييم فعالية هذه الاستثمارات من خلال قياس دوري لصورة الصندوق بين الجماهير المستهدفة. | جار | |
| **3-6 تجريب منتجات متنوّعة تناسب مختلف الظروف القطرية** | 34. تقديم اقتراح إلى المجلس التنفيذي بشأن **مرفق لسلف إعداد المشروعات**، بما في ذلك آلية لبناء القدرات والاستعداد للتنفيذ في الأوضاع الهشة. | الربع الثالث من عام 2018 | 3-3-1 مدى ملاءمة استراتيجيات الصندوق القطرية<br>3-5-4 نسبة صرف الأموال – الأوضاع الهشة فقط |
| | 35. إطلاق **برنامج خاص للبلدان ذات الأوضاع الهشة**. | الربع الثاني من عام 2019 | |
| | 36. وضع مقترح لتجريب **الإقراض المستند إلى النتائج**، لينظر فيه المجلس التنفيذي واستكشاف منتجات أخرى للإقراض وإدارة المخاطر، بما في ذلك خيارات بشأن عمليات إقراضية إقليمية. | جار الربع الثاني من عام 2020 | |
| **4- تحويل الموارد إلى نتائج إنمائية – تبني ثقافة قوامها النتائج والابتكار** | | | |
| **4-1 تعزيز قدرات ونظم الإدارة من أجل تحقيق النتائج** | 37. إطلاق المرحلة الثانية من مبادرة بناء قدرات **الرصد والتقييم** على المستوى القطري، وتجريب إطار عالمي لإصدار شهادات الاعتماد للمهنيين في مجال الرصد والتقييم. | الربع الثالث من عام 2019 | 2-2-1 الإنجاز الشامل للمشروعات<br>3-5-3 نسبة صرف الأموال<br>3-7-5 النسبة المئوية من البلدان التي لديها مشروعات تقوم بالصرف باستخدام بوابة العملاء في الصندوق<br>3-7-6 النسبة المئوية من عمليات الصندوق التي تستخدم نظام إدارة النتائج التشغيلية<br>3-7-7 النسبة المئوية من المشروعات المدربة بدعم من الصندوق من خلال مبادرة مراكز التعلم بشأن التقييم والنتائج/بناء قدرات الرصد والتقييم على المستوى القطري |
| | 38. تعميم **نظام إدارة النتائج التشغيلية**. | الربع الأول من عام 2019 | |
| | 39. **تعميم استخدام بوابة عملاء الصندوق** بين معظم الجهات المقترضة. | الربع الرابع من عام 2019 | |
| | 40. تقديم **استراتيجية بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية** إلى المجلس التنفيذي. | الربع الثاني من عام 2019 | |
| | 41. مواصلة **تحسين إطار إدارة النتائج**، بالتعاون مع الدول الأعضاء، من أجل التمكين من تحقيق المستوى الأمثل للإبلاغ عن نواتج/أثر مساهماتها في الصندوق، وتقديم أي تحديثات مقترحة إلى المجلس التنفيذي. | جار | |
| **4-2 زيادة الشفافية والانفتاح** | 42. التفعيل الكامل **لخطة العمل بشأن الشفافية**، بما يشمل نشر سياسة السفر | الربع الرابع من عام 2019 | 3-9 الشفافية |

| *الالتزامات* | *الإجراءات القابلة للرصد* | *الإطار الزمني* | *مؤشرات إطار إدارة النتائج المختارة* |
|---|---|---|---|
| | في الصندوق وتقديم تقرير كل ثلاثة أشهر إلى **المبادرة الدولية للشفافية في المعونة.** | | |
| | 43. التنفيذ الكامل للمعيار 9 من المعايير الدولية للإبلاغ المالي(انخفاض القيمة) لدعم الامتثال **لأفضل الممارسات في الإبلاغ المالي** وتقديم تحديثات عن التقدم المحرز إلى لجنة المراجعة والمجلس التنفيذي. | الربع الرابع من عام 2018 | |
| | 44. وضع إطار لتلقي تعقيبات تشغيلية في الوقت المناسب من أصحاب المصلحة، بما في ذلك **مسح متجدد للعملاء، ونهج بشأن تعقيبات/انخراط المستفيدين.** | الربع الأول من عام 2019 | |
| **4-3 تعزيز منصة الصندوق لإيصال الخدمات** | 45. وضع نظام مخصص **لتحديد كامل تكاليف أساليب تصريف الأعمال الرئيسية.** | الربع الرابع من عام 2019 | 3-7 الكفاءة المؤسسية.<br><br>3-8 إدارة قوة العمل. |
| | 46. تنفيذ **بطاقة درجات القيمة مقابل المال** وتقديم تقرير سنوي عن تنفيذها من خلال تقرير الفعالية الإنمائية. | الربع الثالث من عام 2020 | |
| | 47. تحسين **الصلة بين التخطيط الاستراتيجي وعملية الميزانية السنوية،** استناداً إلى ركائز نتائج الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016-2025. | سنوياً | |
| | 48. وضع خطة عمل لاستجابة الصندوق لاستراتيجية الأمين العام للأمم المتحدة بشأن تحسين النهج على نطاق المنظومة **لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما.** | الربع الرابع من عام 2018 | |
| **4-4 استعراض منتصف المدة بشأن الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016-2025 والانخراط مع عملية إصلاح للأمم المتحدة** | 49. **تقديم استعراض منتصف المدة** بشأن الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016-2025 إلى المجلس التنفيذي. | الربع الثاني من عام 2021 | |
| | 50. الانخراط مع **عملية إصلاح الأمم المتحدة** ووضع مقترح لتنفيذ التوصيات الرئيسية ذات الصلة بالصندوق. | جار | |

الجدول 2

**توقيت الإجراءات القابلة للرصد**

| *التوقيت* | *الإجراءات* |
|---|---|
| **2018** | |
| الربع الثاني من عام 2018 | تقديم تحديث إلى المجلس التنفيذي بشأن تركيز الموارد في البداية على تحقيق **اللامركزية في الصندوق** |
| الربع الثاني من عام 2018 | تطوير **مرفق لتمويل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي**. |
| الربع الثالث من عام 2018 | اختيار ما يقرب من 80 بلداً لتلقي مخصصات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء خلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد على أساس معايير **الانتقاء القطري** المتفق عليها **ومعادلة النظام المنقحة**. |
| الربع الثالث من عام 2018 | تقديم **خطة عمل لتعميم قضايا الشباب** إلى المجلس التنفيذي. |
| الربع الثالث من عام 2018 | استعراض وتعزيز خطة عمل **المساواة بين الجنسين** للفترة 2019 – 2021، من أجل تحقيق نهج قادر على إحداث تحول جنساني (25 في المائة من المشروعات تحدث تحولاً جنسانياً) والتكافؤ بين الجنسين على جميع مستويات ملاك موظفي الصندوق، تمشيا مع أهداف الأمم المتحدة. |
| الربع الثالث من عام 2018 | زيادة الهدف الوارد في **خطة عمل التغذية** للمشروعات المراعية للتغذية إلى 50 في المائة. |
| الربع الثالث من عام 2018 | وضع **إطار لتنفيذ النُهج التي تُحدث تحولاً بالنسبة لمواضيع التعميم**، بما في ذلك الاهتمام بالإدماج الأفقي والروابط المشتركة. |
| الربع الثالث من عام 2018 | تقديم اقتراح إلى المجلس التنفيذي بشأن **مرفق لسلف إعداد المشروعات**، بما في ذلك آلية لبناء القدرات والاستعداد للتنفيذ في الأوضاع الهشة. |
| الربع الرابع من عام 2018 | تقديم **إطار انتقال** إلى المجلس التنفيذي. |
| الربع الرابع من عام 2018 | وضع **سياسة لإعادة هيكلة المشروعات** والإجراءات ذات الصلة، بما يتماشى مع المفهوم المستحدث في إطار الفعالية الإنمائية ووثيقة نموذج العمل. |
| الربع الرابع من عام 2018 | إعداد **تحديث عن إدارة المخاطر المؤسسية**، مع إيلاء اهتمام خاص للمخاطر القطرية والتشغيلية، والمخاطر المالية، والاستعداد للاقتراض من السوق، واللامركزية. |
| الربع الرابع من عام 2018 | تقديم **استراتيجية وخطة عمل جديدتين بشأن المناخ والبيئة** إلى المجلس التنفيذي من أجل تعزيز نهج الصندوق في تعميم الاستدامة المناخية والبيئية، بما يشمل توسيع جهود التخفيف. |
| الربع الرابع من عام 2018 | التنفيذ الكامل للمعيار 9 من المعايير الدولية للإبلاغ المالي(انخفاض القيمة) لدعم الامتثال **لأفضل الممارسات في الإبلاغ المالي** وتقديم تحديثات عن التقدم المحرز إلى لجنة المراجعة والمجلس التنفيذي. |
| الربع الرابع من عام 2018 | وضع خطة عمل لاستجابة الصندوق لاستراتيجية الأمين العام للأمم المتحدة بشأن تحسين النهج على نطاق المنظومة **لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما**. |
| الربع الرابع من عام 2018 | تحديث إطار الصندوق وإجراءاته إجراءات الصندوق بشأن الاستراتيجيات القطرية كي تعبر عن التزامات التجديد الحادي عشر، بما يكفل تحولها إلى استراتيجيات انتقال طويلة الأجل، وتشمل أحكاماً بشأن وضع استراتيجية قطرية مشتركة مع الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها وغيرها من الشركاء (على سبيل التجربة فيما لا يقل عن 3 ثلاثة بلدان) وإطلاع الأعضاء عليها من خلال حلقة دراسية غير رسمية. |
| **2019** | |
| الربع الأول من عام 2019 | إصلاح **عملية استعراض العمليات وإجازتها من أجل جعلها أكثر سلاسة** وتزويدها بالمرونة اللازمة لتسريع التصاميم القائمة على الأدلة والمشروعات منخفضة المخاطر. |
| الربع الأول من عام 2019 | تعميم **نظام إدارة النتائج التشغيلية**. |

| *التوقيت* | *الإجراءات* |
|---|---|
| الربع الأول من عام 2019 | وضع إطار لتلقي تعقيبات تشغيلية في الوقت المناسب من أصحاب المصلحة، بما في ذلك **مسح متجدد للعملاء، ونهج بشأن تعقيبات/انخراط المستفيدين**. |
| الربع الأول من عام 2019 | تحلل جميع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية ومذكرات الاستراتيجيات القطرية ، أهداف المساهمات المحددة وطنيا لتستثير بها تدخلات الصندوق. |
| الربع الأول من عام 2019 | الاستخدام المنهجي لمعالم ريو (التأقلم مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، والتنوع البيولوجي، والتصحر) وتتبع التمويل المناخي باستخدام منهجية المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وضمان أن 25 بالمائة من برنامج قروض ومنح فترة التجديد الحادي عشر "يركز على المناخ". |
| الربع الأول من عام 2019 | تقديم تقرير يحلل الصلة بين الأشخاص ذوي الإعاقة وتدخلات الصندوق. |
| الربع الثاني من عام 2019 | تنقيح **المبادئ التوجيهية التشغيلية** للصندوق بشأن **الاستهداف**، بما في ذلك ما يتعلق بالشباب، وضمان نهج متمايزة ملائمة للشباب والشابات والنظر في أفضل سبل ضمان إدراج الأشخاص ذوي الإعاقة وتلبية احتياجاتهم وفقاً لما تدعو إليه خطة التنمية المستدامة من "عدم تخلف أحد عن الركب". |
| الربع الثاني من عام 2019 | تنقيح إطار **تفويض السلطات**. |
| الربع الثاني من عام 2019 | تقديم **استراتيجية جديدة لإدارة المعرفة** إلى المجلس التنفيذي. |
| الربع الثاني من عام 2019 | إطلاق **برنامج خاص للبلدان ذات الأوضاع الهشة**. |
| الربع الثاني من عام 2019 | تقديم **استراتيجية بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية** إلى المجلس التنفيذي. |
| الربع الثالث من عام 2019 | إطلاق المرحلة الثانية من مبادرة بناء قدرات **الرصد والتقييم** على المستوى القطري، وتجريب إطار عالمي لإصدار شهادات الاعتماد للمهنيين في مجال الرصد والتقييم. |
| الربع الرابع من عام 2019 | إجراء تحليل للتمويل المشترك ووضع خطة عمل للوصول إلى نسبة تمويل مشترك قدرها 1.4:1 (دولي 0.6:1، ومحلي 0.8:1) ، وتحديد مختلف أشكال التمويل المشترك ومنهجيات حسابها، بما في ذلك إجراء تقدير كمي للمساهمات العينية، وتحسين الرصد والإبلاغ عن التمويل المشترك بحسب المصدر وفئة البلدان وقياس جذب الصندوق للاستثمار الخاص بشكل أفضل. |
| الربع الرابع من عام 2019 | إجراء تحليل ووضع خطة عمل لتعزيز **تعبئة موارد** الصندوق. |
| الربع الرابع من عام 2019 | زيادة إمكانية **وصول المكاتب القطرية إلى نُظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المؤسسية**، بما في ذلك وظائف الموارد البشرية والشؤون المالية في نظام PeopleSoft. |
| الربع الرابع من عام 2019 | وضع صيغة منقحة من **إجراءات دعم الإشراف والتنفيذ**. |
| الربع الرابع من عام 2019 | وضع وتنفيذ إطار **لتخطيط ورصد شراكات الصندوق على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية والمؤسسية بشكل استراتيجي**، بما في ذلك التعاون مع الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها، والمؤسسات المالية الدولية، والشركاء الوطنيين والثنائيين، والانخراط في الشراكات متعددة أصحاب المصلحة. |
| الربع الرابع من عام 2019 | **تعميم استخدام بوابة عملاء الصندوق** بين معظم الجهات المقترضة. |
| الربع الرابع من عام 2019 | التفعيل الكامل **لخطة العمل بشأن الشفافية**، بما يشمل نشر سياسة السفر في الصندوق وتقديم تقرير كل ثلاثة أشهر إلى **المبادرة الدولية للشفافية في المعونة**. |
| الربع الرابع من عام 2019 | وضع نظام مخصص **لتحديد كامل تكاليف أساليب تصريف الأعمال الرئيسية**. |
| الربع الرابع من عام 2019 | تحديث **استراتيجية الصندوق بشأن الانخراط مع القطاع الخاص** وتعزيز أدوات للتعاون **مع القطاع الخاص والمؤسسات**، بما في ذلك **تطوير صندوق تمويل استثمارات أصحاب الحيازات الصغيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم**. |
| **2020** | |

| *التوقيت* | *الإجراءات* |
|---|---|
| الربع الثاني من عام 2020 | وضع مقترح لتجريب **الإقراض المستند إلى النتائج**، لينظر فيه المجلس التنفيذي واستكشاف منتجات أخرى للإقراض وإدارة المخاطر، بما في ذلك خيارات بشأن عمليات إقراضية إقليمية |
| الربع الثاني من عام 2020 | تقديم اقتراح لجمع بيانات عن الأشخاص ذوي الإعاقة في مشروعات الصندوق على سبيل التجربة في خمسة مشروعات على الأقل – استنادا إلى عمل فريق واشنطن التابع للأمم المتحدة المعني بقياس حالات الإعاقة، من قبيل المجموعة الصغيرة من الأسئلة المتعلقة بالإعاقة |
| الربع الثاني من عام 2020 | تقديم تقرير يحلل نهج الصندوق في التحول الجنساني باستخدام نهج نوعية وكمية. |
| الربع الثالث من عام 2020 | الإبلاغ عن **التقدم المحرز في مواضيع التعميم** الأربعة في تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق. |
| الربع الثالث من عام 2020 | تنفيذ **بطاقة درجات القيمة مقابل المال** وتقديم تقرير عن تنفيذها. |
| | |
| **2021** | |
| | |
| الربع الثاني من عام 2021 | **تقديم استعراض منتصف المدة** بشأن الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016–2025 إلى المجلس التنفيذي. |
| **جار** | |
| جار | تأمين **مساهمات تجديد الموارد وتعويضات إطار القدرة على تحمل الديون** لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. |
| جار | تقديم مقترحات بشأن **القروض الميسَّرة من الشركاء والاقتراض السيادي** إلى المجلس التنفيذي. |
| جار | تنفيذ **خطة عمل صرف الأموال**. |
| جار | الانخراط مع **عملية إصلاح الأمم المتحدة** ووضع مقترح لتنفيذ التوصيات الرئيسية ذات الصلة بالصندوق. |
| وفقاً للجدول الزمني | تنفيذ الإجراءات المتفق عليها في **خارطة الطريق للاستراتيجية المالية للصندوق**. |
| جار | زيادة الاستثمار في **الاتصال الاستراتيجي** للتوعية بالعلامة الفريدة للصندوق وتحسين رؤية عمله لدعم فقراء الريف؛ وتقييم فعالية هذه الاستثمارات من خلال قياس دوري لصورة الصندوق بين الجماهير المستهدفة. |
| جار | مواصلة **تحسين إطار إدارة النتائج**، بالتعاون مع الدول الأعضاء، من أجل التمكين من تحقيق المستوى الأمثل للإبلاغ عن نواتج/أثر مساهماتها في الصندوق، وتقديم أي تحديثات مقترحة إلى المجلس التنفيذي. |
| سنوياً | تحسين **الصلة بين التخطيط الاستراتيجي وعملية الميزانية السنوية**، استناداً إلى ركائز نتائج الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016–2015. |

# إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق 2019-2021

## أولا- لمحة عامة

1- يوفر إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق (التجديد الحادي عشر) أساسا لتقييم مدى جودة أداء الصندوق عند نقاط رئيسية في إطار نظريته للتغيير، وسيستخدم بالتالي كأداة للإدارة بغرض تحقيق النتائج الإنمائية ضمن هيكل النتائج الأوسع للصندوق. ويمثل ذلك فارقا رئيسيا بين إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق وأُطر قياس النتائج السابقة للصندوق، التي استخدمت أساسا للإبلاغ عن النتائج أكثر منها كأداة للإدارة. وقد صمم إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق مع أخذ ذلك بالحسبان، وهو جزء لا يتجزأ من إطار الفعالية الإنمائية للصندوق، مما يسمح للصندوق بتعزيز المساءلة والتعلم من أجل تحسين الأداء المؤسسي والفعالية الإنمائية. وهو جزء مهم من توجه الصندوق المستمر نحو الإدارة المستندة إلى النتائج.

2- لقد وضع إطار قياس النتائج لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق استنادا إلى استعراض دقيق لتجارب الصندوق مع أطر النتائج السابقة وأفضل الممارسات في استخدام أطر النتائج المؤسسية في المنظمات الإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى، بالإضافة إلى النتائج ذات الصلة في التقييم المؤسسي لتجديدات موارد الصندوق لعام 2014.

3- **نظرية التغيير**. تستند نظرية التغيير لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق إلى التزام الصندوق بتقديم مساهمات كبيرة، وفعالة، وكفؤة لتحقيق الهدفين 1 و2 من أهداف التنمية المستدامة، وإلى خطة التنمية المستدامة لعام 2030 الأوسع نطاقا في المناطق الريفية. ويوضح الشكل 1 أدناه التمثيل البياني لنظرية التغيير، والهيكل الهرمي الضمني لنتائجها.

4- تبدأ نظرية التغيير بالصندوق، وهو منظمة ذات مهمة محددة، وميزة نسبية، وسجل إنجازات مثبت من خلال ركائزه لإيصال النتائج (المبينة في الجزء السفلي من الشكل 1). ويهدف الصندوق إلى تعزيز **أدائه التشغيلي والتنظيمي (المستوى الثالث)** من خلال التركيز بشكل خاص على الأبعاد الأربعة لنموذج عمل التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. ويعزز نموذج العمل هذا الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016-2025 من خلال: (1) التحسينات في تعبئة الموارد؛ (2) التركيز بشكل أكبر على تخصيص الموارد؛ (3) وسائل استخدام الموارد؛ (4) طرق شفافة وكفؤة لتحويل الموارد إلى نتائج إنمائية.

5- **النتائج الإنمائية (المستوى الثاني)** سيتم تحقيقها من خلال المخرجات والنتائج القابلة للقياس للعمليات القطرية، بما في ذلك الأشخاص المدربون على ممارسات الإنتاج وتكنولوجياته؛ والأشخاص الذين يحصلون على الخدمات المالية؛ والأشخاص الذين يحصلون على الدعم المستهدف لتحسين تغذيتهم؛ والأشخاص الذين يحصلون على التكنولوجيات التي تحجز الكربون أو تحد من انبعاثات غازات الدفيئة. وسوف تساهم هذه مباشرة في تحقيق النتائج الإنمائية على مستوى المشروعات والأهداف الاستراتيجية المحددة في الإطار الاستراتيجي، مثل زيادة عدد الأشخاص الذين يتمتعون بقدرة أكبر على الصمود؛ وتحسين الوصول إلى الأسواق؛ وتحسين الإنتاج. وسوف يؤدي ذلك بدوره إلى الآثار المرتبطة بهدف الصندوق: الحراك الاقتصادي الذي يعرّف بأنه زيادة في الدخل، والأمن الغذائي؛ أو القدرة على الصمود (تبعاً لهدف المشروع). وبصورة جماعية، فإن النتائج الإنمائية التي يدعمها الصندوق هي تلك التي لم تكن لتتحقق على الإطلاق، أو بنفس القدر، دون دعم الصندوق.

6- ستسهم النتائج الإنمائية التي يحققها الصندوق في المناطق الريفية إسهاما كبيرا في تحقيق هدفين من **أهداف التنمية المستدامة (المستوى الأول):** الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة – القضاء على الفقر؛ والهدف 2 – القضاء على الجوع. وبينما يسهم الصندوق أيضا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى، فإن من المهم الإبقاء على تركيز الصندوق على الهدفين الأولين اللذين يقعان في صميم مهمة الصندوق. غير أنه سيتم رصد النتائج المحققة في مجالات مثل المساواة بين الجنسين(الهدف 5)، والإجراءات المناخية (الهدف 13)، والشراكات (الهدف 17) والإبلاغ عنها من خلال مؤشرات في المستوى الثاني والثالث من إطار إدارة النتائج.

الشكل 1

**نظرية التغيير في التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق**

7- **الافتراضات.** تعتمد صحة هذه النظرية المبسطة على عدد من الافتراضات الداخلية والخارجية. والافتراضات الداخلية هي التي تقع إلى حد كبير في نطاق سيطرة الصندوق وفي صميم نموذج عمل الصندوق. وعلى سبيل المثال، هناك افتراض مفاده أن المشروعات ذات التصميم الأفضل أو التوظيف الأكثر لامركزية (المستوى الثالث) تؤدي إلى نتائج أفضل (المستوى الثاني). وفي حين تشير الدلائل إلى أن هذين الافتراضين معقولان، فمن المهم أن يتم بشكل منتظم تحدي الأدلة الداعمة لهما كجزء من الاستعراض السنوي لإطار إدارة النتائج في تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق وغيره من التقارير. وهناك افتراض داخلي آخر يتمثل في أن الصندوق قادر على تعبئة الموارد الكافية لتوليد نتائج إنمائية تسهم إسهاما كبيرا في تحقيق الهدفين 1 و2 من أهداف التنمية المستدامة. وتعتبر الاستراتيجية المالية الواردة في نموذج العمل المنقح للصندوق أساسية بالنسبة لهذا الافتراض.

8- وبعض الافتراضات الهامة، وفي نهاية المطاف ذات الأهمية الحرجة للمهمة، هي خارج نطاق الصندوق. وهي تزداد أهمية تدريجيا مع اتجاهها صعودا على مسار الأثر (أي من المستوى الثاني إلى المستوى الأول). وتشمل الافتراضات الرئيسية التي تربط الأداء التنظيمي بالنتائج الإنمائية (من المستوى الثالث إلى المستوى الثاني)–على المستوى الوطني– الحكومات والمؤسسات الداعمة، والسياسات الزراعية والاقتصادية الداعمة، والاستقرار السياسي، والأمن. ومن شأن النموذج القطري الجديد للصندوق، مع التركيز على أوجه التآزر بين الانخراط الإقراضي وغير الإقراضي، أن يسهم في إيجاد وتمكين بيئة مؤسسية وسياساتية مواتيتين. ومما يربط المستوى الثاني بالمستوى الأول افتراضات مفادها أن: نتائج التنمية الزراعية في المناطق الريفية تسهم إسهاما كبيرا في القضاء على الفقر والجوع؛ وأن السياق الاقتصادي والسياساتي الدولي داعم؛ وأن سياسات واستثمارات الحماية الاجتماعية التكميلية قائمة.

9- **الابتكارات في إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق.** تشمل السمات الجديدة لإطار إدارة النتائج لفترة التجديد الحادي عشر مواءمته مع نموذج العمل الخاص بفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، والإطار الاستراتيجي، والهيكل المبسط المؤلف من ثلاثة مستويات (مقارنة بالمستويات الخمسة لإطار قياس النتائج لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق)، وإدماجه في مقترح القيمة مقابل المال الخاص بالصندوق. وبالإضافة إلى ذلك، يتجاوز إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الحادي عشر بيانات التقييم الذاتي الواردة في إطار قياس النتائج لفترة التجديد العاشر للموارد من خلال إدراج تصنيفات مكتب التقييم المستقل في الصندوق، والإبلاغ المصنّف. كما أنه سيرصد جميع الأنشطة غير الإقراضية والمواضيع الرئيسية. كما يرفع إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الحادي عشر أيضا سوية الأداء عن طريق تصنيف الأداء بمستويات "مرضية أو أفضل" لعدد من المؤشرات الرئيسية، بدلا من مجرد الإبلاغ عن أداء "مرض إلى حد ما أو أفضل". وتعزز هذه الابتكارات تقدم الصندوق نحو الإدارة المستندة إلى النتائج وزيادة قدرته على تقييم أداء الصندوق وفقا لنظريته للتغيير.

10- **رصد المجالات المواضيعية.** يتناول إطار قياس النتائج لفترة التجديد الحادي عشر المجالات المواضيعية التي سيتم تعميمها في مشروعات الصندوق في فترة التجديد الحادي عشر: الشباب، والتمايز بين الجنسين، والمناخ، والتغذية. وسيتم تصنيف جميع مؤشرات المخرجات التي محورها البشر في المستوى الثاني لإظهار عدد الشباب الذين تصلهم مشروعات الصندوق. وسيتم قياس التمايز بين الجنسين عن طريق تصنيف مؤشرات المخرجات من المستوى الثاني المشار إليها أعلاه لإظهار عدد النساء اللواتي يتم الوصول إليهن. وهناك أيضا مؤشرات لرصد تصنيفات تقارير إنجاز المشروعات بشأن المساواة بين الجنسين. وسيتم تتبع

التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف المتمثل في شغل 35 في المائة من الوظائف من الرتبة ف-5 وما فوقها من قبل النساء. ويتضمن المستوى الثاني أيضا ستة مؤشرات تركز على تغير المناخ، بما في ذلك: (1) تصنيفات تقارير إنجاز المشروعات للتكيف مع تغير المناخ ضمن النواتج على مستوى المشروعات؛ (2) مخرجات على مستوى المشروعات تتعلق بعدد الأشخاص الذين تقدم لهم خدمات المعلومات المناخية؛ (3) مؤشر بشأن الأشخاص الذين يحصلون على التكنولوجيات التي تحجز الكربون أو تخفض انبعاثات غازات الدفيئة. وأخيرا، ستقاس التغذية على المستويين الأول والثاني، بما في ذلك ثلاثة مؤشرات للتغذية والأمن الغذائي في إطار أهداف التنمية المستدامة، ومؤشرين للمخرجات على مستوى المشروعات فيما يتعلق بعدد الأشخاص أو الأسر التي يقدم لها دعم مستهدف لتحسين التغذية، والنسبة المئوية للنساء اللواتي أبلغن عن تحسين نوعية نظمهن الغذائية بالنسبة للمشروعات ذات التركيز المحدد على التغذية. ويمثل هذا المؤشر الأخير مثالا على كيفية معالجة الروابط بين مواضيع التعميم في إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الحادي عشر.

11- **القيمة مقابل المال.** وأخيرا، فإن مفهوم القيمة مقابل المال، الذي يرتبط بتحقيق أفضل توازن بين المؤشرات الأربعة (الاقتصاد، والكفاءة، والفعالية، والإنصاف)، يوفر أساسا للتفكير في كيفية استخدام الموارد بطريقة مثلى. ويهدف الصندوق إلى تحقيق نتائج أفضل في إدراج مفهوم القيمة مقابل المال في التجديد الحادي عشر من خلال عدد من مؤشرات المستويين الثاني والثالث (انظر أيضا الملحق الثالث – اقتراح وبطاقة درجات القيمة مقابل المال). وهذا يتناول الأولوية التي أعطيت للقيمة مقابل المال خلال هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، والنتائج والتوصيات التي خرج بها مكتب التقييم المستقل في الصندوق والمفصلة في التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق لعام 2017.

12- **التطلع قدما.** في أعقاب الدورة الثالثة لهيئة مشاورات التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، التزمت الإدارة بتحري مؤشرات أو نتائج الإبلاغ في المجالات التالية التي يمكن إدراجها في إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الثاني عشر: خلق فرص العمل، وتعبئة الموارد من القطاع الخاص، وتصنيف بعض المؤشرات بحسب عدم القدرة.

## مؤشرات إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق

تعرض الجداول أدناه إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. ويشمل الإطار هيكلاً مبسطاً من ثلاثة مستويات: المستوى الأول – أهداف التنمية المستدامة، ويركز على الهدفين 1 و2 للتنمية المستدامة؛ والمستوى الثاني – النتائج الإنمائية للصندوق، ويشمل المخرجات والنواتج والآثار التي تنشأ عن العمليات الخاصة بكل بلد؛ والمستوى الثالث – أداء الصندوق التشغيلي والتنظيمي، وهو يدور حول الأبعاد الأربعة لنموذج عمل التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق.

### المستوى الأول – الأهداف والسياق

| | | المصدر | خط الأساس (السنة) | النتائج (السنة) |
|---|---|---|---|---|
| **1-1** | **هدف التنمية المستدامة 1: القضاء على الفقر** | | | |
| **1-1-1** | نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي البالغ 1.90 دولار أمريكي في اليوم (هدف التنمية المستدامة 1-1-1) | شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة | لا ينطبق | – |
| **2-1** | **هدف التنمية المستدامة 2: القضاء على الجوع** | | | |
| 1-2-1 | انتشار انعدام الأمن الغذائي (هدف التنمية المستدامة 2-1-2) | شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة | لا ينطبق | – |
| 2-2-1 | انتشار التقزم بين الأطفال دون الخامسة (هدف التنمية المستدامة 2-2-1) | شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة | لا ينطبق | – |
| 3-2-1 | انتشار سوء التغذية (هدف التنمية المستدامة 2-2-2) | شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة | لا ينطبق | – |
| 4-2-1 | متوسط دخل صغار منتجي الأغذية (هدف التنمية المستدامة 2-3-2) | شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة | لا ينطبق | – |
| 5-2-1 | مجموع التدفقات الرسمية للقطاع الزراعي (مليارات الدولارات الأمريكية) (هدف التنمية المستدامة 2-أ-2) | شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة | لا ينطبق | – |
| 6-2-1 | الإنفاق الحكومي على الزراعة (مؤشر) (هدف التنمية المستدامة 2-أ-1) | شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة | لا ينطبق | – |

## المستوى الثاني – النتائج الإنمائية

| *الأثر* | *المصدر* | *خط الأساس* | *هدف التجديد الحادي عشر للموارد (نهاية 2021)* | *هدف التجديد العاشر للموارد (نهاية عام 2018)* |
|---|---|---|---|---|
| **2-1** | **مؤشر الأثر** [أ] | | | |
| 1-1-2 | عدد الأشخاص الذين تأثروا بالحراك الاقتصادي (بالملايين) (هدفا التنمية المستدامة 2-3 و2-1) | مبادرة تقييم الأثر | لا ينطبق | 44 [ب] | 40 |
| 2-1-2 | عدد الأشخاص الذين لديهم إنتاج محسن (بالملايين) (هدف التنمية المستدامة 2-3) | مبادرة تقييم الأثر | لا ينطبق | 47 [ب] | 43 |
| 3-1-2 | عدد الأشخاص الذين لديهم إمكانية الوصول إلى الأسواق (بالملايين) (هدف التنمية المستدامة 2-3) | مبادرة تقييم الأثر | لا ينطبق | 46 [ب] | 42 |
| 4-1-2 | عدد الأشخاص الذين يتمتعون بقدر أكبر من القدرة على الصمود (بالملايين) (هدف التنمية المستدامة 1-5) | مبادرة تقييم الأثر | لا ينطبق | 24 [ب] | 22 |
| 5-1-2 | عدد الأشخاص الذين تتحسن تغذيتهم (بالملايين) (هدف التنمية المستدامة 2-1) | مبادرة تقييم الأثر | لا ينطبق | 12 | لا ينطبق |
| **2-2** | **الناتج الإنمائية على مستوى المشروعات** [ج، د، هـ] | | **2016-2014** | | |
| 1-2-2 | الإنجاز العام للمشروع (التصنيفات من الدرجة 4 أو أعلى من ذلك) (النسبة المئوية) | تصنيفات تقارير إنجاز المشروعات | 88 | 90 | لا ينطبق |
| 2-2-2 | الإنجاز العام للمشروع (التصنيفات من الدرجة 4 أو أعلى من ذلك) (النسبة المئوية) | تصنيفات مكتب التقييم المستقل | 81 | – | لا ينطبق |
| 3-2-2 | الإنجاز العام للمشروع (التصنيفات من الدرجة 5 أو أعلى من ذلك) (النسبة المئوية) | تصنيفات مكتب التقييم المستقل | 26 | – | لا ينطبق |
| 4-2-2 | الفعالية (التصنيفات من الدرجة 4 أو أعلى من ذلك) (النسبة المئوية) | تصنيفات تقارير إنجاز المشروعات | 84 | 90 | 90 |
| 5-2-2 | الكفاءة (التصنيفات من الدرجة 4 أو أعلى من ذلك) (النسبة المئوية) | تصنيفات تقارير إنجاز المشروعات | 77 | 80 | 80 |
| 6-2-2 | المساواة بين الجنسين (التصنيفات من الدرجة 4 أو أعلى من ذلك) (النسبة المئوية) | تصنيفات تقارير إنجاز المشروعات | 87 | 90 | 90 |
| 7-2-2 | المساواة بين الجنسين (التصنيفات من الدرجة 5 أو أعلى من ذلك) (النسبة المئوية) | تصنيفات تقارير إنجاز المشروعات | 54 | 60 | لا ينطبق |
| 8-2-2 | استدامة الفوائد (التصنيفات من الدرجة 4 أو أعلى من ذلك) (النسبة المئوية) | تصنيفات تقارير إنجاز المشروعات | 78 | 85 | 85 |
| 9-2-2 | توسيع النطاق (التصنيفات من الدرجة 4 أو أعلى من ذلك) (النسبة المئوية) | تصنيفات تقارير إنجاز المشروعات | 92 | 95 | 90 |
| 10-2-2 | إدارة البيئة والموارد الطبيعية (التصنيفات من الدرجة 4 أو أعلى من ذلك) (النسبة المئوية) | تصنيفات تقارير إنجاز المشروعات | 88 | 90 | 90 |

| *الأثر* | | *المصدر* | *خط الأساس* | *هدف التجديد الحادي عشر للموارد (نهاية عام 2021)* | *هدف التجديد العاشر للموارد (نهاية عام 2018)* |
|---|---|---|---|---|---|
| 11-2-2 | التكيف مع تغير المناخ (التصنيفات من الدرجة 4 أو أعلى من ذلك) (النسبة المئوية) | تصنيفات تقارير إنجاز المشروعات | 84 | 85 | 50 |
| **3-2** | **النواتج والمخرجات على مستوى المشروعات و** | | **2016** | | **مدى التجديد العاشر للموارد** |
| 1-3-2 | عدد الأشخاص الذين يحصلون على خدمات (بالملايين) ز (هدف التنمية المستدامة 4-1) | المؤشرات الأساسية (نظام إدارة النتائج والأثر) | 97.04 مليون | 120 مليون | 110 ملايين – 130 مليون |
| 2-3-2 | عدد هكتارات الأراضي الزراعية التي تستفيد من البنية التحتية للمياه التي تم بناؤها/أعيد تأهيلها (هدف التنمية المستدامة 2-4) | المؤشرات الأساسية (نظام إدارة النتائج والأثر) | 57 000 | 70 000 | الأراضي الواقعة تحت مخططات الري (بالهكتارات): 240–000 350 |
| 3-3-2 | عدد الأشخاص المدربين على ممارسات و/أو تكنولوجيات الإنتاج (بالملايين) ز (هدف التنمية المستدامة 4-3) | المؤشرات الأساسية (نظام إدارة النتائج والأثر) | 2.51 مليون | 3.5 مليون | 5.5 مليون–7.7 مليون |
| 4-3-2 | عدد الأشخاص في المناطق الريفية الذين يحصلون على خدمات مالية (بالملايين) ز (هدف التنمية المستدامة 8-10) | المؤشرات الأساسية (نظام إدارة النتائج والأثر) | 17.4 مليون | 23 مليون | لا ينطبق |
| 5-3-2 | عدد الأشخاص/الأسر الذين يحصلون على دعم مستهدف لتحسين تغذيتهم (بالملايين) ز (هدف التنمية المستدامة 2-2) | المؤشرات الأساسية (نظام إدارة النتائج والأثر) | مؤشر جديد. سيتم توفير خط الأساس في عام 2020 | سيتم وضعه في عام 2020 | لا ينطبق |
| 6-3-2 | النسبة المئوية للنساء اللواتي أبلغن عن تحسين نوعية نظمهن الغذائية ح (هدف التنمية المستدامة 2-2) | المؤشرات الأساسية (نظام إدارة النتائج والأثر) | مؤشر جديد. سيتم توفير خط الأساس في عام 2020 | سيتم وضعه في عام 2020 | لا ينطبق |
| 7-3-2 | عدد المؤسسات الريفية التي تحصل على خدمات تنمية الأعمال (هدف التنمية المستدامة 9-3) | المؤشرات الأساسية (نظام إدارة النتائج والأثر) | 91 240 | 100 000 | 000 80– 000 120 |
| 8-3-2 | عدد الأشخاص المدربين على أنشطة مدرة للدخل أو إدارة الأعمال (بالملايين) ز (هدف التنمية المستدامة 4-3) | المؤشرات الأساسية (نظام إدارة النتائج والأثر) | 2.4 مليون | 3.2 مليون | 000 80– 000 120 |
| 9-3-2 | عدد المنتجين الريفيين الذين يحصلون على دعم وهم أعضاء في منظمات المنتجين الريفيين (بالملايين) ز | المؤشرات الأساسية (نظام إدارة النتائج والأثر) | 800 000 | 1.2 مليون | لا ينطبق |

| *الأثر* | | *المصدر* | *خط الأساس* | *هدف التجديد الحادي عشر للموارد (نهاية 2021)* | *هدف التجديد العاشر للموارد (نهاية عام 2018)* |
|---|---|---|---|---|---|
| *الأثر* | *المصدر* | *خط الأساس* | *هدف التجديد الحادي عشر للموارد (نهاية 2021)* | *هدف التجديد العاشر للموارد (نهاية عام 2018)* | *الأثر* |
| 10-3-2 | عدد الكيلومترات التي شيدت أو أعيد تأهيلها أو تحسينها (هدف التنمية المستدامة 9-1) | المؤشرات الأساسية (نظام إدارة النتائج والأثر) | 13 690 | 20 000 | 24 000 -18 000 |
| 11-3-2 | عدد المجموعات المدعومة لإدارة الموارد الطبيعية والمخاطر المتعلقة بالمناخ بشكل مستدام (هدف التنمية المستدامة 13-1) | المؤشرات الأساسية (نظام إدارة النتائج والأثر) | مؤشر جديد. سيتم توفير خط الأساس في عام 2020 | سيتم وضعه في عام 2020 | لا ينطبق |
| 12-3-2 | عدد الأشخاص الذين يحصلون على التكنولوجيات التي تحتجز الكربون أو تقلل انبعاثات غازات الدفيئة [د] (هدف التنمية المستدامة 13-2) | المؤشرات الأساسية (نظام إدارة النتائج والأثر) | مؤشر جديد. سيتم توفير خط الأساس في عام 2020 | سيتم وضعه في عام 2020 | لا ينطبق |
| 13-3-2 | عدد الأشخاص/الأسر الذي يبلغون عن تكنولوجيات وممارسات مستدامة بيئياً وصامدة مناخياً | المؤشرات الأساسية – مستوى النواتج | مؤشر جديد. سيتم توفير خط الأساس في عام 2020 | سيتم وضعه في عام 2020 | لا ينطبق |
| 14-3-2 | عدد هكتارات الأراضي التي خضعت لإدارة قادرة على الصمود في وجه تغير المناخ (هدف التنمية المستدامة 13-1) | المؤشرات الأساسية (نظام إدارة النتائج والأثر) | مؤشر جديد. سيتم توفير خط الأساس في عام 2020 | سيتم وضعه في عام 2020 | لا ينطبق |
| 15-3-2 | عدد أطنان انبعاثات غازات الدفيئة (ثاني أكسيد الكربون) التي يتم تجنبها و/أو عزلها | المؤشرات الأساسية – مستوى النواتج | مؤشر جديد. سيتم توفير خط الأساس في عام 2020 | سيتم وضعه في عام 2020 | لا ينطبق |
| 16-3-2 | عدد الأشخاص الذين تم تسجيل ملكيتهم أو حقوق استخدامهم للموارد الطبيعية في سجلات الأراضي الوطنية و/أو نظم إدارة المعلومات الجغرافية (هدف التنمية المستدامة 1-4) | المؤشرات الأساسية (نظام إدارة النتائج والأثر) | مؤشر جديد. سيتم توفير خط الأساس في عام 2020 | سيتم وضعه في عام 2020 | لا ينطبق |

[أ] ستعرض النتائج في تقرير تجميعي للدروس المستفادة من مبادرة تقييم الأثر في التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق في أوائل عام 2022.

[ب] تستند الأهداف إلى برنامج القروض والمنح المقترح الذي تبلغ قيمته 3.5 مليار دولار أمريكي في التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق.

[ج] تعرض النواتج على مستوى المشروعات على أساس ثلاث سنوات متجددة.

[د] ستعرض أيضا النتائج المصنفة للمشروعات في البلدان التي تعاني من أكثر الأوضاع هشاشة في تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق.

[هـ] في الإبلاغ السنوي من خلال تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق، ستحسب الإدارة الاختلاف بين التقييم الذاتي للإدارة فيما يتعلق بالنواتج على مستوى المشروعات (استنادا إلى تقارير إنجاز المشروعات) والتصنيفات المقابلة لمكتب التقييم المستقل (استنادا إلى التحقق من تقارير إنجاز المشروعات).

[و] ستعرض النتائج للسنة قيد الاستعراض فقط.

ز سيتم تصنيف النتائج حسب نوع الجنس والسن.

[ح] سيتم عرض النتائج المتعلقة بالمشروعات ذات التركيز المحدد على التغذية فقط.

## المستوى الثالث – الأداء التشغيلي والتنظيمي

| | | المصدر | خط الأساس | *هدف التجديد الحادي عشر للموارد (نهاية 2021)* | *هدف التجديد العاشر للموارد (نهاية 2018)* |
|---|---|---|---|---|---|
| **تعبئة الموارد – تجميع التمويل الإنمائي لتعظيم الأثر** | | | | | |
| **3-1** | **تعبئة الموارد ورفع مستوى التمويل المشترك** | | **2016** | | |
| 3-1-1 | النسبة المئوية المحققة من المستوى المستهدف لبرنامج القروض والمنح للتجديد الحادي عشر للموارد | قواعد بيانات المنظمة | لا ينطبق | يجري تتبعه | لا ينطبق |
| 3-1-2 | نسبة الدين إلى رأس المال (النسبة المئوية) | قواعد بيانات المنظمة | 3.3 | يجري تتبعه | لا ينطبق |
| 3-1-3 | نسبة التمويل المشترك (الدولي) [أ] | نظام المنح والمشروعات الاستثمارية | 0.53 : 1 | 0.6 : 1 | لا ينطبق |
| 3-1-4 | نسبة التمويل المشترك (المحلي) [أ] | نظام المنح والمشروعات الاستثمارية | 0.74 : 1 | 0.8 :1 | لا ينطبق |
| **تخصيص الموارد – التركيز على أفقر الناس وأفقر البلدان** | | | | | |
| **3-2** | **تخصيص الموارد** | | **2015-2013** | | |
| 3-2-1 | نسبة الموارد الأساسية* المخصصة من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء للبلدان متوسطة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا؛ والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا (بالنسبة المئوية) [ب] | دائرة إدارة البرامج | لا ينطبق | البلدان منخفضة الدخل، والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا: 90<br>البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا: 10 | لا ينطبق |
| 3-2-2 | النسبة المئوية لموارد نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء المعاد تخصيصها في التجديد الحادي عشر للموارد | دائرة إدارة البرامج | 10 | < 10 | لا ينطبق |
| 3-2-3 | عدد البلدان المدرجة في نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في بداية الدورة | دائرة إدارة البرامج | 102 | 80 | لا ينطبق |
| 3-2-4 | متوسط حجم المشروعات الاستثمارية للصندوق (تمويل الصندوق) (ملايين الدولارات الأمريكية) | نظام المنح والمشروعات الاستثمارية | 28.6 (2014-2016) | يجري تتبعه | لا ينطبق |
| **3-2-5** | مدى ملاءمة نُهج الاستهداف في المشروعات الاستثمارية للصندوق (النسبة المئوية) | تصنيفات ضمان الجودة | لا ينطبق | 90 | لا ينطبق |

| | | المصدر | خط الأساس | هدف التجديد الحادي عشر للموارد (نهاية 2021) | هدف التجديد العاشر للموارد (نهاية 2018) |
|---|---|---|---|---|---|
| **استخدام الموارد – تنفيذ أنشطة التنمية بشكل مختلف** | | | | | |
| **3-3** | **أداء البرامج القطرية** | | **2016** | | |
| 1-3-3 | ملاءمة الاستراتيجيات القطرية للصندوق (تصنيف 4 أو أعلى من ذلك) (نسبة مئوية) | استقصاء العملاء واستعراضات إنجاز برامج الفرص الاستراتيجية القطرية | لا ينطبق | يحدد فيما بعد[ج] | لا ينطبق |
| 2-3-3 | النسبة المئوية لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية النشطة التي أجرت استعراضا واحدا على الأقل لنتائج برنامج فرص استراتيجية قطرية خلال الدورة[ج] | نظام المنح والمشروعات الاستثمارية | لا ينطبق | 80 | – |
| 3-3-3 | فعالية الاستراتيجيات القطرية للصندوق (تصنيف 4 أو أعلى من ذلك) (النسبة المئوية) | استقصاء العملاء واستعراضات استكمال برامج الفرص الاستراتيجية القطرية | لا ينطبق | يحدد فيما بعد[ج] | لا ينطبق |
| 4-3-3 | بناء الشراكات (تصنيف 4 أو أعلى من ذلك) (النسبة المئوية) | استقصاء العملاء واستعراضات استكمال برامج الفرص الاستراتيجية القطرية | 100 | يحدد فيما بعد[ج] | 90 |
| 5-3-3 | الانخراط في السياسات على المستوى القطري (تصنيف 4 أو أعلى من ذلك) (النسبة المئوية) | استقصاء العملاء واستعراضات استكمال برامج الفرص الاستراتيجية القطرية | 100 | يحدد فيما بعد[ج] | 85 |
| 6-3-3 | إدارة المعرفة (تصنيف 4 أو أعلى من ذلك) (النسبة المئوية) | استقصاء العملاء واستعراضات استكمال برامج الفرص الاستراتيجية القطرية | لا ينطبق | يحدد فيما بعد[ج] | لا ينطبق |
| 7-3-3 | التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (النسبة المئوية لبرامج الفرص الاستراتيجية | برامج الفرص الاستراتيجية القطرية | 50 | 66 | 50 |

| | | المصدر | خط الأساس | هدف التجديد الحادي عشر للموارد (نهاية 2021) | هدف التجديد العاشر للموارد (نهاية 2018) |
|---|---|---|---|---|---|
| | القطرية ذات النهج الشامل عند التصميم) | | | | |
| 8-3-3 | النسبة المئوية للاستراتيجيات القطرية الجديدة في البلدان التي تعاني من أكثر الأوضاع هشاشة التي تجري تقييمات للهشاشة [ج] | سجلات الصندوق | لا ينطبق | 60 | لا ينطبق |
| **4-3** | **الجودة عند الإدراج** | | **2016** | | |
| 1-4-3 | التصنيف الشامل لجودة تصميم المشروع (التصنيفات من 4 فما فوقها)(النسبة المئوية) [د] | تصنيفات ضمان الجودة | 93 | 95 | 90 |
| 2-4-3 | التقييم العام لجودة تصميم المشروع (الأوضاع الهشة فقط) (التصنيفات من 4 فما فوقها) (النسبة المئوية) [د] | تصنيفات ضمان الجودة | 96 | 90 | 85 |
| 3-4-3 | النسبة المئوية للمشروعات الجارية التي لها خط أساس بنهاية السنة الأولى من التنفيذ | نظام إدارة النتائج التشغيلية | لا ينطبق | 70 | لا ينطبق |
| **5-3** | **إدارة الحوافظ** | | **2016** | | |
| 1-5-3 | الوقت المستغرق منذ إعداد مذكرة المفاهيم وحتى الموافقة على المشروع (بالأشهر) | قواعد بيانات المنظمة | 17 | 8 | لا ينطبق |
| 2-5-3 | الوقت المستغرق من الموافقة على المشروع إلى أول عملية صرف (بالأشهر) | نظام المنح والمشروعات الاستثمارية | 17 | 12 | 14 |
| 3-5-3 | نسبة الصرف (بالنسبة المئوية) [هـ] | Oracle Flexcube | 16.7 | 17 | 15** |
| 4-5-3 | نسبة الصرف – الأوضاع الهشة فقط (بالنسبة المئوية) | Oracle Flexcube | 12.8 | 16 | 14 |

**تحويل الموارد إلى نتائج إنمائية – تبني ثقافة النتائج والابتكار**

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| **6-3** | **اللامركزية** | | **2016** | | |
| 1-6-3 | نسبة الوظائف المدرجة في الميزانية في المكاتب القطرية/المراكز الإقليمية (النسبة مئوية) | قواعد بيانات المنظمة | يحدد فيما بعد | يحدد فيما بعد[و] | 45 |
| 2-6-3 | نسبة المشروعات الاستثمارية للصندوق (حسب حجم التمويل) التي تديرها المكاتب القطرية/المراكز الإقليمية | قواعد بيانات المنظمة | 74 | 100 | لا ينطبق |
| 3-6-3 | النسبة المئوية المستخدمة من ميزانية الإشراف/دعم التنفيذ من خلال المكاتب | قواعد بيانات المنظمة | 60 | يحدد فيما بعد[و] | لا ينطبق |

| | | المصدر | خط الأساس | هدف التجديد الحادي عشر للموارد (نهاية 2021) | هدف التجديد العاشر للموارد (نهاية 2018) |
|---|---|---|---|---|---|
| | القطرية/المراكز الإقليمية | | | | |
| **7-3** | **الكفاءة المؤسسية** | | **2016** | | |
| 1-7-3 | نسبة النفقات الإدارية للصندوق إلى برنامج القروض والمنح | قواعد بيانات المنظمة | %13.1 | يحدد فيما بعدُ | 8.2 (12.2% بالمعادلة الجديدة المقترحة) |
| 2-7-3 | نسبة النفقات الإدارية الفعلية (بما في ذلك النفقات الممولة من رسوم الإدارة) إلى برنامج عمل الصندوق (برنامج القروض والمنح والتمويل المشترك) | قواعد بيانات المنظمة | %6.5 | يحدد فيما بعدُ | 15.2 (6.6% بالمعادلة الجديدة المقترحة) |
| 3-7-3 | نسبة النفقات الإدارية الفعلية (بما في ذلك النفقات الممولة من رسوم الإدارة) إلى المدفوعات السنوية | قواعد بيانات المنظمة | %18.1 | يحدد فيما بعدُ | 5.5 (18.2% بالمعادلة الجديدة المقترحة) |
| 4-7-3 | نسبة الميزانية الإدارية إلى حافظة القروض والمنح الجارية | قواعد بيانات المنظمة | %1.8 | يحدد فيما بعدُ | لا ينطبق |
| 5-7-3 | النسبة المئوية من البلدان التي لديها مشروعات تقوم بالصرف باستخدام بوابة العملاء في الصندوق | شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات | 0 | 75 | لا ينطبق |
| 6-7-3 | النسبة المئوية من عمليات الصندوق التي تستخدم نظام إدارة النتائج التشغيلية | دائرة إدارة البرامج | 0 | 100 | لا ينطبق |
| 7-7-3 | النسبة المئوية من المشروعات التي يدعمها الصندوق والتي قدم لها تدريب من خلال مبادرة مراكز التعلم بشأن التقييم والنتائج | دائرة إدارة البرامج | 0 | 85 | لا ينطبق |
| **8-3** | **إدارة قوة العمل** | | **2016** | | |
| 1-8-3 | النسبة المئوية من النساء في وظائف الرتبة ف-5 وما فوق | قواعد بيانات المنظمة | 29 | 35 | 35 |
| 2-8-3 | النسبة المئوية من الموظفين الفنيين من القائمتين باء وجيم | قواعد بيانات المنظمة | 38 | يجري تتبعه | يجري تتبعه |
| 3-8-3 | الوقت المستغرق لملء الوظائف الشاغرة من الفئة الفنية (بالأيام) | قواعد بيانات المنظمة | 91 | 100 | 100 |
| **9-3** | **الشفافية** | | **2016** | | |
| 1-9-3 | النسبة المئوية لتقارير إنجاز المشروعات التي قدمت خلال فترة ستة أشهر من الإنجاز، التي نشرت نسبتها | دائرة إدارة البرامج | 41/صفر | 90/85 | لا ينطبق |
| 2-9-3 | شمولية مطبوعات الصندوق لمعايير المبادرة الدولية للشفافية في المعونة | المبادرة الدولية للشفافية في المعونة | 63 | 75 | لا ينطبق |
| 3-9-3 | النسبة المئوية للعمليات ذات الأنشطة أو المكونات التي تعزز الشفافية في البلدان | قواعد بيانات المنظمة | لا ينطبق | 30 | لا ينطبق |

| | المصدر | خط الأساس | هدف التجديد الحادي عشر للموارد (نهاية 2021) | هدف التجديد العاشر للموارد (نهاية 2018) |
|---|---|---|---|---|
| المقترضة (النسبة المئوية) [ز] | | | | |

[أ] تعرض نتائج المشروعات الموافق عليها في آخر 36 شهرا. وسيصنفها تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق بحسب مجموعات الدخل القطرية، والإبلاغ عن التمويل المشترك المحلي لكل من مساهمات الحكومات ومساهمات المستفيدين على حدة.

[ب] سيوفر تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق أيضا معلومات عن المخصصات للمشروعات في أكثر الأوضاع هشاشة والدول الجزرية الصغيرة النامية.

[ج] سيتم وضع أهداف المؤشرات المرتبطة بأداء البرامج القطرية للصندوق بالبناء على التحديث المزمع في استقصاء عملاء الصندوق.

[د] يتم تجميع تصنيفات الجودة عند الإدراج على أكثر من 24 شهرا.

[هـ] ستعرض النتائج حسب مجموعات تصنيف الدخل القطرية.

[و] ستستثير أهداف هذين المؤشرين المتعلقين باللامركزية والكفاءة المؤسسية بعملية التميز التشغيلي من أجل إحراز النتائج.

[ز] هذا المؤشر هو مؤشر بديل. وسوف تحدد المنهجية قبل بداية التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق.

[ح] يتم تعزيز قواعد بيانات المنظمة لتمكينها من تسجيل هذه المعلومات.



* الموارد الأساسية هي تعريف اعتمده الصندوق لوصف المساهمات في تجديد الموارد الأساسية للصندوق، والمساهمات التكميلية غير المقيدة، ومدفوعات سداد أصول وفوائد القروض الممولة من هذه الموارد، وكذلك عنصر المنح في قروض الشركاء الميسرة.

** استعرض الصندوق في عام 2017، تعريف نسبة صرف الأموال من أجل مواءمته مع المنهجية التي تستخدمها المنظمات الإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى. ولذلك فإن هدف التجديد العاشر لموارد الصندوق يسبق هذا الاستعراض وتم حسابه باستخدام التعريف السابق. وبدلاً من ذلك فإن خط الأساس لعام 2016 وهدف التجديد الحادي عشر يعبران عن التعريف المعتمد في عام 2017.

# تعاريف ومصادر بيانات مؤشرات إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الحادي عاشر لموارد الصندوق

## المستوى الأول – الأهداف والسياق

| *الرمز* | *اسم المؤشر* | *مصدر البيانات* | *التعريف* |
|---|---|---|---|
| **1-1 هدف التنمية المستدامة 1: القضاء على الفقر** | | | |
| 1-1-1 | نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي البالغ 1.90 دولار أمريكي في اليوم (هدف التنمية المستدامة 1-1-1) | شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة | مؤشر هدف التنمية المستدامة 1-1-1 – يعرف المؤشر بأنه نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار أمريكي في اليوم بحسب الأسعار الدولية في عام 2011. ويحدد خط الفقر الدولي حاليا بمبلغ 1.90 دولار أمريكي في اليوم بحسب الأسعار الدولية في عام 2011. |
| **2-1 هدف التنمية المستدامة 2: القضاء على الجوع** | | | |
| 1-2-1 | انتشار انعدام الأمن الغذائي (هدف التنمية المستدامة 2-1-2) | شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة | مؤشر هدف التنمية المستدامة 2-1-2 – انتشار انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الشديد في صفوف السكان، استناداً إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي. |
| 2-2-1 | انتشار التقزم بين الأطفال دون الخامسة (هدف التنمية المستدامة 2-2-1) | شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة | مؤشر هدف التنمية المستدامة 2-2-1 – انتشار التقزم (نسبة الطول إلى السن <– 2 للانحراف المعياري عن قيمة وسيط معيار منظمة الصحة العالمية لنمو الطفل) بين الأطفال دون سن الخامسة. |
| 3-2-1 | انتشار سوء التغذية (هدف التنمية المستدامة 2-2-2) | شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة | مؤشر هدف التنمية المستدامة 2-2-2 – انتشار سوء التغذية (نسبة الوزن إلى الطول >+2 أو <– 2 للانحراف المعياري عن قيمة وسيط معيار منظمة الصحة العالمية لنمو الطفل) بين الأطفال دون سن الخامسة، بحسب النوع (الهزال وزيادة الوزن). |
| 4-2-1 | متوسط دخل صغار منتجي الأغذية (هدف التنمية المستدامة 2-3-2) | شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة | مؤشر هدف التنمية المستدامة 2-3-2 – متوسط دخل صغار منتجي الأغذية، بحسب نوع الجنس والوضع المحلي. |
| 5-2-1 | مجموع التدفقات الرسمية إلى القطاع الزراعي (مليارات الدولارات الأمريكية) (هدف التنمية المستدامة 2-أ-2) | شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة | مؤشر هدف التنمية المستدامة 2-أ-2 – مجموع التدفقات الرسمية إلى القطاع الزراعي يعرف بأنه المصروفات الإجمالية لمجموع تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات الرسمية الأخرى من جميع الجهات المانحة إلى القطاع الزراعي. |

| الرمز | اسم المؤشر | مصدر البيانات | التعريف |
|---|---|---|---|
| 6-2-1 | الإنفاق الحكومي على الزراعة (مؤشر) (هدف التنمية المستدامة 2-أ-1) | شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة | مؤشر هدف التنمية المستدامة 2-أ-1 – يعرف المؤشر بأنه حصة الزراعة من الإنفاق الحكومي، مقسمة على حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تشير الزراعة إلى قطاع الزراعة، والغابات، وصيد الأسماك، والصيد. ويتم القياس بمؤشر غير مرتبط بعملة، يحتسب كنسبة لهاتين الحصتين. |

## المستوى الثاني – النتائج الإنمائية

| الرمز | اسم المؤشر | مصدر البيانات | التعريف |
|---|---|---|---|
| **2-1** | **مؤشر الأثر** | | |
| 1-1-2 | عدد الأشخاص الذين حققوا تغييرا اقتصاديا (هدف التنمية المستدامة 2-3 و1-2) | مبادرة تقييم الأثر | إسقاطات من تقييمات الأثر في الصندوق عن عدد الأشخاص الريفيين الذين تغير وضعهم الاقتصادي (10 في المائة أو أكثر) بما في ذلك الدخل، والاستهلاك، والثروة. وسيجري الإبلاغ عن المؤشر في عام 2022. |
| 2-1-2 | عدد الأشخاص الذين تحسن إنتاجهم (هدف التنمية المستدامة 2-3) | مبادرة تقييم الأثر | إسقاطات من تقييمات الأثر في الصندوق عن عدد الأشخاص الذين حققوا مكاسب معتبرة (20 في المائة أو أكثر) في إنتاج المنتجات الزراعية. وسيجري الإبلاغ عن المؤشر في عام 2022. |
| 3-1-2 | عدد الأشخاص الذين تحسن وصولهم إلى الأسواق (هدف التنمية المستدامة 2-3) | مبادرة تقييم الأثر | إسقاطات من تقييمات الأثر في الصندوق عن عدد الأشخاص الذين أضافوا قيمة أكبر إلى منتجاتهم المباعة (20 في المائة أو أكثر) في الأسواق الزراعية. وسيجري الإبلاغ عن المؤشر في عام 2022. |
| 4-1-2 | عدد الأشخاص الذين تعزز صمودهم (هدف التنمية المستدامة 1-5) | مبادرة تقييم الأثر | إسقاطات من تقييمات الأثر في الصندوق عن عدد الأشخاص الذين تعزز صمودهم (20 في المائة أو أكثر). وسيجري الإبلاغ عن المؤشر في عام 2022. |

| الرمز | اسم المؤشر | مصدر البيانات | التعريف |
|---|---|---|---|
| 5-1-2 | عدد الأشخاص الذين تتحسن تغذيتهم (هدف التنمية المستدامة 2-1) | مبادرة تقييم الأثر | توقعات مستمدة من تقييمات أثر الصندوق على عدد الأشخاص الذين تتحسن تغذيتهم (زيادة التنوع الغذائي بنسبة 10 في المائة أو أكثر). وسيجري الإبلاغ عن هذا المؤشر في عام 2022. |
| **2-2** | **النتائج الإنمائية على مستوى المشروعات** | | |
| 1-2-2 | الإنجاز العام للمشروع[ب] | تقارير إنجاز المشروعات | نسبة المشروعات المصنفة على أنها مرضية إلى حد ما (4) أو أفضل من ذلك بالنسبة للإنجاز الإجمالي للمشروع. ومقياس هذا المؤشر هو التقييم الشامل للتدخل. |
| 2-2-2 | الإنجاز العام للمشروع (تصنيفات 4 وما فوق) | تصنيفات مكتب التقييم المستقل في الصندوق | نسبة المشروعات المصنفة على أنها مرضية إلى حد ما (4) أو أفضل من ذلك بالنسبة للإنجاز الإجمالي للمشروع من قبل مكتب التقييم المستقل في الصندوق في عمليات التثبت من تقارير إنجاز المشروعات، وتقييمات أداء المشروعات.<br>ويبني التقييم الشامل للتدخل على تحليل وتصنيفات الأثر على الفقر الريفي، والملاءمة، والفعالية، والكفاءة، واستدامة الفوائد، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والابتكار وتوسيع النطاق، وإدارة البيئة والموارد الطبيعية، والتكيف مع تغير المناخ. |
| 3-2-2 | الإنجاز العام للمشروع (تصنيفات 5 وما فوق) | تصنيفات مكتب التقييم المستقل في الصندوق | نسبة المشروعات المصنفة على أنها مرضية (5) أو أفضل من ذلك بالنسبة للإنجاز الإجمالي للمشروع من قبل مكتب التقييم المستقل في الصندوق في عمليات التثبت من تقارير إنجاز المشروعات، وتقييمات أداء المشروعات.<br>ويبني التقييم الشامل للتدخل على تحليل وتصنيفات الأثر على الفقر الريفي، والملاءمة، والفعالية، والكفاءة، واستدامة الفوائد، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والابتكار وتوسيع النطاق، وإدارة البيئة والموارد الطبيعية، والتكيف مع تغير المناخ. |
| 4-2-2 | الفعالية [ب] | تقارير إنجاز المشروعات | نسبة المشروعات المصنفة على أنها مرضية إلى حد ما (4) أو أفضل من ذلك بالنسبة للفعالية. وتعريف هذا المؤشر هو مدى تحقيق أهداف التدخل الإنمائي، أو مدى توقع تحقيقها، مع مراعاة أهميتها النسبية. |
| 5-2-2 | الكفاءة [ب] | تقارير إنجاز المشروعات | نسبة المشروعات المصنفة على أنها مرضية إلى حد ما (4) أو أفضل من ذلك بالنسبة للكفاءة. وتعريف هذا المؤشر هو مقياس مدى تحويل الموارد/المدخلات (الأموال، والخبرة، والوقت، إلخ) إلى نتائج بطريقة اقتصادية. |

| الرمز | اسم المؤشر | مصدر البيانات | التعريف |
|---|---|---|---|
| 6-2-2 | المساواة بين الجنسين [ب] (تصنيفات من 4 فما فوق) | تقارير إنجاز المشروعات | نسبة المشروعات المصنفة على أنها مرضية إلى حد ما (4) أو أفضل من ذلك بالنسبة للمساواة بين الجنسين. وتعريف هذا المؤشر هو مدى مساهمة تدخلات الصندوق في تحسين المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وذلك على سبيل المثال من حيث وصول النساء إلى امتلاك الأصول، والموارد، والخدمات؛ ومشاركتهن في صنع القرار؛ وموازنة أعباء العمل؛ والأثر على دخل النساء، وتغذيتهن، وسبل كسب عيشهن. |
| 7-2-2 | المساواة بين الجنسين [ب] (تصنيفات 5 وما فوق) | تقارير إنجاز المشروعات | نسبة المشروعات المصنفة على أنها مرضية (5) أو أفضل من ذلك بالنسبة للمساواة بين الجنسين. وتعريف هذا المؤشر هو مدى مساهمة تدخلات الصندوق في تحسين المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وذلك على سبيل المثال من حيث وصول النساء إلى امتلاك الأصول، والموارد، والخدمات؛ ومشاركتهن في صنع القرار؛ وموازنة أعباء العمل؛ والأثر على دخل النساء، وتغذيتهن، وسبل كسب عيشهن. |
| 8-2-2 | استدامة الفوائد [ب] | تقارير إنجاز المشروعات | نسبة المشروعات المصنفة على أنها مرضية إلى حد ما (4) أو أفضل من ذلك بالنسبة لاستدامة الفوائد. وتعريف هذا المؤشر هو احتمال استمرار الفوائد الصافية المتحققة من التدخل الإنمائي إلى ما بعد مرحلة الدعم بالتمويل الخارجي. كما تشمل الاستدامة تقييم احتمال أن تتسم النتائج الفعلية والمنتظرة بالصمود في وجه المخاطر بما يتجاوز عمر المشروع. |
| 9-2-2 | توسيع النطاق [ب] | تقارير إنجاز المشروعات | نسبة المشروعات المصنفة على أنها مرضية إلى حد ما (4) أو أفضل من ذلك بالنسبة لتوسيع النطاق. وتعريف هذا المؤشر هو مدى توسيع (أو احتمال توسيع) نطاق تدخلات الصندوق الإنمائية من جانب السلطات الحكومية، والمنظمات المانحة، والقطاع الخاص، والوكالات الأخرى. |
| 10-2-2 | إدارة البيئة والموارد الطبيعية[ب] | تقارير إنجاز المشروعات | نسبة المشروعات المصنفة على أنها مرضية إلى حد ما (4) أو أفضل من ذلك بالنسبة لإدارة البيئة والموارد الطبيعية. وتعريف هذا المؤشر هو مدى مساهمة التدخلات الإنمائية للصندوق في سبل العيش والنظم الإيكولوجية القادرة على الصمود. ويكمن التركيز على استخدام وإدارة البيئة الطبيعية، وعلى وجه التحديد الموارد الطبيعية – التي تعرّف بأنها المواد الخام المستخدمة للأغراض الاجتماعية والاقتصادية، والثقافية – والنظم الإيكولوجية، والتنوع البيولوجي – بالنظر إلى السلع والخدمات التي توفرها. |
| 11-2-2 | التكيف مع تغير المناخ[ب] | تقارير إنجاز المشروعات | نسبة المشروعات المصنفة على أنها مرضية إلى حد ما (4) أو أفضل من ذلك بالنسبة للتكيف مع تغير المناخ. وتعريف هذا المؤشر هو مدى مساهمة المشروع في الحد من أثر تغير المناخ من خلال تدابير التكيف أو الحد من المخاطر. |

| الرمز | اسم المؤشر | مصدر البيانات | التعريف |
|---|---|---|---|
| **3-2** | **النواتج والمخرجات على مستوى المشروعات** [أ] | | |
| 1-3-2 | عدد الأشخاص الذين يتلقون خدمات (هدف التنمية المستدامة 1-4) [ج] | المؤشرات الأساسية (نظام إدارة النتائج والأثر) | عدد الأشخاص الذين يحصلون على أو يستخدمون خدمات يشجعها أو يدعمها المشروع بصورة مباشرة. |
| 2-3-2 | عدد هكتارات الأراضي الزراعية التي تخدمها نظم الري التي يتم إنشاؤها أو إصلاحها (هدف التنمية المستدامة 2-4) [ج] | المؤشرات الأساسية (نظام إدارة النتائج والأثر) | تشتمل البنية الأساسية المتعلقة بالمياه على السدود والخنادق، والبنية الأساسية للري والصرف؛ والبنية الأساسية لحصاد مياه الأمطار؛ والآبار ونقاط المياه الأخرى التي تم إنشاؤها أو إصلاحها بدعم من المشروع. |
| 3-3-2 | عدد الأشخاص المدربين على ممارسات و/أو تكنولوجيات الإنتاج (هدف التنمية المستدامة 4-3) [ج] | المؤشرات الأساسية (نظام إدارة النتائج والأثر) | عدد الأشخاص المدربين مرة واحدة على الأقل على ممارسات و/أو تكنولوجيات الإنتاج المحسنة أو المبتكرة. |
| 4-3-2 | عدد الأشخاص في المناطق الريفية الذين يحصلون على خدمات مالية (بالملايين) (هدف التنمية المستدامة 8-10) [ج] | المؤشرات الأساسية (نظام إدارة النتائج والأثر) | يشير إلى عدد الأشخاص الذين يحصلون على منتجات أو خدمات مالية مدعومة على وجه التحديد من قبل المشروع ومقدم الخدمات المالية الشريك. وتشتمل هذه الخدمات على القروض، والقروض الصغرية، وصناديق الادخار، والتأمين الصغري والعادي، والتحويلات المالية، وعضوية منظمة مالية مجتمعية (مثل مجموعة ادخار وقروض). |

| الرمز | *اسم المؤشر* | *مصدر البيانات* | *التعريف* |
|---|---|---|---|
| 5-3-2 | عدد الأشخاص/الأسر الذين يحصلون على دعم مستهدف لتحسين تغذيتهم (هدف التنمية المستدامة 2-2) ج | المؤشرات الأساسية (نظام إدارة النتائج والأثر) | ينطبق على المشروعات المصنفة على أنها "حساسة للتغذية"، أو المشروعات ذات الأنشطة المحددة لتحسين أو تنويع النظام الغذائي والتغذية للأسر المستهدفة، ولا سيما الأسر التي ترأسها نساء. ويشير المؤشر إلى عدد الأسر التي تشارك بنشاط في أنشطة مصممة تحديدا لتحسين تغذيتهم. وعادة ما تستخدم تلك المشروعات النُهج القائمة على الزراعة والأغذية التي تُحسن جودة، وتنوع، وكمية ما تتحصل عليه هذه الأسر من أغذية. وينبغي عدم الإبلاغ بموجب هذا المؤشر عن الأنشطة المنفذة للحصول على معلومات عامة وغير مستهدفة عن التغذية. |
| 6-3-2 | النسبة المئوية للنساء اللواتي أبلغن عن تحسين نوعية نظمهن الغذائية (هدف التنمية المستدامة 2-2)ج | المؤشرات الأساسية (نظام إدارة النتائج والأثر) | يشير إلى النسبة المئوية للنساء اللواتي أبلغن عن تحسين نوعية وتنوع نظمهن الغذائية (أي أنهن يستهلكن أغذية متنوعة أكثر ومغذية أكثر) مقارنة بالسنة السابقة. |
| 7-3-2 | عدد المشاريع الريفية التي تحصل على خدمات تنمية الأعمال (هدف التنمية المستدامة 9-3) ج | المؤشرات الأساسية (نظام إدارة النتائج والأثر) | يشير إلى عدد المشاريع الريفية التي تحصل على خدمات تنمية الأعمال التي يروج لها المشروع. والمشاريع الريفية هي أعمال تجارية منظمة لديها موقع مادي محدد جيدا، وعادة بوضع قانوني، وحساب مصرفي وعدد من الموظفين. وتشتمل على الأنشطة السابقة لريادة الأعمال، مثل مبادرات العمل الحر، والمشاريع الصغرى ذات الأنشطة شبه المنظمة. ويمكن أن تشمل كل من المشروعات الرسمية وغير الرسمية، ولكن لن يتم إدراج إلا الأنشطة غير الزراعية السابقة واللاحقة (التجهيز والتسويق). وتستبعد أنشطة الإنتاج. |
| 8-3-2 | عدد الأشخاص المدربين على أنشطة توليد الدخل أو إدارة الأعمال (هدف التنمية المستدامة 4-3) ج | المؤشرات الأساسية (نظام إدارة النتائج والأثر) | يشير إلى عدد الأشخاص الذين تلقوا تدريبا على مواضيع متعلقة بأنشطة توليد الدخل، بما في ذلك عمليات مناولة، وتجهيز، وتسويق ما بعد الإنتاج. وتشتمل تلك الأنشطة على تصنيع الأجبان، وتجهيز منتجات الفاكهة، واللحوم، والألبان على نطاق صغير، والحرف اليدوية مثل النسيج، والتطريز، والحياكة، والخياطة، وغزل الصوف، وحفظ المنتجات الزراعية، وتقنيات التصنيع الزراعي، ومناولة المنتجات بالامتثال لمعايير السلامة (استخدام المواد الكيميائية ومبيدات الحشرات) والمتطلبات الأخرى بشأن الجودة، والتعبئة، ومعلومات وإجراءات السوق. كما تتضمن التدريب المهني (مثل الحدادة، والنجارة، وصنع الفساتين، والخياطة، وتصفيف الشعر، والبناء، واللحام). وتشتمل إدارة الأعمال على الإدارة التنظيمية، والمحاسبة ومسك الحسابات، وإدارة التدفقات النقدية والتسويق. |
| 9-3-2 | عدد المنتجين الريفيين الأعضاء في منظمات المنتجين الريفيين الذين يحصلون على دعم ج | المؤشرات الأساسية (نظام إدارة النتائج والأثر) | عدد المنتجين الريفيين الأعضاء في منظمات المنتجين الريفيين، سواء كانوا مسجلين رسميا أم لا. |

| الرمز | اسم المؤشر | مصدر البيانات | التعريف |
|---|---|---|---|
| 2-3-10 | عدد كيلومترات الطرق التي تم إنشاؤها، إصلاحها أو رفع سويتها (هدف التنمية المستدامة 9-1) ج | المؤشرات الأساسية (نظام إدارة النتائج والأثر) | مجموع طول الطرق، بالكيلومترات، التي تم إنشاؤها أو إصلاحها أو رفع سويتها بالكامل (من الطرق الفرعية إلى الطرق الإسفلتية) من خلال المشروع. وينبغي إدراج جميع أنواع الطرق، مثل الطرق الفرعية، أو المرصوفة، أو الطرق من الدرجة الأولى، أو الثانية، أو الثالثة. |
| 2-3-11 | عدد الأشخاص الذين يحصلون على الخدمات الإعلامية بشأن المناخ هدف التنمية المستدامة 13-1) ج | المؤشرات الأساسية (نظام إدارة النتائج والأثر) | يشير إلى عدد المجموعات ( سواء مسجلة رسميا أم لا، وبما في ذلك مجتمعات السكان الأصليين) المشاركة في إدارة الموارد الطبيعية (المراعي، وموارد الملكية المشتركة، وموارد المياه، والغابات، والمراعي، ومناطق صيد الأسماك، والموارد الطبيعية الأخرى) من أجل الإنتاج الزراعي التي تلقت دعما من المشروع، إما خلال الـ 12 شهرا السابقة (الإبلاغ السنوي) أو منذ بداية المشروع (الإبلاغ التراكمي)، لتحسين استدامة الخدمات المقدمة لقاعدة الموارد ولإدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ. كما ينبغي الأخذ في الاعتبار مجموعات إدارة الموارد الطبيعية المشاركة في تعزيز تقنيات وممارسات حماية البيئة، ومكافحة إزالة الغابات والتصحر، أو تعزيز مبادرات حفظ التربة/المياه لمنع المخاطر المرتبطة بالمناخ أو زيادة القدرة على الصمود في وجهها. والمخاطر المتعلقة بالمناخ هي تلك الناتجة عن التغيرات في المناخ التي تؤثر على النظم والمناطق الطبيعية والبشرية. وتتوقع المخاطر المباشرة لتغير المناخ بصورة خاصة في القطاعات التي تعتمد بشكل كبير على الموارد الطبيعية، مثل الزراعة، وصيد الأسماك، والغابات. والهدف من هذا الانخراط في نهاية المطاف هو تمكين الأفراد/المجموعات من اتخاذ قرارات أكثر قدرة على الصمود يمكنها تجنيب سبل عيشهم الخسائر والأضرار الناجمة عن الأحداث المتعلقة بالمناخ. |
| 2-3-12 | عدد الأشخاص الذين يحصلون على تكنولوجيات تحتجز الكربون أو تحد من انبعاثات غازات الدفيئة (هدف التنمية المستدامة 13-2) ج | المؤشرات الأساسية (نظام إدارة النتائج والأثر) | يشير إلى عدد الأشخاص الذين قدمت إليهم مصادر طاقة متجددة و/أو تكنولوجيات أكثر كفاءة من حيث استخدام الطاقة للمساعدة على الحد من انبعاثات الكربون وتأمين احتجاز الكربون من خلال تعزيز وحماية مخزونات الكربون في الكتلة الحيوية، فوق الأرض (مثلا حفظ/استعادة النظم الإيكولوجية المتدهورة) وتحت الأرض (في المادة العضوية للتربة) على السواء.<br>وينبغي أيضا إدراج الأشخاص الذين حصلوا على مشورة أو تدريب خلال الـ 12 شهرا السابقة بهدف تغيير ممارساتهم بشأن استخدام الأراضي في قطاعي الحراجة والزراعة (مثلا تحسين إدارة الماشية والسماد الطبيعي، وتحسين زراعة الأرز). |

| الرمز | اسم المؤشر | مصدر البيانات | التعريف |
|---|---|---|---|
| 13-3-2 | عدد الأشخاص/الأسر الذي يبلغون عن اعتماد تكنولوجيات وممارسات مستدامة بيئياً وصامدة مناخياً | المؤشرات–مستوى النواتج (نظام إدارة النتائج والأثر) | يشير إلى النسبة المئوية للمستفيدين من المشروع الذين يتم استقصاؤهم ممن تلقوا تدريبا على الممارسات المستدامة بيئيا و / أو إدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ، والذين يدعون أن: (أ) أتقنوا تماما هذه الممارسات؛ و (ب) يستخدمون هذه التكنولوجيات والممارسات بصورة روتينية. |
| 14-3-2 | عدد هكتارات الأراضي التي خضعت لإدارة قادرة على الصمود في وجه تغير المناخ (هدف التنمية المستدامة 13-1) [ج] | المؤشرات الأساسية (نظام إدارة النتائج والأثر) | يشير إلى عدد هكتارات الأراضي التي بدأت فيها أنشطة، إما خلال الـ 12 شهرا السابقة (الإبلاغ السنوي) أو منذ بداية المشروع (الإبلاغ التراكمي)، لاستعادة وظائف إنتاج وحماية الأراضي، والمياه، والنظم الإيكولوجية الطبيعية و/أو عمليات عكس التدهور. |
| 15-3-2 | عدد أطنان انبعاثات غازات الدفيئة (ثاني أكسيد الكربون) التي يتم تجنبها و/أو عزلها | المؤشرات الأساسية– مستوى النواتج (نظام إدارة النتائج والأثر) | يشير إلى مدى نجاح المشروعات في تجنب أو خفض انبعاثات غازات الدفيئة (ثاني أكسيد الكربون) نتيجة لإدخال واستيعاب التكنولوجيات والممارسات التي يروج لها المشروع. ويقاس المؤشر بأطنان الانبعاثات التي يتم تجنبها و/أو عزلها، إما خلال الأشهر الـ 12 السابقة (الإبلاغ السنوي) أو منذ بدء المشروع (الإبلاغ التراكمي). |

| الرمز | اسم المؤشر | مصدر البيانات | التعريف |
|---|---|---|---|
| 16-3-2 | عدد الأشخاص الذين تم تسجيل ملكيتهم أو حقوق استخدامهم للموارد الطبيعية في سجلات الأراضي الوطنية و/أو نظم إدارة المعلومات الجغرافية (هدف التنمية المستدامة 1-4) [ج] | المؤشرات الأساسية (نظام إدارة النتائج والأثر) | يشير إلى عدد المستفيدين الذين تم دعمهم، إما خلال الـ 12 شهرا السابقة (الإبلاغ السنوي) أو منذ بداية المشروع (الإبلاغ التراكمي)، في الحصول على الملكية الرسمية للأراضي أو حقوق استخدامها (الغابات، والأراضي الزراعية، والمراعي)، والمياه (للماشية، والمحاصيل، وللاستخدام المنزلي والشرب)، أو المسطحات المائية (للمصايد الطبيعية أو تربية الأسماك)، على النحو المعترف به أو المدرج في الخرائط المساحية، أو قواعد بيانات الأراضي، أو غيرها من نظم معلومات الأراضي المتاحة للجمهور. |

[أ] تعكس تعاريف النواتج والمخرجات على مستوى المشروعات التي تقاس من خلال المؤشرات الأساسية لنظام إدارة النتائج والأثر تلك التي تم تقديمها في وثيقة الانتقال بنظام إدارة النتائج والأثر إلى المستوى التالي، والتي استعرضها المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2017.

[ب] تتماشى جميع المؤشرات المتعلقة بتقارير إنجاز المشروعات مع تعاريف معايير التقييم المتفق عليها في اتفاقية الاتساق مع مكتب التقييم المستقل في الصندوق. ويشمل الإبلاغ عن هذه المؤشرات تقارير إنجاز المشروعات المقدمة خلال فترة الثلاث سنوات الجارية.

[ج] يشمل الإبلاغ عن المؤشرات الأساسية الإنجازات المتراكمة على مدى عمر المشروع، لجميع المشروعات الجارية في السنة موضوع الإبلاغ والتي كانت جارية لمدة 12 شهرا على الأقل. وسيتم الإبلاغ عن المؤشر كل سنة. وبالنظر إلى أن جميع مؤشرات النواتج جديدة بالفعل، ستعتبر تلك المؤشرات في السنوات الأولى من استخدامها مؤشرات تجريبية أو سيجرى تحسينها بمرور الوقت.

## المستوى الثالث – الأداء التشغيلي والتنظيمي

| الرمز | اسم المؤشر | مصدر البيانات | التعريف |
|---|---|---|---|
| **3-1** | **تعبئة الموارد واستقطاب التمويل المشترك** | | |
| 3-1-1 | النسبة المئوية المحققة من المستوى المستهدف لبرنامج القروض والمنح في الصندوق | قواعد بيانات المنظمة | قيمة برامج ومنح الصندوق المعتمدة مقسومة على المستوى المستهدف ذي الصلة لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق وقت الإبلاغ. وسيتم الإبلاغ عن المؤشر كل عام. |
| 3-1-2 | نسبة الدَين إلى رأس المال | قواعد بيانات المنظمة | بما يتماشى مع إطار الاقتراض السيادي (انظر الوثيقة EB 2015/114/R.17/Rev.1)، تعرف النسبة بأنها الجزء الأساسي من إجمالي الدين المستحق مقسوما على إجمالي المساهمات زائد الاحتياطي العام (معبرا عنها بنسبة مئوية). وستحتسب النسبة على النحو التالي: إجمالي أصل الدين المستحق/المساهمات + الاحتياطي العام. وستحتسب النسبة اعتبارا من 31 ديسمبر/كانون الأول من كل عام. |
| 3-1-3 | نسبة التمويل المشترك (الدولي) | نظام المنح والمشروعات الاستثمارية | مبلغ التمويل المشترك من المصادر الدولية مقسوما على مبلغ تمويل الصندوق للمشروعات المعتمدة في فترة معينة مدتها ثلاث سنوات (المبالغ الحالية المستخدمة بالدولار الأمريكي). وتشير النسبة إلى مبلغ التمويل المشترك بالدولار الأمريكي لكل دولار أمريكي من تمويل الصندوق (متوسط متحرك لمدة 36 شهرا). |
| 3-1-4 | نسبة التمويل المشترك (المحلي) | نظام المنح والمشروعات الاستثمارية | مبلغ التمويل المشترك من المصادر المحلية (مساهمات الحكومة والمستفيدين) مقسوما على مبلغ تمويل الصندوق للمشروعات المعتمدة في فترة معينة مدتها ثلاث سنوات (المبالغ الحالية المستخدمة بالدولار الأمريكي). وتشير النسبة إلى مبلغ التمويل المشترك بالدولار الأمريكي لكل دولار أمريكي من تمويل الصندوق (المتوسط المتجدد في 36 شهرا). |
| **3-2** | **مخصصات الموارد** | | |

| الرمز | اسم المؤشر | مصدر البيانات | التعريف |
|---|---|---|---|
| 3-2-1 | حصة الموارد الأساسية المخصصة من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء للبلدان المنخفضة الدخل، والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا (النسبة المئوية) | قواعد البيانات المالية لنظام المنح والمشروعات الاستثمارية | حصة مخصصات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء إلى: (1) البلدان منخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا؛ (2) البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا الممولة من الموارد الأساسية للصندوق في فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، من إجمالي مبلغ المخصصات الممولة من الموارد الأساسية. ويعكس تحديد البلدان منخفضة الدخل، والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا تصنيف الدخل القطري للبنك الدولي. والموارد الأساسية هي تعريف يعتمد من قبل الصندوق لوصف المساهمات الأساسية في تجديد الموارد، والمساهمات التكميلية غير المقيدة، ومدفوعات سداد أصول القروض وفوائدها الممولة من هذه الموارد، وكذلك مكون المنح في قروض الشركاء الميسرة. وسيبلّغ عن هذا المؤشر لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق بكاملها (2019– 2021). |
| 3-2-2 | النسبة المئوية لموارد نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء المعاد تخصيصها في التجديد الحادي عشر للموارد | دائرة إدارة البرامج | مبلغ الموارد المعاد تخصيصها مقسوما على المبلغ الإجمالي المخصص من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في السمة الأولى من الدورة. |
| 3-2-3 | عدد البلدان المدرجة في نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في بداية الدورة | دائرة إدارة البرامج | عدد البلدان المدرجة في نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في بداية الدورة. |
| 3-2-4 | متوسط حجم مشروعات الصندوق الاستثمارية (تمويل الصندوق) | نظام المنح والمشروعات الاستثمارية | متوسط حجم المشروعات الاستثمارية للصندوق التي يوافق عليها المجلس التنفيذي (المتوسط الجاري لمدة 36 شهرا). ويشمل ذلك المشروعات الجديدة المعتمدة وأي تمويل إضافي متصل بها وموافق عليه في نفس الدورة. |

| *الرمز* | *اسم المؤشر* | *مصدر البيانات* | *التعريف* |
|---|---|---|---|
| 5-2-3 | مدى ملاءمة نُهج الاستهداف في المشروعات الاستثمارية للصندوق | تصنيفات ضمان الجودة | تصنيف يتم توفيره أثناء عملية ضمان الجودة استنادا إلى الأبعاد التالية: (1) مواءمة السكان المستهدفين من المشروع مع المجموعة المستهدفة من الصندوق على النحو المبين في سياسة الاستهداف والمبادئ التوجيهية التشغيلية المقابلة؛ (2) مدى كفاية نهج الاستهداف المقترح في الوصول إلى المجموعة المستهدفة المحددة في سياق مشروع معين. ويتم الإبلاغ عن التصنيفات كل 24 شهرا كمتوسط زمني. |
| **3-3** | **أداء البرنامج القطري** | | |
| 1-3-3 | ملاءمة الاستراتيجيات القطرية للصندوق [أ] | استقصاء العملاء واستعراضات استكمال برامج الفرص الاستراتيجية القطرية | تقييم مواءمة وتماسك: (1) الأهداف الاستراتيجية؛ (2) الأولوية الجغرافية؛ (3) التركيز على القطاعات الفرعية؛ (4) المؤسسات الشريكة الرئيسية؛ (5) نهج الاستهداف المستخدم، بما في ذلك التركيز على المجموعات الاجتماعية المختارة؛ (6) مزيج من الأدوات في البرنامج القطري (القروض، والمنح، والأنشطة غير الإقراضية)؛ (7) أحكام البرنامج القطري وإدارة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية. وينصب التركيز على الاستراتيجية التي يتبعها البرنامج القطري، سواء أكانت محددة بوضوح في برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية أم لا. |
| 2-3-3 | النسبة المئوية لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية النشطة التي أجرت استعراضا واحدا على الأقل لنتائج برنامج فرص استراتيجية قطرية خلال الدورة | نظام المنح والمشروعات الاستثمارية | حصة برامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجارية التي أجرت استعراضا لنتائج برنامج فرص استراتيجية قطرية خلال الدورة، من بين جميع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية يتوجب أن تقوم بذلك. |
| 3-3-3 | فعالية الاستراتيجيات القطرية للصندوق* | استقصاء العملاء واستعراضات استكمال برامج الفرص الاستراتيجية القطرية | يحدد إلى أي مدى تم تحقيق الأهداف الاستراتيجية الشاملة (وفقا لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية) وما إذا كانت نتائج هامة أخرى – لم تكن متوقعة في الأصل – قد تم تحقيقها على مستوى البرنامج، وعما إذا كان بالإمكان إيجاد صلة منطقية ذات مصداقية بين الشركاء، والمبادرات التي يدعمها الصندوق (الإقراضية، وغير الإقراضية، وإدارة البرنامج)، والنتائج الملاحظة. وسيتم تكريس انتباه خاص للدور الذي يقوم به كل من الحكومة والصندوق في إدارة البرنامج القطري الشامل من أجل تحقيق النتائج. |

| الرمز | اسم المؤشر | مصدر البيانات | التعريف |
|---|---|---|---|
| 4-3-3 | بناء الشراكات* | استقصاء العملاء واستعراضات استكمال برامج الفرص الاستراتيجية القطرية | يشير إلى العملية الجارية لاستكشاف الشراكات، وتطويرها، والإبقاء عليها، وتعزيزها على نحو استراتيجي (على النحو المحدد في استراتيجية الشراكات في الصندوق)، ويشمل مجموعة واسعة من الأنشطة الملموسة والملموسة بدرجة أقل. ويبين المؤشر مدى مساهمة بناء الشراكات على نحو كفؤ وفعال في تحقيق غايات الصندوق وأهدافه. |
| 5-3-3 | الانخراط في السياسات على المستوى القطري* | استقصاء العملاء واستعراضات استكمال برامج الفرص الاستراتيجية القطرية | مدى تعاون الصندوق مع الحكومات الشريكة وأصحاب المصلحة على المستوى القطري للتأثير على الأولويات السياساتية أو تصميم، وتنفيذ، وتقييم السياسات التي تشكل فرص التحول الريفي الشامل والمستدام. |
| 6-3-3 | إدارة المعرفة* | استقصاء العملاء واستعراضات استكمال برامج الفرص الاستراتيجية القطرية | سيتم توفير تعريف لإدارة المعرفة متى تم الانتهاء من الجزء الثاني من اتفاقية الاتساق. |
| 7-3-3 | التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (النسبة المئوية لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية ذات النهج الشامل) | برامج الفرص الاستراتيجية القطرية | عدد برامج الفرص الاستراتيجية القطرية الموافق عليها حديثًا مع نهج شامل للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، مقسوما على العدد الإجمالي لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية (متوسط جارٍ لمدة 36 شهرا). |
| 8-3-3 | النسبة المئوية للاستراتيجيات القطرية الجديدة في البلدان التي تعاني من أكثر الأوضاع هشاشة التي تجري تقييمات للهشاشة | سجلات الصندوق | حصة برامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديدة في البلدان التي تعاني من أكثر الأوضاع هشاشة التي تشمل تقييما للهشاشة. |
| **4-3** | **الجودة عند الإدراج** | | |

| الرمز | اسم المؤشر | مصدر البيانات | التعريف |
|---|---|---|---|
| 3-4-1 | التصنيف الإجمالي لجودة تصميم المشروع | تصنيفات ضمان الجودة | تصنيف موجز يقدم أثناء عملية ضمان الجودة عبر عدة أبعاد، بما في ذلك: (1) المواءمة مع السياق القطري؛ (2) تقييم القدرات المؤسسية الوطنية/المحلية؛ (3) اتساق الأهداف المقترحة، والأنشطة، والمخرجات والنواتج المتوقعة؛ (4) الاستعداد للتنفيذ؛ (5) احتمال تحقيق الأهداف الإنمائية؛ (6) مدى معالجة التوصيات المتعلقة بتحسين الجودة. ويتم الإبلاغ عن التصنيفات كل 24 شهرا كمتوسط زمني. |
| 3-4-2 | التصنيف الإجمالي لجودة تصميم المشروع (الأوضاع الهشة فقط) | تصنيفات ضمان الجودة | كما هو الحال في البند 3-4-1، ولكن حصرا للمشروعات المصممة للأوضاع الهشة وفقا لقائمة الصندوق بشأن أكثر الأوضاع هشاشة، المعروضة في ملحق بتقرير الفعالية الإنمائية للصندوق. |
| 3-4-3 | النسبة المئوية للمشروعات الجارية التي لها خط أساس بنهاية السنة الأولى من التنفيذ | نظام إدارة النتائج التشغيلية | حصة المشروعات الجارية التي لها خط أساس لجميع مؤشرات الإطار المنطقي بنهاية السنة الأولى من التنفيذ (بعد سنة واحدة من تاريخ دخول حيز النفاذ). |
| **3-5** | **إدارة الحوافظ** | | |
| 3-5-1 | الوقت المستغرق بين إعداد المذكرة المفاهيمية والموافقة على المشروع (بالأشهر) | قواعد بيانات المنظمة | متوسط الوقت المستغرق بين عرض مذكرة مفاهيمية في لجنة استراتيجية العمليات وتوجيه السياسات وموافقة المجلس التنفيذي على المشروع. ولا يشمل سوى المشروعات التي وافق عليها المجلس التنفيذي في الأشهر الـ 36 السابقة لتاريخ الإبلاغ الذي يتضمن مذكرة مفاهيمية قائمة بذاتها. |
| 3-5-2 | الوقت المستغرق بين الموافقة على المشروع وأول عملية صرف (بالأشهر) | نظام المِنح والمشروعات الاستثمارية | متوسط الوقت (الأشهر) المستغرق بين تاريخ أول عملية صرف للقروض (باستثناء التمويل المتمم) أو منح إطار القدرة على تحمل الديون (باستثناء التمويل المتمم) وتاريخ موافقة المجلس التنفيذي على المشروعات التي نفذت ذلك الصرف الأول خلال الـ 36 شهرا الأخيرة . |
| 3-5-3 | نسبة الصرف (نسبة مئوية) بحسب مجموعة البلدان | Oracle FlexCube | مجموع المبلغ المصروف خلال فترة الاستعراض من برنامج القروض والمنح مقسوما على الرصيد غير المصروف من القروض والمنح التي تمت الموافقة عليها والتوقيع عليها، ودخلت حيز النفاذ أو وضع قابلية الصرف في بداية فترة الاستعراض. |
| 3-5-4 | نسبة الصرف – الأوضاع الهشة فقط (نسبة مئوية) | Oracle FlexCube | كما هو الحال في البند 3-5-3، ولكن فقط للبرامج في البلدان التي تعاني من أوضاع هشة على النحو الوارد في ملحق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق. |
| **3-6** | **اللامركزية** | | |

| *الرمز* | *اسم المؤشر* | *مصدر البيانات* | *التعريف* |
|---|---|---|---|
| 1-6-3 | نسبة وظائف المكاتب القطرية والمراكز الإقليمية المدرجة في الميزانية | قواعد بيانات المنظمة | نسبة مجموع الوظائف في المكاتب القطرية للصندوق مقسمة على مجموع عدد الوظائف (الميزانية الإدارية فقط). |
| 2-6-3 | نسبة المشروعات الاستثمارية للصندوق (الحجم) التي تديرها المكاتب القطرية للصندوق | نظام المنح والمشروعات الاستثمارية | القيمة بالدولار الأمريكي لحافظة المشروعات الاستثمارية الحالية للصندوق، بما في ذلك القروض، ومنح إطار القدرة على تحمل الديون، ومنح مكونات القروض، ومنح برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، والأموال الأخرى التي يديرها ويشرف عليها مكتب من المكاتب القطرية للصندوق، مقسومة على القيمة الإجمالية للحافظة الحالية. |
| 3-6-3 | النسبة المئوية المستخدمة من ميزانية الإشراف/دعم التنفيذ من خلال المكاتب القطرية/المراكز الإقليمية | قواعد بيانات المنظمة | الحصة المستخدمة من ميزانية الإشراف/دعم التنفيذ من أجل الحوافظ المدارة من قبل المكاتب القطرية/المراكز الإقليمية |
| **7-3** | **الكفاءة المؤسسية** | | |
| 1-7-3 | نسبة النفقات الإدارية للصندوق إلى برنامج القروض والمنح | قواعد بيانات المنظمة | النفقات الفعلية المتكبدة في إطار الميزانية الإدارية والموارد الأخرى في إطار إدارة الصندوق (باستثناء مكتب التقييم المستقل في الصندوق) مقسومة على أموال برنامج القروض والمنح التي يلتزم بها الصندوق، بما في ذلك القروض، وقروض إطار القدرة على تحمل الديون، والمنح الأخرى، وأموال برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والأموال (التكميلية) الأخرى التي يديرها الصندوق في الفترة المشمولة بالإبلاغ (متوسط جارٍ لمدة 36 شهرا). |
| 2-7-3 | نسبة النفقات الإدارية الفعلية (بما في ذلك النفقات الممولة من رسوم الإدارة) إلى برنامج عمل الصندوق (برنامج القروض والمنح والتمويل المشترك) | قواعد بيانات المنظمة | النفقات الفعلية المتكبدة في إطار الميزانية الإدارية والموارد الأخرى في إطار إدارة الصندوق (باستثناء مكتب التقييم المستقل في الصندوق) مقسومة على أموال برنامج القروض والمنح التي يلتزم بها الصندوق، بما في ذلك القروض، وقروض إطار القدرة على تحمل الديون، والمنح الأخرى، وأموال برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والأموال (التكميلية) الأخرى التي يديرها الصندوق والتمويل المشترك الدولي والمحلي المقابل في الفترة المشمولة بالإبلاغ (متوسط جارٍ لمدة 36 شهرا). |

| الرمز | اسم المؤشر | مصدر البيانات | التعريف |
|---|---|---|---|
| 3-7-3 | نسبة النفقات الإدارية الفعلية (بما في ذلك النفقات الممولة من رسوم الإدارة) إلى الصروفات السنوية. | قواعد بيانات المنظمة | النفقات الفعلية المتكبدة في إطار الميزانية الإدارية والموارد الأخرى في إطار إدارة الصندوق (باستثناء مكتب التقييم المستقل في الصندوق) مقسومة على أموال برنامج القروض والمنح التي يصرفها الصندوق، بما في ذلك القروض، وقروض إطار القدرة على تحمل الديون، والمنح الأخرى، وأموال برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والأموال (التكميلية) الأخرى التي يديرها الصندوق (متوسط جارٍ لمدة 36 شهرا). |
| 4-7-3 | نسبة الميزانية الإدارية إلى حافظة القروض والمنح الجارية | قواعد بيانات المنظمة | النفقات الفعلية المتكبدة في إطار الميزانية الإدارية والموارد الأخرى في إطار إدارة الصندوق (باستثناء مكتب التقييم المستقل في الصندوق) مقسومة على برنامج القروض والمنح الحالي (من الاعتماد إلى الإغلاق) بما في ذلك القروض، وقروض إطار القدرة على تحمل الديون، والمنح الأخرى، وأموال برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والأموال (التكميلية) الأخرى التي يديرها الصندوق (متوسط جارٍ لمدة 36 شهرا). |
| 5-7-3 | النسبة المئوية للبلدان التي لديها مشروعات تقوم بالصرف باستخدام بوابة عملاء الصندوق | قواعد بيانات المنظمة | عدد البلدان التي لديها مشروعات تقوم بالصرف باستخدام بوابة عملاء الصندوق مقسوما على العدد الإجمالي للبلدان التي يوجد للصندوق فيها مشروعات تقوم بالصرف. |
| 6-7-3 | النسبة المئوية من عمليات الصندوق التي تستخدم نظام إدارة النتائج التشغيلية | قواعد بيانات المنظمة | عدد المشروعات الممولة من الصندوق والتي تستخدم نظام إدارة النتائج التشغيلية، مقسوما على العدد الإجمالي للمشروعات النشطة الممولة من الصندوق. |
| 7-7-3 | النسبة المئوية من المشروعات التي يدعمها الصندوق والتي قدم لها تدريب من خلال مراكز التعلم بشأن التقييم والنتائج | قواعد بيانات المنظمة | عدد المشروعات الممولة من الصندوق والتي تلقت تدريبا من خلال مبادرة مراكز التعلم بشأن التقييم والنتائج، مقسوما على العدد الإجمالي للمشروعات النشطة الممولة من الصندوق. |
| **8-3** | **إدارة قوة العمل** | | |

| الرمز | اسم المؤشر | مصدر البيانات | التعريف |
|---|---|---|---|
| 3-8-1 | النسبة المئوية من النساء في وظائف الرتبة ف-5 وما فوق | قواعد بيانات المنظمة | عدد النساء في الفئة الفنية الوطنية والدولية اللاتي يشغلن تعيينات محددة المدة أو غير محددة المدة من رتبة موظف مهني وطني (NOD)/ف-5 إلى نائب الرئيس، من مجموع عدد الموظفين الفنيين الوطنيين والدوليين المعينين بعقود محددة المدة أو غير محددة المدة في نفس نطاق الرتبة. ويجب أن يشغل الموظفون المدرجون في الحساب وظائف في إطار الميزانية الإدارية للصندوق، أو ميزانية مكتب التقييم المستقل، أو ميزانية الاتحاد الائتماني.<br>**الاستثناءات:** رئيس الصندوق، ومدير مكتب التقييم المستقل؛ والموظفون بعقود قصيرة الأجل؛ والموظفون المعينون محليا (الموظفون من فئة الخدمات العامة في مقر الصندوق ومكاتب الاتصال، والموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة، والموظفون الفنيون المبتدئون، وموظفو البرامج الخاصة، واتفاقات الشراكة، والموظفون المعارون للصندوق، والموظفون في وظائف التمويل التكميلي، والموظفون الذين يشغلون وظائف مؤقتة، والأفراد المعينون بموجب عقد غير الموظفين (الخبراء الاستشاريون، والزملاء، واتفاقات الخدمات الخاصة، والمتدربون الداخليون، وغيرهم) والموظفون من الكيانات المستضيفة. |
| 3-8-2 | النسبة المئوية للموظفين الفنيين من القائمتين باء وجيم | قواعد بيانات المنظمة | عدد الموظفين في الفئة الفنية الوطنية والدولية من الرتبة ف -1 إلى نائب الرئيس الذين يشغلون تعيينات محددة المدة أو غير محددة المدة من مواطني إحدى الدول الأعضاء في القائمة باء أو القائمة جيم، من مجموع عدد الموظفين الفنيين الدوليين المعينين بعقود محددة المدة أو غير محددة المدة في نفس نطاق الرتبة. ويجب أن يشغل الموظفون المدرجون في الحساب وظائف في إطار الميزانية الإدارية للصندوق، أو ميزانية مكتب التقييم المستقل، أو ميزانية الاتحاد الائتماني.<br>**الاستثناءات:** رئيس الصندوق، ومدير مكتب التقييم المستقل؛ والموظفون بعقود قصيرة الأجل؛ والموظفون المعينون محليا (الموظفون من فئة الخدمات العامة في مقر الصندوق ومكاتب الاتصال، والموظفون الوطنيون – سواء موظفو البرنامج الوطني أو موظفو فئة الخدمات العامة، والموظفون الفنيون المبتدئون، وموظفو البرامج الخاصة، واتفاقات الشراكة، والموظفون المعارون للصندوق، والموظفون في وظائف التمويل التكميلي، والموظفون الذين يشغلون وظائف مؤقتة، والأفراد المعينون بموجب عقد غير الموظفين (الخبراء الاستشاريون، والزملاء، واتفاقات الخدمات الخاصة، والمتدربون الداخليون، وغيرهم) والموظفون من الكيانات المستضيفة. |
| 3-8-3 | الوقت المستغرق لملء الوظائف الشاغرة من الفئة الفنية (بالأيام) | قواعد بيانات المنظمة | متوسط عدد الأيام من تاريخ إغلاق إعلان الوظيفة الشاغرة حتى تاريخ اتخاذ قرار الاختيار (أي من قبل مجلس التعيينات والترقيات) لجميع عمليات التعيين النهائية للوظائف الفنية الدولية في فترة سنة واحدة (متوسط جارٍ لمدة 12 شهرا). |
| **3-9** | **الشفافية** | | |
| 3-9-1 | النسبة المئوية لتقارير إنجاز المشروعات التي قدمت خلال فترة ستة أشهر بعد الإنجاز، التي نشرت | دائرة إدارة البرامج | حصة تقارير إنجاز المشروعات التي قدمت في غضون ستة أشهر بعد إنجاز المشروع. ومن بين هذه، حصة تقارير إنجاز المشروعات المنشورة على موقع الصندوق على شبكة الإنترنت |

| *الرمز* | *اسم المؤشر* | *مصدر البيانات* | *التعريف* |
|---|---|---|---|
| 3-9-2 | شمولية مطبوعات الصندوق لمعايير المبادرة الدولية للشفافية في المعونة | المبادرة الدولية للشفافية في المعونة | الدرجة التي تعينها المبادرة الدولية للشفافية في المعونة لناشريه على جدول "الشمولية" للمبادرة. المتوسط المرجح للدرجة "الأساسية"، والدرجة "المالية"، ودرجة "القيمة المضافة" [http://dashboard.iatistandard.org/comprehensiveness.html] |
| 3-9-3 | النسبة المئوية للعمليات ذات الأنشطة أو المكونات التي تعزز الشفافية في البلدان الشريكة | قواعد بيانات المنظمة | حصة المشروعات الاستثمارية الجديدة الموافق عليها خلال فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق والتي تشمل أنشطة أو مكونات تعزز الشفافية في البلدان اتي تنفذ فيها الأنشطة. |

[*] جميع المؤشرات المتعلقة بالبرامج/الاستراتيجيات القطرية متوائمة مع تعاريف معايير التقييم المتفق عليها في اتفاقية الاتساق مع مكتب التقييم المستقل في الصندوق. وسيتم تحديث تعاريف استقصاء عملاء الصندوق بحلول نهاية عام 2018 متى تم الانتهاء من استعراض الاستقصاء.

## افتراض وبطاقة درجات القيمة مقابل المال في الصندوق

### أولاً– لمحة عامة

1- تكمن الميزة النسبية للصندوق في استهدافه لأكثر الناس فقرا ومعاناة من انعدام الأمن الغذائي في المناطق الريفية، وتركيزه على تمكينهم لزيادة قدراتهم الإنتاجية من أجل التغلب على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي. وفي تقييمه للأثر المؤسسي خلال الفترة 2010–2015، خُلص إلى أن الأموال المخصصة أدت إلى: زيادة كبيرة في الإيرادات الزراعية لسبعة ملايين مزارع في السنة؛ وزيادة أصول الثروة الحيوانية والدواجن لخمسة ملايين من فقراء الريف في السنة؛ وانخفاض الفقر الريفي لأربعة ملايين شخص في السنة. وفي حين أن هذه الآثار كبيرة وتوفر إسهامات مهمة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإن الصندوق يمكن أن يكون له تأثير أكبر على حياة السكان الريفيين بنفس المقدار من المال من خلال تحسين الطريقة التي يعبئ بها موارده ويخصصها ويستخدمها ويحولها. وهذا ما يشار إليه بعبارة "القيمة مقابل المال"، وهو ما يعني في سياق الصندوق أن يحقق الصندوق أقصى أثر لكل دولار يستثمره من أجل تحسين حياة الرجال والنساء الريفيين الذين يعانون من الفقر وانعدام الأمن الغذائي.[96]

2- ولا تتعلق القيمة مقابل المال بمجرد خفض التكاليف أو خفض الميزانيات، ولكنها تتعلق باستخدام التفكير التقييمي مليا في تعظيم الأثر بأقل تكاليف ممكنة. ويهدف الصندوق إلى إدراج مفهوم القيمة مقابل المال وهو ينتقل إلى التجديد الحادي عشر لموارده، كما يتضح في عدد من مؤشرات المستويين الثاني والثالث من إطار إدارة النتائج – وبعضها مؤشرات جديدة للتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. ويدرك الصندوق أن التحرك نحو ثقافة القيمة مقابل المال يتجاوز العمليات. ويعرض هذا الملحق الإجراءات التي يجري اتخاذها – كجزء من التغييرات المدخلة على نموذج عمل الصندوق – من أجل تعزيز مقترح القيمة مقابل المال في الصندوق وصلته بإطار إدارة النتائج. أولا، تقدم خلفية عن الجهود التي بذلها الصندوق مؤخرا لتحسين القيمة مقابل المال. ويلي ذلك شرح لمفهوم القيمة مقابل المال. وأخيرا، يُقترح إطار للمساءلة من خلال بطاقة درجات للقيمة مقابل المال.

[96] يتبع هذا التعريف التعاريف المعيارية المستخدمة في أماكن أخرى، بما في ذلك على سبيل المثال، وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة "نهج حيال القيمة مقابل المال" (2011)، ولجنتها المستقلة المعنية بأثر المعونة (2011)، Penny Jackson, "*Value for money and international development: Deconstructing myths to promote a more constructive discussion*", مديرية التعاون الإنمائي التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مايو/أيار 2012، ومنشورات وحدة التقييم الإنمائي المستقلة في مصرف التنمية الأفريقي (2016).

## ثانياً– الخلفية

### التقدم نحو تعزيز القيمة مقابل المال في الصندوق

3- تقتضي المادة 7 من اتفاقية إنشاء الصندوق[97] أن يتخذ الصندوق ترتيبات لضمان عدم استخدام عائدات أي تمويل إلا للأغراض المقصودة للتمويل، مع إيلاء الاهتمام الواجب لاعتبارات الاقتصاد والكفاءة والفعالية والإنصاف الاجتماعي. وينعكس ذلك في السياسات المؤسسية للصندوق ومبادئه التوجيهية الخاصة بالتوريد للمشروعات، اللتين تستندان إلى مبادئ القيمة مقابل المال.

4- وقد بذلت جهود كثيرة لتحسين القيمة مقابل المال في الصندوق وفي إطار عملياته. وكان هذا هو الحال بوجه خاص منذ عام 2013 من خلال خطة العمل الموحدة لتعزيز الكفاءة، التي وضعت استجابة للتقييم المؤسسي لعام 2013 لكفاءة الصندوق المؤسسية وكفاءة العمليات التي يمولها الصندوق.[98] ومنذ ذلك الوقت، قام الصندوق بما يلي:

- إنشاء مكتب الميزانية وتطوير المنظمة، وإدخال نظام الميزنة المستندة إلى النتائج ونظام التخطيط الاستراتيجي لقوة العمل اللذين يربطان النفقات بالنتائج مباشرة من أجل ضمان الاستخدام الأمثل للموارد واحتواء التكاليف؛
- تحقيق وفورات كبيرة في التوريد، وتكاليف السفر، والخدمات الطبية والمرافق، وكثيرا بالتعاون مع الوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقرا لها؛
- خفض تكاليف الهيئات الرئاسية، بما في ذلك عن طريق تخفيض عدد الوثائق وطولها، مما أدى إلى انخفاض كبير في الميزانية الإدارية لمكتب سكرتير الصندوق؛
- نشر سلسلة من الإصلاحات المتعلقة بإدارة الموارد البشرية وعمل عن كثب مع لجنة الخدمة المدنية الدولية على استعراض لجدول مرتبات موظفي الخدمات العامة في المقر؛
- رفع مستوى نظمه الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتبسيط عمليات الأعمال، ولا سيما تلك المتعلقة بالمشروعات؛
- توسيع نطاق إبلاغه عن النتائج من خلال تحسين نظام إدارة النتائج والأثر وإصلاح نظام التقييم الذاتي وبدء مبادرة تقييم الأثر.

5- ونتيجة لهذه الإجراءات، تحققت تحسينات في العديد من مؤشرات إطار إدارة النتائج، ولكن ليس كلها. فعلى سبيل المثال، تتماشى نسب الكفاءة المؤسسية التي تتناول الصرف مع أهداف التجديد العاشر لموارد الصندوق،

---

[97] انظر: https://www.ifad.org/documents/10180/3162024b-49d9-4961-a5de-8e2bbfabef9d.

[98] انظر: EB2013/108/R.3/Rev.1، https://webapps.ifad.org/members/eb/108/docs/EB-2013-108-R-3-Rev-1.pdf.

ولكن لا ينطبق ذلك على تلك المتعلقة بالتزامات القروض والمنح الجديدة. وفي حين تم تخفيض أوقات البت في طلبات السحب، فإن الوقت المستغرق من الموافقة على المشروع إلى أول عملية صرف لا يزال كبيرا. وتظهر كفاءة المشروعات اتجاها إيجابيا باستمرار.

6- وعلى الرغم من الخطوات الهامة التي تحققت، لا يزال هناك مجال كبير للتحسين، على النحو الذي أبرزته الاستعراضات المستقلة – بما في ذلك التقييم المؤسسي لكفاءة الصندوق وكفاءة العمليات التي يمولها الصندوق الذي أجراه مكتب التقييم المستقل، واستعراض شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف، واستعراض التنمية المتعددة الأطراف لوزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة لعام 2016 – والتي تدعو إلى زيادة التركيز على القيمة مقابل المال في الصندوق. وقد أجري استعراض مكتب التقييم المستقل واستعراض شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف في نفس الوقت تقريبا (2012–2013) وخلصا إلى مجالات مماثلة تتطلب الاهتمام. فأشار كلاهما إلى وجود مجال للتحسين في عمليات التوريد المؤسسية في الصندوق وخلصا إلى أن كفاءة المشروعات تمثل مجالا مهما لمزيد من الاهتمام. وشددت شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف على الحاجة إلى: تحسين الكفاءة طوال دورة المشروع (بدءا من تصميم المشروع وتخطيطه إلى تنفيذ المشروع وإدارته وتقييمه)؛ ومعالجة طول العمليات البيروقراطية؛ وزيادة كفاءة إدارة المشروعات، بما في ذلك إعداد المشروعات وتعيين الموظفين. ومنذ هذه الاستعراضات، تم اتخاذ سلسلة من الإجراءات العلاجية (أو يجري اتخاذها) لمعالجة مواطن الضعف. وفي حين أشار الاستعراض المتعدد الأطراف للمعونة (2015–2016) إلى التطورات الإيجابية، فقد حث الصندوق على وضع أهداف أكثر طموحا للكفاءة، والإبلاغ عن وفورات التكاليف بصورة منهجية أكبر، وإرساء ثقافة أقوى للقيمة مقابل المال عبر المنظمة.

7- ويدرك الصندوق أهمية المضي قدما وبسرعة أكبر لتعزيز القيمة مقابل المال، وهو ملتزم التزاما كاملا بالبدء في تنفيذ جدول الأعمال هذا. ويتطلب القيام بذلك تغيير نهج الصندوق من الإجراءات الفردية لتحسين الفعالية أو الكفاءة، إلى التفكير بصورة أكثر منهجية بشأن كيفية تنسيق مجموعات الإجراءات معا لتعزيز القيمة مقابل المال. ومن الواضح أن تعزيز القيمة مقابل المال ينطوي على تغييرات كبيرة في نموذج عمل الصندوق، وهو ما سيتطلب بعض الوقت والموارد لتحقيقه. ويهدف العديد من التغييرات الجارية المتوخاة ضمن إطار الفعالية الإنمائية للصندوق والتغيرات المستقبلية المتوقعة كجزء من التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق إلى تعزيز القيمة مقابل المال في الصندوق.

## ثالثاً– مفهوم القيمة مقابل المال

### القيمة مقابل المال كتفكير تقييمي

8- يتطلب تعظيم أثر كل دولار يستثمر لتحسين حياة الفقراء من الرجال والنساء الريفيين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي تحقيق التوازن بين الاقتصاد والكفاءة والفعالية والمساواة. والاقتصاد هو تقليل تكاليف الموارد الفردية المستخدمة لنشاط ما مع الحفاظ على جودة المخرجات. والكفاءة هي زيادة المخرجات (دون المساس بالجودة)، ولكن بتكاليف أقل، أو تقليل تكاليف المخرجات عالية الجودة إلى أدنى حد، عادة عن طريق إعادة

تخصيص الموارد. ويرتبط الاقتصاد والكفاءة ارتباطا وثيقا ببعضهما البعض من حيث إنهما يركزان على تحقيق المزيد بنفس التكاليف. والفعالية هي تحقيق الأثر المقصود لنشاط ما. والمساواة هي ضمان أن يشعر المستفيدون من الفقراء أو المهمشين بالآثار. وفي حين أن كل هذه العوامل الأربعة ليست جديدة، فإن القيمة مقابل المال تدمج عددا من المفاهيم المدرجة في خطة النتائج بحيث ينظر الممارسون في المجال الإنمائي في هذه المفاهيم في نفس الوقت مع التركيز على استخدام الموارد وأثرها.[99]

9- ويمكن النظر في القيمة مقابل المال على مستوى المشروع أو المستوى القطري أو على المستوى المؤسسي/مستوى الحافظة.[100] فعلى مستوى المشروع، فإن القيمة مقابل المال تضمن أن تستخدم الاستثمارات في أنشطة المشروع الموارد على أفضل وجه لتحقيق أهداف المشروع. وهذا يعني أنه لا يمكن استخدام موارد المشروع بطريقة أفضل لتحقيق نفس الأثر أو أن يكون لها أثر أكبر بنهج بديل. وعلى الصعيد القطري، ينصب التركيز على الاستراتيجية القطرية الكلية وبالتالي على تجميع المشروعات الفردية مع أنشطة تكميلية، مثل الانخراط في السياسات وبناء الشراكات. وعلى المستوى المؤسسي، تركز القيمة مقابل المال على ما إذا كان نموذج عمل الصندوق هو أفضل نهج لتحويل الموارد الأساسية إلى آثار.

10- وفي حين ترتبط هذه المستويات الثلاثة ارتباطا وثيقا ببعضها البعض، فإن الشاغل الرئيسي للتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق هو القيمة مقابل المال على المستوى المؤسسي. وعلى هذا المستوى، يتضمن إطار إدارة النتائج مؤشرات المستوى الثالث المرتبطة بالكفاءة التشغيلية والمؤسسية، وتسعى إلى رصد وتحسين استخدام الموارد على المستوى المؤسسي. وتسعى مؤشرات المستوى الثاني إلى قياس نتائج عمليات الصندوق عن طريق بناء نتائج مؤسسية من المؤشرات الأساسية على مستوى المشروعات وتقييمات الأثر الجارية.

11- وبالتالي، فإن القيمة مقابل المال على المستوى المؤسسي هي نتاج للقيمة مقابل المال على مستوى المشروعات والكفاءة التشغيلية والمؤسسية للمنظمة. وبما أن نموذج عمل الصندوق يحدد إلى حد كبير نهج الصندوق إزاء تعبئة الموارد وتخصيصها واستخدامها وتحويلها، فلا يمكن تحسين القيمة مقابل المال إلا من خلال تصميم وتنفيذ نموذج عمله. ويتطلب ذلك النظر في نموذج العمل في ضوء عوامل الاقتصاد والكفاءة والفعالية والمساواة.

12- وتشدد الدراسات المتعلقة بالقيمة مقابل المال على الحاجة إلى النظر بصورة منهجية ومتزامنة في استخدام الموارد على مستوى المشروعات وعلى المستويين القطري والمؤسسي من أجل التأكد من استخدام أفضل المدخلات لتحقيق أكبر مخرجات وأثر. ويتطلب ذلك تحليلا منتظما لاستخدام الموارد وربطه بسلسلة نتائج

[99] R. Schiere, *What is new in Value for Money?,* eVALUation Matters: A Quarterly Knowledge Publication on Development Evaluation, (Abidjan: Independent Development Evaluation, African Development Bank، (الفصل الثالث من عام 2016).

[100] انظر: P. Jackson, *Value for money and international development: Deconstructing myths to promote a more constructive discussion*, eVALUation Matters (AfDB, 2016).

المشروعات والنتائج المؤسسية. وكما أشير في أحد التحليلات، "هناك حاجة إلى أن يعلو التفكير التقييمي فوق القياس".[101] وهناك حاجة إلى التفكير التقييمي لتوجيه القيمة مقابل المال.

**تعزيز نموذج عمل الصندوق من خلال عدسة القيمة مقابل المال**

13- على النحو الموضح في الوثيقة المعنونة تعزيز نموذج عمل الصندوق في فترة التجديد الحادي عشر للموارد لإيصال الأثر على نطاق واسع والمعروضة في الدورة الثانية لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر للموارد (IFAD11/2/R.3)، تتماشى التعزيزات المقترحة لنموذج عمل الصندوق مع عوامل الاقتصاد والكفاءة والفعالية والمساواة:

- **الاقتصاد:** التغييرات التي تهدف إلى زيادة سرعة حركة الصندوق، عن طريق تقليص أوقات التجهيز والتنفيذ على سبيل المثال. وهو ما سيقلل التكاليف ويحافظ على جودة المخرجات.
- **الكفاءة:** التغييرات التي تهدف إلى زيادة حجم عمليات الصندوق من خلال إطار أكثر صرامة للانتقائية القطرية. ويترتب على ذلك رفع متوسط المخصصات لكل فئة دخل ويزيد عدد المستفيدين بنسبة تصل إلى 20 في المائة. وسيؤدي ذلك إلى زيادة مخرجات الصندوق (مع الاحتفاظ بالجودة) بتكلفة أقل من خلال إعادة تخصيص الموارد.
- **الفعالية:** ستؤدي التغييرات المقترحة على نموذج عمل الصندوق مجتمعة إلى زيادة فعالية الصندوق. فهي تعظم الاستقطاب من خلال الشراكات وتعزز تعبئة الموارد المحلية والتمويل المشترك وتمويل القطاع الخاص لتضخيم الأثر. وتيسر هذه التغييرات تكييف المشروعات بشكل مستمر لضمان أن يكون التنفيذ موجها بالنتائج وليس بمخططات جامدة. وأخيرا، فهي تتيح جمع البيانات والأدلة بشكل منهجي عما ينجح أو يفشل لتعظيم الجودة من تصميم المشروع وحتى التنفيذ.
- **المساواة:** تؤكد التغييرات المقترحة من جديد تركيز الصندوق على أفقر الناس وأفقر البلدان. ويعطي نموذج عمل الصندوق الأولوية للتمويل الأساسي للبلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا إلى جانب استهداف المستفيدين.

14- ويتضمن إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق مؤشرات لتتبع تنفيذ ونتائج معظم المبادرات المقترحة بما يتماشى مع نموذج عمل التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، بمقاييس كمية للنجاح وخطوط أساس وأهداف مقابلة.

15- واتخذت الإدارة خطوة إضافية فالتزمت بإعداد واعتماد بطاقة درجات للقيمة مقابل المال. ومن خلال التفكير التقييمي، ستدعم بطاقة الدرجات المقترحة الإدارة في تحديد وموازنة المفاضلات المتأصلة في السعي إلى تحقيق القيمة مقابل المال، بما في ذلك: (1) الفوائد قصيرة الأجل مقابل الفوائد طويلة الأجل لأي مسار عمل؛

[101] L. Guimaraes and J. King, *Evaluating value for money in international development: the Ligada female economic empowerment program in Mozambique*, eVALUation Matters (AfDB, 2016).

(2) زيادة إلى أقصى حد عدد المستفيدين من الرجال والنساء الفقراء الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي مقابل دعم أفقر البلدان وتلك التي تكون في أكثر الأوضاع هشاشة؛ (3) خفض النفقات العامة مقابل تعزيز جودة العمليات.

16- وتتألف بطاقة الدرجات الخاصة بالقيمة مقابل المال المعروضة في الصفحات التالية من مجموعة فرعية من مؤشرات إطار إدارة النتائج المتعلقة بنموذج العمل المنقح. واختيرت هذه المؤشرات استنادا إلى إمكاناتها فيما يلي: التغلب على الحواجز القائمة منذ زمن طويل أمام زيادة الكفاءة والفعالية التشغيليتين؛ وتحقيق قدر أكبر من الاقتصاد والمساواة؛ وتعزيز القيمة مقابل المال في الصندوق. وترد بعض الأمثلة هنا:

- يؤدي تحسين نسبة الصرف إلى تجنب المصروفات الراكدة وحالات تجاوز وقت المشروع. ويتطلب تصميم مشروعات أكثر تركيزا يتم إعادة تشكيلها بشكل استباقي عند مواجهة تأخيرات. وتساعد عملية الصرف الأسرع على احتواء تكاليف المشروع والحفاظ على معنويات الموظفين. وعلى الرغم من أن الصرف السريع لا يضمن تحقيق نتائج جيدة، فلا يمكن تحقيق نتائج جديدة بدون صرف سريع.

- ستؤدي زيادة نسبة موظفي المكاتب القطرية للصندوق إلى موظفي المقر إلى تحويل المكاتب القطرية للصندوق – ولا سيما المراكز دون الإقليمية – إلى مراكز خدمة حقيقية للمقترضين، مما يسهم في تحسين المعرفة بشأن تصميم المشروعات ودعم التنفيذ المستمر والانخراط المستدام في السياسات. كما أنها تجعل الاستثمارات في اللامركزية أقل صعوبة من خلال تيسير وفورات الحجم. وأفاد العديد من تقارير مكتب التقييم المستقل بوجود ارتباط بين اللامركزية الفعالة والنتائج الإنمائية الأفضل (انظر التقييم المؤسسي لعام 2016 بشأن تجربة اللامركزية).

- يتطلب تقليص الوقت بين إعداد المذكرة المفاهيمية وأول عملية صرف تغيير الممارسات القائمة منذ وقت طويل لدى الصندوق والمقترضين على حد سواء. وتشمل الإجراءات الرامية إلى تخفيض هذا الوقت ما يلي: تقصير عملية استعراض العمليات والامتثال لها؛ وتصميم مشروعات أكثر قابلية للتنفيذ؛ والمطالبة بقدر أكبر من الملكية من جانب المقترضين للتصديق على هياكل المشروعات وإنشائها قبل الموافقة عليها؛ واليقظة فيما يتعلق بتأخيرات بدء التنفيذ. ويؤدي تحديد الوقت الزمني من البداية إلى تحديد وتيرة للتنفيذ في الوقت المناسب، وهو ما يرتبط بنتائج أفضل عند الانتهاء.[102]

- من شأن زيادة نسبة العمليات التي تحصل على درجة 5 فما فوق عند الإنجاز أن تسمح للصندوق بتخطي المستوى المرضي إلى حد ما إلى المستوى المرضي وما بعده. وخلص التقريران السنويان عن نتائج وأثر عمليات الصندوق لعامي 2016 و2017 إلى أن عمليات الصندوق كانت مرضية إلى حد ما في المتوسط، وأن هناك حاجة إلى تحسينات منهجية لنقل أداء المشروعات إلى المستوى التالي. ومن

[102] البنك الدولي- (*Roses 2016*) *Report on self/evaluation systems*- (واشنطن العاصمة: مجموعة البنك الدولي. 2015).

خلال التحسينات المقترحة في نموذج العمل – بما في ذلك تصميم مشروعات أكثر صرامة والإشراف المستمر عن طريق تعزيز المكاتب القطرية للصندوق – تتوقع الإدارة أن يتحسن هذا الاتجاه تدريجيا.

## بطاقة الدرجات للقيمة مقابل المال

| *أبعاد نموذج العمل* | *المشاكل الرئيسية* | *الإجراءات المتخذة لتعزيز القيمة مقابل المال* | *الربط بالأبعاد الأربعة للقيمة مقابل المال* | *قياس النجاح من خلال مؤشرات إدارة النتائج* |
|---|---|---|---|---|
| **تعبئة الموارد** | لا يتم الاستفادة من موارد المساعدة الإنمائية الرسمية الأساسية إلى أقصى حد ممكن | زيادة الموارد من خلال الاقتراض | **الاقتصاد والكفاءة.** تسمح بأن يكون لكل دولار من المساعدة الإنمائية الرسمية أثر مضاعف على المبلغ الإجمالي للقروض، مما يزيد كفاءة واقتصاد هذه الموارد. | • نسبة الدين إلى الموجودات (3-1-2)<br>• نسبة التمويل المشترك (3-1-3 و 4-1-3)<br>• عدد الأشخاص الذين يحصلون على الخدمات (بالملايين) (2-1-3) |
| | | التمويل المشترك مع الشركاء المحليين والدوليين | **الفعالية.** تعزز الفعالية عن طريق تحسين الأثر بالأموال والمعرفة التي تُكمل نُهج الصندوق وتعزز الملكية المحلية. | |
| | | تعبئة أموال تكميلية مرتبطة بتغير المناخ والشباب والهشاشة (اللاجئين) والقطاع الخاص | **الفعالية والمساواة.** تعزز المساواة عن طريق تيسير توجيه الأموال وتعزز الفعالية عن طريق تبديد الشواغل الخاصة للفئات المحرومة. | |
| **تخصيص الموارد** | يتعين تعزيز استهداف البلدان والاستهداف داخل البلدان | الانتقائية القطرية وتخصيص الموارد من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء | **الكفاءة والمساواة.** يعزز المساواة من خلال التركيز على البلدان التي لديها احتياجات كبيرة والفعالية من خلال التركيز على الأداء. كما أنه يحسن الكفاءة عن طريق تسلسل الخدمات للمقترضين. | • حصة الموارد الأساسية المخصصة للبلدان منخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا (3-2-1)<br>• نسبة الموارد المعاد تخصيصها بموجب نظام تخصيص الموارد علي أساس الأداء في فترة التجديد الحادي عشر للموارد (3-2-2)<br>• عدد البلدان المدرجة في بداية دورة نظام تخصيص الموارد علي أساس الأداء (3-2-3)<br>• عدد الأشخاص الذين يحصلون على الخدمات (بالملايين) (2-1-3) |
| | | تصميم النُهج القطرية بما يناسب الأوضاع | **الفعالية والمساواة.** يعزز الإنصاف من خلال ضمان أن يكون الاستهداف مناسبا للسياق ويؤدي إلى مشروعات فعالة. | |
| | | تعزيز استهداف الشباب | **المساواة.** يعزز المساواة من خلال ضمان الوصول إلى الفئات السكانية الرئيسية. | |
| **استخدام الموارد** | لم يصل استخدام الموارد داخل البلدان إلى الإمكانات الكاملة | اللامركزية وتعزيز النموذج القطري | **الاقتصاد والكفاءة والفعالية والمساواة.** يعزز الاقتصاد والكفاءة والفعالية والمساواة من خلال الحضور القطري الموسع، الذي يسمح بتدفق المعلومات والانخراط بشكل أفضل، واستخدام أكثر فعالية للموارد. | • الوقت المستغرق منذ إعداد المذكرة المفاهيمية وحتى الموافقة (3-5-1)<br>• الوقت المستغرق من الموافقة على المشروع إلى أول عملية صرف (3-5-2)<br>• نسبة الصرف (3-5-3)<br>• نسبة الوظائف الممولة من الميزانية في المكاتب القطرية للصندوق/المراكز الإقليمية (3-6-1)<br>• متوسط حجم المشروعات الاستثمارية للصندوق (3-2-4)<br>• النسبة المئوية من العمليات التي حصلت على درجة 5 فما فوق عند الإنجاز (مكتب التقييم المستقل) (2-2-3) |
| | | تعزيز أوجه التآزر بين الأنشطة الإقراضية وغير الإقراضية | **الاقتصاد والفعالية.** يعزز الاقتصاد والكفاءة من خلال إيجاد حلول أفضل ويعزز الفعالية من خلال تحسين الأثر. | |
| | | زيادة حجم القروض | **الاقتصاد والكفاءة.** يعزز الاقتصاد والكفاءة من خلال وفورات الحجم في تصميم المشروعات وتنفيذها. | |
| | | تعميم مجالات المناخ والمساواة بين الجنسين والتغذية والشباب | **المساواة.** يعزز المساواة من خلال تحسين الاستهداف والفعالية عن طريق التركيز على القضايا الرئيسية (مثل المناخ والتغذية). | |
| **تحويل الموارد** | عدم التركيز بما فيه الكفاية على القياس والإدارة من أجل تحقيق النتائج | إطار الفعالية الإنمائية وإطار الإدارة من أجل تحقيق النتائج | **الاقتصاد والكفاءة والفعالية والمساواة.** يضمن معلومات كافية لدفع الزيادات في الاقتصاد والكفاءة والفعالية والمساواة من خلال القرارات المستندة إلى الأدلة. | • عدد الأشخاص الذين يحصلون على الخدمات (بالملايين) (2-1-3)<br>• عدد الأشخاص الذين يتمتعون بقدر أكبر من الحراك الاقتصادي، وإنتاج أكبر، ووصول أكبر إلى الأسواق وزيادة الصمود (2-1-1، 2-1-2، |
| | | مبادرة تقييم الأثر | **الفعالية.** يضمن أثر يمكن إسناده لتحديد الفعالية. | |
| | | تعزيز الشفافية من خلال خطة عمل منهجية | **الفعالية.** يخلق انفتاحا على البيانات من أجل توفير حوافز لتحسين العوامل الأربعة، وتعزيز آليات المساءلة المحلية لزيادة فعالية المعونة. | |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | | تحسين منابر إيصال الخدمات | **الاقتصاد والكفاءة.** يعزز الاقتصاد والكفاءة على المستوى المؤسسي من خلال تقصير وقت المعالجة وتيسير عمليات الأعمال المرنة. | 2-1-3، 2-1-4)<br>• النسبة المئوية من البلدان التي تقوم بالصرف باستخدام بوابة العملاء في الصندوق (3-7-5)<br>• النسبة المئوية من عمليات الصندوق التي تستخدم نظام إدارة النتائج التشغيلية (3-7-6)<br>• النسبة المئوية من المشروعات التي يدعمها الصندوق والتي قدم لها تدريب من خلال مبادرة مراكز التعلم بشأن التقييم والنتائج (3-7-7) |

ترد مؤشرات إطار إدارة النتائج بين قوسين.

# وضع تنفيذ التزامات فترة التجديد العاشر لموارد الصندوق (30 سبتمبر/أيلول 2017)

1- يتضمن هذا المرفق وصفاً للتقدم الذي تحقق في تنفيذ التزامات التجديد العاشر لموارد الصندوق. وترصد الإدارة التقدم المحرز في الوفاء بهذه الالتزامات كل ثلاثة أشهر لتحديد مشاكل التنفيذ وتخفيف أثرها. وحسب الوضع في 30 سبتمبر/أيلول 2017، كان 49 من أصل 55 التزاماً (89 في المائة) من الالتزامات يمضي في المسار السليم ويواجه ستة (11 في المائة) مشاكل ثانوية تعالجها الدوائر المسؤولة. وترد التفاصيل في الجداول التالية.

الجدول 1

**موجز وضع تنفيذ التزامات فترة التجديد العاشر لموارد الصندوق**

| المجالات | مجموع المخرجات | في المسار المقرر (أخضر) | | مشاكل ثانوية (أصفر) | | مشاكل رئيسية (أحمر) | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | المقدار | النسبة | المقدار | النسبة | المقدار | النسبة |
| رؤية الصندوق الاستراتيجية ودوره | 1 | 1 | 100 | – | – | – | – |
| الفعالية والكفاءة التشغيليتان | 24 | 23 | 96 | 1 | 4 | – | – |
| الفعالية والكفاءة المؤسسيتان | 21 | 17 | 81 | 4 | 19 | – | – |
| نظام قياس النتائج للتجديد العاشر لموارد الصندوق | 4 | 4 | 100 | – | – | – | – |
| الإطار المالي | 5 | 4 | 80 | 1 | 20 | – | – |
| **المجموع (نسبة مئوية من المجموع)** | **55** | **49** | **89** | **6** | **11** | – | – |

الجدول 2

**هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق: المعالم الرئيسية المختارة لانخراط الصندوق مع المجلس التنفيذي**

| مسلك العمل | مجموع المعالم الرئيسية | في المسار المقرر (أخضر) | | مشاكل ثانوية (أصفر) | | مشاكل رئيسية (أحمر) | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | المقدار | النسبة | المقدار | النسبة | المقدار | النسبة |
| الإطار الاستراتيجي للصندوق 2016–2025 | 3 | 3 | 100 | – | – | – | – |
| نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء | 5 | 5 | 100 | – | – | – | – |
| إطار الاقتراض السيادي | 3 | 3 | 100 | – | – | – | – |
| معلومات محدثة في استراتيجية البلدان متوسطة الدخل | 2 | 1 | 50 | 1 | 50 | – | – |
| **المجموع (نسبة مئوية من المجموع)** | **13** | **12** | **98** | **1** | **8** | – | – |

# وضع تنفيذ التزامات فترة التجديد العاشر لموارد الصندوق

التصنيف الذاتي من جانب الشعبة المعنية: **أخضر = في المسار المقرر** / أصفر = في المسار المقرر تقريباً / **أحمر = ليس في المسار المقرر**

الجدول 3

| *مجال الإصلاح* | *الالتزامات الرئيسية* | *الإطار الزمني والإبلاغ* | *الوضع* | *ملاحظات* |
|---|---|---|---|---|
| **1- رؤية الصندوق الاستراتيجية ودوره** | | | | |
| | عرض الإطار الاستراتيجي لعام 2016 فصاعداً على المجلس التنفيذي، والذي يعكس خطة ما بعد عام 2015 بما في ذلك تركيز منتظم على الابتكار، وإدارة المعرفة، وتوسيع النطاق – ولا سيما من جانب الحكومات الوطنية، والمؤسسات المالية الدولية الأخرى – لتحسين استدامة النتائج. | • ديسمبر/كانون الأول 2015 | **أخضر** | وافق المجلس التنفيذي في فبراير/شباط 2016 على الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016–2025، عقب ندوتين غير رسميتين للمجلس في عام 2015. ويتضمن الإطار الاستراتيجي التعليقات التي أبداها الممثلون في الندوتين غير الرسميتين، وكذلك أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين (منظمات المزارعين والشعوب الأصلية). |
| **2- الفعالية والكفاءة التشغيليتان** | | | | |
| الابتكار والتعلم وتوسيع النطاق | تنفيذ عملية لتوسيع النطاق استناداً إلى مجموعة من الأدوات، والشراكات (بما في ذلك مع المؤسسات المالية الدولية)، والمذكرات التوجيهية، والأحداث التدريبية، إضافة إلى إطار تشغيلي جديد يتم إعداده وإحالته إلى المجلس التنفيذي للعلم. | • ديسمبر/كانون الأول 2015 | **أخضر** | عُرض على المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول إطار تشغيلي جديد بشأن توسيع نطاق النتائج، فضلاً عن مذكرات لتوجيه توسيع النطاق في المجالات المواضيعية الرئيسية. كما تم توفير التدريب خلال حلقات عمل إقليمية، وأيام التعلم التي نظمتها دائرة إدارة البرامج والتي ستستمر طوال فترة التجديد العاشر لموارد الصندوق. ويقود الصندوق جهود توسيع النطاق في مجتمع الممارسين في مجال التنمية الزراعية والريفية، والذي يتألف من الجهات المانحة، والمؤسسات، ومراكز الأبحاث، وخبراء توسيع النطاق المستقلين الذين يتبادلون الآراء حول الابتكار وتوسيع نطاق الأثر الإنمائي. |
| | 100 في المائة من تقارير تصميم المشروعات تحدد نهجاً للابتكار وتوسيع النطاق. | • جار<br>• سنوياً عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق | **أخضر** | تحدد 100 في المائة من تصاميم المشروعات الآن نهجاً للابتكار وتوسيع النطاق. ويُدرج توسيع النطاق كمعيار لاستعراض القروض والمنح في لجنة استراتيجية العمليات وتوجيه السياسات وخلال عمليات ضمان الجودة. |
| التكيف مع تغير المناخ | 100 في المائة من تقارير تصميم المشروعات تعمّم التكيف مع تغير المناخ. | • جار<br>• سنوياً عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق | **أخضر** | منذ بداية التجديد العاشر لموارد الصندوق، تعمم 100 في المائة من برامج الفرص الاستراتيجية القطرية ومذكرات الاستراتيجيات القطرية التكيف مع تغير المناخ. ومن خلال التطبيق المنهجي لإجراءات التقييم الاجتماعي والبيئي والمناخي المحدثة في الصندوق، يحصل كل مشروع استثماري جديد على تصنيف للمخاطر المناخية ودعم تقني متناسب. وتتبع مجموعة ضمان الجودة في الصندوق إدماج المناخ في مرحلة التصميم باستمرار من خلال المؤشرات المناخية. |
| | تنفيذ خطة من 10 نقاط لتعميم تغير المناخ. | • جار<br>• سنوياً عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق | **أخضر** | تم الشروع في مسالك عمل لكل من النقاط العشر ويجري رصدها. |
| | مواصلة توسيع قاعدة الموارد لتمويل أنشطة تغير المناخ، باستقطاب موارد إضافية من أصحاب المصلحة التقليديين والجدد.<br>شعبة البيئة والمناخ | • جار<br>• سنوياً عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق | **أخضر** | يواصل الصندوق السعي إلى الحصول على تمويل للمناخ والبيئة من مرفق البيئة العالمية، وصندوق البلدان الأقل نمواً، والصندوق الخاص لتغير المناخ، وصندوق التكيف، ويجري حالياً الانتهاء من الاتفاق الرئيسي لصندوق المناخ الأخضر. ويجري حالياً تحديد نطاق مشروع واحد لمرفق البيئة العالمية كما يجري تصميم مشروعين لمرفق البيئة العالمية (بما مجموع قيمته 24.4 مليون دولار أمريكي). وتم تعيين الصندوق بوصفه الوكالة الرائدة للبرنامج التجريبي للنهج المتكامل بشأن الأمن الغذائي والقدرة على الصمود في أفريقيا جنوب الصحراء (115.9 مليون دولار أمريكي)، والذي |

| مجال الإصلاح | الالتزامات الرئيسية | الإطار الزمني والإبلاغ | الوضع | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|
| | | | | يمكّن الصندوق من برمجة التمويل متعدد الأطراف للبيئة والمناخ في ثمانية بلدان أفريقية وتوسيع حافظة مرفق البيئة العالمية بشكل كبير. |
| | إجراء استعراض لعمل الصندوق المتعلق بتغير المناخ، بما في ذلك برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة.<br>شعبة البيئة والمناخ | 2015 | أخضر | أكمل معهد التنمية ما وراء البحار استعراضاً خارجياً لبرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة في عام 2015. وكجزء من عملية المتابعة، عرضت على المجلس التنفيذي للصندوق وثيقة بشأن تعميم مراعاة المناخ في البرامج التي يمولها الصندوق، وتمت الموافقة على إدخال تعديلات على الصندوق الاستثماني لبرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة في ديسمبر/كانون الأول 2016. وتم إعداد مشروع مذكرة مفاهيمية لمرحلة ثانية من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة وسوف يعرض على المجلس التنفيذي للعلم في ديسمبر/كانون الأول 2017. |
| تحسين الأثر التغذوي | 100 في المائة من برامج الفرص الاستراتيجية القطرية تشتمل على تقييم للوضع التغذوي وتحدد كيف وما إذا كانت الأهداف الاستراتيجية لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية تتصل بتحسين التغذية. | • جار<br>• سنوياً عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق | أخضر | 100 في المائة من برامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديدة الموافق عليها حتى الآن في فترة التجديد العاشر لموارد الصندوق مراعية للتغذية. |
| | 33 في المائة من تقارير تصميم المشروعات مراعية للتغذية (تشتمل على أهداف، وتدابير، ومؤشرات صريحة بشأن التغذية).<br>شعبة السياسات والمشورة التقنية | • جار<br>• سنوياً عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق | أخضر | تم تجاوز الهدف في عام 2016 (كانت 46 في المائة من المشروعات الجديدة مراعية للتغذية) وهي تسير في المسار الصحيح لعام 2017 (7 من المشروعات التسعة الجديدة التي وافق عليها المجلس التنفيذي حتى سبتمبر/أيلول 2017 مراعية للتغذية). |
| | وضع خطة عمل بشأن التغذية، توفر خارطة طريق مع أهداف وإطارات زمنية عن كيفية عمل الصندوق لتعميم قضايا التغذية، بما في ذلك تجريب مؤشر للتنوع الغذائي كجزء من نظام إدارة النتائج والأثر واستخدام استعراضات منتصف المدة للمشروعات. | • منتصف عام 2015 | أخضر | تمت الموافقة على خطة العمل في عام 2015 وهي الآن قيد التنفيذ. وأدمجت مؤشرات التغذية في الإطار الجديد لنظام إدارة النتائج والأثر على مستوى المخرجات والنواتج. واشتمل تقييم الحافظة المؤسسية لعام 2017 على تحليل للتقدم المحرز في تعميم التغذية على المستويين العالمي والإقليمي. وأدرجت التغذية في المذكرة التوجيهية المتعلقة بتصنيفات الأداء التي لا تزال قيد الاستعراض. وقدمت إلى الصندوق مذكرة مفاهيمية من المنظمة الدولية للتنوع البيولوجي لتجريب مؤشر التنوع الغذائي. |
| الشراكات بين المنتجين والقطاعين العام والخاص | وضع أفضل الممارسات لتوجيه التعاون في المستقبل مع القطاع الخاص؛ وإعداد أدوات مالية جديدة وممارسات تجارية لزيادة واستدامة التمويل المشترك من خلال الاستثمارات الخاصة. | • جار<br>• سنوياً عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق | أخضر | أعدت مذكرة بشأن كيفية العمل عن تصميم الشراكات بين المنتجين والقطاعين العام والخاص في مشروعات سلاسل القيمة الزراعية ومجموعة أدوات بشأن تنمية سلاسل القيمة ويجري نشرها. ويقوم الصندوق ومنظمة التنمية الهولندية بإعداد مبادئ توجيهية لتدريب الأفراد على الوساطة في الشراكات بين المنتجين والقطاعين العام والخاص. |
| | زيادة مشاركة القطاع الخاص في المشروعات من خلال آلية الشراكات بين المنتجين والقطاعين العام والخاص وتمويل سلاسل القيمة وتقييم جدواها وفعاليتها. | • جار<br>• سنوياً عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق | أخضر | وافق المجلس التنفيذي في عام 2014 على منحة قدرها 2.3 مليون دولار أمريكي لمنظمة التنمية الهولندية لدعم الوساطة في مجال الشراكات بين المنتجين والقطاعين العام والخاص في خمسة بلدان في مناطق مختلفة ضمن حافظة الصندوق. ونظمت شعبة السياسات والمشورة التقنية حدثاً لعرض بعض النتائج الأولية للمنحة في ديسمبر/كانون الأول 2016.<br>وكشف تقييم للمشروعات التي يمولها الصندوق عن أنه من بين 139 مشروعاً تمت الموافقة عليها بين عامي 2012 وأبريل/نيسان 2017، اشتمل 101 مشروع (73 في المائة) على عناصر لنهج الوصول إلى الأسواق، وانخرط 81 مشروعاً بشكل مباشر في العمل مع القطاع الخاص. ومن بين هذه المشروعات، لدى 40 مشروعاً نهج كامل للشراكات بين المنتجين والقطاعين العام والخاص أو تتضمن خصائص لنهج الشراكات بين المنتجين والقطاعين العام والخاص في تصميمها. |

| مجال الإصلاح | الالتزامات الرئيسية | الإطار الزمني والإبلاغ | الوضع | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|
| المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة | الالتزام بتحقيق أو تجاوز جميع أهداف الأمم المتحدة الخمسة عشر – مؤشرات خطة عمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة | • 2018 | أصفر | بحلول ديسمبر/كانون الأول 2016، كان الصندوق قد حقق أو تجاوز 11 من أصل 15 مؤشرا للأهداف. ويسعى الصندوق إلى تحقيق المؤشرات المتبقية بحلول نهاية عام 2018. |
| | 15 في المائة على الأقل من تصاميم المشروعات تحدث تحولاً جنسانياً (درجة = 6)، و50 في المائة على الأقل منها تحقق التعميم الجنساني بشكل كامل (درجة = 5). | • جار<br>• سنوياً عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق | أخضر | يتجاوز الصندوق الأهداف المحددة: تم تصنيف 25.6 في المائة من قيمة القروض على أنها تحدث تحولاً جنسانياً (درجة = 6)، و52 في المائة منها حققت تعميماً تاماً للمساواة بين الجنسين (درجة = 5). |
| | إجراء استعراض لتنفيذ سياسة الصندوق بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة | • 2015 | أخضر | عرض استعراض منتصف المدة للسياسة المساواة بين الجنسين في الصندوق على المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول 2016. |
| | رصد نسبة وقت/تكاليف الموظفين المخصصة لقضايا المساواة بين الجنسين. | • جار<br>• سنوياً عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق | أخضر | وضعت منهجية مع مكتب الميزانية وتطوير المنظمة أثناء إعداد الميزانية العادية لتحديد التزامات الموظفين المرتبطة بالأنشطة الخاصة بالمساواة بين الجنسين، وأدرج قسم يبين المنهجية والنتائج في وثيقة الميزانية السنوية المقدمة إلى الهيئتين الرئاسيتين للصندوق. ويخصص في الوقت الحالي 9 في المائة من الموظفين للعمل المتعلق بالمساواة بين الجنسين. |
| الانخراط في السياسات على المستوى القطري | 100 في المائة من برامج الفرص الاستراتيجية القطرية تحدد نهجاً معيناً للانخراط في السياسات على المستوى القطري ملائماً لبرنامج الصندوق في كل بلد. | • جار<br>• سنوياً عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق | أخضر | وافق الرئيس في أغسطس/آب 2016 على إجراءات تشغيلية جديدة بشأن الاستراتيجيات القطرية، تتطلب أن تتضمن جميع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية قسماً يصف الاستراتيجية القطرية للانخراط في السياسات. ومنذ ذلك الحين، حددت 100 في المائة من برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المقدمة إلى المجلس التنفيذي نهجها المحدد إزاء الانخراط في السياسات على المستوى القطري. وتشمل الإجراءات أيضاً تقييماً لأداء حوار السياسات في الاستعراض اللاحق لنتائج برامج الفرص الاستراتيجية القطرية. |
| الانخراط في السياسات على المستوى العالمي | تحديد الأولويات المؤسسية على مدى ثلاث سنوات للانخراط في السياسات على المستوى الدولي والاستراتيجيات الخاصة بمجالات الانخراط ذات الأولوية. | • جار<br>• سنوياً عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق | أخضر | انعكست الأولويات المؤسسية للصندوق المتعلقة بالانخراط في السياسات على المستوى العالمي في تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق. وفي عام 2015، أنشئت شعبة للشراكة العالمية والبحوث في إطار دائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة، تلتها شعبة الاستراتيجية والمعرفة والانخراط العالمي في أوائل عام 2016. وتمت صياغة الأولويات المؤسسية للانخراط على المستوى العالمي خلال التجديد العاشر لموارد الصندوق، استناداً إلى الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016–2025، والدروس المستفادة من عمليات الانخراط الأخيرة، وصادقت عليها لجنة إدارة العمليات في فبراير/شباط 2016. وفي ديسمبر/كانون الأول 2016، أقرت لجنة الإدارة التنفيذية وثيقة نهج مؤسسي يهدف إلى مواصلة تعزيز وترشيد جهود الصندوق في هذا المجال من خلال تحديد المنابر الرئيسية لانخراط الصندوق خلال فترة التجديد العاشر لموارد الصندوق، والتحالفات والشراكات الرئيسية في المضي قدما بجدول أعمال السياسات العالمية للصندوق. |
| | تنفيذ استراتيجية المطبوعات التي تهدف إلى إدارة وتقاسم معارف وخبرات الصندوق بشكل أكثر انتظاماً. | • جار<br>• سنوياً عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق | أخضر | تُنفذ دائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة بالتعاون مع شعبة الاتصالات برنامجاً مؤسسياً استراتيجياً بشأن النشر يتضمن تقرير التنمية الريفية، وسلسلة بحوث جديدة، ومطبوعات تستند إلى تحليل لتجارب الصندوق. وهناك تركيز قوي على التوزيع الاستراتيجي المستهدف. وتقوم دائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة وشعبة الاتصالات بوضع أدوات توجيه للموظفين – بالبناء على المبادئ التوجيهية القائمة لشعبة الاتصالات بشأن النشر – بما يتماشى مع إطار تفويض السلطات، والتي تمكّن المديرين من الموافقة على المضمون المنشور. وبالإضافة إلى إطلاق مطبوعات استراتيجية محددة، يجري مساعدة جميع الموظفين لجعل أنشطتهم المتعلقة بالنشر أكثر استراتيجية، وضمان أن تصل إلى الجمهور المستهدف. كما سيرصد الصندوق مستوى استخدام مطبوعاته. |

| مجال الإصلاح | الالتزامات الرئيسية | الإطار الزمني والإبلاغ | الوضع | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|
| التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي | 50 في المائة من جميع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية تشتمل على نهج للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. | • جار<br>• سنوياً عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق | أخضر | وافق الرئيس في أغسطس/آب 2016 على إجراءات تشغيلية جديدة بشأن الاستراتيجيات القطرية – تتطلب أن تتضمن جميع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية قسماً يصف نهجها إزاء التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ومنذ ذلك الحين، تحدد 100 في المائة من برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المقدمة إلى المجلس التنفيذي نهجاً إزاء التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم شعبة الاستراتيجية والمعرفة في الفترة 2016–2018 مساعدة تقنية لبلدان مختارة من المقرر أن تتضمن برامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديدة في فترة التجديد العاشر لموارد الصندوق، لدمج التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تلك البرامج القطرية بطريقة أكثر استراتيجية وأكثر اتساقاً. ويتضمن تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2017 قسماً مخصصاً لأنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لأول مرة. |
| النُهج القطرية الأكثر تمايزاً | عرض استراتيجية بشأن عمل الصندوق في البلدان التي تعاني من أوضاع هشة على المجلس التنفيذي للموافقة عليها، وتحديد الميزة النسبية للصندوق، وضمان الروابط مع الوكالات والمبادرات الدولية الأخرى (مثل لجنة جدول أعمال الأمن الغذائي العالمي)، وإدراج توصيات تقييم مكتب التقييم المستقل. | • ديسمبر/كانون الأول 2016 | أخضر | عرضت الاستراتيجية على لجنة التقييم في أكتوبر/تشرين الأول 2016 والمجلس في ديسمبر/كانون الأول 2016. وهي تستند إلى وثيقة نهج عرضت على المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2016. وتتواءم الاستراتيجية مع التفكير والمبادرات الدولية (بما في ذلك البنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، ولجنة الأمن الغذائي العالمي، والاتفاق الجديد للانخراط في الدول الهشة)، وقد أُعدت من خلال مشاورات داخلية مكثفة. وتتضمن توصيات من التقييم المؤسسي لمكتب التقييم المستقل والتعقيبات على وثيقة النهج الواردة من المجلس التنفيذي ولجنة التقييم. |
| | وضع إجراءات للمساعدة التقنية المستردة التكاليف، وتوسيع نطاق أداة المساعدة التقنية المستردة التكاليف للاستجابة لطلبات الدول الأعضاء. | • أنجز<br>• سنوياً عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق | أخضر | وضعت لجنة الإدارة التنفيذية إجراءات تشغيلية جديدة ووافقت عليها في سبتمبر/أيلول 2016. وسيجري إعداد تقييم لطلبات الدول الأعضاء في الربع الثاني من عام 2018. |
| | تنفيذ نُهج متمايزة للعمل في السياقات القطرية المختلفة، وتعزيز ورصد أداء التعاون بين بلدان الجنوب. | • جار<br>• سنوياً عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق | أخضر | وضعت استراتيجية للعمل في الدول التي تعاني من أوضاع هشة، بالإضافة إلى تحديث استراتيجية الانخراط مع البلدان متوسطة الدخل. وعرضت على المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2017 وثيقة عن نهج الصندوق الشامل لتصميم العمليات بما يناسب السياق القطري. كما جدّد الصندوق أيضاً إجراءاته بشأن الاستراتيجيات القطرية لتشمل قياساً أفضل للنتائج والالتزامات المؤسسية الرئيسية، بما في ذلك التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. |
| | تقديم معلومات محدثة إلى المجلس التنفيذي عن استراتيجية الصندوق بشأن الانخراط مع البلدان متوسطة الدخل. | • أبريل/نيسان 2016 | أخضر | اتُفق في دورة المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2016 على اعتماد نهج شامل إزاء المواضيع المتعلقة بالأوضاع الهشة، ونظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، والبلدان متوسطة الدخل، واللامركزية. وعرضت على المجلس في سبتمبر/أيلول 2016 للعلم لمحة عامة عن النهج الشامل. وعرضت الوثيقة النهائية المعنونة "النهج الشامل للصندوق لمواءمة عملياته مع السياقات القطرية" على المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2017. |
| | دعم المجلس التنفيذي في تحديد وتنفيذ طرق لتحسين نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. | • 2016 | أخضر | اجتمعت الإدارة أربع مرات مع مجموعة العمل التابعة للمجلس التنفيذي المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في عام 2017، ونظمت حلقة دراسية غير رسمية مع المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان، وقدمت في إلى المجلس التنفيذي في دورته المنعقدة في أبريل/نيسان اقتراحاً من أجل تعزيز النظام، وبعد إدخال تغييرات أخرى، وافق المجلس التنفيذي على اقتراح تعزيز نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في دورته في سبتمبر/أيلول 2017. |
| **3- الفعالية والكفاءة المؤسسيتان** | | | | |
| مواصلة تعزيز نموذج وأدوات تنفيذ العمليات | استهداف نسبة تمويل مشترك وسطية قدرها 1.2:1 ورصد الأداء حسب مصدر التمويل المشترك (المحلي ودولي، والعام والخاص) ونوع البلد (البلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل) والإبلاغ عنه. | • جار<br>• سنوياً عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق | أخضر | في 30 سبتمبر 2017، بلغ متوسط النسبة 1: 1.06. وبحلول نهاية الربع الرابع من عام 2017، وفي ظل العدد الكبير من الموافقات الجديدة المزمعة للمشروعات في ديسمبر/كانون الأول 2017، من المتوقع أن يكون الهدف في المسار السليم. |

| مجال الإصلاح | الالتزامات الرئيسية | الإطار الزمني والإبلاغ | الوضع | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|
| | وضع نهج تنفيذي لتعبئة موارد التمويل المشترك | • جار<br>• سنوياً عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق | أخضر | اشتركت جميع الشعب الإقليمية خلال عامي 2016 و2017 مع مصارف إنمائية متعددة الأطراف في العمل على نهج أكثر انتظاماً للتمويل المشترك. ويجري تنقيح مذكرات التفاهم بين الصندوق وبعض المصارف الإنمائية متعددة الأطراف (مثل مصرف التنمية الأفريقي والبنك الإسلامي للتنمية). |
| | رصد أداء إدارة المعرفة والإبلاغ عنه. | • جار<br>• سنوياً عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق | أخضر | هناك آليات عديدة قائمة لرصد إدارة المعرفة في المشروعات، بما في ذلك تقارير الإشراف والمشروعات ووضع المنح، وتقارير إنجاز المشروعات. وتركز سياسة تمويل المنح في الصندوق تركيزاً قوياً على ضمان الاستفادة من المعرفة المستمدة من الأنشطة الممولة من المنح ونشرها بشكل منتظم. وقد وضعت شعبة الاستراتيجية والمعرفة خطة عمل لتنفيذ إدارة المعرفة خلال فترة التجديد العاشر لموارد الصندوق، تتضمن منهجية لتقييم إدارة المعرفة والإبلاغ عنها. وسيتم الانتهاء من ذلك بعد استعراضها ومناقشتها داخلياً. |
| | استعراض/تقييم الحضور القطري، بعد تنفيذ تحديث سياسة الحضور القطري واستراتيجيته للفترة 2014–2015. | • 2017 | أخضر | يُعاد النظر في هذا الالتزام في إطار عملية التميز التشغيلي من أجل إحراز النتائج، ويتوقع الانتهاء منه بحلول الربع الرابع من عام 2017. |
| | إنشاء 10 مكاتب قطرية جديدة ليصل العدد الإجمالي إلى 50 مكتباً، وحسب الاقتضاء، إجراء تعزيز استراتيجي للموظفين، بما في ذلك انتداب مديري البرامج القطرية، من خلال نهج ليس له آثار على الميزانية، من أجل دعم تصميم المشروعات وتنفيذها بشكل أفضل، والانخراط في السياسات وتحقيق الأثر. | • نهاية عام 2018<br>• سنوياً عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق | أصفر | العدد الحالي لمكاتب الصندوق القطرية العاملة هو 40 مكتباً. وتركز الخطة المؤسسية للامركزية التي عرضت على المجلس التنفيذي في دورته في ديسمبر/كانون الأول 2016 على توطيد وتعزيز المكاتب القائمة وفتح عدد صغير من المكاتب الجديدة وإغلاق بعض المكاتب القطرية للصندوق غير المستخدمة. ومع تنامي قوة العمل العالمية، من الضروري بناء القدرات والتطوير الوظيفي لموظفي المكاتب القطرية للصندوق (الدوليون والوطنيون). وتعين المخصصات على النحو المبين في الخطة المؤسسية للامركزية لضمان أن يكون لدى الموظفين القدرات التقنية والإدارية والحافز للإنجاز.<br><br>تركز خطة اللامركزية المعجلة التي تنظر فيها الإدارة على تعزيز وتقوية 40 مكتبا قطريا. ويشمل هذا التعزيز زيادة التركيز على الأنشطة غير الإقراضية والخدمات اللامركزية التقنية وخدمات الدعم. وبمجرد الانتهاء من ذلك، سيتم النظر في مزيد من التوسع. |
| | إجراء المزيد من التحسينات لنظام ضمان الجودة، لتعزيز جودة المشروعات عند الإدراج. | • جار<br>• سنوياً عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق | أخضر | تواصل مجموعة ضمان الجودة تحسين عمليات استعراض برامج الفرص الاستراتيجية القطرية والمذكرات المفاهيمية وتصاميم المشروعات. وقد تم تعزيز استمرارية عملية الاستعراض والروابط بين لجنة استراتيجية العمليات وتوجيه السياسات، وتعزيز الجودة وضمان الجودة بفضل جهد مشترك مع شعبة السياسات والمشورة التقنية. وتم تطوير نظام أرشفة ضمان الجودة ليشمل مسارات العمل الكاملة للمشروعات الممولة بالقروض والمنح وبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية والمذكرات المفاهيمية، وتنفذ حالياً عمليات الاستعراضات الكاملة باستخدام النظام المذكور. وعزز ذلك الروابط بين المراحل الثلاث لتصميم المشروع: مذكرات المفاهيم في لجنة استراتيجية العمليات وتوجيه السياسات، والتصميم الكامل عند تعزيز الجودة، والاستعراض النهائي عند ضمان الجودة.<br><br>وفيما يتعلق بالمنح، تم تنفيذ السياسة الجديدة لتمويل المنح (2015) وإجراءاتها تنفيذا تاما؛ وبالاستفادة من خبرات التنفيذ، تقوم مجموعة ضمان الجودة حاليا باستعراض الإجراءات بغرض مواصلة تحسينها.<br><br>وتتقدم مجموعة ضمان الجودة قدماً في جدول أعمال إدارة المعرفة، استناداً إلى التعلم من عملية استعراض الجودة. |

| مجال الإصلاح | الالتزامات الرئيسية | الإطار الزمني والإبلاغ | الوضع | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|
| | | | | وسوف يعزز جدول الأعمال التعلم وتقاسم المعرفة داخل الصندوق وفي شراكة مع وكالات التنمية الدولية الأخرى.<br><br>والمنتجات الأولى التي تم الانتهاء منها هي الاستعراضات الاستراتيجية للشراكات بين الصندوق وثلاثة من أكثر متلقي المنح تواترا. ومن المتصور إجراء استعراضين استراتيجيين آخرين على الأقل. وبالإضافة إلى ذلك، ستقوم مجموعة ضمان الجودة أيضا بتحليل أداة التمويل الإضافي استنادا إلى تجارب استعراض ضمان الجودة، وستقوم بإطلاع أصحاب المصلحة على النتائج بهدف المساهمة في زيادة تعزيز سياسات التمويل الإضافي وإجراءاته. |
| | تقديم سياسة جديدة بشأن المنح إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليها، ليتم تنفيذها في إطار التجديد العاشر لموارد الصندوق. | • أبريل/نيسان 2015 | أخضر | وافق المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2015على السياسة الجديدة لتمويل المنح. وفي يناير/كانون الثاني 2016، كانت السياسات والإجراءات قيد التنفيذ الكامل. |
| | استعراض وتمديد استراتيجية الشراكات في الصندوق في التجديد العاشر لموارد الصندوق؛ وتوفير التدريب بشأن بناء الشراكات، وتفعيل الأدوات التي يتم إعدادها في إطار الاستراتيجية وإدماج بناء الشراكات في عمليات العمل الأساسية. | • نهاية عام 2018<br>• سنوياً عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق | أخضر | تم تمديد ولاية مجموعة العمل التقنية المشتركة بين الدوائر المعنية بإرساء علاقات الشراكة لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق، تحت توجيه لجنة إدارة العمليات. واستعرضت لجنة إدارة العمليات استعراض للاستراتيجية خلال فترة التجديد التاسع لموارد الصندوق وخطة العمل لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق في يوليو/تموز 2016، ويجري الآن تخطيط العمل السنوي والإبلاغ عن التقدم (استعرضت لجنة إدارة العمليات في يوليو/تموز 2017 التقرير المرحلي للفترة يوليو/تموز 2016–يونيو/حزيران 2017). وقد عقدت أربع دورات تدريبية في عام 2016 شارك فيها أكثر من 100 موظف من الصندوق. وفي عام 2017، سيتم دمج بناء الشراكات في المنهج الدراسي لأكاديمية العمليات. وسيوفر التقييم التجميعي لمكتب التقييم المستقل بشأن الشراكات، المقرر إنجازه بحلول نوفمبر/تشرين الثاني 2017، توصيات. وقد اضطلع باستعراض أولي لمراحل دورة المشروع لتقييم كيفية تحسين الرصد والإبلاغ. وستشمل المبادئ التوجيهية المنقحة للإشراف البعد المتعلق بالشراكة لتحسين رصد إنجازات الشراكات على المستوى القطري. وبالإضافة إلى ذلك، يجري العمل على ضمان تقديم تقارير أفضل عن الشراكات من خلال برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج وتقرير الفعالية الإنمائية. |
| تعزيز الإدارة المالية وقدرات تقييم المخاطر | استخدام نظام مصمم خصيصاً لقياس التكاليف الكاملة لعمليات العمل الرئيسية من خلال تخصيص تكاليف الموظفين بشكل أكثر دقة في الأنشطة الأساسية. | • جار<br>• سنوياً عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق | أخضر | أنجزت مجموعة عمل مشتركة بين الدوائر عملها بشأن الانتقال من المجموعات إلى ركائز النتائج الاستراتيجية وعرضت النتيجة على لجنة مراجعة الحسابات. واستخدمت الإدارة النهج المتفق عليه في إعداد مقترح الميزانية النهائية لعام 2018 الذي يعرض التكاليف الأولية حسب الركيزة، وكذلك حسب المجموعات الأدق للمخرجات المؤسسية. وسيستمر تنقيح هذا النهج من أجل دورات إعداد الميزانية في المستقبل استناداً إلى المخرجات المؤسسية التي تحددها مجموعة العمل المشتركة بين الدوائر. |
| | تعزيز قدرات الإدارة المالية وعمليات الإشراف في الصندوق، مع الأخذ بعين الاعتبار إطار الاقتراض السيادي. وبصفة خاصة، تشكيل إدارة مخاطر معززة، والتنبؤ بالتدفقات النقدية، وإدارة الأموال التكميلية لمواجهة التحديات المتزايدة التي تواجه توسيع نطاق نموذج تعبئة الموارد متعدد الأساليب الذي يلتزم به الصندوق. | • نهاية عام 2015<br>• سنوياً عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق | أخضر | تم شغل وظيفة الموظف المعني بسيولة التدفقات النقدية ولا تزال دائرة العمليات المالية في صدد تعيين موظف لإدارة المخاطر والامتثال. وبعد موافقة اللجنة الاستشارية للاستثمار والمالية، تم توقيع اتفاقية بين الصندوق والبنك الدولي للوصول إلى برنامجه الاستشاري والإداري للاحتياطيات من أجل إدارة جزء من موارد الأموال التكميلية. واستكملت عملية لإعادة تصميم النموذج المالي للصندوق بمساعدة خبراء استشاريين خارجيين لدمج الاقتراض في التوقعات المالية طويلة الأجل.<br>ومن أجل مواصلة تعزيز دائرة العمليات المالية، قسّمت شعبة المراقب والخدمات المالية إلى شعبتين جديدتين هما: (1) شعبة المحاسبة والمراقب؛ (2) شعبة خدمات الإدارة المالية. وسوف يمكّن الهيكل الجديد لدائرة العمليات المالية أن تواجه الدائرة التحديات في المستقبل وأن تستفيد من الفرص التي يتيحها النموذج المالي المتطور للصندوق. كما سيضع |

| مجال الإصلاح | الالتزامات الرئيسية | الإطار الزمني والإبلاغ | الوضع | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|
| | | | | الهيكل الجديد دائرة العمليات المالية في مركز يتيح لها أن تصبح شريكاً أكثر قوة واستراتيجية لدوائر وشُعب الصندوق في مجال الأعمال المالية، ولا سيما دائرة إدارة البرامج.<br>كما أن استحداث نظام FLEXCUBEOracle ومستودع البيانات يزيد من قدرات النظم والإبلاغ والإشراف الفعال على بيانات القروض والمنح والمساهمات (الإبلاغ عن تجديد الموارد والأموال التكميلية).<br>ويعد الصندوق أول منظمة من منظمات الأمم المتحدة يتم تقييمها إيجابياً على جميع الركائز السبع المطلوبة بموجب إجراءات تقييم الركائز للجنة. ويسمح ذلك بزيادة الاعتماد على إجراءات الصندوق، ومراجعة حسابات المشروعات، والمراجعة الخارجية. ويرحب الصندوق أيضاً بإمكانية استحداث أشكال جديدة من التمويل، بما في ذلك المنتجات المختلطة، في ضوء تقييم الأدوات المالية. |
| | رصد الإدارة المالية للصندوق، بما في ذلك تطبيق اللامركزية في نقل وظائف التمويل إلى المكاتب القطرية، والإشراف على الإدارة المالية للمشروعات، وضمان موارد كافية من أجل إشراف مالي متين تخصص من خلال عملية وضع الميزانية. | • جار<br>• سنوياً عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق | أصفر | عرضت الخطة المؤسسية للامركزية الجديدة في الصندوق على المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2016. ومنذ ذلك الحين، أعادت الإدارة النظر في التوقيت الأصلي لهذه الخطة على مدى خمس سنوات، وتم اقتراح جدول زمني أسرع للتنفيذ. وسيتم وضع نظام لتكنولوجيا المعلومات لدعم هذه العملية. وستعمل وحدة الدعم الميداني مع مكتب الميزانية وتطوير المنظمة، ودائرة العمليات المالية لتحقيق المزيد من اللامركزية بنقل وظائف الميزانية إلى المكاتب القطرية للصندوق بما يتماشى مع الاستراتيجية المؤسسية بشأن اللامركزية. وهناك برنامج رائد في إقليم آسيا والمحيط الهادي يحرز تقدماً، ويجري بحث الخيارات بالنسبة لإقليم ثانٍ. وبالإضافة إلى ذلك، تم الانتهاء من تحليل لعبء العمل بشكل مشترك بين مكتب الميزانية وتطوير المنظمة ودائرة إدارة البرامج لتقييم مدى استعداد المكاتب القطرية لمزيد من اللامركزية ومعرفة ما سيكون التوازن المناسب للوظائف بين المقر والمكاتب القطرية. وسوف تستخدم النتائج لإرشاد مسار العمل بشأن اللامركزية وموضوعها في عملية التميز التشغيلي من أجل تحقيق النتائج في الصندوق.<br><br>ويجري استعراض مساهمة شعبة خدمات الإدارة المالية في برنامج عمل اللامركزية في سياق عملية التميز التشغيلي من أجل تحقيق النتائج في الصندوق استناداً إلى معايير القياس لضمان توفير الموارد المناسبة للدورة التشغيلية على مستوى المراكز دون الإقليمية وقاعدة معززة من المقر مجهزة لدعم الأهداف المؤسسية وأهداف الشعب.<br><br>وقد تحقق تقدم جيد في مواءمة دائرة العمليات المالية، وإنشاء شعبة خدمات الإدارة المالية، ونقل الإشراف المالي من دائرة إدارة البرامج إلى دائرة العمليات المالية واعتماد الخبراء الاستشاريين ويجري نشرها بدعم من مكتب الميزانية وتطوير المنظمة وشعبة الموارد البشرية. وأقرت لجنة الإدارة التنفيذية مؤخرا تحويل ميزانية الموارد ذات الصلة من دائرة إدارة البرامج إلى شعبة خدمات الإدارة المالية، على أن ينفذ ذلك بحلول نهاية عام 2018 |
| الإدارة الاستباقية للموارد البشرية | تحسين التوازن بين الجنسين، وخاصة في الرتبة ف-5 وأعلى، وضمان استمرار التركيز على التوزيع الجغرافي المنصف في التعيين. | • جار<br>• سنوياً عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق | أصفر | يقارن الصندوق بشكل جيد في إطار الأمم المتحدة من حيث التوازن بين الجنسين في الرتب من ف-1 إلى ف-4، ولكنه دون متوسط الأمم المتحدة بالنسبة للنساء في الرتب من ف-5 إلى مد-2. وستدعم خطة عمل التمايز بين الجنسين في مكان العمل بالصندوق التزامات الصندوق بموجب خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتركز الخطة المقترحة على الإجراءات الرامية إلى زيادة عدد النساء المؤهلات اللواتي يتقدمن لشغل وظائف في الصندوق، وخاصة للرتب ف-5 وأعلى، وعلى المبادرات التدريبية والتعليمية الرامية إلى زيادة مستوى الوعي الداخلي بالقضايا الجنسانية وتعزيز البرامج القائمة بالفعل للإدارة والموظفين. وأدمجت مسائل |

| مجال الإصلاح | الالتزامات الرئيسية | الإطار الزمني والإبلاغ | الوضع | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|
| | | | | المساواة بين الجنسين والتنوع في سياسات الموارد البشرية وفي إطار الكفاءات المؤسسية. وأدخلت متطلبات المساواة بين الجنسين والتنوع في عمليات التوظيف التنافسية في مرحلة القائمة القصيرة.<br>ويستعرض مجلس التعيينات والترقيات كل توصية صادرة عن فريق المقابلات لضمان الالتزام بسياسات التوازن بين الجنسين والتنوع الجغرافي.<br>وتعقد دورات للتوعية بالاعتبارات الجنسانية وبرامج لتنمية الإدارة للموظفين والمديرين. ويشتمل التدريب المتخصص وإصدار الشهادات لأعضاء فريق المقابلات بشأن مهارات إجراء المقابلات المستندة إلى الكفاءة على عناصر عن أساليب المقابلات المراعية للاعتبارات الجنسانية. وقد أدخلت أسئلة محددة بشأن قضايا الجنسين في استبيانات المقابلات.<br>وفي عام 2016، أطلق الصندوق أول إطار وإرشاد بشأن التطوير الوظيفي، مع إشارة محددة إلى التطوير الوظيفي للمرأة. وتقوم شعبة الموارد البشرية حالياً بتصميم "برنامج القادة الناشئين" لدعم إنشاء ذخيرة من المواهب والتخطيط لتعاقب الموظفين من الرتبة ف-5 وأعلى. |
| | استعراض مستمر لسياسة الموارد البشرية وتبسيط نظم الموارد البشرية لضمان أمثل فعالية وكفاءة. | • جار<br>• سنوياً عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق | أخضر | أنجز استعراض سياسة الموارد البشرية المتعلق بالتغييرات المدخلة على شروط الخدمة لموظفي الفئة الفنية والفئات العليا وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة. وتمشياً مع الجدول الزمني الذي أوصت به الجمعية العامة، بدأت مرحلة أولى متعلقة بالإعادة إلى الوطن ونقل الموقع والبدلات الميدانية للعمل بها اعتباراً من 1 يوليو/تموز 2016؛ وتم تنفيذ شريحة ثانية تتضمن اعتماد جدول موحد للمرتبات والبدلات ذات الصلة في 1 يناير/كانون الثاني 2017؛ وتم تنفيذ التغييرات المتبقية المتعلقة بمنح التعليم على طلبات السلف للسنة الدراسية الجارية في 1 يناير/كانون الثاني 2018 من خلال تعميم إعلامي. وستدخل التغييرات ذات الصلة على الفصل الثالث من إجراءات التنفيذ الخاصة بالموارد البشرية اعتباراً من 1 يناير/كانون الثاني 2018.<br>وكفلت حملات الاتصالات واسعة النطاق إرسال الأحكام الجديدة إلى جميع الموظفين المعنيين في مقر الصندوق وفي المكاتب القطرية. وأنجز العمل أيضاً على تحسين تصميم إجراءات التنفيذ الخاصة بالموارد البشرية وإمكانية الوصول إليها.<br>وترتب على تنفيذ قرارات قرار الجمعية العامة تغييراً جوهرياً في نظم تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بالموارد البشرية وأتاح فرصة جيدة لشعبة الموارد البشرية لإجراء استعراض شامل لممارسات الموارد البشرية لأتمتة ودمج مختلف الوحدات على الإنترنت. وتشتمل الوظائف التي تم تطويرها بوابة تقديم الطلبات على الإنترنت، ونظام توظيف متكامل، ووحدات خدمة ذاتية متاحة لموظفي الفئة الفنية لتقديم طلبات للحصول على منح التعليم وإجازة زيارة الوطن، ومسارات العمل الآلية الخاصة بكشوف المرتبات لحساب وصرف مدفوعات التنقل، والبدلات الميدانية واستحقاقات انتهاء الخدمة. كما أنجز العمل المتعلق بالمرحلة الأولى من تعزيز نظام إدارة شؤون الخبراء الاستشاريين. وينفذ النظام الجديد فحوصات التأهيل الآلية التي كانت من شواغل عمليات المراجعة في الماضي مثل الجنسية وانقطاع فترات الخدمة وعدد أيام العمل المسموح بها. ويعكس النظام الجديد سياسة الموارد البشرية الحالية بشأن تعيين الخبراء الاستشاريين ويتضمن مسار عمل آلياً للموافقة على الاستثناءات المتعلقة بهذه السياسة، بما يتماشى مع الإطار الحالي لتفويض السلطات. ونفذت شعبة الموارد البشرية أيضاً نظاماً جديداً يوفر واجهة مع الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة لتبادل البيانات والمعلومات تلقائياً وفي الوقت الحقيقي.<br>دائرة خدمات المنظمة |

| مجال الإصلاح | الالتزامات الرئيسية | الإطار الزمني والإبلاغ | الوضع | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|
| | تعزيز سياسات الموارد البشرية والدعم لزيادة الحضور القطري. | • جار<br>• سنوياً عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق | أخضر | تجرى تنقيحات مستمرة للسياسات والنظم مع وضع في الاعتبار التركيز على المكاتب القطرية. التنقل: وضعت استراتيجية جديدة للتنقل على أساس أجرت تقييم مستقل للمشروع التجريبي بشأن التنقل في دائرة إدارة البرامج. ولا يزال الغرض من ذلك يتمثل في تشكيل عملية تنقل وظيفية تتم إدارتها بفعالية، بما يتماشى مع خطط اللامركزية المعجلة في الصندوق وكجزء من الاحتياجات المتطورة للصندوق، وهو يتحرك نحو زيادة الحضور القطري من خلال زيادة عدد مديري البرامج القطرية والموظفين التشغيليين في الميدان.<br><br>ويستمر العمل على استعراض شامل ومقترح للامركزية القضايا المتعلقة بالموارد البشرية في المكاتب القطرية. كجزء من الجهود الرامية إلى النهوض بالتطوير الوظيفي للموظفين الوطنيين، استحدث الصندوق برنامج لإحالات التطوير لموظفي الفئة الفنية الوطنيين. ومنذ بداية البرنامج، استفاد 5 موظفين وطنيين من الفئة الفنية من هذه الفرصة، كما أطلقت شعبة الموارد البشرية بشكل كامل إطار التطوير الوظيفي لتوجيه الموظفين في تطويرهم الوظيفي.<br><br>يبقى تدريب موظفي المكاتب القطرية أولوية في الصندوق. ويستمر تقديم الدورات وجهاً لوجه في مواقع تابعة للمكاتب القطرية عن مجموعة متنوعة من الجوانب، مثل: إدارة التوتر والصراع، وبناء الفرق، وإدارة الفرق الصغيرة والبعيدة، ومهارات إجراء المقابلات وتقديم العروض، والتحدث المرتجل. وركز استعراض التدريب اللغوي في مقر الصندوق على زيادة الفرص المتاحة أمام موظفي المكاتب القطرية وسيسمح لهم بالاستفادة من التعلم الإلكتروني والفصول الافتراضية للغات التي توفرها شركة مهنية رائدة في مجال تقديم الدورات اللغوية. وسيجري استعراض النتيجة وتعديلها من أجل تعزيز جانب التدريب باستمرار في بيئة تتزايد فيها اللامركزية. وتم نشر دورات إصدار الشهادات التدريبية بنجاح كبير وشارك فيها عدد كبير من الموظفين والمديرين المهتمين بتعميق معارفهم ومهاراتهم. ويدعم التدريب المؤسسي الذي تقدمه شعبة الموارد البشرية أكاديمية عمليات الصندوق من خلال توفير دورة "تدريب المدربين" لتمكين زملاء الصندوق من تقديم دورات في مجالات خبرتهم المتعلقة بالبرامج والعمليات. |
| | تعزيز عملية التخطيط الاستراتيجي لقوة العمل، بما في ذلك مواصلة الاستعاضة عن الموظفين التقنيين بالخبراء الاستشاريين. | • جار<br>• سنوياً عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق | أخضر | اضطُلع باستعراض وظيفي للخطة الاستراتيجية لقوة العمل ولقدرات تنمية المنظمة في الصندوق. وحدد الاستعراض المجالات التي يتعين تعزيزها. وبالإضافة إلى ذلك، أوصت خطة العمل، التي وضعت بناء على المسح العالمي للموظفين، بإنشاء مجموعة عمل انتهت الآن من عملها. وستعرض النتائج والتوصيات بشأن كيفية تحسين التخطيط الاستراتيجي لقوة العمل على إدارة الصندوق. وبدأت شعبة الميزانية وتطوير المنظمة وشعبة الموارد البشرية، مستعينة بمدخلات من مختلف الخبراء الخارجيين المختصين بالتطوير التنظيمي وإدارة التغيير، مبادرات تشمل التدريب على بناء القدرات التنظيمية في مجال التخطيط الاستراتيجي لقوة العمل. |
| تحديث نظم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات | تعزيز نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم عمليات العمل المبسطة. | • جار<br>• سنوياً عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق | أخضر | بينما تواصل شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات توجيه المبادرات الرامية إلى تبسيط عمليات الصندوق، بدأ تحول استراتيجي حيوي في التركيز *على العمليات والأثر الخارجي*. وتدعم شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالفعل تركيز الموارد في البداية على تطبيق اللامركزية من خلال مبادرات في مجال تطوير الهياكل الأساسية والمنصات على السواء، والتحول نحو نموذج لا مركزي لبنية تكنولوجيا المعلومات سيتيح للمكاتب في الصندوق بنية أساسية آمنة وقابلة للتوسيع تتيح الوصول الكامل إلى أصول المعلومات من أي موقع. |

| مجال الإصلاح | الالتزامات الرئيسية | الإطار الزمني والإبلاغ | الوضع | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|
| | | | | وأدى التركيز المتجدد على تنفيذ العمليات إلى تطوير أنظمة تدعم مباشرة العمليات التشغيلية طوال كامل دورة حياة المشروع. ومن المتوقع أن يكون نظام إدارة النتائج التشغيلية، المتكامل مع مركز وثائق العمليات بمثابة بوابة مشروعات عمليات الصندوق، وسيستخدم كمدخل للوصول بسلاسة إلى جميع المعلومات ذات الصلة بالمشروعات. وتم إطلاق المرحلة الأولى من البرنامج في الربع الرابع من عام 2017، وسوف تمكن الصندوق من إدارة المعلومات المتعلقة بالأطر المنطقية وتنفيذ المشروعات/الإشراف عليها في نظام واحد. وفي عام 2018، سيتم تعميم مرحلتي التصميم والانجاز جنبا إلى جنب مع تقارير شاملة ولوحات تحكم.<br><br>وتم دعم التركيز على الأثر الخارجي من خلال تطوير الموقع الإلكتروني الجديد للصندوق، النافذة الرقمية الرئيسية للمنظمة. ولا يستخدم الموقع الإلكتروني، الذي سيجري تسليمه بالاشتراك مع مكتب التجارة الدولية، كوسيلة لتعزيز مهمة الصندوق فحسب، بما في ذلك معلومات مهمة عن عمليات الصندوق، وإنما أيضاً للكشف عن بيانات المشروعات من خلال المبادرة الدولية للشفافية في المعونة، وهو ما يتيح للصندوق الامتثال لطلبات الدول الأعضاء والشركاء بشأن مزيد من الشفافية.<br><br>ويستمر العمل في بوابة عملاء الصندوق، وهي منصتنا الخارجية المأمونة الرئيسية لأصحاب المصلحة لتمكين العمليات وفقا للخطة وفي حدود الميزانية، ومن المتوقع أن يدخل إلى تلك المنصة 40 في المائة من البلدان المتعاملة مع الصندوق بحلول الربع الثالث من عام 2018 استناداً إلى الجدول الزمني المعجل. وأثبتت المنصة بالفعل حدوث تحسن ملموس في الأداء، وفي المدة الزمنية التي تستغرقها معالجة صرف الأموال مقارنة بالعملية اليدوية الحالية. |
| تعزيز نظم التوريد وإدارة المرافق والسفر | تفعيل المبادئ التوجيهية المنقحة للتوريد المؤسسي والعقود المؤسسية. | • جار<br>• سنوياً عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق | أخضر | صدرت المبادئ التوجيهية المنقحة للعقود المؤسسية في عام 2013، وصدرت المبادئ التوجيهية المنقحة للتوريد المؤسسي في عام 2015. ويجري رصد العقود المؤسسية بانتظام لضمان الامتثال للمبادئ التوجيهية الخاصة بها. وتم نشر تفويض السلطة إلى مديري الشُعب في حالة التوريدات منخفضة القيمة (أقل من 000 10 يورو)، ويجري رصد استخدامه عن كثب. وقد اختبرت شعبة الخدمات الإدارية أيضاً إعادة تفويض السلطة في حالة التوريدات منخفضة القيمة في شعبة آسيا والمحيط الهادي (المركز الإقليمي في فييت نام) في إطار المشروع الرائد بشأن الإدارة اللامركزية للميزانية. وقامت شعبة الخدمات الإدارية والشعب المعنية الأخرى بتحليل نتائج المشروع الرائد من أجل التوسع في إعادة تفويض السلطة إلى مكاتب قطرية مختارة أخرى. وهذا النشاط مبادرة مؤسسية لا تزال قيد التنفيذ. |
| | تجديد شهادة القيادة في تصميم الطاقة والتصميم البيئي على المستوى الذهبي أو أعلى. | • جار<br>• سنوياً عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق | أخضر | حصل الصندوق على شهادة القيادة في تصميم الطاقة والتصميم البيئي على المستوى البلاتيني في عام 2015، وهو أعلى مستوى شهادات للمباني القائمة. والصندوق هو أول مرفق تابع للأمم المتحدة يحصل على هذا المستوى من الشهادات. وتواصل شعبة الخدمات الإدارية رصد الامتثال للشهادة، بما في ذلك المواءمة ومواصلة إدراج متطلبات شهادة القيادة في تصميم الطاقة والتصميم البيئي/التخضير في العقود المبرمة مع البائعين، وذلك استعداداً لإعادة الحصول على الشهادة في عام 2020. من حيث جمع البيانات من الموردين.<br><br>وتعقد اجتماعات شهرية بشأن شهادة القيادة في تصميم الطاقة والتصميم البيئي/تخضير لدعم هذه العملية حسب مت تقضيه الضرورة. وبالإضافة إلى ذلك، استضاف الصندوق الاجتماع السنوي لفريق إدارة القضايا في الأمم المتحدة |

| مجال الإصلاح | الالتزامات الرئيسية | الإطار الزمني والإبلاغ | الوضع | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|
| | | | | المعني بالإدارة المستدامة للبيئة في عام 2016 واستضاف الشبكة المشتركة بين الوكالات لمديري المرافق في مايو/أيار 2017. وقد عوض الصندوق انبعاثاته التي لا مفر منها منذ عام 2014 ووصل إلى وضع الحياد المناخي في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت قوائم جرد غازات الدفيئة والنفايات في آب/أغسطس 2017، وفقا للممارسة المعتادة، وتواصل الشعبة جهودها من أجل زيادة الوعي بشأن عدد من المسائل مثل إدارة النفايات، والتنقل إلى العمل، والتدابير الرامية إلى الحد من استخدام اللدائن وما إلى ذلك. |
| | تعزيز نظام السفر عن طريق تبسيط العمليات. | • جار<br>• سنوياً عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق | أخضر | تم تعزيز نظام السفر واستحداث كفاءات جديدة (مثل الربط الآلي بين وحدات السفر وكشوف المرتبات). وتم نشر النظام المعزز بنجاح خلال عام 2016 باستخدام الميزانية الرأسمالية. ودعما لخطة اللامركزية، نفذت الرابطة في الفترة ما بين عامي 2013 و 2017 النظام اللامركزي الخاص ببطاقات السفر في 26 بلدا. وفي عام 2018، سيتم طرح الخيار اللامركزي للتخطط مع إعطاء أولوية للمراكز دون الإقليمية. |
| التسيير | دعم مجموعة عمل معنية بالمشاورات المشتركة للأعضاء من جميع القوائم للنظر في التسيير والإبلاغ عن نتائج مداولاتها وأي توصيات بشأنها إلى الدورة الأربعين لمجلس المحافظين في عام 2017. | • 2017 الإبلاغ المنتظم إلى المجلس التنفيذي | أخضر | أنشئت مجموعة العمل المعنية بقضايا التسيير في فبراير/شباط 2015. وعقدت تسعة اجتماعات وعدة اجتماعات غير رسمية ومشاورات مع القوائم ومع إدارة الصندوق. وناقشت مجموعة العمل عدة مقترحات بشأن نظام القوائم ومسائل متعلقة بتجديد موارد الصندوق. وتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن بعض قضايا تجديد الموارد، وتم الاتفاق على بعض المبادئ التوجيهية لتعاريف القوائم. وقد انتهت مجموعة العمل من إعداد تقريرها وعرضته على المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2016. وفي دورته الأربعين المعقودة في فبراير/شباط 2017، نظر مجلس المحافظين في التقرير النهائي واعتمد القرار الوارد فيه. واستخدم التقرير النهائي والقرار المتخذ كنقطة مرجعية في تحديد عضوية التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. وتطبق أيضاً الممارسات المتفق عليها على عمليات التحويل بين القوائم. |
| الكفاءة الإدارية | تحسين نسبة نفقات برنامج القروض والمنح إلى النفقات الإدارية الفعلية إلى 8.2 بحلول عام 2018 ومواصلة الجهود لتحسين كفاءة نموذج العمل. | • جار<br>• سنوياً عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق | أصفر | على النحو المتفق عليه مع المجلس التنفيذي، سيرصد الصندوق نسب كفاءة متعددة، مثل النفقات الإدارية إلى برنامج القروض والمنح وبرنامج العمل، والحافظة المدارة لكل دولار من الإنفاق للحصول على نظرة شاملة. وتكتسب نسب الكفاءة التي ترصد التكاليف الإجمالية لإدارة الحافظة أهمية خاصة في ضوء الموارد الكبيرة المخصصة للمشروعات الخاضعة للإشراف – وهي نتيجة ناشئة عن العمل الجاري نحو الانتقال إلى ركائز النتائج. وبعد استعراض لإطار قياس النتائج لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق، سيستمر تتبع مؤشرات الكفاءة في المستوى 5، وسيتم تحري تدابير إضافية للمستقبل في سياق ركائز الإطار الاستراتيجي.<br>وقد تم تحديد هدف إجمالي لبرنامج القروض والمنح قدره 3.2 مليار دولار أمريكي لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق و1.5 مليار دولار أمريكي لعام 2017، في سياق زيادة ضئيلة في الميزانية المقترحة لعام 2017. وفي سياق الاستعراض المبسق رفيع المستوى لميزانية عام 2018 في عام 2018، جرت مناقشات حول الآثار الإضافية على الميزانية الناتجة عن تمويل عملية التميز التشغيلي من أجل تحقيق النتائج في الصندوق؛ وتكاليف "تركيز الموارد في البداية" على تحقيق اللامركزية والتكاليف المتعلقة بزيادة برنامج القروض والمنح في التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. ويمكن أن يؤثر ذلك سلباً على نسب الكفاءة على المدى القصير، ولكنه سيحقق تحسناً كبيراً على المدى المتوسط. |
| **4- نظام قياس النتائج لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق** | | | | |
| | تقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي بشأن الأداء مقابل مؤشرات وأهداف إطار قياس | • جار | أخضر | يتم إبلاغ المجلس التنفيذي سنوياً من خلال تقرير الفعالية الإنمائية عن الأداء مقابل مؤشرات إطار قياس النتائج |

| مجال الإصلاح | الالتزامات الرئيسية | الإطار الزمني والإبلاغ | الوضع | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|
| | النتائج لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق، بما في ذلك رصد التقدم المحرز في مجال توسيع النطاق. | • سنوياً عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق | | والتزامات تجديد الموارد، ويتم رصد الأداء أيضاً في تقارير الأداء المؤسسية الفصلية المقدمة إلى لجنة إدارة العمليات ولجنة الإدارة التنفيذية. |
| | الاتفاق مع المجلس التنفيذي على أي تحديثات لإطار قياس النتائج، استناداً إلى النتائج الناشئة من التجديد التاسع لموارد الصندوق، واستعراض منتصف المدة للتمايز بين الجنسين، ونتائج التقييمات الأخرى، وإطار أهداف التنمية المستدامة المعتمد. | • نهاية عام 2015 | أخضر | تم وضع إطار منقح لقياس النتائج لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق ووافق عليه المجلس في ديسمبر/كانون الأول 2016، مما أدى إلى تحسن المواءمة مع إطار أهداف التنمية المستدامة. |
| | تنفيذ استراتيجية متعددة المراحل لتقييم الأثر تتألف من تقييمات لاحقة صارمة للأثر (حد أدنى 9)، وتجارب ضبط عشوائية، واستعراضات منهجية، ودراسات شاملة. | • جار<br>• سنوياً عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق | أخضر | ترد استراتيجية تستند إلى الدروس المستفادة من مبادرة تقييم الأثر في التجديد التاسع لموارد الصندوق في إطار الفعالية الإنمائية للصندوق. وتم تقديم تحديث عن تنفيذ إطار الفعالية الإنمائية في أكتوبر/تشرين الأول 2017 إلى هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. |
| | إطلاع المجلس التنفيذي على خصائص المنهجية المستخدمة لتقدير عدد الأشخاص الذين يخرجون من دائرة الفقر، والعدد الدقيق لتقييمات الأثر التي سيتم إجراؤها في إطار التجديد العاشر لموارد الصندوق. | • خريف 2015 | أخضر | تم عرض التقرير التوليفي عن الدروس المستفادة من مبادرة تقييم الأثر لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق على المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2016 وتضمن توصيات عامة لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق. وتم استخلاص توصيات محددة من هذه التوصيات وأدرجت في إطار الفعالية الإنمائية للصندوق. وبالإضافة إلى ذلك، أدرج نهج مبادرة تقييم الأثر لقياس الأثر في الإطار المنقح لقياس النتائج ووضعت أهداف لمؤشرات الأثر الجديدة، جرى تقاسمها شفوياً مع المجلس من خلال عرض شفوي في ديسمبر/كانون الأول 2016. |
| **5- الإطار المالي** | | | | |
| خيارات التمويل المستقبلي للصندوق | تقديم إطار الاقتراض إلى لجنة مراجعة الحسابات لاستعراضه، ومن ثم عرضه على المجلس التنفيذي للموافقة عليه. | • أبريل/نيسان 2015 | أخضر | استعرضت لجنة مراجعة الحسابات إطار الاقتراض السيادي ووافق عليه المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2015. |
| | جمع مساهمات تكميلية غير مقيدة، وتلقي أموال تكميلية، ووضع نهج استراتيجي ومستهدف نحو التمويل المشترك، وبعد الموافقة على إطار الاقتراض السيادي، التماس الاقتراض من الدول ذات السيادة والمؤسسات التي تدعمها الدول، واستكشاف نطاق الاقتراض من السوق. | • جار<br>• سنوياً عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق | أصفر | قُدمت إلى المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول 2016 وثيقة لتعديل حساب أمانة برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة إلى المجلس وأعيد تقديمها في ديسمبر/ كانون الأول 2016 مع إطار معدل للنتائج. وفي عام 2016، تم تعبئة 95.3 مليون دولار أمريكي من الأموال التكميلية الجديدة، وتم تلقي 101.1 مليون دولار أمريكي بموجب اتفاقيات جارية. ومن المتوقع أن يتم تعبئة 70 مليون دولار أمريكي في عام 2017، ومبلغ مماثل يرد في إطار الاتفاقات الجارية. وقُدم الاستعراض الأول لإطار الاقتراض السيادي إلى لجنة مراجعة الحسابات والمجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول2016 ووقعت اتفاقية القرض الإفرادي الثالثة مع مصرف التنمية الألماني في ديسمبر/كانون الأول 2016، وتم التوقيع على اتفاقية قرض مع الوكالة الفرنسية للتنمية في مارس 2017. كما قدمت الإدارة تحديثاً شفوياً بشأن المراحل التي تم الوصول إليها بالنسبة للاقتراض من الأسواق. ووضعت الشُعب الإقليمية نهجاً أكثر استراتيجية للتمويل المشترك مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف مثل مصرف التنمية الآسيوي، ومصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ومؤسسة تنمية الأنديز، والبنك الإسلامي للتنمية. وتشير النتائج الأولية مع مصرف التنمية الآسيوي ومصرف التنمية الأفريقي إلى زيادة في البرامج المشتركة التمويل. |
| | ضمان التواؤم الصارم لأي تمويل تكميلي غير مقيد مع المجالات ذات الأولوية في التركيز الاستراتيجي للصندوق. | • نهاية عام 2015 | أخضر | المجالات المواضيعية المتفق عليها للمساهمات التكميلية غير المقيدة في التجديد العاشر لموارد الصندوق (والمبالغ المتعهد بها) هي: تعميم المناخ (65 مليون دولار أمريكي)، والشراكات بين المنتجين والقطاعين العام والخاص (بدون مساهمات)، والتغذية (3 ملايين دولار أمريكي). |
| | ضمان تواؤم الاقتراض السيادي مع أولويات الصندوق وإطار الاقتراض السيادي. | • نهاية عام 2015 | أخضر | أنشئت فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بالاقتراض السيادي لإدارة المناقشات مع المقرضين المحتملين والمفاوضات |

| مجال الإصلاح | الالتزامات الرئيسية | الإطار الزمني والإبلاغ | الوضع | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|
| | | | | اللاحقة بشأن الاقتراض، وتجتمع الفرقة بشكل منتظم. وتوفر اختصاصات فرقة العمل الرفيعة المستوى توجيهات واضحة بشأن كيفية الانخراط في الاقتراض السيادي بموجب إطار الاقتراض السيادي، وإبلاغ لجنة الإدارة التنفيذية ولجنة المراجعة والمجلس بأنشطتها والتماس الإذن للتفاوض بشأن القروض السيادية. |
| | توفير معلومات محدثة للمجلس التنفيذي بشأن تحديد مصادر للاقتراض السيادي والمفاوضات مع المقرضين المحتملين. | • ديسمبر/كانون الأول 2015 | أخضر | عرض الاستعراض الأول لإطار الاقتراض السيادي على المجلس في سبتمبر/أيلول 2016. وأشرفت فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بالاقتراض السيادي على مناقشات الاقتراض مع المقرضين المحتملين ومفاوضات الاقتراض اللاحقة.<br>وتقدم معلومات محدثة بشكل منتظم إلى لجنة الإدارة التنفيذية بشأن المقترضين المحتملين وتلتمس موافقة لجنة الإدارة التنفيذية قبل مواصلة المفاوضات.<br>وفي سبتمبر/أيلول 2016، وافق المجلس التنفيذي على الوصول إلى الرصيد المتبقي البالغ 100 مليون يورو في إطار مرفق مصرف التنمية الألماني. وتم توقيع اتفاقية قرض فردي ثالث ونهائي في 9 ديسمبر/كانون الأول 2016 بقيمة 100 مليون يورو.<br>وفي ديسمبر/كانون الأول 2016، أذن المجلس التنفيذي للإدارة بالتفاوض بشأن شروط وأحكام قرض بقيمة 200 مليون يورو تقدمه الوكالة الفرنسية للتنمية دعماً لبرنامج القروض والمنح لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق. وتم التوقيع على الاتفاقية في 13 مارس/آذار 2017 مع الوكالة الفرنسية للتنمية وتمت إحالتها إلى المجلس للعلم. |

# هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق: معالم رئيسية مختارة لانخراط الصندوق مع المجلس التنفيذي

**أخضر: في المسار المقرر/أصفر: في المسار المقرر تقريبا/أحمر: ليس في المسار المقرر**

الجدول 4

| مسلك العمل | معالم رئيسية | الإطار الزمني والإبلاغ | الوضع | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|
| **الإطار الاستراتيجي للصندوق 2016 -2025** | • ندوة غير رسمية مع المجلس التنفيذي | • ربيع 2015 | أخضر | ندوتان غير رسميتين للمجلس التنفيذي بشأن الإطار الاستراتيجي تعقدان في عام 2015 (30 يونيو/حزيران و7 أكتوبر/تشرين الأول). |
| | • ندوة للمجلس التنفيذي مع وكالات الأمم المتحدة/مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بشأن التركيز المواضيعي والقطري | • خريف 2015 | أخضر | من المقرر عقد ندوة غير رسمية. |
| | • عرض الإطار الاستراتيجي على المجلس التنفيذي | • ديسمبر/كانون الأول 2015 | أخضر | وافق المجلس التنفيذي في فبراير/شباط 2016على الإطار الاستراتيجي الجديد للصندوق للفترة 2016–2025. |
| **نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء** | • اجتماع مجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء بشأن برنامج عام 2015 | • في بداية 2015 | أخضر | عقد الاجتماع في 16 يوليو/تموز 2015. |
| | • مكتب التقييم المستقل في الصندوق يقدم وثيقة نهج للتقييم المؤسسي بشأن نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء إلى لجنة التقييم | • مارس/آذار 2015 | أخضر | تمت مناقشة لوثيقة نهج التقييم المؤسسي نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في لجنة التقييم في مارس/آذار، ومنذ ذلك الحين تم استكمال وثيقة النهج ونشرها على القسم الخاص بمكتب التقييم المستقل من موقع الصندوق على الإنترنت. |
| | • تقديم مجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء لتقرير مرحلي سنوي إلى المجلس التنفيذي | • ديسمبر/كانون الأول 2015 | أخضر | أدرج في التقرير المرحلي السنوي لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء إلى المجلس التنفيذي. |
| | • تقديم التقييم المؤسسي الذي أجراه مكتب التقييم المستقل في الصندوق لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء على المجلس التنفيذي | • أبريل/نيسان 2016 | أخضر | تم عرض التقرير النهائي على لجنة التقييم في مارس/آذار 2016، وعلى المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2016 مع رد إدارة الصندوق. |
| | • بناء على نتائج مكتب التقييم المستقل في الصندوق، استعراض نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وتقديم التوصيات النهائية إلى المجلس التنفيذي | • ديسمبر/كانون الأول 2016 | أخضر | وافق المجلس التنفيذي للصندوق في دورته الحادية والعشرين بعد المائة على تعزيزات معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. انظر EB 2017/121/R.2]. |
| **إطار الاقتراض السيادي المقترض** | • قرار المجلس التنفيذي | • أبريل/نيسان 2015 | أخضر | ووافق المجلس التنفيذي على إطار الاقتراض السيادي في 23 أبريل/نيسان 2015. وتم تقديم استعراض إلى لجنة مراجعة الحسابات والمجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول 2016. |
| | • تقديم تحديث إلى المجلس التنفيذي بشأن تحديد الاقتراض السيادي والتفاوض بشأنه | • ديسمبر/كانون الأول 2015 | أخضر | ووافق المجلس التنفيذي على استخدام 100 مليون يورو من تمويل مصرف التنمية الألماني لاستخدامه في إطار التجديد العاشر لموارد الصندوق. وتم إبلاغ المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2016 وأذن بالتفاوض بشأن اتفاقية مع الوكالة الفرنسية للتنمية للحصول على قرض سيادي قيمته 200 مليون يورو لدعم برنامج القروض والمنح لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق. |
| | • الموافقة على أي اقتراض سيادي جديد | • التجديد العاشر لموارد الصندوق | أخضر | أنشئت فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بالاقتراض السيادي لتوجيه ردود الإدارة على النُهج التي يتبعها المقرضون المحتملون. وستتولى فرقة العمل المسؤولية عن إدارة مفاوضات الاقتراض. وتم التفاوض بشأن قرض من الوكالة الفرنسية للتنمية وتوقيعه في 13 مارس/آذار 2017 بقيمة 200 مليون يورو لدعم برنامج القروض |

| مسلك العمل | معالم رئيسية | الإطار الزمني والإبلاغ | الوضع | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|
| | | | | والمنح لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق. والصندوق حاليا في المراحل الأولى من استطلاع قرض سيادي محتمل (ينصب تركيزه على تغير المناخ) لفترة التجديد الحادي عشر للموارد مع حكومة كندا. |
| **إدراج معلومات حديثة في استراتيجية البلدان متوسطة الدخل** | • ندوة غير رسمية للمجلس التنفيذي عن المخطط التفصيلي | • يونيو/حزيران 2015 | أصفر | تقرر تعليق عقد هذه الندوة. |
| | • تقديم معلومات محدثة إلى المجلس التنفيذي | • ديسمبر/كانون الأول 2015 | أخضر | عُرضت وثيقة بشأن الانخراط مع البلدان متوسطة الدخل على المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2016. وعرضت في سبتمبر/أيلول 2016 على المجلس التنفيذي للعلم وثيقة تستعرض بشكل عام النهج الشامل إزاء الأوضاع الهشة، ونظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، والبلدان متوسطة الدخل، واللامركزية. وسوف يتم تشاطر وثيقة توحد التوجهات والخطط المستقبلية في المجالات الأربعة (بما في ذلك التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي) مع الدول الأعضاء في مايو/أيار 2017 لإرشاد المداولات الموضوعية الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. |

# إطار قروض الشركاء الميسّرة لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق

**(كما وافق عليه المجلس التنفيذي في 30 أكتوبر/تشرين الأول 2017)**

## أولا- المقدمة

1- أدخلت قروض الشركاء الميسّرة مؤخراً في مجال التمويل الإنمائي كواحدة من عدد من مبادرات التمويل الابتكارية التي تستخدمها المؤسسات المالية الدولية، مثل المؤسسة الدولية للتنمية، وصندوق التنمية الأفريقي.[103] والغرض من قروض الشركاء الميسّرة هو رفد مساهمات المنح التقليدية والموارد الرأسمالية التي توفرها الدول الأعضاء أو الوكالات التي تمتلكها أو تتحكم بها الدول الأعضاء. وتحظى الدول الأعضاء التي توفر قروض الشركاء الميسّرة بحقوق تصويت على أساس "عنصر المنحة" المتأصل في مثل هذه القروض نظرا لشروطها التيسيرية.

2- تعتبر الأموال المقترضة حالياً جزءاً من الاستراتيجية المالية للصندوق. ولفترة التجديد الحادي عشر للموارد، يتصور أن يستمر تمويل برنامج القروض والمنح جزئيا من خلال الاقتراض. وتعتبر قروض الشركاء الميسّرة – جنبا إلى جنب مع القروض السيادية – أحد الطرائق المحتملة للحصول على الأموال المقترضة. وتوفر هذه الوثيقة استعراضا للخصائص الرئيسية لقروض الشركاء الميسّرة كما نفذتها كل من المؤسسة الدولية للتنمية وصندوق التنمية الأفريقي، وتقترح إطاراً لقروض الشركاء الميسّرة لمناقشته مع الدول الأعضاء في الصندوق.

## ثانيا- الخصائص الأساسية لقروض الشركاء الميسّرة وخبرات المؤسسات المالية الدولية بشأنها

3- استخدمت الديون التيسيرية تقليديا لأغراض المساعدة ثنائية الأطراف، حيث تقتصر مساهمات الجهات المانحة للمؤسسات المالية الدولية على المنح واشتراكات رأس المال. إلا أنه، ونتيجة لتضافر عدد من العوامل، بما في ذلك المعوقات المالية التي تواجهها بعض الجهات المانحة، واستعداد بعضها الآخر لزيادة مساعدتها الإنمائية، بدأ يُنظر إلى قروض الشركاء الميسّرة، وبصورة متدرجة، على أنها أداة رئيسية في الإطار المالي للمؤسسات المالية الدولية كوسيلة لتوسيع قاعدة التمويل، بما يتعادى المساهمات الأساسية الاعتيادية.

4- وتتضمن شروط قروض الشركاء الميسّرة سعر فائدة ينخفض بصورة كبيرة عن أسعار الفائدة السائدة في السوق، وآجال استحقاق طويلة وفترات سماح طويلة. وقروض الشركاء الميسّرة غير مخصصة، وتستخدم كجزء من المجمع الإجمالي للتمويل الذي يتضمن مساهمات المنح والموارد الداخلية (عادة المتأتية من التدفقات العائدة من القروض وعائدات الاستثمار). إضافة إلى ذلك، وعند تقديم قرض من قروض الشركاء الميسّرة، توافق البلدان المانحة لهذه القروض على مبدأ الإضافية (أي ألا يتم الاستعاضة عن المساهمات

[103] يشار إليها بمصطلح قروض الجهات المانحة الميسّرة في صندوق التنمية الأفريقي.

الأساسية بهذه القروض) وبالتالي، الالتزام بالاستدامة المالية طويلة الأمد للمؤسسة المعنية.

## ثالثا– مبادئ برامج قروض الشركاء الميسّرة الموجودة

5- يتوجه استخدام قروض الشركاء الميسّرة في كل من المؤسسة الدولية للتنمية وصندوق التنمية الأفريقي بعدد من المبادئ الجوهرية[104]، وهي تلك الواردة أدناه:

(أ) **الإضافية**. يجب أن تشكل قروض الشركاء الميسّرة إضافة للمساهمات الأساسية بحيث لا يستعاض بها عنها. وبصورة نمطية ترد آليات تجنب مخاطر الاستعاضة هذه متأصلة في أطر قروض الشركاء الميسّرة. وفي حال كل من المؤسسة الدولية للتنمية وصندوق التنمية الأفريقي، يُطلب من الأعضاء الذين يرغبون بتوفير قرض من قروض الشركاء الميسّرة أن يضعو **معيارا مرجعيا للحد الأدنى من مساهماتهم الأساسية الاعتيادية**. ويستند هذا المعيار المرجعي عادة على المساهمات الأساسية الاعتيادية التي وفرتها هذه الدول للتجديد السابق. وفي حال المؤسسة الدولية للتنمية وصندوق التنمية الأفريقي، وضع هذا المعيار بحدود 80 بالمائة من التجديد السابق. ويتألف إجمالي المساهمات في التجديد من المساهمة الأساسية الاعتيادية، وعنصر المنحة في قرض الشركاء الميسّر.

(ب) **الحفاظ على الجدوى المالية طويلة الأجل**. يجب أن يتم وضع حدود على حجم الدين المتعاقد عليه لضمان أن يبقى الخطر المتعلق بإدخال الديون في إطار تمويل المؤسسة المالية الدولية المعنية قابلاً للإدارة.

(ج) **تمييز الجهة المانحة**. يجوز توفير قروض الشركاء الميسّرة إما من قبل الأعضاء، أو وكالات يتحكم بها الأعضاء فقط. ويجب تمييز الأعضاء الذين يوفرون قروض الشركاء الميسّرة إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وتعويضهم عن توفير مثل هذه القروض. وقد اتخذ هذا التمييز والتعويض حتى تاريخه شكل **تخصيص حقوق تصويت** للعضو المعني مقابل عنصر المنحة المتأصل في قرض الشريك الميسر. ويتم احتساب عنصر المنحة بناءاً على معدل خصم يتم تبنيه بالتشاور مع الأعضاء. ويجب أن يكون معدل الخصم عالٍ بما فيه الكفاية لتوفير الحافز للدول الأعضاء التي تظهر استعدادا لتقديم قروض الشركاء الميسّرة للمؤسسة المالية الدولية، على أن يكون منخفضا بما فيه الكفاية لتوليد عنصر منحة يعتبر مقبولا من الأعضاء الذين يوفرون جميع مساهماتهم على شكل منح.

(د) **عدم التخصيص**. يجب أن تذهب حصائل قروض الشركاء الميسّرة إلى المجمع العام لموارد التجديد، وألا تخصص لتمويل أي نشاط معين، كذلك لا يجوز تخصيصها لأي دولة عضو أو أي فئة من الدول الأعضاء في المؤسسة المالية الدولية.

(هـ) **إدارة الحصائل**. بانتظار الصرف منها، يجب استثمار حصائل قروض الشركاء الميسّرة بناء على السياسات والمبادئ التوجيهية التي تحكم موارد التجديد في المؤسسة المالية المعنية.

---

[104] انظر ورقة مناقشة بعنوان "قروض الجهات المانحة الميسّرة" المعروضة على الاجتماع الرابع لمجموعة عمل صندوق التنمية الأفريقي 29–30 مايو/أيار أبيدجان، كوت ديفوار.

(و) **المساواة في المعاملة والشفافية.** يجب أن تطبق الشروط والأوضاع الخاصة بقروض الشركاء الميسّرة، كما ينص عليه الإطار الذي تتبناه وتنشره المؤسسة المالية الدولية المعنية، على جميع موفري هذه القروض، بصورة متساوية بدون أي استثناءات.

(ز) **الاستدامة.** يجب تصميم إطار قروض الشركاء الميسّرة بحيث تكون مستدامة ذاتيا دون أن تؤثر على الموارد من مصادر التمويل التقليدية للمؤسسة المالية الدولية.

# رابعا- تنفيذ قروض الشركاء الميسّرة في كل من المؤسسة الدولية للتنمية وصندوق التنمية الأفريقي

## ألف- عملية التجديد السابع عشر وعملية التجديد الثامن عشر لموارد المؤسسة الدولية للتنمية

6- أدخلت قروض الشركاء الميسّرة لأول مرة كآلية تمويلية ابتكارية في عملية التجديد السابع عشر لموارد المؤسسة الدولية للتنمية. وقد مُنِحت المؤسسة قروض الشركاء الميسّرة من خمس دول أعضاء بمبلغ إجمالي قدره 2.3 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (3.4 مليار دولار أمريكي) مما يمثل 6 بالمائة من إجمالي إطار التمويل الإجمالي لعملية التجديد السابع عشر لموارد المؤسسة. وتكررت قروض الشركاء الميسّرة أثناء عملية التجديد الثامن عشر للموارد حيث التزمت خمس دول بإقراض المؤسسة ما مجموعه 3.7 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (5.2 مليار دولار أمريكي) تمثل 5 بالمائة من إطار التمويل الإجمالي لعملية التجديد الثامن عشر لموارد المؤسسة. وفي تجديدي الموارد السابع عشر والثامن عشر للمؤسسة، وفرت كل من البلدان التالية قروض شركاء ميسّرة: فرنسا، اليابان، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة، الصين (فقط في التجديد السابع عشر لموارد المؤسسة)، بلجيكا (فقط في التجديد الثامن عشر لموارد المؤسسة).

7- ووافقت المؤسسة الدولية للتنمية على منح هذه الأعضاء حقوقا تصويتية تتناسب مع عنصر المنحة في قروض الشركاء الميسّرة. وأجرت مناقشات عديدة لتحديد معدل خصم متساوٍ لاحتساب عنصر المنحة في القروض لأن ذلك يؤثر على الحافز الممنوح للدول الأعضاء لتوفير مثل هذه القروض. وبتقريرها لمعاملة عنصر المنحة في القروض "كاشتراكات إضافية"، تتلقى الدول الأعضاء بموجب قروض الشركاء الميسّرة حقوق تصويت واعتراف بتقاسم الأعباء. واعتمد مجلس محافظي المؤسسة على أحكام ميثاق المؤسسة الذي يمنحها إمكانية تقرير حجوم وشروط وأوضاع مثل هذه الاشتراكات وحقوق التصويت المرتبطة بها.

8- اعتُمد معدل خصم قدره 2.65 بالمائة خلال عملية التجديد السابع عشر لموارد المؤسسة. وأما بالنسبة لعملية التجديد الثامن عشر، فقد تم الاتفاق على معدلين مختلفين للخصم اعتمادا على شروط القرض، وهما 2.35 بالمائة للقروض التي تتسم بآجال سداد على مدى 25 عاماً، و2.70 بالمائة للقروض التي تتسم بآجال سداد على مدى 40 عاماً.

9- وتم إدخال حد حصيف للدين في عملية التجديد السابع عشر لموارد المؤسسة استنادا إلى:(1) الطبيعة التيسرية الإجمالية للإقراض الذي توفره المؤسسة الدولية للتنمية؛ (2) الشروط التي ستقترض المؤسسة بموجبها. علاوة على ذلك، ولغرض إدخال قروض الشركاء الميسّرة في عملية التجديد السابع عشر لموارد المؤسسة، طلب من إدارة المؤسسة تأكيد إمكانية استخدام الإطار الحالي للتحوط من مخاطر العملة في المساهمات وفي القروض بعملة واحدة لإدارة مخاطر العملة في قروض الشركاء الميسّرة.

10- تتسم جميع قروض الشركاء الميسّرة في المؤسسة الدولية للتنمية بسعر فائدة قسيمة موحد لوحدات حقوق

السحب الخاصة بما لا يتجاوز 1 بالمائة. وللدول الأعضاء الخيار لتوفير موارد منح إضافية لردم الاختلاف بين سعر فائدة القسيمة على قروض الشركاء الميسّرة وسعر فائدة القسيمة المستهدف لهذه الدول، إن كان أعلى.

## باء - خبرة صندوق التنمية الأفريقي (التجديد الرابع عشر للموارد)

11- أُدخِلت قروض الجهات المانحة الميسّرة في سياق التجديد الرابع عشر لموارد صندوق التنمية الأفريقي باتباع نفس الاستراتيجية والمبادئ، والحساب المالي الذي تم وصفه بالنسبة للمؤسسة الدولية للتنمية. واستخدمت قروض الجهات المانحة الميسّرة لتمويل قروض الصندوق لما يعرف ببلدان الفجوة والبلدان المختلطة، وتلك التي هي قيد التخرج بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

12- وتم احتساب معدل الخصم لأغراض حساب عنصر المنحة، وتقاسم الأعباء وحقوق التصويت استنادا إلى نفس نهج "صافي الدخل المكتسب" الذي استخدمته المؤسسة الدولية للتنمية، وحدد بمستوى 2.65 بالمائة. وكما هو الحال بالنسبة لدورتي عمليتي تجديد الموارد السابع عشر والثامن عشر للمؤسسة الدولية للتنمية، وبموجب التجديد الرابع عشر لموارد صندوق التنمية الأفريقي، جرى تفويض خاص بحساب عنصر المنحة في قروض الجهات المانحة الميسّرة كمساهمة لأغراض احتساب تقاسم الأعباء وحقوق التصويت على أساس أحكام ميثاق صندوق التنمية الأفريقي الذي يسمح له بمرونة كبيرة في تقرير الشروط والأوضاع المتعلقة "بالاشتراكات الإضافية".

13- وبعد إدخال قروض الجهات المانحة الميسّرة، استعرض صندوق التنمية الأفريقي مبادئه التوجيهية لإدارة الأصول والخصوم للسماح باستخدام هذه القروض في إطاره التمويلي. وعلى وجه الخصوص، تطرق الاستعراض إلى ما يلي: (1) الحاجة إلى زيادة الحد الأقصى للديون لاستيعاب قروض الجهات المانحة الميسّرة؛ (2) الحاجة لزيادة الحد الأدنى الحصيف من السيولة للأخذ بعين الاعتبار متطلبات تخديم هذه القروض. وحتى تاريخه لم توافق إلا فرنسا فقط على توفير قرض من قروض الجهات الميسّرة لأغراض التجديد الرابع عشر لموارد صندوق التنمية الأفريقي.

# خامسا– النهج المقترح للصندوق

14- في الوثيقة المعنونة "الاستراتيجية المالية لفترة التجديد الحادي عشر لموارد للصندوق وما بعدها"، اقترح أن يقترض الصندوق ما يعادل 50 بالمائة من إجمالي المساهمات الأساسية في تجديد موارده. وستكون قروض الشركاء الميسّرة الخيار الأقل تكلفة للحصول على هذه الأموال المقترضة. ويوفر المقطع أدناه القواعد التوجيهية لتنفيذ إطار قروض الشركاء الميسّرة استنادا إلى الخبرات المكتسبة حتى تاريخه في المؤسسة الدولية للتنمية وصندوق التنمية الأفريقي، واقتراض الصندوق بموجب إطار الاقتراض السيادي. وهو يوفر مقترحا لوضع إطار لقروض الشركاء الميسّرة يستند إلى متطلبات الصندوق.

15- ونظرا للإطار الزمني المتسارع لتنفيذ برنامج قروض الشركاء الميسّرة في الصندوق، تقرر أن يتم وضع إطار قروض الشركاء الميسّرة في الصندوق بحيث يتبع إلى أقصى حد ممكن نموذج إطار قروض الشركاء الميسّرة في عملية التجديد الثامن عشر لموارد المؤسسة الدولية للتنمية، مع إدخال التعديلات الملائمة لاستيعاب ظروف الصندوق المخصوصة.

16- **اعتبر أنه من الملائم إيجاد إطار لقروض الشركاء الميسّرة منفصل عن إطار الاقتراض السيادي.** وافق

الصندوق على إطار الاقتراض السيادي في أبريل/نيسان 2015، كإطار يضع المعايير التي يمكن للصندوق ضمنها الاقتراض من الدول السيادية و/أو المؤسسات التي تدعمها دول سيادية. وفي حين أن قروض الشركاء الميسّرة، إلى الحد الذي يمكن من خلاله الحصول عليها من الدول الأعضاء (أو من المؤسسات التي تدعمها الدول الأعضاء) تمثل قروضا سيادية، إلا أن هنالك حاجة إلى إطار منفصل لقروض الشركاء الميسّرة نظرا لطبيعتها المنفردة المتأصلة (وخاصة بسبب عنصر المنح فيها الذي يسمح للدول الأعضاء بالحصول على حقوق تصويت). وبالتالي، فمن غير المقصود أن تخضع قروض الشركاء الميسّرة لإطار الاقتراض السيادي على الرغم من أن بعض خصائصها مستوحاة منه.

17- **القواعد التوجيهية لتبني إطار قروض الشركاء الميسّرة.** بالاستناد إلى المبادلات التي جرت مع المؤسسة الدولية للتنمية ومصرف التنمية الأفريقي بشأن المظاهر الأساسية لإطار قروض الشركاء الميسّرة/قروض الجهات المانحة التيسيرية في المؤسستين، والنهج المتبع في التفاوض عليها وتنفيذها، طوّر الصندوق العناصر التالية كمظاهر توجيهية لنهجه في التفاوض على إطار قروض الشركاء الميسّرة:

(1) **ضمان التشاور المبكر مع الموفرين المحتملين لقروض الشركاء الميسّرة.** أظهرت خبرة كل من المؤسسة الدولية للتنمية وصندوق التنمية الأفريقي أهمية المشاورات المبكرة مع موفري قروض الشركاء الميسّرة المحتملين، والحصول على إشارات مبكرة عن حجوم القروض، وشروطها المالية، والعملة التي قد يمكن توفيرها بها. ومن شأن ذلك أن يسمح باحتساب صحيح لمعدل الخصم الملائم. كذلك فإنه من الهام بمكان الإشارة إلى أنه ليس في حوزة جميع الدول الأعضاء الأدوات التي تسمح لها بتوفير قروض الشركاء الميسّرة. وهو أمر لا بد من أخذه بعين الاعتبار عند وضع هيكلية حوافز هذه القروض، بهدف تجنب أي وضع يسمح للبلدان التي تمتلك مثل هذه الأدوات بالحصول على "مزايا غير عادلة" مقارنة بالبلدان التي لا تمتلكها.

(2) **الاتفاق على شرط الإضافية واتباعه بصرامة.** أثبتت أهمية وجود قاعدة واضحة لضمان شرط الإضافية بغية تأمين التوازن الملائم بين الإبقاء على الوضع الخاص للمساهمات الأساسية الاعتيادية، والسماح بإتاحة المرونة للجهات المانحة. وفي دورتي تجديد الموارد السابع عشر والثامن عشر لموارد المؤسسة الدولية للتنمية والتجديد الرابع عشر لموارد صندوق التنمية الأفريقي، تم تطبيق مبدأ 80 إلى 20، بحيث يتم توفير 80 بالمائة على الأقل من مساهمات المنح كمساهمات أساسية اعتيادية (مقارنة بالمساهمات الممنوحة من خلال قروض الشركاء الميسّرة). ولأن هذا النموذج هو الأكثر قابلية للتطبيق حتى تاريخه، يقترح الصندوق أن يطبق قاعدة 80 إلى 20 فيما يتعلق بقروض الشركاء الميسّرة.

(3) **السماح للوكالات التي تمتلكها أو التي تتحكم بها الدول الأعضاء بتوفير قروض الشركاء الميسّرة.** من الهام بمكان الإشارة إلى أنه، وكما هو عليه الوضع في المؤسسة الدولية للتنمية ومصرف التنمية الأفريقي، هنالك بعض الدول الأعضاء التي قد ترغب بتوفير قروض الشركاء الميسّرة من خلال الوكالات التي تمتلكها أو تتحكم بها، وذلك مقبول ضمن إطار الاقتراض السيادي الذي يسمح لمثل هذه الوكالات المشار إليها بـ"المؤسسات التي تدعمها دول سيادية" بتوفير قروض سيادية للصندوق. وأما الخاصية الإضافية فيما يتعلق بقروض الشركاء الميسّرة، فهي تأهيل الدولة العضو التي تمتلك أو تتحكم بمؤسسة تدعمها دولة سيادية وتوفر قرضا من

قروض الشركاء الميسّرة للحصول على حقوق تصويت مقابل عنصر المنحة في قرض الشركاء الميسر.

(4) **احتساب عنصر المنحة.** ستحتسب إدارة الصندوق عنصر المنحة المتأصل في قروض الشركاء الميسّرة وحقوق التصويت التي ستحظى بها الدول الأعضاء استناداً إلى الوفر المتحقق نظرا لتيسيرية القرض.

(5) **إدارة هيكلية الشروط وخطر سعر الفائدة.** لأغراض إطار قروض الشركاء الميسّرة، يقترح الصندوق تطبيق نفس المبادئ والشروط المالية التي طبقتها كل من المؤسسة الدولية للتنمية وصندوق التنمية الأفريقي بالنسبة لإطاريهما لهذه القروض. وينطبق ذلك على وجه الخصوص على آجال الاستحقاق المقترحة وأسعار الفائدة المفروضة على القروض، كما هو واضح من الجدولين 2(أ) و2(ب) الواردين في هذه الوثيقة.

(6) **تجنب تفتيت تدابير الاقتراض من خلال وضع حد أدنى لحجوم القروض.** أثبتت المفاوضات على القروض السيادية أنها عملية تستغرق وقتا طويلا. وفي حين أن وجود إطار لقروض الشركاء الميسّرة من شأنه أن يقلص وبصورة كبيرة تكاليف المعاملات، إلا أنه من غير المشجع عليه القبول بالتفتيت المفرط لتدابير الاقتراض. ويمكن تحقيق ذلك من خلال الاتفاق على حد أدنى لحجم القروض يطبق على كل قرض إفرادي من قروض الشركاء الميسّرة.

(7) **ضمان وجود الإجراءات الضرورية لإدارة خطر الاستعاضة.** من الهام وضع متطلبات واضحة لتوفير الحوافز الملائمة للدول الأعضاء لاستخدام هذا الخيار المخصوص للتمويل، ولكن وفي الوقت نفسه، تأمين الحماية من خطر الاستعاضة، وهذا ما قام به الصندوق بالفعل لأغراض إطار الاقتراض السيادي[105]، وكما فعلته المؤسسة الدولية للتنمية وصندوق التنمية الأفريقي بشأن قروض الشركاء الميسّرة/قروض الجهات المانحة الميسّرة.

(8) **ضمان استدامة إطار قروض الشركاء الميسّرة.** لابد من أن يكون إطار قروض الشركاء الميسّرة قابلا للاستدامة الذاتية بحيث يتم تخديم كل قروض الشركاء الميسّرة من خلال التدفقات العائدة من القروض التي يمنحها الصندوق بشروط تيسيرية للغاية وشروط مختلطة، وهي القروض التي ستستخدم حصائل قروض الشركاء الميسّرة لتمويلها.

[105] كما ناقشته الوثيقة EB 2016/118/R.30، الفقرة 22، فقد تطرق إطار الاقتراض السيادي لهذه المسألة من خلال حكم مخصوص. وفي هذا الصدد يمكن الرجوع إلى الفقرة الثامنة من الوثيقة (EB 2015/114/R.17/Rev.1) التي تنص على ما يلي: سوف لن يدخل الصندوق في مناقشات للاقتراض مع دولة عضو فيه، أو مع مؤسسة تدعمها تلك الدولة العضو إلا في حال كانت مساهمة الدولة العضو الأساسية في آخر تجديد للموارد (الذي سيشار إليه بالتجديد صفر) يعادل ما لا يقل عن 100 في المائة من المبلغ المساهَم به في دورة التجديد السابقة (المساهمة 1). وأما الاستثناء من هذه القاعدة، فهي عندما تكون المساهمة 1 لهذه الدولة العضو أعلى بـ10 في المائة أو أكثر من مساهمتها الأساسية في التجديد السابق مباشرة (المساهمة 2). وفي هذه الحالة فإن المساهمة صفر لهذه الدولة العضو يجب أن تعادل ما لا يقل عن 100 في المائة من المساهمة 2، كي يقرر الصندوق فيما لو كان سيدخل في ترتيب للاقتراض من هذه الدولة العضو المعنية".

# سادسا- الإطار المقترح لقروض الشركاء الميسّرة في الصندوق

## ألف- الشروط والأوضاع

18- يقترح تبني الشروط والأوضاع التالية:

(1) **أجل الاستحقاق.** 25 أو 40 سنة بهدف المطابقة مع الشروط التيسيرية للغاية والمختلطة التي يطبقها الصندوق.

(2) **فترة السماح.** 5 سنوات لقرض أجل استحقاقه 25 سنة، أو 10 سنوات لقرض أجل استحقاقه 40 سنة.

(3) **سداد أصل القرض.** سيبدأ سداد أصل القرض بعد انتهاء فترة السماح، بتطبيق جدول لإطفاء القرض على دفعات متساوية بهدف تقليص تكاليف خدمة الدين على الصندوق إلى أقصى حد ممكن، ومطابقة شروط السداد بصورة وثيقة مع شروط سداد القروض التي يمنحها الصندوق بشروط مختلطة وتيسيرية للغاية، بحيث يتم إطفاء أصل قرض أجله 25 سنة بمعدل 5 بالمائة سنويا؛ وإطفاء أصل قرض أجله 40 سنة بمعدل 3.3 بالمائة سنوياً.

(4) **سعر فائدة القسيمة/سعر الفائدة.** سيتم نمذجة قروض الشركاء الميسّرة في الصندوق على نحو مشابه لقروض المؤسسة الدولية للتنمية. وسوف يكون لقروض الشركاء الميسّرة في الصندوق سعر فائدة قسيمة موحد بما لا يتجاوز 1 بالمائة بحقوق وحدات السحب الخاصة، على أن يغطى الفرق بين سعر فائدة القسيمة على قروض الشركاء الميسّرة، وسعر فائدة القسيمة المستهدف للبلد المعني (إذا كان أعلى) من خلال منحة إضافية. إذ سيتاح للدول الأعضاء خيار توفير مثل هذه المنح الإضافية لردم الفرق بين سعر فائدة القسيمة المستهدف الذي يوفره الإطار وسعر فائدة القسيمة المرغوب به على القرض. ولن يتم في هذه المرحلة قبول قروض الشركاء الميسّرة التي تتسم بأسعار فائدة متغيرة، وذلك لأن معظم قروض الصندوق توفر بأسعار فائدة ثابتة.

(5) **الحد الأدنى لسعر الفائدة.** بناء على الطلب، يمكن تطبيق حد أدنى لسعر الفائدة في الحالات التي يكون فيها سعر الفائدة على العملة التي يتم توفير قرض الشركاء الميسر بها سالبا.

(6) **السداد المسبق.** بهدف ضمان الاستدامة المالية للصندوق، يجوز للصندوق تسديد الرصيد المتبقي من قرض الشريك الميسر بصورة مسبقة، جزئياً أو كلياً، دون فرض أي جزاءات عليه.

(7) **العملات.** يمكن للصندوق أن يقبل قروض الشركاء الميسّرة بوحدات حقوق السحب الخاصة، أو بأي عملة أخرى من سلة عملات وحدات حقوق السحب الخاصة (الدولار الأمريكي، واليورو، والين الياباني، والجنيه الإسترليني، والرنمينبي الصيني[106]). وبالامتثال لما ذكر أعلاه، سيقبل الصندوق أيضا قروض الشركاء الميسّرة بعملة تختلف عن العملة التي تسدد فيها المساهمة الأساسية للدولة العضو المعنية.

[106] بالنسبة للرنمينبي الصيني، فإن المعيار المستخدم لتمويل سعر الفائدة قصير الأمد إلى سعر فائدة ثابت هو سعر الفائدة على يوان صيني.

(8) **معايير الأولوية.** بغرض إدارة عدد وحجوم العروض المحتملة لقروض الشركاء الميسّرة، يجب ألا تتجاوز هذه العروض الاحتياجات التمويلية للصندوق. ويتم تقييم العروض وفقا للمعايير التالية (مرتبة حسب أهميتها):

(أ) العملة: تعطى الأفضلية في المقام الأول لقروض الشركاء الميسّرة المعينة بعملات تتاح للصندوق بموجبها ضمانات معقولة بإمكانية اتخاذ إجراءات التحوط الملائمة، أو بإعادة إقراض الأموال بنفس العملة.

(ب) الشروط المالية: ستعطى الأولوية لقروض الشركاء الميسّرة التي تتمتع بأفضل الشروط المالية للصندوق لضمان أكبر قدر ممكن من الاستدامة.

(ج) الحجم: نظرا لأن الصندوق سيسعى لتقليص التكاليف إلى أقصى حد ممكن، ستعطى الأفضلية لأكبر قروض الشركاء الميسّرة حجما.

(9) **طلبات السحب.** ستُسحب قروض الشركاء الميسّرة على ثلاثة أقساط متساوية على مدى لا يتجاوز ثلاث سنوات للسماح للصندوق بإدارة السيولة. وبناء على رغبة الصندوق، وبالاتفاق مع الجهة الموفرة للقرض، يجوز لإدارة الصندوق سحب القرض بشريحة واحدة، إذا ما طلب الشريك المقرض ذلك.

(10) **الحد الادنى لقيمة القرض.** لن يتم النظر إلا في قروض الشركاء الميسّرة بقيمة 20 مليون دولار أمريكي أو أعلى من ذلك.

(11) **الإضافية.** سيكون من المتوقع من الدول الأعضاء التي توفر قروض الشركاء الميسّرة (إما بصورة مباشرة أو من خلال مؤسسات تدعمها هذه الدول) أن توفر مساهمات أساسية **تعادل ما لا يقل عن 80 بالمائة من الحد الأدنى من معيار مساهماتها الأساسية**، وأن تستهدف الوصول إلى إجمالي مساهمات ( تتضمن كل من المساهمة الأساسية وعنصر المنحة في قرض الشريط الميسر) تعادل ما لا يقل عن الحد الأدنى من معيار المساهمة الأساسية. أما الحد الأدنى من معيار المساهمة الأساسية فيجب أن يعادل 100 بالمائة من وسطي المساهمة الأساسية بالعملة المحلية في آخر فترتين سابقتين لتجديد الموارد. (وبالنسبة للتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، فإن ذلك يعني وسطي المساهمة في كل من التجديدين التاسع والعاشر للموارد).[107]

(12) **الفعالية.** ستدخل اتفاقية قروض الشركاء الميسّرة بين الصندوق وموفري هذا القرض (أي بين الدولة العضو أو أحد مؤسساتها التي تدعمها) حيز النفاذ في موعد أقصاه آخر يوم من فترة ستة أشهر بعد تبني قرار التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، ولكن ليس قبل أن تقوم الدولة العضو المعنية بإيداع وثيقة مساهمة لمبلغ مساهمتها الأصلية المطلوب بموجب الفقرة 17(11) أعلاه. وفي الحالات التي تخطط فيها الدولة العضو لتوفير منحة إضافية أو لتقليص سعر فائدة القسيمة على هذا قرض، سيطلب الصندوق تسديد المنحة الإضافية كشرط مسبق لقبول الصروفات من قرض الشريك الميسر، وذلك لحماية الصندوق من دفع تكاليف اقتراض عالية على قرض الشريك

[107] ويمكن التوفيق بين هذا الأمر وقاعدة الإضافية التي ينص عليها إطار الاقتراض السيادي الذي يتطلب أن تبلغ مساهمة الدولة العضو المعنية بآخر تجديد للموارد 100 بالمائة من مساهماتها بالتجديد السابق له، بحيث مازال من المطلوب أن تصل المنحة الأساسية زائد عنصر المنحة في قرض الشركاء الميسر 100 بالمائة الحد الأقصى لمعيار المساهمة بالمنح.

الميسر بدون استلام دفعة المنحة ذات الصلة التي تضمن التيسير المطلوب في هذا القرض.

(13) **التخصيص أو وضع قيود على استخدام الأموال.** بما أن الغرض الأساسي من قروض الشركاء الميسّرة هو تمويل برنامج القروض والمنح في الصندوق، فإنه لا يمكن للصندوق أن يقبل بتخصيص الأموال المقترضة أو وضع قيود على استخدامها. وسيتم تخصيص موارد قروض الشركاء الميسّرة من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء للدول الأعضاء التي تقترض بشروط يمكن مقارنتها بتلك المطبقة على قرض الشركاء الميسر أو أعلى منها، كما هو ملائم. وبالتالي، فهي تغطي جملة المنتجات الإقراضية التي يوفرها الصندوق. ومع ذلك، وبغض النظر عما ورد أعلاه، يتوقع أن تكون الأولوية للقروض الموفرة بشروط تيسيرية للغاية وبشروط مختلطة.

(14) **عنصر المنحة.** يمثل عنصر المنحة القيمة الحالية للفائدة المالية التي تجنيها المؤسسة المالية الدولية من الحصول على قرض من قروض الشركاء الميسّرة مقارنة بقرض يتم التعاقد عليه بشروط السوق. ونتيجة لذلك، سيشكل جزء القرض الذي يعتبر منحة، المستخدم لأغراض إعطاء حقوق تصويت، الحافز للدول الأعضاء لتوفير مثل هذه القروض للمؤسسة المالية الدولية المعنية. وفي حال تسديد منحة إضافية، سيدمج هذا التسديد ضمن قيمة القرض وعنصر المنحة فيه لاحتساب إجمالي مبلغ القرض.

(15) **حقوق التصويت.** سيؤهل عنصر المنحة في قروض الشركاء الميسّرة الدول الأعضاء المانحة له بالحصول على حقوق تصويت بموجب نفس الصيغة المتبعة في احتساب حقوق التصويت لمساهمات التجديد كما هي واردة في المادة 6 المقطع 3(أ)(2) من اتفاقية إنشاء الصندوق.

(16) **الحوكمة.** قبل استكمال المفاوضات، سيعرض المقترح المفصل لكل قرض من قروض الشركاء الميسّرة على لجنة مراجعة الحسابات لاستعراضه، ومن ثم على المجلس التنفيذي للمصادقة عليه. وستخضع هذه القروض لنفس عملية المصادقة المتبعة بالنسبة لتدابير الاقتراض الأخرى المنصوص عليها بموجب إطار الاقتراض السيادي في الصندوق.

19- **إدارة المخاطر**. فيما يتعلق بإدارة المخاطر، ستخضع حصائل قروض الشركاء الميسّرة لنفس إجراءات التخفيف من المخاطر المحددة في إطار الاقتراض السيادي. ولهذه الغاية، سيتبع النهج المنصوص عليه في المقطع "ثامناً – إدارة المخاطر" من إطار الاقتراض السيادي كلما كان قابلا للتطبيق على قروض الشركاء الميسّرة. على وجه الخصوص، وفيما يتعلق بالخطر الائتماني، سيعكف الصندوق على ما يلي:

- تطبيق السياسة الحالية لمتأخرات القروض على القروض الممولة بقروض الشركاء الميسّرة. وبموجب هذه السياسة، وعند وجود دلائل على تراجع قوي في الجدارة الائتمانية للمقترضين من الصندوق، يتم رصد مخصص يضمن استهلاك قرض أو أصل مستحق معين، والاعتراف باعتماد مخصص معين لهذا الاستهلاك؛
- سيسعى الصندوق لضمان استمرار تمتعه بنفس معاملة الدائن المفضل من قبل المجتمع المالي الدولي كغيره من المؤسسات المالية الدولية. وبالنظر إلى طبيعة مقترضيه، يتوقع الصندوق في نهاية المطاف سداد كل قروضه السيادية؛
- تطبيق سياسة تعليق الصروفات الجديدة للقروض المتأخرة لفترة 75 يوماً أو أكثر على القروض

الممولة بقروض الشركاء الميسّرة؛

- مواصلة العمل بمعدلات الاستقطاب المنصوص عليها في إطار الاقتراض السيادي[108] ، مع ملاحظة وجوب مراجعة هذه المعدلات في أعقاب موافقة الدول الأعضاء على الاستراتيجية المالية للتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق؛
- تطبيق متطلبات الاستهلاك التي ينص عليها المعيار المحاسبي 9 من المعايير الدولية للإبلاغ المالي ابتداءً من عام 2018. ووفقاً لهذا المعيار، سيستند الاستهلاك إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة للأدوات المالية خلال دورة حياتها. ويتطلب ذلك قيام كيانٍ بتقدير احتمالات التخلف في السداد عند الإصدار/الشراء وصولاً إلى نهاية أجل استحقاق الأصول المالية الأساسية، ووضعها لمخصص استهلاك يعكس المخاطر الائتمانية الأساسية (الخسائر الائتمانية المتوقعة). وسيتم العمل على تحديث ورصد تقويم الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل مستمر لتعكس التغييرات في تطور المخاطر الائتمانية للأدوات المالية الأساسية؛
- في ضوء اعتماد إطار قروض الشركاء الميسّرة ومواصلة العمل بإطار الاقتراض السيادي، التحضير لاستعراض مستقل خارجي لتقدير ممارسات الصندوق القائمة فيما يتعلق بإدارة المخاطر. وسيتم إجراء هذا الاستعراض في عام 2018 بشكل منفصل عن استعراض الأقران الشامل وفقاً لما تنص عليه خارطة طريق الاقتراض من الأسواق الرأسمالية.

## باء- تقرير عنصر المنحة

20- لأن القيمة الإجمالية الاسمية لقروض الشركاء الميسّرة تمثل مورداً مالياً لبرنامج القروض والمنح في الصندوق، سيمنح الصندوق حقوق تصويت للدول الأعضاء التي توفّر هذه القروض بما يتناسب مع عنصر المنحة المتأصل فيها. وأما عنصر المنحة في قروض الشركاء الميسّرة فهو نسبة القيمة الحالية لخدمة الدين إلى القيمة الحالية لصروفات القرض. والمعادلة الحسابية لذلك هي نفسها المطبقة على إطار قروض الشركاء الميسّرة في عملية التجديد الثامن عشر لموارد المؤسسة الدولية للتنمية، كما حددها تقرير المندوبين المشاركين في العملية على النحو التالي:

$$\mathbf{1} - \frac{\sum_{i=1}^{n}(\boldsymbol{DF_i} \times \boldsymbol{CFS_i})}{\sum_{j=1}^{n}(\boldsymbol{DF_j} \times \boldsymbol{CFD_j})}$$

حيث أن:

$DF_i$ = عامل الخصم للفترة i، محسوباً باستخدام معدّل الخصم في إطار قروض الشركاء الميسّرة

$CFS_i$ = التدفقات النقدية من خدمة الدين في الفترة i

$DF_j$ = عامل الخصم في الفترة j، محسوباً باستخدام معدّل الخصم في إطار قروض الشركاء الميسّرة

$CFD_j$ = التدفقات النقدية من صروفات القروض في الفترة j

[108] EB 2015/114/R.17/Rev.1- إطار الاقتراض السيادي: الاقتراض من الدول السيادية ومن المؤسسات التي تدعمها الدول السيادية

## سابعا- الاعتبارات الإضافية

21- **معدّل الخصم لاحتساب عنصر المنحة.** يعتبر حساب معدل الخصم هاما لأنه يقرر عنصر المنحة، وبالتالي تخصيص الأصوات للدول الأعضاء التي توفر قروض الشركاء الميسّرة. ويرد أدناه وصف للطريقتين المتبعتين لحساب معدل الخصم في تقرير عنصر المنحة:

- **الخيار الأول: صافي العائد المكتسب.** استخدم هذا الخيار في كل من عملية التجديد السابع عشر لموارد المؤسسة الدولية للتنمية والتجديد الرابع عشر لموارد صندوق التنمية الأفريقي. وسيتم استخدام الفائدة المتحققة من برنامج الصندوق الإقراضي لتقرير معدل الخصم، وميزة هذا النهج هي أنه، وفي حال كان سعر الفائدة على الاقتراض أقل من سعر الفائدة المتحقق من برنامج الإقراض، يتم توفير هامش إيجابي ويتولد عائد لصالح الصندوق. إلا أن هذا النهج لا يمثل تكاليف الاقتراض الفعلية التي كان الصندوق سيتحملها بدون قروض الشركاء الميسّرة، مما قد يؤدي إلى المبالغة أو التقليل من تقدير الوفورات المتحققة.
- **الخيار الثاني: صافي وفورات التكاليف.** استخدمت هذه الطريقة في التجديد الثامن عشر لموارد المؤسسة الدولية للتنمية. ومع استعداد المؤسسة للوصول إلى الأسواق الرأسمالية، ساد شعور بضرورة الوصول إلى أسلوب أكثر عدلا في احتساب عنصر المنحة مما سيشكل أساسا لمعدل الخصم على الوفورات المتحققة من خلال قروض الشركاء الميسّرة مقارنة بتكلفة الاقتراض من الأسواق. ويوفر هذا الأمر انعكاسا أفضل للتكاليف الفعلية للاقتراض من الأسواق، وأسلوب أكثر عدالة لتقرير عنصر المنحة، وهو الأسلوب المقترح اعتماده في الصندوق.

22- نظرت إدارة الصندوق في هذين الخيارين عند حساب عنصر المنحة. وبالنسبة للصندوق، يُقترح تبني منهجية تأخذ بعين الاعتبار الوفورات المحتملة على معاملات الإقراض التي أبرمها الصندوق حتى تاريخه، وتعديلها من خلال عامل تصحيح يأخذ بعين الاعتبار إمكانية اقتراض الصندوق حتى تاريخه بشروط ألين بموجب إطار الاقتراض السيادي، مما هو ممكن من خلال الاقتراض من الأسواق الرأسمالية.

23- ولتقرير عامل الخصم الملائم للاستخدام، استندت تكلفة الاقتراض المفترضة التي سيتحملها الصندوق على أساس مرفقي التمويل اللذين تم التفاوض بشأنهما مع كل من مصرف التنمية الألماني والوكالة الفرنسية للتنمية مع إدخال التعديلات الملائمة للأخذ بعين الاعتبار آجال الاستحقاق الأطول لقروض الشركاء الميسّرة. ولأن التفاوض على كلا المرفقين قد تم باليورو، سينطلق نهج الصندوق من تقرير معدل الخصم باليورو كنقطة بداية.

24- ولتحويل تكاليف الاقتراض إلى سعر فائدة ثابت، تم احتساب صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية لكل من الفترتين استنادا إلى اسقاطات السوق لأسعار الفائدة على اليورو بين المصارف لفترة الستة أشهر القادمة. ومن بعدئذ تم إدخال تعديل من شقين على النحو التالي:

- أضيف هامش لعكس الطول الإضافي لقروض الشركاء الميسّرة مقارنة بالاقتراض الذي دخل فيه الصندوق (أو ما يعرف بتعديل المنحنى)؛

- وبعدئذ أضيف هامش آخر ليعكس حقيقة أن الأموال التي اقترضها الصندوق بموجب إطار الاقتراض السيادي ربما كانت بشروط ألين مما يمكن أن يحصل عليه الصندوق في حال اقترض من السوق.

25- بعدئذ تم احتساب أسعار الفائدة الثابتة التي تنتج نفس صافي القيمة الحالية، وجرى الحساب باليورو، ثم أجري حساب مشابه لكل من العملات الأربع الأخرى على خلفية المعايير الملائمة لأسعار الفائدة على الأجل القصير. وتم بعدئذ احتساب الوسطيات الترجيحية للعملات الخمس لتقرير معدلات الخصم بقيم وحدات حقوق السحب الخاصة.

26- وترد معدلات الخصم الناجمة عن المنهجية المذكورة في الجدول أدناه، وتم حسابها بالقيم السائدة بتاريخ 30 يونيو/حزيران 2017.

الجدول 1

**معدلات الخصم في فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق**

**(نسبة مئوية)**

| | *تكاليف تمويل المشروع/معدل الخصم* | |
|---|---|---|
| *العملة* | *قرض شريك ميسر لفترة 25 سنة* | *قرض شريك ميسر لفترة 40 سنة* |
| **حقوق السحب الخاصة** | **2.46** | **2.77** |
| الدولار الأمريكي | 2.89 | 3.23 |
| الين الياباني | 1.09 | 1.58 |
| الجنيه الاسترليني | 1.98 | 2.23 |
| اليورو | 1.87 | 2.24 |
| الرنمينبي الصيني | 3.82 | 3.77 |

27- ستسمح معدّلات الخصم المعينة بعملات محددة باحتساب عنصر المنحة في كلّ عملة إفرادية، وهي ترد في الجدول أدناه.

الجدول 2(أ)

**سعر فائدة القسيمة لوحدات حقوق السحب الخاصة وما يقابلها من العملات في سلة عملات حقوق السحب الخاصة**

**(نسبة مئوية)**

| *قروض الشركاء الميسّرة لمدّة 25 سنة مع جدول صرف لمدة 3 سنوات* | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| *العملة* | *أسعار فائدة القسائم* | | | | |
| **حقوق السحب الخاصة** | **0.00** | **0.50** | **1.00** | **1.50** | **2.00** |
| الدولار الأمريكي | 0.35 | 0.86 | 1.38 | 1.90 | 2.41 |
| الين الياباني | (1.10) | (0.66) | (0.21) | 0.24 | 0.69 |
| الجنيه الاسترليني | (0.38) | 0.10 | 0.58 | 1.06 | 1.55 |
| اليورو | (0.47) | 0.01 | 0.48 | 0.96 | 1.44 |
| الرنمينبي الصيني | 1.08 | 1.64 | 2.19 | 2.74 | 3.30 |
| **عنصر المنحة** | **28.56** | **22.72** | **16.87** | **11.02** | **5.18** |

الجدول 2(ب)

**سعر فائدة القسيمة لوحدات حقوق السحب الخاصة، وما يقابلها من العملات في سلة عملات حقوق السحب الخاصة**

**(نسبة مئوية)**

*قروض الشركاء الميسّرة لمدّة 40 سنة مع جدول صرف لمدة 3 سنوات*

| *العملة* | *أسعار فائدة القسائم* | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| **حقوق السحب الخاصة** | **0.00** | **0.50** | **1.00** | **1.50** | **2.00** |
| الدولار الأمريكي | 0.31 | 0.83 | 1.36 | 1.89 | 2.41 |
| الين الياباني | (0.81) | (0.38) | 0.06 | 0.49 | 0.93 |
| الجنيه الاسترليني | (0.37) | 0.10 | 0.57 | 1.04 | 1.51 |
| اليورو | (0.36) | 0.11 | 0.59 | 1.06 | 1.53 |
| الرنمينبي الصيني | 0.66 | 1.22 | 1.78 | 2.33 | 2.90 |
| **عنصر المنحة** | **46.99** | **38.45** | **29.91** | **21.36** | **12.82** |

الجدول 3(أ)

**توضيح عنصر المنحة في قروض الشركاء الميسّرة بأسعار فائدة قسائم مختلفة**

**(نسبة مئوية)**

*قروض الشركاء الميسّرة لمدّة 25 سنة مع جدول صرف لمدة 3 سنوات*

| *العملة* | *أسعار فائدة القسائم* | | |
|---|---|---|---|
| **حقوق السحب الخاصة** | **0.00** | **0.50** | **1.00** |
| الدولار الأمريكي | 0.35 | 0.86 | 1.38 |
| الين الياباني | (1.10) | (0.66) | (0.21) |
| الجنيه الاسترليني | (0.38) | 0.10 | 0.58 |
| اليورو | (0.47) | 0.01 | 0.48 |
| الرنمينبي الصيني | 1.08 | 1.64 | 2.19 |
| **عنصر المنحة** | **28.56** | **22.72** | **16.87** |

الجدول 3(ب)

**توضيح عنصر المنحة في قروض الشركاء الميسّرة بأسعار فائدة قسائم مختلفة**

**(نسبة مئوية)**

*قروض الشركاء الميسّرة لمدّة 40 سنة مع جدول صرف لمدة 3 سنوات*

| *العملة* | *أسعار فائدة القسائم* | | |
|---|---|---|---|
| **حقوق السحب الخاصة** | **0.00** | **0.50** | **1.00** |
| الدولار الأمريكي | 0.31 | 0.83 | 1.36 |
| الين الياباني | (0.81) | (0.38) | 0.06 |
| الجنيه الاسترليني | (0.37) | 0.10 | 0.57 |
| اليورو | (0.36) | 0.11 | 0.59 |
| الرنمينبي الصيني | 0.66 | 1.22 | 1.78 |
| **عنصر المنحة** | **46.99** | **38.45** | **29.91** |

28- **خيار الحد الأدنى لسعر الفائدة**. سيكون من المطلوب وضع حد أدنى لسعر الفائدة بالنسبة للدول الاعضاء التي تسهم بعملات يكون سعر الفائدة عليها، بما يعادل 1 بالمائة على وحدات حقوق السحب الخاصة (وهو الحد الأعلى لسعر الفائدة بموجب إطار قروض الشركاء الميسّرة) سالباً. وفي هذه الحالة، ستوفر الدول الأعضاء قرضاً بسعر فائدة يعادل 0 بالمائة بعملة قرض الشريك الميسر (يمكن أيضاً تحقيق سعر فائدة قسيمة بمعدل 0 بالمائة من خلال الجمع بين قرض بسعر فائدة قسيمة أعلى ومنحة تكميلية). ويعني الحد الأدنى بمعدل 0 بالمائة أن يكون سعر فائدة القسيمة على القرض أعلى من الحد الأقصى لسعر الفائدة

على وحدات حقوق السحب الخاصة، وهو 1 بالمائة. وسيتم ضمان المعاملة العادلة لجميع الدول الأعضاء من خلال استخدام سعر فائدة قسيمة بما يعادل 0 بالمائة لقروض الشركاء الميسّرة لاحتساب عنصر المنحة في هذه القروض في تقرير حقوق التصويت، وللامتثال للحد الأدنى من المساهمات الأساسية. وسيؤدي استخدام سعر فائدة على عملة القرض الشريك الميسر بما يعادل 0 بالمائة إلى تقليص عنصر المنحة مما يعنى ضمناً أن الدولة العضو التي توفر هذا القرض ستحتاج إلى توفير قرض أكبر للإيفاء بمتطلب الحد الأدنى من المساهمات الأساسية.

29- **إمكانية توفير مدفوعات منحة إضافية.** وفي حال اختارت الدولة العضو أن يكون سداد المنحة الإضافية بصورة صريحة (كما يرد وصفه في الفقرة 18(4))، سيحتسب مبلغ السداد المطلوبة استناداً إلى القيمة الحالية للفرق في التدفقات النقدية المستقبلية بين مدفوعات القسيمة الأصلية ومدفوعات سعر فائدة القسيمة المستهدفة. كذلك سيتم استخدام نفس معدل الخصم في إطار قروض الشركاء الميسّرة لاحتساب القيمة الحالية. وبإمكان الدولة العضو المعنية أن توفر مدفوعات المنحة الإضافية على أقساط متعددة فقط في حال كان لقرض الشريك الميسر نفس جدول الصرف، وفي حال تم الإبقاء على القيمة الحالية لمدفوعات المنحة الإضافية. ويوضح الجدول 4 مدفوعات المنحة الإضافية المطلوبة بالأسعار المختلفة لفائدة القسائم الأصلية والمستهدفة:

الجدول 4

**توضيح لمدفوعات المنحة الإضافية المطلوبة لردم الفجوة بين أسعار فائدة القسائم الأصلية والمستهدفة**

*قرض شريك ميسّر لمدّة 25 سنة مع جدول صرف لمدة 3 سنوات*

| *العملة* | *سعر فائدة القسيمة الأصلي* | *سعر فائدة القسيمة المستهدف* | *الفرق (سعر فائدة القسيمة الأصلي مقابل المستهدف)* | *معدل الخصم* | *منحة اضافية(مباشرة) بنفس العملة* |
|---|---|---|---|---|---|
| **حقوق السحب الخاصة** | **2.00** | **1.00** | **1.00** | **2.46** | **114 مليون** |
| الدولار الأمريكي | 2.38 | 1.38 | 1.00 | 2.89 | 110 مليون |
| الين الياباني | 0.79 | (0.21) | 1.00 | 1.09 | 129 مليون |
| الجنيه الاسترليني | 1.58 | 0.58 | 1.00 | 1.98 | 119 مليون |
| اليورو | 1.48 | 0.48 | 1.00 | 1.87 | 120 مليون |
| الرنمينبي الصيني | 3.19 | 2.19 | 1.00 | 3.82 | 102 مليون |

30- **اعتبارات الطلب.** من منظور البلدان المقْتَرِضة، ستسهم قروض الشركاء الميسّرة بتمويل إجمالي برنامج القروض والمنح المستهدف، مع الأخذ بعين الاعتبار تقديرات الطلب على موارد الصندوق وقدرة الصندوق على الإيصال. وبالفعل، وكما هو معترف به، "إن القيود الرئيسية التي تحد من زيادة القدرة الإنمائية للصندوق تكمن في العرض أكثر منها في الطلب"[109].

31- **الاعتبارات القانونية المتعلقة بإدخال إطار قروض الشركاء الميسّرة.** باستثناء الشرط المنصوص عليه في المادة 4 المقطع 5 (جيم) من اتفاقية إنشاء الصندوق والذي يتطلب تعديلا (انظر ما سيرده أدناه). لا يبدو أن الشروط التي تغطي المساهمات بموجب هذه الاتفاقية تمثل أي تحديات قانونية مخصوصة في وجه وضع إطار لقروض الشركاء الميسّرة على النحو الموصوف أعلاه.

32- وبموجب المادة 4، البند 5 (جيم) من الاتفاقية، يجوز للمساهمات المقدمة للصندوق أن تكون إما نقدا أو بسندات إذنية أو التزامات قابلة للسداد عند الطلب. وسيقترح مشروع قرار التجديد الحادي عشر للموارد

[109] IFAD10/3/R.5 الفقرة 4 "خيارات التمويل في الصندوق لما بعد 2015".

تعديل هذا الحكم بهدف الاعتراف بعنصر المنحة في قروض الشركاء الميسّرة كمساهمات إضافية لجميع الأغراض والغايات، بما في ذلك للحصول على حقوق التصويت. وسيغدو إطار قروض الشركاء الميسّرة لفترة التجديد الحادي عشر للموارد نافذ المفعول ما أن يتم دخول التعديلات على اتفاقية إنشاء الصندوق الخاصة بهذه القروض حيز النفاذ. وأما الغالبية المطلوبة في مجلس المحافظين لاتخاذ مثل هذا القرار فهي أربعة أخماس إجمالي تعداد الأصوات.

33- سيؤهل عنصر المنحة في قروض الشركاء الميسّرة الدول الأعضاء المُقرضة للتصويت بنفس الصيغة المتبعة لاحتساب أصوات مساهمات التجديد كما ينص عليها البند 3(أ)(2) من المادة 6 من اتفاقية إنشاء الصندوق على النحو التالي: "تنشأ الأصوات لكل تجديد للموارد بمعدل مائة (100) صوت لكل مبلغ يعادل مائة وثمانية وخمسين مليون (000 000 158) دولار أمريكي تمت المساهمة به في القيمة الكلية لتجديد الموارد، أو كسور هذا المبلغ".

34- وتضمن إدارة الصندوق للدول الأعضاء بأن تحول جميع المساهمات بالمنح التي ستستلم من الشركاء مباشرة إلى البلدان المتلقية من الصندوق، وأن تكون قروض الشركاء الميسّرة مستقلة، بحيث تمول في واقع الأمر من خلال التدفقات العائدة من القروض التي يوفرها الصندوق بشروط تيسيرية للغاية ومختلطة المصادق عليها في فترة التجديد الحادي عشر للموارد. ولن يتحمل موفرو قروض الشركاء الميسّرة للصندوق أية تكاليف أو مخاطر ذات صلة بالقروض التيسيرية التي يوفرها الصندوق.

35- **خارطة الطريق والإطار الزمني.** يوفر الجدول أدناه خارطة طريق وإطارا زمنيا لاستعراض الهيئات الرئاسية في الصندوق لإطار قروض الشركاء الميسّرة المقترح لفترة التجديد الحادي عشر للموارد والمصادقة عليه.

الجدول 5

**الإطار الزمني لاستعراض إطار قروض الشركاء الميسّرة والمصادقة عليه لفترة التجديد الحادي عشر للموارد**

| الاجتماع/الدورة | الإجراء |
|---|---|
| **اجتماع لجنة مراجعة الحسابات الخامس والأربعين بعد المائة**<br>6 سبتمبر/أيلول | استعراض إطار قروض الشركاء الميسّرة |
| **دورة المجلس التنفيذي الحادية والعشرين بعد المائة**<br>13–14 سبتمبر/أيلول | استعراض إطار قروض الشركاء الميسّرة |
| **ندوة غير رسمية**<br>6 أكتوبر/تشرين الأول | عرض التعديلات النهائية على إطار قروض الشركاء الميسّرة |
| **هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق (الدورة الثالثة)**<br>19– 20 أكتوبر/تشرين الأول | التوصيات الخاصة بإطار قروض الشركاء الميسّرة وقرار التجديد الحادي عشر للموارد |
| **اجتماع خاص للجنة مراجعة الحسابات ودورة خاصة للمجلس التنفيذي***<br>30 أكتوبر/تشرين الأول | استعراض إطار قروض الشركاء الميسّرة و المصادقة عليه (بحيث لا يدخل حيز النفاذ إلا بعد تبني مجلس المحافظين لقرار التجديد الحادي عشر للموارد مع إدخال التعديلات الملائمة على اتفاقية إنشاء الصندوق) |
| **اجتماع لجنة مراجعة الحسابات السادس والأربعين بعد المائة**<br>23 نوفمبر/تشرين الثاني | استعراض التعديلات المقترح إدخالها على اتفاقية إنشاء الصندوق |
| **دورة المجلس التنفيذي الثانية والعشرين بعد المائة**<br>11–12 ديسمبر/كانون الأول | استعراض التعديلات المقترح إدخالها على اتفاقية إنشاء الصندوق (بما في ذلك تلك المتعلقة بقروض الشركاء الميسّرة) ورفع توصية من المجلس التنفيذي إلى مجلس المحافظين بخصوص هذه التعديلات |
| **هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق (الدورة الرابعة)**<br>14–15 ديسمبر/كانون الأول | تبني قرار هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، بما في ذلك مشروع القرار ذي الصلة. |
| **دورة مجلس المحافظين الحادية والأربعين**<br>فبراير/شباط 2018 | تبني قرار التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، بما في ذلك التعديلات المدخلة على اتفاقية إنشاء الصندوق، وإطار قروض الشركاء الميسّرة. |

* كما تنص عليه المادة الثانية من النظام الداخلي لمجلس المحافظين تعقد دورات المجلس بناءاً على دعوة رئيس الصندوق كما تقتضيه أعمال الصندوق.

# البلدان التي قدمت قروضا للتجديدين السابع عشر والثامن عشر للمؤسسة الدولية للتنمية والتجديد الرابع عشر لصندوق التنمية الأفريقي

الجدول 1
**البلدان التي قدمت قروضا للتجديدين السابع عشر والثامن عشر للمؤسسة الدولية للتنمية،**

| | *قيمة القرض* | | | | *شروط القرض* | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| *الأعضاء المساهمون* | *حقوق السحب الخاصة (بالملايين)* | *العملة* | *تقلبات أسعار الصرف* | *العملة الوطنية (بالملايين)* | *أجال الاستحقاق* | *سعر الفائدة الشامل على القسائم لجميع التكاليف بوحدات حقوق السحب الخاصة (نسبة مئوية)* | *سعر الفائدة على القسائم بالعملة المحلية (نسبة مئوية)* |
| **التجديد السابع عشر لموارد المؤسسة الدولية للتنمية** | | | | | | | |
| الصين | 663 | دولار أمريكي | 1.507 | 1 000 | 25-5 | 1.00 | يُحدَّد لاحقاً |
| فرنسا | 373 | يورو | 1.151 | 430 | 25-5 | 0.00 | 0.00 |
| اليابان | 1 288 | ين ياباني | 147.833 | 190 386 | 40-10 | 1.00 | 0.55 |
| المملكة العربية السعودية | 78 | دولار أمريكي | 1.507 | 118 | 25-5 | 0.00 | 0.61 |
| المملكة المتحدة | 494 | جنيه استرليني | 0.985 | 486 | 25-5 | 0.00 | 0.14 |
| **مجموع التجديد السابع عشر لموارد المؤسسة الدولية للتنمية** | **2 896** | | | | | | |
| **التجديد الثامن عشر لموارد المؤسسة الدولية للتنمية** | | | | | | | |
| بلجيكا | 193 | يورو | 1.251 | 241 | 40-10 | | 0.00 |
| فرنسا | 640 | يورو | 1.251 | 800 | 40-10 | | 0.00 |
| اليابان | 1 949 | ين ياباني | 150.039 | 292 388 | 40-10 | | 0.35 |
| المملكة العربية السعودية | 88 | دولار أمريكي | 1.402 | 124 | 25-5 | | 0.47 |
| المملكة المتحدة | 813 | جنيه استرليني | 1.009 | 820 | 40-10 | | 0.00 |
| **التجديد الثامن عشر لموارد المؤسسة الدولية للتنمية** | **3 682** | | | | | | |

الجدول 2
**البلدان التي قدمت قروضا للتجديد الرابع عشر لصندوق التنمية الأفريقي**

| *البلد* | *الأداة* | *وحدة الحساب (بالملايين)* |
|---|---|---|
| فرنسا | قروض الجهات الميسّرة | 180 |
| اليابان | قرض مكمل | 500 |
| الهند | قرض مكمل | 11 |
| المبلغ الإجمالي | | **691** |

# قاموس المصطلحات

- **سعر فائدة القسائم.** فائدة القسيمة هي سعر فائدة ثابت يُدفع إلى حاملي السندات أو الدائنين. ويمكن حساب سعر فائدة القسيمة بقسمة مجموع المدفوعات السنوية للقسيمة وقسمتها على القيمة الاسمية للسند أو القرض.

- **معدل الخصم.** هو معدل بالنسبة المئوية يستخدم في حسابات الخصم بهدف تخفيض قيمة مستقبلية معروفة إلى قيمتها الحالية بطريقة حسابية – وهو يمثل القيمة الزمنية للنقود، أو سعر الفائدة، أو مقياس لتكلفة الفرصة البديلة. والخصم مضاد للتركيب الذي يُطبق فيه معدل بالنسبة المئوية على قيمة حالية معروفة من أجل حساب قيمة مستقبلية.

- **عنصر المنحة.** هو مقياس لمدى تيسيرية القرض، ويُعبر عنه بوصفه النسبة المئوية التي تقل بها القيمة الحالية للتدفق المتوقع من التسديدات عن التسديدات المحسوبة بسعر فائدة مرجعي معين.*

- **فترة السماح.** الفاصل الزمني بين تاريخ الالتزام وتاريخ أول دفعة من أصل المبلغ.*

- **أجل الاستحقاق.** التاريخ الذي يُستحق فيه سداد آخر دفعة من القرض؛ وهو أيضاً مقياس للعمر الزمني للقرض.*

- **القيمة الحالية.** هي القيمة الحالية لمبلغ الأموال أو تدفقات نقدية في المستقبل. ويتم حسابه باستخدام معدل الخصم – وكلما زاد معدل الخصم، كلما انخفضت القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية.

- **هامش الفائدة.** هو الفرق بين سعري الفائدة.

- **المؤسسات التي تدعمها دول سيادية:** تشير هذه العبارة إلى المؤسسات المملوكة للدولة أو المؤسسات التي تسيطر عليها الدولة أو مؤسسات التمويل الإنمائية التابعة للدول الأعضاء في الصندوق.

* كما تعرفّه مديرية التعاون الإنمائي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

# منهجية التعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون والمبالغ حسب القوائم والبلدان لفترات التجديد العاشر والحادي عشر والثاني عشر

1- اعتمد الصندوق في عام 2006 (GC29/L.4) إطار القدرة على تحمل الديون لدعم تخفيف أعباء الديون وإدارتها في البلدان الفقيرة، من أجل مساعدتها على تحقيق أهدافها الإنمائية.

2- وفي عام 2007، وافق المجلس التنفيذي (EB/2007/90/R.2)، خلال عملية الموافقة على ترتيبات تنفيذ إطار القدرة على تحمل الديون، بالموافقة أيضا على التوصية بأن يقوم الصندوق، في إطار هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، بعرض ورقة عن تجربة الصندوق حتى الآن – وتجارب المؤسسات المالية الأخرى متعددة الأطراف –وذلك فيما يتعلق بالتعويض.

3- وكجزء من الاستعراض، قارن الصندوق تجربته بشأن ممارسات التعويض في إطار القدرة على تحمل الديون بتجارب المؤسسة الدولية للتنمية، وصندوق التنمية الأفريقي، وصندوق التنمية الآسيوي، بالنسبة لمكوني الفائدة وأصل الدين من إطار القدرة على تحمل الديون. وحتى منتصف عام 2017، كان هناك نهج منسق بين هذه المؤسسات المالية الدولية الثلاث؛ بيد فيما يتعلق بالتجديد الثامن عشر لموارد المؤسسة الدولية للتنمية، اعتمدت تلك المنظمة ممارسة مختلفة عن صندوق التنمية الأفريقي وصندوق التنمية الآسيوي.

4- وبالنسبة إلى **تعويض مكون الفائدة**، كان لدى جميع المؤسسات المالية الدولية المرجعية الثلاث ممارسة منسقة، حيث يتم الاحتفاظ بجزء من التمويل المقترح في إطار القدرة على تحمل الديون، والمنسق عند 20 في المائة حتى منتصف عام 2017، ويعاد توزيعه كقروض عبر نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء للمؤسسة المالية الدولية المعنية. وأثناء هذه الفترة، كان الصندوق يمثل حالة شاذة حيث يقوم بتثبيت مكون تعويض الفائدة عند 5 في المائة، وهي ممارسة مستمرة حتى الآن. وفي عام 2017، أزالت المؤسسة الدولية للتنمية مكون تعويض الفائدة كله. وكانت التعقيبات المقدمة من الدول الأعضاء خلال الاجتماع الثاني لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق مفيدة. وبالنظر إلى أن مكون الفائدة في إطار القدرة على تحمل الديون لا يحسب مقارنة بإجمالي التعويض المستحق للصندوق في إطار القدرة على تحمل الديون، توافق الإدارة على الإبقاء على مكون تعويض الفائدة في إطار القدرة على تحمل الديون عند 5 في المائة، وهو ما يبرهن كذلك دعم الصندوق المستمر للبلدان الفقيرة والضعيفة. ويضع هذا التدبير آلية الصندوق في وسط تدابير المؤسسات المالية الدولية المرجعية الثلاث. وإجمالا، يقترح الصندوق عدم تغيير تعويض مكون الفائدة مقارنة بممارسته السابقة.

5- وبالنسبة إلى **تعويض مكون أصل الدين**، ففي حين تطبق المؤسسات المالية الدولية المرجعية الثلاث مبدأ الدفع أولا بأول، فإنه لا يوجد منهج منسق موحد بين هذه المؤسسات بشأن تطبيق هذا المبدأ. فلدى كل من صندوق التنمية الأفريقي، وصندوق التنمية الآسيوي نهج صريح بشأن "تقاسم الأعباء" للمبالغ المستحقة في إطار القدرة على تحمل الديون إضافة إلى مساهمات أساسية عادية. ويُحدد تعويض مكون أصل الدين في إطار القدرة على تحمل الديون في هاتين المؤسستين الماليتين الدوليتين بشكل واضح على أنه إضافي للمساهمات الأساسية العادية. ومع اعتماد التجديد الثامن عشر لموارد المؤسسة الدولية للتنمية في عام 2017، غيرت المؤسسة الدولية للتنمية عملية تعويض مكون أصل الدين في إطار القدرة على تحمل الديون

لديها من تحصيل صريح منفصل للإطار والمساهمات الأساسية العادية، إلى تحصيل واحد لكل من المساهمات الأساسية ومساهمات الإطار. وكانت المؤسسة الدولية للتنمية واضحة فيما يتعلق باشتراط ضمان تعويض التمويل بالمنح بالإضافة إلى المساهمات الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك التزام مشترك بمعالجة مخاطر الإحلال من أجل ضمان الاستدامة طويلة الأجل، ودمج هذا الفهم في السيناريوهات المالية للتجديد الثامن عشر لموارد المؤسسة الدولية للتنمية.

6- **وفي الصندوق،** أعربت الدول الأعضاء عن التزامها بتعويض مكون أصل الدين في إطار القدرة على تحمل الديون في قرار مجلس المحافظين بشأن التجديد العاشر لموارد الصندوق (القرار 186/د-38). وقد سمح الصندوق بأن يشكل تعويض إطار القدرة على تحمل الديون تعهدا منفصلا أو أن يكون جزءا من عملية الحصول على المساهمات الأساسية العادية؛ بيد أنه يقتضي أن تخصص مساهمات الجهات المانحة للتعويض في إطار القدرة على تحمل الديون أولا، وأن يعتبر أي رصيد متبقي كمساهمات أساسية عادية لتجديد الموارد. وبإيجاز، يقترح الصندوق عدم إجراء تغيير تعويض مكون أصل الدين مقارنة بممارسته السابقة. ومن أجل دعم استدامة الصندوق طويلة الأجل، من الأهمية بمكان تعزيز التزام الدول الأعضاء في الصندوق بسداد مكون أصل الدين في إطارة القدرة على تحمل الديون، على النحو الذي ينعكس في القرار المقترح بشأن التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق (انظر الملحق التاسع).

7- وسيواصل الصندوق رصد أي تغييرات نحو الوصول إلى نهج منسق بين المؤسسات المالية الدولية بالنسبة لمكوني أصل الدين والفائدة في إطار القدرة على تحمل الديون طوال فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. وسيرصد الصندوق أيضا التطورات في معايير القدرة على تحمل الديون لدعم البلدان الأكثر فقرا وضعفا.

8- وبما يتماشى مع المنهجية الموصوفة في الإطار 1 أدناه، يعرض الجدول 1 مدفوعات سداد أصل الديون المستحقة خلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد.

**موجز للتوصيات المتعلقة بالتعويض في إطار القدرة على تحمل الديون الواردة في تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق**

(أ) تأكيد الدول الأعضاء على التزامها بتعويض الصندوق عن أصول القروض المتنازل عنها بموجب تطبيق إطار القدرة على تحمل الديون. وتماشيا مع الممارسة المتبعة في المؤسسات المالية الدولية الأخرى، يعنى ذلك تطبيق مبدأ الدفع أولا بأول الذي وافق عليه المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2007. ومن شأن اعتماد هذا النهج أيضا أن يضمن تحقيق المواءمة بين ممارسة الصندوق وممارسات المؤسسات المالية الدولية الأخرى؛

(ب) ينبغي أن يعتمد الصندوق المنهجية التي يستخدمها صندوق التنمية الأفريقي لحساب حصة كل دولة عضو لتعويض الصندوق عن تنفيذ إطار القدرة على تحمل الديون، نظرا لأن هذا هو الخيار الأكثر جدوى وصلة للصندوق؛

(ج) ينبغي إعفاء البلدان المستفيدة من إطار القدرة على تحمل الديون من شرط المساهمة في التعويض عن سداد مكون أصل الدين الضائع بالإضافة إلى المساهمات العادية على أساس الدفع أولا بأول؛

(د) ينبغي تحديد عتبة لا تكون حصص التعويض مطلوبة دونها إذا تم اعتبار المبالغ المطلوب دفعها قليلة جدا؛ وتقترح الإدارة تطبيق عتبة دنيا قدرها 000 10 دولار أمريكي على البلدان الأعضاء المدرجة في القائمة جيم؛

(هـ) ينبغي إعادة توزيع التعديلات الناتجة عن الفقرتين (ج) و(د) على المساهمين الآخرين لتمويل الفجوة؛

(و) تشجيع الأعضاء الجدد أو البلدان الجديدة التي لم تقدم تعهدات في فترة تجديد الموارد ذات الصلة على المساهمة طوعا، حتى وإن لم تكن ملزمة قانونا بما سبق؛ غير أنه لا ينبغي أن تؤخذ هذه المساهمات في الحسبان عند تحديد حصص التعويض؛

(ز) ينبغي وضع حقوق التصويت في الاعتبار بالنسبة لمساهمات حصص التعويض في إطار القدرة على تحمل الديون؛

(ح) استخدام مساهمات الجهات المانحة في عمليات تجديد الموارد في المستقبل لتغطية التزامات إطار القدرة على تحمل الديون أولا، واعتبار أي أرصدة متبقية على أنها مساهمات عادية في تجديد الموارد؛

(ط) استمرار العمل بقرار المجلس التنفيذي الصادر في أبريل/نيسان 2007 – القاضي بعدم التعويض عن الفائدة ورسوم الخدمة المتنازل عنها.

* انظر الوثيقة GC 38/L.4/Rev.1 والملحق الثاني من الإطار المالي والسيناريوهات المالية للتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق (الوثيقة IFAD/11/3/R.3)

9- وتم احتساب حصص التعويض عن مكون أصل الدين بموجب إطار القدرة على تحمل الديون التي ستسددها الدول الأعضاء بناء على نسبة مساهمات الدول الأعضاء في التجديد الثامن للموارد. وطبقت عتبة دنيا بحدود 000 10 دولار أمريكي، لا يطلب من الدول الأعضاء التي تقل حصتهم عنها المساهمة في التعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون ، ويعاد توزيع هذه المبالغ على باقي الدول الأعضاء باستخدام المنهجية الموافق عليها. وبالنسبة لليمن والجمهورية العربية السورية فقد تجاوزت حصتهما المحتسبة للتعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون 000 10 دولار أمريكي، ولكن البلدان غير ملزمان بالتعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون نظرا لأنهما قد أصبحتا من الدول المؤهلة لتلقي الأموال بموجب هذا الإطار.

الجدول 1

**الحصص التناسبية للتعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون حسب القائمة والبلد للتجديدات العاشر والحادي عشر والثاني عشر لموارد الصندوق**

(ملايين الدولارات الأمريكية)

| | | | *المتوقع* | |
|---|---|---|---|---|
| *القائمة* | *البلد* | التجديد العاشر لموارد الصندوق (استنادا إلى النسبة المئوية لتعهدات التجديد السابع لموارد الصندوق) | التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق (استنادا إلى النسبة المئوية لتعهدات التجديد الثامن لموارد الصندوق) | التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق (استنادا إلى النسبة المئوية لتعهدات التجديد التاسع لموارد الصندوق) |
| **القائمة ألف** | | | | |
| | النمسا | 60 706 | 661 450 | 1 991 348 |
| | بلجيكا | 90 266 | 1 258 849 | 2 987 022 |
| | كندا | 172 001 | 2 871 353 | 6 688 648 |
| | الدانمرك | 55 556 | 602 633 | 1 419 610 |

| *القائمة* | *البلد* | التجديد العاشر لموارد الصندوق (استنادا إلى النسبة المئوية لتعهدات التجديد السابع لموارد الصندوق) | *المتوقع* التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق (استنادا إلى النسبة المئوية لتعهدات التجديد الثامن لموارد الصندوق) | التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق (استنادا إلى النسبة المئوية لتعهدات التجديد التاسع لموارد الصندوق) |
|---|---|---|---|---|
| | إستونيا | - | - | - |
| | فنلندا | 44 968 | 719 342 | 1 493 511 |
| | فرنسا | 165 626 | 2 098 081 | 4 356 074 |
| | ألمانيا | 224 838 | 2 756 040 | 6 520 296 |
| | اليونان | - | - | - |
| | هنغاريا | - | - | - |
| | أيسلندا | - | - | - |
| | آيرلندا | 47 557 | 359 671 | 746 756 |
| | إيطاليا | 286 699 | 3 149 760 | 7 220 752 |
| | اليابان | 185 491 | 2 362 320 | 6 524 776 |
| | لكسمبرغ | - | 94 493 | 208 793 |
| | هولندا | 220 835 | 2 952 900 | 6 524 776 |
| | نيوزيلندا | - | - | 321 999 |
| | النرويج | 182 175 | 1 791 426 | 4 317 549 |
| | البرتغال | - | 70 870 | - |
| | الاتحاد الروسي | - | - | 521 982 |
| | إسبانيا | 165 626 | 2 277 917 | - |
| | السويد | 186 445 | 2 282 729 | 6 315 983 |
| | سويسرا | 94 997 | 792 126 | 2 936 652 |
| | المملكة المتحدة | 281 047 | 2 559 180 | 7 212 053 |
| | الولايات المتحدة | 303 531 | 3 543 480 | 7 829 731 |
| | **مجموع القائمة ألف** | **2 768 365** | **33 204 617** | **76 138 311** |

**القائمة باء**

| القائمة | البلد | التجديد العاشر لموارد الصندوق (استنادا إلى النسبة المئوية لتعهدات التجديد السابع لموارد الصندوق) | التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق (استنادا إلى النسبة المئوية لتعهدات التجديد الثامن لموارد الصندوق) | *المتوقع* التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق (استنادا إلى النسبة المئوية لتعهدات التجديد التاسع لموارد الصندوق) |
|---|---|---|---|---|
| | الجزائر | - | 393 720 | 869 970 |
| | غابون | - | 13 708 | 28 461 |
| | إندونيسيا | 28 105 | 196 860 | 869 970 |
| | جمهورية إيران الإسلامية | - | - | - |
| | العراق | 11 242 | 59 058 | - |
| | الكويت | 44 968 | 472 464 | 1 304 955 |
| | ليبيا | - | - | - |
| | نيجيريا | 28 105 | 590 580 | 1 304 955 |
| | قطر | 56 209 | - | - |
| | المملكة العربية السعودية | 56 209 | 787 440 | 2 000 931 |
| | الإمارات العربية المتحدة | - | 39 372 | 86 997 |
| | جمهورية فنزويلا البوليفارية | 84 314 | 258 630 | - |
| | **مجموع القائمة باء** | **309 152** | **2 811 832** | **6 466 240** |
| **القائمة جيم** | | | | |
| | أفغانستان | - | - | - |
| | ألبانيا | - | - | - |
| | أنغولا | - | 74 807 | 165 294 |
| | أنتيغوا وبربودا | - | - | |
| | الأرجنتين | 11 242 | 98 430 | 652 478 |
| | أرمينيا | - | - | - |
| | أذربيجان | - | - | - |

| القائمة | البلد | التجديد العاشر لموارد الصندوق (استنادا إلى النسبة المئوية لتعهدات التجديد السابع لموارد الصندوق) | التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق (استنادا إلى النسبة المئوية لتعهدات التجديد الثامن لموارد الصندوق) | *المتوقع* التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق (استنادا إلى النسبة المئوية لتعهدات التجديد التاسع لموارد الصندوق) |
|---|---|---|---|---|
| | بنغلاديش | - | 23 623 | 56 548 |
| | بربادوس | - | - | - |
| | بليز | - | - | - |
| | بنن | - | - | - |
| | بوتان | - | - | - |
| | دولة بوليفيا متعددة القوميات | - | - | - |
| | البوسنة والهرسك | - | - | - |
| | بوتسوانا | - | - | 15 659 |
| | البرازيل | 44 497 | 526 010 | 1 452 850 |
| | بوركينا فاسو | - | - | - |
| | بوروندي | - | - | - |
| | كامبوديا | - | - | 18 269 |
| | الكاميرون | - | 39 372 | 104 396 |
| | كابو فيردي | - | - | - |
| | جمهورية أفريقيا الوسطى | - | - | - |
| | تشاد | - | - | - |
| | شيلي | - | - | - |
| | الصين | 89 935 | 866 184 | 2 348 919 |
| | كولومبيا | - | - | 17 399 |
| | جزر القمر | - | - | - |
| | الكونغو | - | 11 812 | - |
| | جمهورية الكونغو | - | - | 25 222 |

| القائمة | البلد | التجديد العاشر لموارد الصندوق (استنادا إلى النسبة المئوية لتعهدات التجديد السابع لموارد الصندوق) | التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق (استنادا إلى النسبة المئوية لتعهدات التجديد الثامن لموارد الصندوق) | *المتوقع* التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق (استنادا إلى النسبة المئوية لتعهدات التجديد التاسع لموارد الصندوق) |
|---|---|---|---|---|
| | الديمقراطية | | | |
| | جزر كوك | - | - | - |
| | كوستاريكا | - | - | - |
| | كوت ديفوار | - | - | - |
| | كرواتيا | - | - | - |
| | كوبا | - | - | |
| | قبرص | - | - | - |
| | جيبوتي | - | - | - |
| | دومينيكا | - | - | - |
| | الجمهورية الدومينيكية | - | - | - |
| | إكوادور | - | - | 34 799 |
| | مصر | 16 863 | 118 116 | 260 991 |
| | السلفادور | - | - | - |
| | غينيا الاستوائية | - | - | - |
| | إريتريا | - | - | - |
| | إثيوبيا | - | - | - |
| | فيجي | - | - | - |
| | غامبيا | - | - | - |
| | جورجيا | - | - | |
| | غانا | - | 15 749 | 34 799 |
| | غرينادا | - | - | - |
| | غواتيمالا | - | - | - |
| | غينيا | - | - | - |

| القائمة | البلد | التجديد العاشر لموارد الصندوق (استنادا إلى النسبة المئوية لتعهدات التجديد السابع لموارد الصندوق) | التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق (استنادا إلى النسبة المئوية لتعهدات التجديد الثامن لموارد الصندوق) | *المتوقع* التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق (استنادا إلى النسبة المئوية لتعهدات التجديد التاسع لموارد الصندوق) |
|---|---|---|---|---|
| | غينيا–بيساو | - | - | - |
| | غيانا | - | 19 002 | 62 446 |
| | هايتي | - | - | - |
| | هندوراس | - | - | - |
| | الهند | 95 556 | 984 300 | 2 609 910 |
| | إسرائيل | - | - | 14 003 |
| | جامايكا | - | - | - |
| | الأردن | - | - | - |
| | كازاخستان | - | - | - |
| | كينيا | - | - | 43 499 |
| | كيريباس | - | - | - |
| | جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية | - | - | - |
| | جمهورية كوريا | 16 863 | 236 232 | 600 279 |
| | قيرغيزستان | - | - | - |
| | جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية | - | - | - |
| | لبنان | - | 11 812 | - |
| | ليسوتو | - | - | - |
| | ليبريا | - | - | - |
| | جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة | - | - | - |
| | مدغشقر | - | - | - |
| | ملاوي | - | - | - |

| القائمة | البلد | التجديد العاشر لموارد الصندوق (استنادا إلى النسبة المئوية لتعهدات التجديد السابع لموارد الصندوق) | التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق (استنادا إلى النسبة المئوية لتعهدات التجديد الثامن لموارد الصندوق) | *المتوقع* التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق (استنادا إلى النسبة المئوية لتعهدات التجديد التاسع لموارد الصندوق) |
|---|---|---|---|---|
| | ماليزيا | - | - | - |
| | مالديف | - | - | - |
| | مالي | - | - | - |
| | مالطة | - | - | - |
| | جزر مارشال | - | - | - |
| | موريتانيا | - | - | - |
| | موريشيوس | - | - | - |
| | المكسيك | 16 863 | - | 434 985 |
| | ولايات ميكرونيزيا الموحدة | - | - | - |
| | جمهورية مولدوفا | - | - | - |
| | منغوليا | - | - | - |
| | المغرب | - | 27 560 | 60 898 |
| | موزامبيق | - | - | - |
| | ميانمار | - | - | - |
| | ناميبيا | - | - | - |
| | ناورو | - | - | - |
| | نيبال | - | - | - |
| | نيكاراغوا | - | - | 17 399 |
| | النيجر | - | - | - |
| | نيوي | - | - | - |
| | عمان | - | - | - |
| | باكستان | 22 484 | 314 976 | 695 976 |
| | بنما | - | - | - |

| القائمة | البلد | التجديد العاشر لموارد الصندوق (استنادا إلى النسبة المئوية لتعهدات التجديد السابع لموارد الصندوق) | التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق (استنادا إلى النسبة المئوية لتعهدات التجديد الثامن لموارد الصندوق) | *المتوقع* التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق (استنادا إلى النسبة المئوية لتعهدات التجديد التاسع لموارد الصندوق) |
|---|---|---|---|---|
| | بابوا غينيا الجديدة | - | - | - |
| | باراغواي | - | 19 721 | 13 050 |
| | بيرو | - | 11 812 | 32 624 |
| | الفلبين | - | - | 17 399 |
| | جنوب السودان | - | - | - |
| | رومانيا | - | - | - |
| | رواندا | - | - | - |
| | سانت كيتس ونيفس | - | - | - |
| | سانت لوسيا | - | - | - |
| | ساموا | - | - | - |
| | سان تومي وبرينسيبي | - | - | - |
| | السنغال | - | - | 17 399 |
| | سيشيل | - | - | - |
| | سيراليون | - | - | - |
| | جزر سليمان | - | - | - |
| | الصومال | - | - | - |
| | جنوب أفريقيا | - | 35 931 | 43 499 |
| | سري لانكا | - | 39 411 | 87 084 |
| | سانت فنسنت وجزر غرينادين | - | - | - |
| | السودان | - | - | - |
| | سورينام | - | - | - |
| | سوازيلند | - | - | - |
| | الجمهورية العربية | - | - | - |

| القائمة | البلد | التجديد العاشر لموارد الصندوق (استنادا إلى النسبة المئوية لتعهدات التجديد السابع لموارد الصندوق) | المتوقع: التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق (استنادا إلى النسبة المئوية لتعهدات التجديد الثامن لموارد الصندوق) | المتوقع: التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق (استنادا إلى النسبة المئوية لتعهدات التجديد التاسع لموارد الصندوق) |
|---|---|---|---|---|
| | السورية | | | |
| | طاجيكستان | - | - | - |
| | جمهورية تنزانيا المتحدة | - | - | 10 442 |
| | تايلند | - | 11 812 | 26 099 |
| | جزر البهاما | - | - | - |
| | تيمور – ليشتي | - | - | - |
| | توغو | - | - | - |
| | تونغا | - | - | - |
| | ترينيداد وتوباغو | - | - | - |
| | تونس | - | 23 623 | 65 248 |
| | تركيا | - | 47 246 | 104 396 |
| | توفالو | - | - | - |
| | أوغندا | - | - | - |
| | أوروغواي | - | - | 17 399 |
| | أوزبكستان | - | - | - |
| | فانواتو | - | - | |
| | فييت نام | - | 19 686 | 52 198 |
| | اليمن | - | - | - |
| | زامبيا | - | - | - |
| | زمبابوي | - | - | - |
| | **مجموع القائمة جيم** | **314 302** | **3 577 226** | **10 213 859** |
| | **المجموع العام** | **3 391 819** | **39 593 675** | **92 818 410** |

ملاحظات

(1) بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2016 (حسب الوثيقة EB 2017/120/R.24). بلغت تسديدات مكون أصل الدين بموجب إطار القدرة على تحمل الديون لفترتي التجديد العاشر والحادي عشر ما مجموعه 30.8 مليون دولار أمريكي، منها 2.2 وحدة حقوق سحب خاصة (أي ما

يعادل 3.4 مليون دولار أمريكي كانت مستحقة لفترة التجديد العاشر للموارد. ويتضمن احتساب هذه التعويضات تحسنا في المنهجية نتيجة للانتقال من مجرد التوقعات إلى الأرقام الفعلية.

(2) تم احتساب سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل وحدات حقوق السحب الخاصة لفترة التجديد الحادي عشر للموارد كما هو وارد في مشروع قرار التجديد (الملحق العاشر)

# خارطة طريق محدثة للاستراتيجية المالية للصندوق

## أولاً – الخلفية

1- اقترحت الإدارة في الدورة الثانية لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر للموارد خطا زمنيا للتحضير لاقتراض الصندوق في الأسواق الرأسمالية. ورحب الأعضاء بالاستراتيجية المقترحة وطلبوا إدماج هذا الخط الزمني مع الخطوط الزمنية لمبادرات الصندوق الأخرى، ومن ثم إدخالها بشكل كامل في الاستراتيجية المالية للصندوق ونموذج عمله. واستكملت خارطة الطريق، وصادقت عليها هيئة المشاورات في دورتها الرابعة المنعقدة في ديسمبر/كانون الأول 2017، مع قرار منفصل عن الاقتراض من الأسواق (الملحق 10).

## ثانياً– الخطوات الرئيسية

2– ترد في هذه الوثيقة الخطوات الرئيسية لخارطة الطريق حتى عام 2022، وتُعرض في الشكل 1 أدناه.

(أ) وقع الصندوق على أولى اتفاقياته في إطار الرابطة الدولية للمبادلات والمشتقات المالية في 24 يوليو/تموز 2017 مع Nova Scotia Bank. وستُمكّن هذه الاتفاقية الصندوق من إبرام مبادلات العملات للتحوط ضد مخاطر القروض السيادية.

(ب) وعرض استعراض نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء على الدورة الحادية والعشرين بعد المائة للمجلس التنفيذي للموافقة عليه في سبتمبر/أيلول 2017.

(ج) سيجري إعداد ورقة نهج لاعتماد إطار انتقال. وستراعي هذه العملية نتائج الإصلاح الحالي للهيكلية المالية للصندوق، بما في ذلك احتمال اللجوء إلى الاقتراض من السوق وتسعير القروض. وستُقدم ورقة النهج هذه للموافقة عليها في الدورة الثانية والعشرين بعد المائة للمجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2017. وتتوقع الإدارة عرض وثيقة عن إطار الانتقال على المجلس التنفيذي في دورته الخامسة والعشرين بعد المائة في ديسمبر/كانون الأول 2017، وتتوقع إدارة الصندوق عرض الوثيقة الخاصة بإطار الانتقال على المجلس التنفيذي في دورته الرابعة والعشرين بعد المائة في ديسمبر/كانون الأول 2018.

(د) وقدمت ورقة للاستعراض إلى دورة المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول نحو اعتماد إطار لقروض الشركاء الميسّرة في الصندوق. وبعد ذلك، استعرضت هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق هذا الإطار وصادقت عليه في دورتها الثالثة. وقد تمت الموافقة عليه في دورة خاصة للمجلس التنفيذي في أكتوبر/تشرين الأول 2017، بعد أن استعرضته لجنة مراجعة الحسابات.

(هـ) تقوم شعبة خدمات الخزانة بإعداد دراسة جدوى بشأن الاقتراض من السوق. وستضم الوثيقة خارطة طريق محدثة لتنفيذ الاقتراض من الأسواق الرأسمالية. وستُعرض نتائج الدراسة على الدورة الثالثة والعشرين بعد المائة للمجلس في سبتمبر/أيلول 2018.

(و) وخلال عام 2018، ستبدأ الشعبة أيضاً بإعداد إطار متكامل للاقتراض يضم جميع مصادر التمويل

الخارجي. وسيعزز هذا الإطار من إطار الاقتراض السيادي، وإطار قروض الشركاء الميسّرة، وسياسة السيولة الحالية، والموارد المتاحة لعقد الالتزامات. وسيعرض إطار الاقتراض المتكامل هذا على المجلس التنفيذي في دورته السادسة والعشرين بعد المائة في أبريل/نيسان 2019.

(ز) سيُجرى استعراض أقران مستقل في النصف الثاني من عام 2018 والنصف الأول من عام 2019. وسيترتب على ذلك العمل مع شركاء خارجيين والانخراط بصورة غير رسمية مع وكالات التصنيف بهدف تقدير التصنيف المحتمل للصندوق والخطوات التي يمكن اتخاذها لتحسينه، إذا لزم الأمر.

(ح) في سبتمبر/أيلول 2018، سيتم تقديم التقييم المؤسسي الذي يجريه مكتب التقييم المستقل للهيكلية المالية للصندوق.

(ط) ستُقترح عملية التصنيف الرسمية، التي سينخرط فيها الصندوق مباشرة مع وكالة أو أكثر من وكالات التصنيف، في الدورة السادسة والعشرين بعد المائة للمجلس التنفيذي، وستبدأ في أوائل عام 2019. ويُتوقع استكمال العملية في الفصل الثالث من عام 2020، وإعداد موجز بشأنها للمجلس في دورته الثلاثين بعد المائة.

(ي) بين عامي 2019 و2020، ستُعد الإدارة تحليلا لتقاسمه مع المجلس التنفيذي بشأن المخاطر التي تواجه الميزانية العمومية للصندوق نتيجة الاقتراض، ولا سيما فيما يتعلق بتطور نسبة الديون/الموجودات. وسيكون هذا التحليل في شكل محاكاة للميزانية العمومية لدورات تجديد الموارد الثلاث القادمة. وقدمت نسخة أولية من هذا التحليل إلى الدورة الثالثة لهيئة المشاورات الخاصة بتجديد الموارد في القسم ثالثا والجدول 4 من وثيقة الإطار المالي.

(ك) من منتصف عام 2019 إلى منتصف عام 2020، سيُحدد الصندوق نهجه لتسعير القروض. وستعتمد هذه العملية على التصنيفات المتوقعة التي يتم الحصول عليها وستستند إلى مستوى أسعار الفائدة المتوقع أن يدفعها الصندوق للاقتراض من الأسواق.

(ل) بين منتصف عام 2020 ومنتصف عام 2021، ستقوم وكالة أو أكثر من وكالات التصنيف بتحديد تصنيف للصندوق.

(م) في أواخر مشاورات التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، سيقرر المجلس التنفيذي فيما كان سيوصي مجلس المحافظين بتبني إدخال تعديلات على اتفاقية إنشاء الصندوق المتعلقة بالاقتراض من الأسواق.

(ن) في فبراير/شباط 2021، وفي دورته الرابعة والأربعين، سيقرر مجلس المحافظين فيما لو كان سيمضي نحو الاقتراض من الأسواق، وإذا كان الأمر كذلك، سيوافق على أي تعديلات مطلوبة على اتفاقية إنشاء الصندوق مما له صلة بمثل هذه الأنشطة.

(س) في إحدى دوراته التي ستُعقد في أواخر 2021، قد يأذن المجلس التنفيذي بأول اقتراض من الأسواق.

(ع) خلال فترة التجديد الثاني عشر للموارد، قد يقوم المجلس التنفيذي باستعراض إطار قروض الشركاء الميسرة.

3- ويلخص الشكل 1 الخطوات المبينة أعلاه، مع التركيز على عمليات التسيير الأساسية والمراحل المؤسسية الرئيسية

الشكل **1**

**المعالم المؤسسية والتسييرية الأساسية للاستراتيجية المالية للصندوق**

# قائمة بالوثائق المعروضة على هيئة المشاورات وغيرها من الوثائق المرجعية

**الدورة الأولي (16-17 فبراير/شباط 2017)**

| | |
|---|---|
| IFAD11/1/R.2 | استعراض منتصف المدة للتجديد العاشر لموارد الصندوق |
| EB 2016/118/R.7 | استجابة إدارة الصندوق على التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق المقيمة عام 2015. |
| IFAD11/1/R.3 | تقرير عن وضع مساهمات الجهات المانحة في التجديد العاشر لموارد الصندوق |
| IFAD11/1/R.4 | دورات وخطة عمل ومواضيع هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق |
| IFAD11/1/INF.2/Rev.1 | موجز من رئيس هيئة المشاورات: الدورة الأولى لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق |

**اجتماع بين الدورتين حول تعميم التغذية، والتمايز بين الجنسين، والمناخ (28 يونيو/حزيران 2017)**

| | |
|---|---|
| PPT | تعميم التغذية، والتمايز بين الجنسين، والمناخ |

**الدورة الثانية (29–30 يونيو/حزيران 2017)**

| | |
|---|---|
| IFAD11/2/R.2 | التطلع قدماً: الصندوق في سياق جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة |
| IFAD11/2/R.3 | تعزيز نموذج عمل الصندوق في فترة التجديد الحادي عشر للموارد لإيصال الأثر على نطاق واسع |
| EB 2016/117/R.5 + Add.1 | التقييم المؤسسي لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق + استجابة الإدارة |
| EB 2016/119/R.10 | التقييم المؤسسي لتجربة اللامركزية في الصندوق |
| EB 2016/119/R.10 Add.1 | استجابة إدارة الصندوق للتقييم المؤسسي لتجربة اللامركزية في الصندوق |
| IFAD11/2/PPT | نتائج مكتب الإشراف والمراجعة حول المراجعة التي جرت مؤخراً للمكاتب القطرية للصندوق |
| IFAD11/2/R.4/Rev.1 | زيادة مواءمة عمليات الصندوق مع السياق القطري |
| IFAD11/2/R.6 | استعراض إطار القدرة على تحمل الديون في الصندوق ومقترح بشأن نهج مستقبلي |

| | |
|---|---|
| IFAD11/2/R.7/Rev.3 | مشروع قرار التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق |
| IFAD11/2/INF.2/Rev.1 | موجز رئيس هيئة المشاورات: الدورة الثانية لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق |

**اجتماع بين دورتي هيئة المشاورات حول الطلب القطري وقدرة الصندوق على الايصال، بما في ذلك في الأوضاع الهشة (18 أكتوبر/تشرين الأول 2017)**

| | |
|---|---|
| ورقة مناقشة | الطلب القطري، وقدرة الصندوق على الإيصال، بما في ذلك في الأوضاع الهشة |

**الدورة الثالثة (19–20 أكتوبر/تشرين الأول 2017)**

| | |
|---|---|
| EB 2017/121/R.9+ Add.1 | التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق لعام 2017 + رد الإدارة عليه |
| EB 2017/121/R.10 + Add.1 | تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق + تعليقات مكتب التقييم المستقل في الصندوق عليه |
| IFAD11/3/R.2 | تقرير عن إطار إدارة النتائج الخاص بفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق |
| IFAD11/3/R.3 | الإطار المالي والسيناريوهات المالية للتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق |
| IFAD11/3/R.4 | تعميم قضايا المناخ والتمايز بين الجنسين والتغذية والشباب |
| IFAD11/3/R.5 | التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق – استقطاب الشراكات للأثر على المستوى القطري والانخراط العالمي |
| IFAD11/3/R.6 | مسودة تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق |
| IFAD11/3/R.7 | مشروع قرار التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق |

**الدورة الرابعة (14–15 ديسمبر/كانون الأول 2017)**

| | |
|---|---|
| IFAD11/4/R.2 | مسودة تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق |
| IFAD11/4/R.3 | مشروع قرار التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق ومشروع قرار بشأن الاقتراض من الأسواق |

**الدورة الخامسة (12 فبراير/شباط 2018)**

| | |
|---|---|
| IFAD11/5/R.2 | تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، بما في ذلك مشروع قرار التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق ومشروع قرار بشأن الاقتراض من الأسواق |

# مشروع قرار التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق

## القرار ___/د-41

## التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق

**إن مجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية،**

**إذ يشير إلى** الأحكام ذات الصلة في اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الاتفاقية)، وبخاصة المادة 2 (هدف الصندوق ووظائفه)، والبند 1 من المادة 4 (موارد الصندوق)، والبند 3 من المادة 4 (المساهمات الإضافية)، والبند 4 من المادة 4 (زيادة المساهمات)، والبند 5 من المادة 4 (الشروط المنظِّمة لمساهمات الأعضاء)، والبند 6 من المادة 4 (المساهمات الخاصة)، والمادة 7 (عمليات الصندوق)، وكذلك قرار مجلس المحافظين 77/د-2 (1977) بصيغته المعدّلة بالقرار 86/د-18 (1995) (تفويض السلطات للمجلس التنفيذي)؛

**وإذ يشير كذلك** إلى قرار مجلس المحافظين 195/د-40 (2017) الخاص بإنشاء هيئة مشاورات خاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، حيث قرر مجلس المحافظين في دورته الأربعين، بما يتفق مع البند 3 من المادة 4 من اتفاقية إنشاء الصندوق، إنشاء هيئة مشاورات، وتفويضها بمهمة استعراض كفاية موارد الصندوق وإبلاغ مجلس المحافظين، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالطلب الذي ينص على أن ترفع هيئة المشاورات تقريراً عن نتائج مداولاتها وما تتخذه من توصيات في هذا الشأن إلى مجلس المحافظين في دورته الحادية والأربعين، وفي دوراته اللاحقة إذا اقتضى الأمر، بغية اعتماد ما هو مناسب من قرارات؛

**وإذ يشير كذلك** إلى أنه ولأغراض استعراض مدى كفاية موارد الصندوق، فقد تم الأخذ بعين الحسبان الحاجة الملحة لزيادة تدفق الموارد الخارجية لتنفيذ مهمة الصندوق في التطرق لاستئصال الفقر الريفي، وتحقيق الأمن الغذائي، والزراعة المستدامة، وبخاصة الممنوحة بشروط تيسيرية، ومع الأخذ بعين الاعتبار المهمة الخاصة للصندوق، وقدرته التشغيلية على تحويل الموارد الإضافية بصورة فعالة إلى الدول الأعضاء المؤهلة؛

**وإذ يشير كذلك** إلى إعلانات الدول الأعضاء عن نيتها توفير مساهمات إضافية لموارد الصندوق، بما في ذلك زيادة المساهمات لتعويض الصندوق عن التزاماته من القروض المتنازل عنها بموجب إطار القدرة على تحمل الديون؛

**وإذ يلاحظ** طلب مجلس المحافظين "مواصلة تحري إمكانية زيادة التمويل المتاح من موارد من غير الجهات المانحة، بما في ذلك الآليات المعتمدة على السوق، وأن ترفع إلى المجلس التنفيذي أي مقترحات قد يسفر عنها مثل هذا التحري للموافقة عليها" (قرار مجلس المحافظين 122/د-24)؛

**وإذ يضع في اعتباره ويوافق على** استنتاجات وتوصيات تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق (GC 41/___) (تقرير التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق) بشأن الحاجة إلى موارد إضافية لعمليات الصندوق، والرغبة في ذلك؛

**وعملاً** بما يتفق مع البند 3 من المادة 4 من اتفاقية إنشاء الصندوق؛

**يقرر ما يلي:**

## أولا – مستوى التجديد والدعوة لمساهمات إضافية

1- **الموارد المتاحة.** تقدر موارد الصندوق المتاحة في نهاية فترة التجديد العاشر للموارد، بالإضافة إلى الأموال الناجمة عن العمليات أو غيرها من الموارد المتأتية للصندوق، فيما عدا الأموال المقترضة، خلال فترة الثلاث سنوات بدءاً من 1 يناير/كانون الثاني 2019 (فترة التجديد)، بـ ___ مليار دولار أمريكي.

2- **الدعوة إلى تقديم مساهمات إضافية.** مراعاة لاستنتاجات وتوصيات تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق بشأن الحاجة إلى موارد إضافية لعمليات الصندوق واستصواب ذلك، فإن الأعضاء مدعوون بناءً على ذلك إلى تقديم مساهمات إضافية لموارد الصندوق كما هو محدد في البند 3 من المادة 4 من اتفاقية إنشاء الصندوق (المساهمات الإضافية) وفقاً للشروط المحدّدة أدناه. وتتألف المساهمات الإضافية مما يلي:

(أ) المساهمات الأساسية،

(ب) مساهمات التعويض عن تطبيق إطار القدرة على تحمل الديون،

(ج) المساهمات التكميلية غير المقيدة،

(د) عنصر المنحة في أي قرض شريك ميسر،

والتي سيتم تعريف كل منها بشكل أوسع في الفقرة 5 من هذا القرار.

وكما هو مستخدم في هذا القرار، عبارة "قرض شريك ميسر" تعني قرضا تقدمه دولة عضو أو إحدى المؤسسات المدعومة من الدولة، والذي يتضمن عنصر منحة لفائدة الصندوق بما يتسق مع إطار قروض الشركاء الميسرة الذي وافق عليه المجلس التنفيذي؛ وتشمل عبارة "المؤسسة المدعومة من الدولة" أي مؤسسة أو مؤسسة تمويل إنمائي مملوكة للدولة أو تسيطر عليها الدولة لدولة عضو، باستثناء المؤسسات متعددة الأطراف.

3- **المستوى المستهدف للمساهمات الإضافية.** يبلغ المستوى المستهدف للمساهمات الإضافية، بما في ذلك المساهمات الأساسية، والمساهمات التكميلية غير المقيدة، وعنصر المنحة في أي قرض شريك ميسر خلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد (التجديد) 1.2 مليار دولار أمريكي من أجل دعم مستوى مستهدف لبرنامج القروض والمنح بقيمة 3.5 مليار دولار أمريكي (وتحدد المخصصات في جميع الحالات من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء).

4- **التعهّدات.** يُقر الصندوق بإعلان الأعضاء عن نواياهم تقديم مساهمات إضافية لموارد الصندوق على النحو المحدّد في الملحق الحادي عشر بتقرير التجديد الحادي عشر للموارد. ويرجى من الأعضاء الذين لم يعلنوا رسمياً عن مساهماتهم حتى الآن أن يعلنوا عنها، ويفضّل أن يكون ذلك في موعد أقصاه آخر يوم من فترة الستة أشهر التالية لاعتماد هذا القرار. ويرسل رئيس الصندوق إلى كل أعضاء الصندوق الملحق المعدل الحادي عشر بتقرير التجديد الحادي عشر للموارد في موعد لا يتجاوز 15 يوماً من التاريخ المذكور أعلاه.

## ثانيا – المساهمات

5- **المساهمات الإضافية.** خلال فترة تجديد الموارد، يقبل الصندوق مساهمات إضافية من أي دولة عضو كما يلي:

(أ) **المساهمة الأساسية** للدولة العضو في موارد الصندوق؛

(ب) **مساهمة التعويض عن تطبيق إطار القدرة على تحمل الديون** التي تقدمها الدولة العضو وفقا للتوصيات الواردة في الفقرة 6 من هذا القرار والتفاصيل الواردة في الملحق السادس بعنوان "منهجية التعويض عن تطبيق إطار القدرة على تحمل الديون والمبالغ بحسب القائمة والبلد لفترات التجديد العاشر، والحادي عشر، والثاني عشر لموارد الصندوق" بـ "تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق"؛

(ج) أي **مساهمة تكميلية غير مقيدة** من تلك الدولة العضو؛

(د) **عنصر المنحة في أي قرض شريك ميسر.**

6- **مساهمات التعويض عن تطبيق إطار القدرة على تحمل الديون.** فيما يتعلق بالفقرة 5(ب) من هذا القرار، يتم التأكيد مجددا على التزام الدول الأعضاء بتعويض الصندوق عن المبالغ المتنازل عنها من أصول القروض كنتيجة لتنفيذ إطار القدرة على تحمل الديون. ويتعين دفع ذلك التعويض البالغ [39.5] مليون دولار أمريكي فيما يتعلق بفترة تجديد الموارد هذه، ويدفع وفقا لقائمة حصص تعويض إطار القدرة على تحمل الديون للدول الأعضاء الواردة في الملحق المشار إليه في الفقرة 5(ب) أعلاه. وبالإضافة إلى ذلك، تم التأكيد على أن الصندوق سيعوَض أيضا عن الخسائر الصافية في الفوائد ورسوم الخدمات المتكبدة كنتيجة لتوفير التمويل بموجب إطار القدرة على تحمل الديون. وعلى وجه الخصوص:

(أ) بما يتماشى مع الممارسة المتبعة في المؤسسات المالية الدولية الأخرى، سيطبق مبدأ الدفع عند نشوء الحاجة الذي وافق عليه المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2007 فيما يتعلق بمساهمات التعويض عن تطبيق إطار القدرة على تحمل الديون؛

(ب) استثناء البلدان المستفيدة من إطار القدرة على تحمل الديون من مطلب المساهمة في التعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون، بالإضافة إلى الأشكال الأخرى من المساهمات الإضافية على أساس الدفع عند نشوء الحاجة؛

(ج) تم وضع عتبة للحد الأدنى الذي لا يتطلب دونه مساهمة في التعويض عن تطبيق إطار القدرة على تحمل الديون من دولة عضو إذا اعتبرت المبالغ المستحقة من تلك الدولة العضو منخفضة للغاية. وستطبق عتبة حد أدنى قدرها 000 10 دولار أمريكي على الدول الأعضاء في القائمة جيم؛

(د) يعاد توزيع التعديلات التي تتم نتيجة للفقرتين الفرعيتين (ب) و(ج) على دول أعضاء أخرى تقدم مساهمة في التعويض عن تطبيق إطار القدرة على تحمل الديون من أجل تمويل الفجوة؛

(هـ) تشجع الدول الأعضاء الجديدة، التي لا يتطلب منها تقديم مساهمة في التعويض عن تطبيق إطار القدرة على تحمل الديون فيما يتعلق بفترات تجديد الموارد التي لم تتعهد فيها تلك الدول الأعضاء بتقديم مساهمة إضافية، على تقديم مساهمة في التعويض عن تطبيق إطار القدرة على تحمل الديون على الرغم من عدم وجود هذا المتطلب؛ وبغض النظر عما سبق، لن تؤخذ تلك المساهمات في

الاعتبار عند تحديد حصص الدول الأعضاء في التعويض عن تطبيق إطار القدرة على تحمل الديون؛

(و) باستثناء المساهمات الإضافية التي يتسلمها الصندوق في شكل عنصر منحة لقرض شريك مسير أو مساهمة تكميلية غير مقيدة، أي مساهمة إضافية تقدمها دولة عضو يطبقها الصندوق، في المقام الأول، للسداد الكامل أو الجزئي لحصة تعويض الدولة العضو في إطار القدرة على تحمل الديون. وفي أعقاب السداد الكامل لحصة تعويض الدولة العضو في إطار القدرة على تحمل الديون، فإن أي مبالغ متبقية من المساهمات الإضافية المستلمة يخصصها الصندوق باعتبارها مساهمة أساسية من الدولة العضو. ويطبق الصندوق هذا المبدأ بصرف النظر عن أي مخصصات خلافا لذلك يجوز للدولة العضو أن قدمتها فيما يتعلق بدفع مساهمتها الإضافية؛

(ز) يعوض عن الدخل المتنازل عنه (في شكل فائدة ورسوم خدمة) نتيجة لتقديم الصندوق لمنح إطار القدرة على تحمل الديون، عن طريق خفض مقدم لحجم المنح المقدمة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون. وسيجري تنفيذ هذا التخفيض في الحجم من خلال آلية معدلة لنهج الحجم تحدد بمعدل خصم بنسبة 5 في المائة ويعاد توزيعه على النحو الذي تحدده إدارة الصندوق، مع الأخذ بالاعتبار ممارسات المؤسسات المالية الدولية الأخرى والجدوى المالية للصندوق في الأجل الطويل.

7- **الشروط المنظِّمة للمساهمات الإضافية**

(أ) ستحصل كل دولة عضو على أصوات مساهمة متناسبة فيما يتعلق بمساهماتها الأساسية، ومساهمات التعويض عن تطبيق إطار القدرة على تحمل الديون، وعنصر المنحة لأي قرض شريك ميسر، بما يتماشى مع البند 3 من المادة 6 من الاتفاقية، ولكنها لن تحظى بأية أصوات مقابل مساهماتها التكميلية غير المقيدة؛

(ب) ستقدم المساهمات الأساسية، ومساهمات التعويض عن تطبيق إطار القدرة على تحمل الديون، وعنصر المنحة في أي قرض شريك ميسر من غير وضع قيود على استخدامها؛

(ج) خلال فترة تجديد الموارد، سيقبل الصندوق المساهمات التكميلية غير المقيدة التي لا تفرض أي قيود على شكل التمويل (القروض والمنح) ولكن التي يمكن تقديمها لدعم العمليات المواضيعية، بما في ذلك تعميم قضايا تغير المناخ والتغذية. وسيكون للمجلس التنفيذي سلطة الموافقة على استخدام المساهمات التكميلية غير المقيدة من أجل عمليات مواضيعية غير محددة في القرار، عندما لا تكون دورة مجلس المحافظين في انعقاد؛

(د) وفقاً للبند 5 (أ) من المادة 4 من الاتفاقية، لا تردّ المساهمات الإضافية إلى الأعضاء المساهمين بها إلاّ وفقاً للبند 4 من المادة 9 من الاتفاقية.

8- **المساهمات الخاصة**

(أ) يجوز للمجلس التنفيذي خلال فترة التجديد وبالنيابة عن الصندوق، قبول مساهمات غير مقيدة في موارد الصندوق من دول غير أعضاء فيه أو من مصادر أخرى (المساهمات الخاصة).

(ب) يجوز للمجلس التنفيذي أن ينظر في اتخاذ تدابير لتمكين مشاركة المساهمين بمساهمات خاصة من المشاركة في اجتماعاته حسب ظروف كل حالة على حدة، شريطة ألا ينجم عن تلك التدابير أي تبعات على تسيير الصندوق.

9- **احتساب المساهمات**. سوف تحتسب الدول الأعضاء مساهماتها بما يلي:

(أ) وحدات حقوق السحب الخاصة؛

(ب) عملة من العملات المستخدمة في تقويم حقوق السحب الخاصة؛

(ج) عملة العضو المساهم إذا كانت تلك العملة قابلة للتحويل الحر، ولم يكن العضو قد شهد في الفترة الممتدة من 1 يناير/كانون الثاني 2015 إلى 31 ديسمبر/كانون الأول 2016، معدل تضخم يتجاوز 10 في المائة سنويا في المتوسط، كما يحدده الصندوق.

10- **أسعار صرف العملات.** لأغراض الفقرة 4 من هذا القرار، تقيّم الالتزامات والتعهّدات المقدمة بموجب هذا القرار على أساس متوسط سعر الصرف المعمول به في نهاية الشهر في صندوق النقد الدولي خلال فترة الأشهر الستة السابقة على اعتماد هذا القرار، بين العملات اللازم تحويلها إلى الدولار الأمريكي (1 أبريل/نيسان–30 سبتمبر/أيلول 2017) ، مع التقريب إلى النقطة العشرية الرابعة.

11- **المساهمات غير المسدّدة.** يحثّ الصندوق أعضاءه الذين لم ينتهوا بعد من سداد مساهماتهم السابقة في موارد الصندوق، والأعضاء الذين لم يودعوا بعد وثائق مساهماتهم أو الذين لم يسددوا مساهماتهم في التجديد العاشر للموارد أن يتخذوا ما يلزم من ترتيبات. وسيتبنى المجلس التنفيذي، بناءً على مقترحات من رئيس الصندوق، تدابير بهدف تسوية المساهمات غير المسدّدة.

12- **زيادة المساهمات.** في أي وقت من الأوقات، يجوز لأي دولة عضو أن تزيد من قيمة أي من مساهماتها.

## ثالثا – وثائق المساهمات

13- **بند عام.** تودع الدولة العضو التي تقدّم مساهمة بموجب هذا القرار (فيما عدا ما يتعلق بعنصر المنحة في قرض شريك ميسر) وثيقة مساهمة لدى الصندوق، ويفضّل أن يكون ذلك في موعد أقصاه آخر يوم من فترة [الستة] أشهر التالية لاعتماد هذا القرار، تلتزم فيها رسمياً بتقديم مساهمات إضافية إلى الصندوق وفقاً لأحكام هذا القرار، وتحدّد فيها قيمة مساهمتها بالعملة المنطبقة. وسوف تبرم أي دولة عضو، أو إحدى مؤسساتها التي تدعمها الدولة، تقدم قرض شريك ميسر بموجب هذا القرار، اتفاقية قرض شريك ميسر مع الصندوق، ويفضّل أن يكون ذلك في موعد أقصاه آخر يوم من فترة [الستة] أشهر التالية لاعتماد هذا القرار، ولكن على أي حال ليس قبل أن تودع الدولة العضو ذات الصلة وثيقة مساهمة أو تسدد مبلغ مساهمتها الأساسية كما هو مطلوب بموجب شروط إطار قروض الشركاء الميسرة الذي وافق عليه المجلس التنفيذي.

14- **المساهمات غير المشروطة.** فيما عدا ما تنص عليه الفقرة 15 من هذا القرار، تشكّل أي وثيقة مساهمة تودع وفقا للفقرة 13 التزاماً غير مشروط على العضو المعني بأن يؤدّي المساهمة المستحقة بالطريقة وبالشروط التي ينص عليها هذا القرار أو على أي نحو آخر يقرره المجلس التنفيذي. ولأغراض هذا القرار، يشار إلى هذه المساهمة كـ "مساهمة غير مشروطة".

15- **المساهمات المشروطة.** يجوز، على سبيل الاستثناء، وفي حالة عدم تمكّن عضو ما من عقد التزام بتقديم مساهمة غير مشروطة بسبب الإجراءات التشريعية المتبعة لديه، أن يقبل الصندوق من هذا العضو وثيقة مساهمة تتضمّن اشتراطاً صريحاً بأن يرتهن بسداد كل أقساط مساهماته المستحقة، فيما عدا القسط الأول منها، رهنا باعتمادات الميزانية اللاحقة. بيد أنه يتعيّن أن تتضمّن وثيقة المساهمة هذه تعهّداً من جانب العضو ببذل قصارى جهده من أجل ما يلي: (1) تدبير تلك الاعتمادات اللازمة لكامل المبلغ المحدّد في

تواريخ السداد المشار إليها في الفقرة 20(ب) من هذا القرار، (2) إشعار الصندوق في أقرب وقت ممكن بعد الحصول على الاعتماد اللازم لكل قسط. ولأغراض هذا القرار، يشار إلى المساهمة بهذا الشكل كـ "مساهمة مشروطة"، ولكنها تغدو غير مشروطة عندما يتم الحصول على الاعتمادات وإشعار الصندوق بها.

## رابعا – نفاذ المفعول

16- **نفاذ مفعول تجديد الموارد.** يدخل تجديد الموارد حيّز **النفاذ** اعتباراً من التاريخ الذي تودَع فيه لدى الصندوق وثائق مساهمات، أو مدفوعات مقدمة بدون وثائق مساهمات ذات صلة بالمساهمات الإضافية من الدول الأعضاء المشار إليها في البند ثانيا (المساهمات) من هذا القرار، أو عندما يتسلمها الصندوق بمبلغ تعادل قيمته الكلية ما لا يقل عن 50 في المائة من التعهدات التي يعلنها رئيس الصندوق للأعضاء وفقاً للفقرة 4 من هذا القرار.

17- **نفاذ مفعول المساهمات الإفرادية.** تصبح وثائق المساهمة، المودعة والتي يقر الصندوق بأنها منفذة على نحو سليم في تاريخ نفاذ مفعول تجديد الموارد أو قبله، نافذة المفعول في تاريخ نفاذ مفعول تجديد الموارد، وتصبح وثائق المساهمة التي تودع و/أو يقر الصندوق بأنها منفذة على نحو سليم بعد ذلك التاريخ نافذة المفعول في تاريخ ذلك الإقرار.

18- **الموارد المتاحة لعقد الالتزامات.** تعتَبر جميع المساهمات الإضافية المقدمة لموارد الصندوق متاحة لعقد التزامات للعمليات بموجب البند 2 (ب) من المادة 7 من الاتفاقية والسياسات الأخرى ذات الصلة المعمول بها في الصندوق اعتباراً من تاريخ دخول تجديد الموارد حيّز النفاذ.

## خامسا – السُلَف المقدمة على ذمة المساهمات

19- بصرف النظر عن أحكام البند رابعاً من هذا القرار (نفاذ المفعول)، يجوز للصندوق أن يستخدم في عملياته كل المساهمات المسددة لموارد الصندوق أو أجزاء منها قبل تاريخ دخول تجديد الموارد حيّز النفاذ وفقاً لما تنص عليه الاتفاقية، وغير ذلك من سياسات الصندوق ذات الصلة، ما لم يطلب أحد الأعضاء خلاف ذلك كتابة. ويعامَل أي التزام بقرض أو منحة من الصندوق مقابل تلك السُلف المقدمة على ذمة المساهمات، لجميع الأغراض، كجزء من برنامج عمليات الصندوق قبل تاريخ دخول تجديد الموارد حيز النفاذ.

## سادسا – تسديد المساهمات

20- المساهمات غير المشروطة

(أ) **تسديد الأقساط.** يقوم كل عضو مساهم بسداد مساهماته غير المشروطة دفعة واحدة أو على قسطين أو ثلاثة أقساط على الأكثر، ضمن فترة تجديد الموارد، حسب اختياره. وتُسَدّد أقساط كل مساهمة غير مشروطة على أقساط متساوية أو بمبالغ متزايدة تدريجياً، حسب اختيار العضو المعني، على ألاّ تقل قيمة القسط الأول عن 30 في المائة من المساهمة، ولا تقل قيمة القسط الثاني عن 35 في المائة منها، وأن يغطي القسط الثالث، إن وُجد، المبلغ المتبقي.

(ب) **تواريخ السداد**

(1) **السداد دفعة واحدة.** يستحق سداد المساهمة دفعة واحدة بحلول اليوم الستين بعد دخول وثيقة مساهمة العضو حيّز النفاذ.

(2) **السداد على أقساط.** تسدد الدفعات على أقساط وفقاً للجدول التالي: يستحق سداد القسط الأول بعد مرور سنة على اعتماد هذا القرار؛ ويستحق سداد القسط الثاني بعد مرور سنتين على اعتماد هذا القرار، ويستحق سداد أي قسط إضافي في تاريخ لا يتجاوز تاريخ مرور ثلاث سنوات على اعتماد هذا القرار. ولكن إذا لم يقع تاريخ نفاذ المفعول بنهاية السنة الأولى من اعتماد هذا القرار، يستحق سداد القسط الأول بحلول اليوم الستين بعد دخول وثيقة مساهمة العضو حيز النفاذ؛ ويستحق سداد القسط الثاني بعد مرور سنة على تاريخ دخول تجديد الموارد حيز النفاذ، ويستحق سداد أي قسط إضافي في تاريخ مرور ثلاث سنوات على دخول تجديد الموارد حيز النفاذ أو في اليوم الأخير من فترة تجديد الموارد، أيهما كان أسبق.

(ج) **السداد المبكر.** يجوز لأي عضو تسديد مساهمته قبل الموعد المحدّد في الفقرة 20(ب) أعلاه.

(د) **الترتيبات البديلة.** يجوز لرئيس الصندوق، بناءً على طلب دولة عضو، أن يوافق على تغيير مواعيد السداد المحددة، أو النسب المئوية، أو عدد أقساط المساهمة، على ألاّ يؤثّر ذلك التغيير سلباً على الاحتياجات التشغيلية للصندوق.

21- **المساهمات المشروطة.** تسدد المساهمات المشروطة في غضون 90 يوماً من دخول وثيقة مساهمة العضو حيّز النفاذ بمجرد أن تصبح المساهمة النسبية غير مشروطة وبما يتفق، حيثما أمكن، مع مواعيد السداد المحددة في الفقرة 20(ب) من هذا القرار. ويُبلغ العضو الذي يودِع وثيقة مساهمة مشروطة الصندوق بحالة الأقساط المشروطة المستحقة على المساهمة في موعد أقصاه 30 يوماً من تاريخ السداد السنوي المحدد في الفقرة 20(ب) من هذا القرار.

22- **عملة السداد**

(أ) تقدم المساهمات بالعملات القابلة للتحويل الحر، وفقاً للفقرة 9 من هذا القرار.

(ب) وفقاً للبند 2(ب) من المادة 5 من الاتفاقية، تحدد قيمة عملة المدفوعات مقابل حقوق السحب الخاصة على أساس سعر الصرف المستخدَم لأغراض التحويل في دفاتر حسابات الصندوق وقت السداد.

23- **وسيلة السداد.** وفقاً للبند 5(ج) من المادة 4 من الاتفاقية، تسدد مدفوعات المساهمات المستحقة نقداً، أو في شكل عنصر منحة في قرض شريك ميسر، أو حسب اختيار العضو، بإيداع سندات إذنية أو غير ذلك من الأوراق المالية الملزمة المشابهة التي يصدرها العضو وتكون غير قابلة للتداول ولا يمكن الرجوع فيها ولا تدر فائدة للعضو، ويمكن للصندوق أن يحصّل قيمتها الاسمية عند الطلب وفقاً للشروط المنصوص عليها في الفقرة 24 من هذا القرار. ويجوز أن ينظر الأعضاء بعين القبول في تسديد مساهماتهم الأساسية، ومساهمات التعويض عن تطبيق إطار القدرة على تحمل الديون، والمساهمات التكميلية غير المقيدة نقداً قدر الإمكان.

24- **تحصيل السندات الإذنية أو الأوراق المالية المُلزِمة المشابهة.** وفقاً للأحكام المنصوص عليها في البند 5(ج)(1) من المادة 4 من الاتفاقية، والمادة 5 من اللوائح المالية للصندوق، يقوم الصندوق بتحصيل

السندات الإذنية أو الأوراق المالية المُلزِمة المشابهة الخاصة بالعضو وفقاً لسياسة السحب التي سيوافق عليها المجلس التنفيذي أو وفقاً لما يُتفق عليه بين رئيس الصندوق والعضو المساهم.

25- **طرائق السداد.** يبين كل عضو للصندوق عند إيداع وثيقة مساهمته جدوله الزمني المقترح ووسيلته المقترحة للسداد على أساس الترتيبات المحددة في الفقرات من20 إلى 23 من هذا القرار.

## سابعا – توزيع أصوات تجديد الموارد

26- **إنشاء أصوات تجديد الموارد.** ستنشأ أصوات جديدة لتجديد الموارد تتعلق بكل من المساهمات الأساسية، ومساهمات التعويض عن تطبيق إطار القدرة على تحمل الديون، وعنصر المنحة في أي قرض شريك ميسر يقدم في إطار التجديد الحادي عشر للموارد (أصوات التجديد الحادي عشر للموارد). ويحسب مجموع قيمة أصوات التجديد الحادي عشر للموارد بتقسيم مجموع قيمة تعهدات المساهمات الأساسية، ومساهمات التعويض عن تطبيق إطار القدرة على تحمل الديون، وعنصر المنحة في أي قرض شريك ميسر، المستلمة في كل حالة في موعد أقصاه ستة أشهر من تاريخ اعتماد هذا القرار، على مبلغ 000 580 1 دولار أمريكي.

27- **توزيع أصوات تجديد الموارد.** توزع أصوات التجديد الحادي عشر للموارد المنشأة على هذا النحو وفقاً للبند 3(أ)(2) و(3) من المادة 6 من الاتفاقية على النحو التالي:

(أ) **أصوات العضوية.** وفقاً للبند 3(أ)(2)(ألف) من المادة 6 من الاتفاقية، توزَّع أصوات العضوية بالتساوي على جميع الأعضاء.

(ب) **أصوات المساهمة.** وفقاً للبند 3(أ)(2)(باء) من المادة 6 من الاتفاقية، توزَّع أصوات المساهمة على جميع الأعضاء بنسبة ما تمثله المساهمة الأساسية، ومساهمة التعويض عن تطبيق إطار القدرة على تحمل الديون، وعنصر المنحة في أي قروض شركاء ميسرة المدفوعة من قبل الدولة العضو أو مؤسستها التي تدعمها الدولة كحصة في القيمة الكلية للمساهمات الأساسية، ومساهمات التعويض عن تطبيق إطار القدرة على تحمل الديون، وعنصر المنحة في أي قروض شركاء ميسرة، المدفوعة، على النحو المنصوص عليه في القسم ثانيا (المساهمات) من هذا القرار.

(ج) يستمر تخصيص وتوزيع الأصوات الأصلية، وأصوات التجديد الرابع، والتجديد الخامس، والتجديد السادس، والتجديد السابع، والتجديد الثامن، والتجديد التاسع، والتجديد العاشر بغض النظر عن دخول هذا القرار حيز النفاذ.

28- **نفاذ مفعول أصوات تجديد الموارد.** يدخل توزيع أصوات التجديد الحادي عشر للموارد، حسبما تنص عليه الأحكام الواردة أدناه، حيز النفاذ بعد ستة أشهر من اعتماد هذا القرار. ويعلن رئيس الصندوق توزيع أصوات عضوية التجديد الحادي عشر للموارد، وأصوات المساهمات لكل الدول الأعضاء في الصندوق في موعد أقصاه 15 يوماً من التاريخ المحدد، ويبلغ مجلس المحافظين بمثل هذه المعلومات في دورته الثانية والأربعين.

## ثامنا – تعبئة موارد إضافية

29- **الاقتراض من قبل الصندوق**

(أ) **هدف الاقتراض.** مع الاعتراف بأن مساهمات التجديد تبقى، ويجب أن تبقى، المصدر الرئيسي لتمويل الصندوق ، يرحب مجلس المحافظين ويدعم عزم الصندوق على استقطاب مجموعة أكثر تنوعا من الموارد بما في ذلك قروض من الدول الأعضاء والمؤسسات التي تدعمها دول سيادية بموجب إطار الاقتراض السيادي وإطار قروض الشركاء الميسرة خلال فترة تجديد الموارد، وفي مرحلة لاحقة بالاقتراض المحتمل من الأسواق.

(ب) **إطار الاقتراض.** وضع المجلس التنفيذي إطار الاقتراض السيادي من أجل الاقتراض من الدول السيادية ومن المؤسسات التي تدعمها الدول السيادية (EB 2015/114/R.17/Rev.1) وسيقوم بتنقيحه حسب الاقتضاء لضمان الاتساق مع هذا القرار. وبما يتماشى مع هذا الإطار، ستواصل إدارة الصندوق إبلاغ المجلس التنفيذي بجميع المفاوضات الرسمية التي يتم إجراؤها مع جهات مُقرضة محتملة، بما في ذلك العناية الواجبة المتخذة ذات الصلة، والمعلومات المالية المتحصلة، من أجل تحقيق هدف برنامج القروض والمنح الوارد في الفقرة 3 من هذا القرار.

(ج) **قروض الشركاء الميسرة.** سيتم توفير قروض الشركاء الميسرة وفقا لشروط إطار قروض الشركاء الميسرة الذي وافق عليه المجلس التنفيذي.

(د) **الاقتراض من الأسواق.** فيما يتعلق بالاقتراض من الأسواق الرأسمالية، يدعم مجلس المحافظين الصندوق وهو يقوم بالعمل التحضيري المطلوب من أجل تقييم جدوى وتسلسل التنفيذ المحتمل لبرنامج الاقتراض من الأسواق، بما في ذلك ما يتعلق بعملية التصنيفات الائتمانية. ويتم التعبير عن هذا الدعم في مشروع قرار مستقل (قرار الاقتراض من الأسواق) الذي سيحال، بناء على توصية من هيئة المشاورات، إلى مجلس المحافظين لاعتماده في دورته الحادية والأربعين.

(هـ) **تحديد المسؤولية القانونية.** فيما يتعلق بالفقرات الفرعية (أ) إلى (د)، يتم التذكير، تجنبا للشك، بأن البند 3 من المادة 3 من الاتفاقية ينص على أنه: "لا يعتبر العضو بسبب عضويته مسؤولا قانونا عن تصرفات الصندوق أو التزاماته."

30- **التمويل المشترك والعمليات المتنوعة**

يشجَّع المجلس التنفيذي ورئيس الصندوق خلال فترة تجديد الموارد على اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز الدور التحفيزي للصندوق في زيادة نسبة التمويل الوطني والدولي الموجه نحو تحسين رفاه السكان الريفيين الفقراء واعتمادهم على الذات، ولتكميل موارد الصندوق باستخدام قدرته على أداء الخدمات المالية والتنقية، بما في ذلك إدارة الموارد والقيام بدور الوصي المؤتمن على تلك الموارد، بما يتفق مع هدف ووظائف الصندوق. ولن تمول العمليات التي تتضمن تأدية مثل هذه الخدمات المالية من موارد الصندوق.

## تاسعا – رفع التقارير إلى مجلس المحافظين

31- يعرض رئيس الصندوق على مجلس المحافظين في دورته الثانية والأربعين والدورات التالية لها تقارير عن وضع الالتزامات، والمدفوعات، والأمور الأخرى ذات الصلة بتجديد الموارد. وتعرض التقارير على مجلس المحافظين مشفوعة بتعليقات المجلس التنفيذي عليها، إن وجدت، وتوصياته بشأنها.

## عاشرا – استعراض المجلس التنفيذي لوضع المساهمات

32- يستعرض المجلس التنفيذي دورياً وضع المساهمات في إطار تجديد الموارد، ويتخذ الإجراءات التي قد يقتضي الأمر اتخاذها لتنفيذ أحكام هذا القرار.

33- إذا تسبب تأخر سداد المساهمات خلال فترة تجديد الموارد، أو أنذر بالتسبب، في توقف عمليات الصندوق الإقراضية، أو الحيلولة بصورة أخرى دون بلوغ أهداف تجديد الموارد بشكل جوهري، يجوز لرئيس مجلس المحافظين أن يدعو، بناءً على طلب المجلس التنفيذي، إلى عقد اجتماع لهيئة المشاورات وفقاً للقرار 195/د–40 (2017) لدراسة الحالة والنظر في سُبل تحقيق الظروف اللازمة لاستمرار عمليات الصندوق الإقراضية أو بلوغ تلك الأهداف بصورة جوهرية.

## حادي عشر – استعراض منتصف المدة

34- يتم في منتصف مدة تجديد الموارد إجراء استعراض التدابير والإجراءات المشار إليها في تقرير التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، وتعرض الاستنتاجات التي ينتهي إليها الاستعراض على اجتماع لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق.

## ثاني عشر – التعديل على اتفاقية إنشاء الصندوق

35- يحيط مجلس المحافظين علما بأنه من أجل تنفيذ العزم على إمكانية قبول الصندوق للمساهمات على شكل عنصر المنحة في قروض الشركاء الميسرة، يُتطلب إجراء تعديل على البند 5 من المادة 4 من اتفاقية إنشاء الصندوق ("الاتفاقية"). وقد تم تضمين ذلك التعديل في مشروع قرار منفصل (قرار بشأن تعديل اتفاقية إنشاء الصندوق) الذي وافق عليه المجلس التنفيذي في دورته الثانية والعشرين بعد المائة، وأحاله إلى مجلس المحافظين لاعتماده في دورته الحادية والأربعين، وفقا للمادة 12 من اتفاقية إنشاء الصندوق. وسيكون نفاذ مفعول قرار التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق مرهونا باعتماد قرار تعديل اتفاقية إنشاء الصندوق.

# مشروع قرار بشأن الاقتراض من الأسواق

## القرار ___/د-41

## الاقتراض من الأسواق

**إن مجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية،**

**إذ يعيد التأكيد على** دعم الصندوق الذي أظهرته الدول الأعضاء بمناسبة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق بالتعهد بتزويد الصندوق بالموارد الأساسية التي يحتاج إليها في سعيه للقيام بمهمته؛

**وإذ يستذكر** طلب مجلس المحافظين "مواصلة تحري إمكانية زيادة التمويل المتاح من موارد من غير الجهات المانحة، بما في ذلك الآليات المعتمدة على السوق، وأن ترفع إلى المجلس التنفيذي أي مقترحات قد يسفر عنها مثل هذا التحري للموافقة عليها" (قرار مجلس المحافظين 122/د-24)؛

**وإذ يؤكد على** عزم الصندوق وقدرته، كمؤسسة مالية دولية، على استقطاب مجموعة أكثر تنوعا من الموارد عن طريق الاقتراض من الدول الأعضاء ومصادر أخرى؛

**وإذ يعترف** بأنه في العملية المؤدية إلى اتخاذ قرار بشأن سير الصندوق قدما نحو الاقتراض من الأسواق، سيكون من اللازم مراجعة بعض الوثائق الأساسية للصندوق، بما في ذلك اتفاقية إنشاء الصندوق، والسياسات الأساسية، واتخاذ خطوات أخرى، بما في ذلك تقييم الجدارة الائتمانية للصندوق من قبل وكالات التصنيف الدولية.

**وإذ يصادق على** قيام الصندوق بمثل تلك المراجعة واتخاذ خطوات أخرى خلال فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق؛

**وعملاً** باستنتاجات وتوصيات تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق (GC ___/41)، واعتماده لقرار التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق الملحق بذلك التقرير (قرار مجلس المحافظين __/د-41)؛

**يقرر ما يلي:**

1- الطلب إلى رئيس الصندوق باتخاذ جميع الخطوات الضرورية للبدء بالعملية المؤدية إلى اتخاذ قرار بشأن السير قدما بالاقتراض من الأسواق، مع استشارة المجلس التنفيذي في كل مرحلة من العملية خلال فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. وفي أعقاب استعراض نتائج دراسة جدوى سيجريها الصندوق، سينظر المجلس التنفيذي بصورة متوالية في نتائج تقييم داخلي للتصنيف، والذي سيشمل استعراضا خارجيا مستقلا، بالإضافة إلى نتيجة عملية تصنيف رسمية تجريها وكالات التصنيف. كما سينظر المجلس التنفيذي أيضا في سياسات جديدة أو منقحة كما تقتضي الحاجة لتكييف أو تعزيز الإطار المالي للصندوق، مع الإحالات المناسبة إلى مجلس المحافظين حيثما تطلب الأمر ذلك.

2- الموافقة على نظر هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق في عام 2020 في التقدم الذي أحرزه الصندوق في التحضير لاحتمال الاقتراض من الأسواق واتخاذ قرار بشأن استعداد الصندوق

للمباشرة بعملية الاقتراض من الأسواق وملاءمتها، مع إدراج استنتاجاتها في التقرير النهائي لهيئة المشاورات الذي سيعرض على مجلس المحافظين في فبراير/شباط 2021 لاعتماده.

3- الموافقة، في حال اعتبرت هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق أن الصندوق مستعد للمباشرة في الاقتراض من الأسواق، على أن تنظر الهيئة أيضاً ، وتصادق إن ارتأت أن ذلك ملائم، على اقتراح لتعديل اتفاقية إنشاء الصندوق من أجل التأكيد، لعلم المقرضين والمستثمرين في السندات المحتملين، على سلطة الصندوق للانخراط في أنشطة السوق، والتطرق لأية تعديلات ضرورية في التسيير لأغراض المطابقة مع المؤسسات المالية الدولية المماثلة. وسوف ينظر المجلس التنفيذي في ذلك المقترح في دورته المنعقدة في ديسمبر/كانون الأول 2020، ويحيله مع توصية المجلس التنفيذي إلى مجلس المحافظين لاعتماده في دورة فبراير/شباط 2021.

# المبادئ التوجيهية لإعلان التعهدات وتعهدات مساهمات الدول الأعضاء في التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق

## أولا– الاستعراض

1- يوفر هذا الملحق التوجه الخاص بعملية إعلان التعهدات، وسيحدّث بعد الدورة الرابعة مع جدول بالمساهمات المستلمة. وتسجل التعهدات المستلمة في الذيل الثالث من هذا الملحق.

2- أجريت مداولات هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر للموارد خلال عام 2017. وفي الدورة الرابعة والأخيرة في 14–15 ديسمبر/كانون الأول 2017، توجه الدعوة للدول الأعضاء إلى الموافقة على أهداف مساهمات التجديد الحادي عشر للموارد، وبرنامج القروض والمنح للتجديد الحادي عشر للموارد، وإعلان تعهداتها.

## ثانيا – إعلان التعهدات

3- **التعهد هو إبلاغ من الدولة العضو بشأن عزمها على المساهمة في تجديد موارد الصندوق.** ويجوز لممثل معتمد لدولة عضو أن يعلن شفوياً أثناء دورات مجلس المحافظين أو المجلس التنفيذي أو هيئة المشاورات عن التعهدات، كما يحق له أن يرسلها كتابة. **والدول الأعضاء مدعوة لإعلان مساهماتها رسمياً، ويفضل أن يكون ذلك في موعد لا يتعدى اليوم الأخير من فترة الستة أشهر التي تتبع تبني قرار التجديد الحادي عشر للموارد.**

4- وبالنسبة إلى التجديد الحادي عشر للموارد، يجوز للدول الأعضاء التعهد بتقديم الفئات التالية من المساهمات الإضافية للصندوق:

(أ) **المساهمات الأساسية.**

تعطي هذه المساهمات حقوق تصويت وتشكل أغلبية موارد الصندوق. وتخصص المساهمات الأساسية لبرنامج القروض والمنح في الصندوق من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وتظل المساهمات الأساسية هي الخيار المفضل للصندوق لتجديد موارده، نظراً لأنها تضمن الاستدامة على المدى الطويل وهي في صميم الحوكمة في الصندوق.

(ب) **مساهمات التعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون.**

تعوض هذه المساهمات الصندوق عن التدفقات العائدة عن أصول القروض المتنازل عنها بموجب إطار القدرة على تحمل الديون. وتعطي المساهمات بموجب إطار القدرة على تحمل الديون حقوق تصويت، وهي تشكل إضافة للمساهمات الأساسية والتكميلية (انظر أدناه). ولا تدرج مساهمات إطار القدرة على تحمل الديون في المستوى المستهدف لتجديد الموارد. وإذا لم يتم التعهد للتعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون بشكل مخصوص، سيتم استخدام المساهمات الأساسية للعضو في تغطية التزاماته بموجب هذا الإطار أولاً، على أن يحتسب الرصيد المتبقي كمساهمات أساسية في تجديد الموارد. ويرد في الملحق السادس المبلغ الإجمالي للتسديدات المستحقة عن أصول القروض

المتنازل عنها بموجب إطار القدرة على تحمل الديون وحساب حصص إطار القدرة على تحمل الديون.

(ج) **المساهمات التكميلية غير المقيدة.**

تعتبر هذه المساهمات جزءاً من "المساهمات الإضافية" التي تشكل إجمالي تجديد الموارد، إلى جانب المساهمات الأساسية ومساهمات إطار القدرة على تحمل الديون. لا تعطي المساهمات التكميلية غير المقيدة حقوق تصويت ولا تؤدي إلى إبلاغ مالي منفصل. ويطلق عليها صفة غير مقيدة لأن الدول الأعضاء المساهمة بها لا تمتلك الحق بفرض أي قيود على: (أ) استخدامها من جانب الصندوق كقروض أو منح؛ أو (ب) استخدامها لأي فئة من فئات الدول الأعضاء النامية. إلا أنه يسمح بتخصيص هذه المساهمات للأنشطة المواضيعية في حال تم تحديد مثل هذه الأنشطة في قرار التجديد الحادي عشر أو لاحقاً، شريطة موافقة مجلس المحافظين أو المجلس التنفيذي (عندما لا يكون مجلس المحافظين في حالة انعقاد). وبموجب قرار التجديد الحادي عشر للموارد يجوز توفير هذه المساهمات لدعم تعميم قضايا المناخ والتغذية. وستخصص هذه المساهمات من خلال معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

(د) **عنصر المنحة في قروض الشركاء الميسّرة.**

إن قروض الشركاء الميسرة هي قروض تقدمها دولة عضو أو إحدى المؤسسات المدعومة من الدولة، وتتضمن عنصر منحة لفائدة الصندوق بما يتسق مع إطار قروض الشركاء الميسرة الذي وافق عليه المجلس التنفيذي؛ وتشمل عبارة "المؤسسة المدعومة من الدولة" أي مؤسسة أو مؤسسة تمويل إنمائي مملوكة للدولة أو تسيطر عليها الدولة لدولة عضو، باستثناء المؤسسات متعددة الأطراف. وسيتم توفير قروض الشركاء الميسرة وفقاً لشروط إطار قروض الشركاء الميسرة الذي وافق عليه المجلس التنفيذي EB 2017/S10/R.2، والمدرج في الملحق الخامس بهذا التقرير. ويتوقع من الدول الأعضاء التي توفر قروض الشركاء الميسرة (سواء بصورة مباشرة أو من خلال مؤسسة تدعمها الدولة) أن توفر مساهمات أساسية تعادل ما لا يقل عن 80 في المائة من الحد الأدنى من المؤشر المعياري للمساهمة الأساسية، وأن تهدف لأن يكون إجمالي مساهمتها بالمنح (والتي تتضمن المساهمة الأساسية زائد عنصر المنحة في قرض الشركاء الميسر) ما لا يقل عن الحد الأدنى من المؤشر المعياري للمساهمة بالمنح. وسيعادل الحد الأدنى المعياري للمساهمة بالمنح مائة بالمائة من متوسط المساهمة الأساسية بالعملة المحلية في آخر فترتين سابقتين لتجديد الموارد. (وبالنسبة للتجديد الحادي عشر للموارد، فإن ذلك يعني متوسط المساهمة في كل من التجديدين التاسع والعاشر للموارد). ومن الجدير بالذكر أنه يتوجب على الدولة العضو الراغبة بتوفير قرض من قروض الشركاء الميسرة إيداع وثيقة مساهمة بمبلغ يعادل مساهمتها الأساسية قبل الدخول في اتفاقية بشأن قرض الشركاء الميسر مع الصندوق. **ويرجى من جميع الجهات المانحة التي تعتزم تقديم قروض ميسرة للشركاء أن تناقش تفاصيل القروض مع إدارة الصندوق قبل انعقاد الدورة الخاصة بالتعهدات لضمان استيفاء القروض للمعايير المتفق عليها. ويرد في الذيل الأول من هذا الملحق معلومات إضافية عن اعلان التعهدات الخاصة بقروض الشركاء الميسرة.**

5- **إنشاء أصوات جديدة. التعهدات هامة لإنشاء أصوات مساهمة جديدة تتعلق بالمساهمات الأساسية ومساهمات التعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون وعنصر المنحة في قروض الشركاء الميسرة.** وسيحتسب المبلغ الإجمالي للأصوات الجديدة من خلال تقسيم إجمالي مبلغ تعهدات المساهمات الأساسية ومساهمات التعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون وعنصر المنحة في قروض الشركاء الميسرة على 1 580 000 دولار أمريكي في حال استلامها في غضون ستة أشهر بعد تاريخ تبني قرار التجديد الحادي عشر للموارد.

6- **التعهدات غير ملزمة، وبالتالي لا بد من دعمها إما بوثيقة مساهمة أو بتسديدها بصورة كاملة ومباشرة من قبل الدولة العضو.** وتحدد وثيقة المساهمة مبلغ مساهمة دولة عضو ما بموجب الشروط والأوضاع التي ينص عليها قرار تجديد الموارد، وتعتبر ملزمة قانونياً. وتحدد وثيقة المساهمة أيضا شروط هذه المساهمة (فئة المساهمة، شكل التسديد، احتمالية المساهمة إذا كانت قابلة للتطبيق، وعدد الأقساط والجدول الزمني لتسديدها).

7- **يعتبر إيداع وثائق المساهمات من قبل الدول الأعضاء هاماً لدخول تجديد الموارد حيز النفاذ.** لا يدخل تجديد الموارد حيز النفاذ إلا عندما يصل إجمالي قيمة وثائق المساهمات المودعة أو المدفوعات التي استلمها الصندوق بما يعادلها بالدولارات الأمريكية إلى ما لا يقل عن 50 في المائة من التعهدات المستلمة في غضون ستة أشهر بعد تبني قرار التجديد الحادي عشر للموارد. ولا تغدو الموارد بموجب أي تجديد متاحة لعقد الالتزامات ما لم يدخل التجديد حيز النفاذ.

8- ولمزيد من المعلومات عن المساهمة في التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، يرجى الاتصال بالسيد Luis Jiménez-McInnis، مدير مكتب الشراكات وتعبئة الموارد (l.jimenez-mcinnis@ifad.org؛ الهاتف: +39 06 5459 2705).

## إعلان التعهدات بتقديم قروض الشركاء الميسرة

1- **التعهد بتقديم قروض الشركاء الميسرة.** في حين أن التعهد بتقديم مساهمات أساسية، ومساهمات بموجب إطار القدرة على تحمل الديون، والمساهمات التكميلية غير المقيدة مباشر نسبياً، فإن التعهد بتقديم قروض الشركاء الميسرة أكثر تعقيداً. ومن أجل تيسير التسجيل السريع والدقيق لقروض الشركاء الميسرة، يرجى من الجهات المانحة التي تعتزم تقديم تعهدات شفوية بشأن قروض الشركاء الميسرة خلال الدورة الرابعة لهيئة المشاورات أن تكمل نموذج التعهد الخاص بقروض الشركاء الميسرة (انظر أدناه).

2- وتُشجع الجهات المانحة على أن تقدم إلى إدارة الصندوق نسخة من نموذج التعهد مستكملاً **قبل** انعقاد الدورة، خاصة إذا كانت هناك حاجة إلى جدول صرف مخصص. وسيظل مشروع نموذج التعهد سرياً تماماً حتى تعلنه الجهة المانحة. ويجوز للجهات المانحة أيضاً أن تقدم نسخة من نموذج التعهد مستكملاً في الدورة. وسيتعين على الجهات المانحة وفريق الصندوق التحقق من جميع التعهدات المتعلقة بقروض الشركاء الميسرة قبل انتهاء الدورة وتأكيد ما إذا كانت تتماشى مع إطار قروض الشركاء الميسرة.

3- ويرجى من الجهات المانحة الإعلان عن تعهداتها بشأن قروض الشركاء الميسرة وفقاً للمبادئ التوجيهية التالية:

(أ) **عملة قرض الشركاء الميسر:** يرجى بيان عملة قروض الشركاء الميسرة. وهي العملة التي ستُدفع بها قروض الشركاء الميسرة. ويمكن للجهات المانحة اختيار واحدة من العملات الخمس لسلة حقوق السحب الخاصة: اليورو، أو الجنيه الإسترليني، أو الين الياباني، أو الرنمينبي الصيني أو الدولار الأمريكي. وستستند القيمة المعادلة بحقوق السحب الخاصة إلى سعر الصرف المرجعي لفترة التجديد الحادي عشر للموارد.

(ب) **مبلغ قرض الشركاء الميسر:** يرجى الإشارة إلى إجمالي مبلغ قرض الشركاء الميسر بالعملة المختارة.

(ج) **فترة السماح لقرض الشركاء الميسر وأجل استحقاقه:** هناك خياران يمكن للجهات المانحة الاختيار من بينهما. فيمكن للجهات المانحة اختيار قرض الشركاء الميسر مع: (1) فترة سماح مدتها 5 سنوات وأجل استحقاق مدته 25 سنة (5–25)؛ أو (2) فترة سماح مدتها 10 سنوات وأجل استحقاق مدته 40 سنة (10–40).

(د) **سعر القسيمة/الفائدة لقرض الشركاء الميسر بعملة القرض:** يرجى الإشارة إلى سعر الفائدة على قروض الشركاء الميسرة بعملة القرض.[110]

(هـ) **فترة سحب قرض الشركاء الميسر:** يرجى الإشارة إلى عدد السنوات التي سيتم سحب قرض الشركاء

[110] إذا كان سعر قسيمة قرض الشركاء الميسر أعلى من الحد الأقصى لسعر القسيمة المحدد في إطار قروض الشركاء الميسرة، يتوجب أن تتضمن المساهمة الجوهرية للجهة المانحة موارد إضافية كافية تتعدى الحد الأدنى المحدد في الإطار وقدره 80 في المائة، وذلك للأغراض التالية: تقليص سعر القسيمة على قرض الشركاء الميسر، أو توفير حجم أكبر من القرض إذا كان الحد الأقصى لسعر قسيمة قرض الشركاء الميسر بموجب هذا الإطار سالباً بعملة القرض.

الميسر عليها (سنة أو سنتان أو ثلاث سنوات).

4- وإذا كنت بحاجة إلى مزيد من المساعدة في حساب تعهدات قروض الشركاء الميسرة، مثلاً باستخدام نهج لتقاسم الأعباء، يرجى الاتصال بفريق الخزانة في الصندوق – ppl@ifad.org. وترد عينة لنموذج التعهد بقروض الشركاء الميسرة في الذيل 1 أدناه لتكون بمثابة توجيه للتعهد بقروض الشركاء الميسرة.

**المرفق 1– نموذج التعهدات الخاصة بقروض الشركاء الميسرة**

# الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

## نموذج التعهدات الخاص بالتجديد الحادي عشر للموارد بشأن قرض الشركاء الميسر

*لا يُستكمل إلا إذا كان ينطبق*

1– **عملة قرض الشركاء الميسر**

*دولار أمريكي أو جنيه استرليني أو ين ياباني أو رنمينبي صيني أو يورو*

2– **مبلغ قرض الشركاء الميسر**

*المبلغ (بالملايين)*

3– **فترة السماح لقرض الشركاء الميسر وأجل استحقاقه**

*إما 5–25 أو 10–40*

4– **سعر القسيمة/الفائدة لقرض الشركاء الميسر بعملة القرض***

*السعر*

5– **فترة سحب قرض الشركاء الميسر بالسنوات**

*سنة أو سنتان أو ثلاث سنوات*

* إذا كان سعر قسيمة قرض الشركاء الميسر أعلى من الحد الأقصى لسعر القسيمة المحدد في إطار قروض الشركاء الميسرة، يرجى الإشارة إلى الترتيبات التي تمت للوفاء بمتطلبات الإطار (أي موارد إضافية في شكل منح لخفض سعر القسيمة أو حجم أكبر للقرض إذا كان أقصى سعر فائدة لقرض الشركاء الميسر بموجب الإطار سالب بعملة قرض الشركاء الميسر). وسوف تؤكد الإدارة ما إذا كانت الترتيبات تتماشى مع إطار عمل قروض الشركاء الميسرة.

# مشروع خطاب التعهد

عزيزي رئيس الصندوق،

يسرني أن أبلغكم بأن حكومة [اسم البلد] تعتزم المساهمة في التجديد الحادي عشر للموارد:

**المساهمات**

ستكون المساهمة (اشطب إن كان لا ينطبق)

- كمساهمة أساسية:

[المبلغ بالدولار الأمريكي أو بعملة أخرى]

- التعويض إطار القدرة على تحمل الديون:

[المبلغ بالدولار الأمريكي أو بعملة أخرى]

- مساهمة تكميلية غير مقيدة

[المبلغ بالدولار الأمريكي أو بعملة أخرى]

لقضايا المناخ/التمايز بين الجنسين/الشباب/التغذية (اشطب كمال هو ملائم)

**التسديد**

ونحن نعتزم (ضع علامة ✓ كما هو ملائم)

(أ) تقديم دفعة مقدمة واحدة ☐

(ب) تقديم وثيقة مساهمة تؤكد مبلغ المساهمة وطريقة الدفع وعدد الأقساط والجدول الزمني ☐

**قروض الشركاء الميسرة** (اشطب إن كان لا ينطبق)

كما تعتزم حكومة [*اسم البلد*] أيضاً تقديم قرض من قروض الشركاء الميسرة بمبلغ [*دولار أمريكي أو عملة أخرى*]. وترد التفاصيل في نموذج التعهدات الخاص بقروض الشركاء الميسرة

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

# تعهدات الدول الأعضاء للمساهمة في التجديد الحادي عشر للموارد بتاريخ []

*[سيتم استكمال الملحق بعد إتمام الدورة الخامسة لهيئة مشاورات التجديد الحادي عشر للموارد]*

| الدول الأعضاء | *المساهمات الأساسية بالدولار الأمريكي* | *المساهمات في إطار القدرة على تحمل الديون بالدولار الأمريكي* | *المساهمات التكميلية غير المقيدة بالدولار الأمريكي* | *عنصر المنحة في قروض الشركاء الميسرة بالدولار الأمريكي* | *المبلغ الإجمالي بالدولار الأمريكي* | *وحدة الالتزام* | *المساهمات الإجمالية بالعملة المحلية* | *المعادل بوحدات حقوق السحب الخاصة[ج]* |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| أفغانستان | | | | | | | | |
| ألبانيا | | | | | | | | |
| الجزائر | | | | | | | | |
| انغولا | | | | | | | | |
| أنتيغوا وبربودا | | | | | | | | |
| الأرجنتين | | | | | | | | |
| أرمينيا | | | | | | | | |
| النمسا | | | | | | | | |
| أذربيجان | | | | | | | | |
| جزر البهاما | | | | | | | | |
| بنغلاديش | | | | | | | | |
| بربادوس | | | | | | | | |
| بلجيكا | | | | | | | | |
| بليز | | | | | | | | |
| بنن | | | | | | | | |
| بوتان | | | | | | | | |
| دولة بوليفيا متعددة القوميات | | | | | | | | |
| البوسنة والهرسك | | | | | | | | |
| بوتسوانا | | | | | | | | |
| البرازيل | | | | | | | | |
| بوركينا فاسو | | | | | | | | |
| بوروندي | | | | | | | | |
| كامبوديا | | | | | | | | |
| الكاميرون | | | | | | | | |
| كندا | | | | | | | | |
| كابو فيردي | | | | | | | | |
| جمهورية أفريقيا الوسطى | | | | | | | | |
| تشاد | | | | | | | | |
| شيلي | | | | | | | | |
| الصين | | | | | | | | |
| كولومبيا | | | | | | | | |
| جزر القمر | | | | | | | | |
| الكونغو | | | | | | | | |
| جزر كوك | | | | | | | | |
| كوستاريكا | | | | | | | | |

| الدول الأعضاء | *المساهمات الأساسية بالدولار الأمريكي* | *المساهمات في إطار القدرة على تحمل الديون بالدولار الأمريكي* | *المساهمات التكميلية غير المقيدة بالدولار الأمريكي* | *عنصر المنحة في قروض الشركاء الميسرة بالدولار الأمريكي* | *المبلغ الإجمالي بالدولار الأمريكي* | *وحدة الالتزام* | *المساهمات الإجمالية بالعملة المحلية* | *المعادل بوحدات حقوق السحب الخاصة[3]* |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| كوت ديفوار | | | | | | | | |
| كرواتيا | | | | | | | | |
| كوبا | | | | | | | | |
| قبرص | | | | | | | | |
| جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية | | | | | | | | |
| جمهورية الكونغو الديمقراطية | | | | | | | | |
| الدانمرك | | | | | | | | |
| جيبوتي | | | | | | | | |
| دومينيكا | | | | | | | | |
| الجمهورية الدومينيكية | | | | | | | | |
| إكوادور | | | | | | | | |
| مصر | | | | | | | | |
| السلفادور | | | | | | | | |
| غينيا الاستوائية | | | | | | | | |
| إريتريا | | | | | | | | |
| إستونيا | | | | | | | | |
| إثيوبيا | | | | | | | | |
| فيجي | | | | | | | | |
| فنلندا | | | | | | | | |
| فرنسا | | | | | | | | |
| غابون | | | | | | | | |
| غامبيا | | | | | | | | |
| جورجيا | | | | | | | | |
| ألمانيا | | | | | | | | |
| غانا | | | | | | | | |
| اليونان | | | | | | | | |
| غرينادا | | | | | | | | |
| غواتيمالا | | | | | | | | |
| غينيا | | | | | | | | |
| غينيا-بيساو | | | | | | | | |
| غيانا | | | | | | | | |
| هايتي | | | | | | | | |
| هندوراس | | | | | | | | |
| هنغاريا | | | | | | | | |
| آيسلندا | | | | | | | | |
| الهند | | | | | | | | |
| إندونيسيا | | | | | | | | |
| جمهورية إيران الإسلامية | | | | | | | | |
| العراق | | | | | | | | |
| أيرلندا | | | | | | | | |
| إسرائيل | | | | | | | | |

| الدول الأعضاء | *المساهمات الأساسية بالدولار الأمريكي* | *المساهمات في إطار القدرة على تحمل الديون بالدولار الأمريكي* | *المساهمات التكميلية غير المقيدة بالدولار الأمريكي* | *عنصر المنحة في قروض الشركاء الميسرة بالدولار الأمريكي* | *المبلغ الإجمالي بالدولار الأمريكي* | *وحدة الالتزام* | *المساهمات الإجمالية بالعملة المحلية* | *المعادل بوحدات حقوق السحب الخاصة[ج]* |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| إيطاليا | | | | | | | | |
| جامايكا | | | | | | | | |
| اليابان | | | | | | | | |
| الأردن | | | | | | | | |
| كازاخستان | | | | | | | | |
| كينيا | | | | | | | | |
| كيريباس | | | | | | | | |
| الكويت | | | | | | | | |
| قيرغيزستان | | | | | | | | |
| جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية | | | | | | | | |
| ليسوتو | | | | | | | | |
| ليسوتو | | | | | | | | |
| ليبريا | | | | | | | | |
| ليبيا | | | | | | | | |
| لكسمبرغ | | | | | | | | |
| مدغشقر | | | | | | | | |
| ملاوي | | | | | | | | |
| ماليزيا | | | | | | | | |
| ملديف | | | | | | | | |
| مالي | | | | | | | | |
| مالطة | | | | | | | | |
| جزر مارشال | | | | | | | | |
| موريتانيا | | | | | | | | |
| موريشيوس | | | | | | | | |
| المكسيك | | | | | | | | |
| ولايات ميكرونيزيا الموحدة | | | | | | | | |
| منغوليا | | | | | | | | |
| الجبل الأسود | | | | | | | | |
| المغرب | | | | | | | | |
| موزامبيق | | | | | | | | |
| ميانمار | | | | | | | | |
| ناميبيا | | | | | | | | |
| ناورو | | | | | | | | |
| نيبال | | | | | | | | |
| هولندا | | | | | | | | |
| نيوزيلندا | | | | | | | | |
| نيكاراغوا | | | | | | | | |
| النيجر | | | | | | | | |
| نيجيريا | | | | | | | | |
| نيوي | | | | | | | | |
| النرويج | | | | | | | | |

| الدول الأعضاء | *المساهمات الأساسية بالدولار الأمريكي* | *المساهمات في إطار القدرة على تحمل الديون بالدولار الأمريكي* | *المساهمات التكميلية غير المقيدة بالدولار الأمريكي* | *عنصر المنحة في قروض الشركاء الميسرة بالدولار الأمريكي* | *المبلغ الإجمالي بالدولار الأمريكي* | *وحدة الالتزام* | *المساهمات الإجمالية بالعملة المحلية* | *المعادل بوحدات حقوق السحب الخاصة[3]* |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عمان | | | | | | | | |
| باكستان | | | | | | | | |
| بالاو | | | | | | | | |
| بنما | | | | | | | | |
| بابوا غينيا الجديدة | | | | | | | | |
| باراغواي | | | | | | | | |
| بيرو | | | | | | | | |
| الفلبين | | | | | | | | |
| البرتغال | | | | | | | | |
| قطر | | | | | | | | |
| جمهورية كوريا | | | | | | | | |
| جمهورية مولدوفا | | | | | | | | |
| رومانيا | | | | | | | | |
| الاتحاد الروسي | | | | | | | | |
| رواندا | | | | | | | | |
| سانت كيتس ونيفس | | | | | | | | |
| سانت لوسيا | | | | | | | | |
| سانت فنسنت وجزر غرينادين | | | | | | | | |
| ساموا | | | | | | | | |
| ساو تومي وبرينسيبي | | | | | | | | |
| المملكة العربية السعودية | | | | | | | | |
| السنغال | | | | | | | | |
| سيشيل | | | | | | | | |
| سيراليون | | | | | | | | |
| جزر سليمان | | | | | | | | |
| الصومال | | | | | | | | |
| جنوب أفريقيا | | | | | | | | |
| جنوب السودان | | | | | | | | |
| إسبانيا | | | | | | | | |
| سري لانكا | | | | | | | | |
| السودان | | | | | | | | |
| سورينام | | | | | | | | |
| سوازيلند | | | | | | | | |
| السويد | | | | | | | | |
| سويسرا | | | | | | | | |
| الجمهورية العربية السورية | | | | | | | | |
| طاجيكستان | | | | | | | | |
| تايلند | | | | | | | | |
| جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة | | | | | | | | |
| تيمور - ليشتي | | | | | | | | |
| توغو | | | | | | | | |

| الدول الأعضاء | *المساهمات الأساسية بالدولار الأمريكي*[1] | *المساهمات في إطار القدرة على تحمل الديون بالدولار الأمريكي*[1] | *المساهمات التكميلية غير المقيدة بالدولار الأمريكي*[1] | *عنصر المنحة في قروض الشركاء الميسرة بالدولار الأمريكي*[1] | *المبلغ الإجمالي بالدولار الأمريكي*[1] | *وحدة الالتزام* | *المساهمات الإجمالية بالعملة المحلية* | *المعادل بوحدات حقوق السحب الخاصة*[2] |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| تونغا | | | | | | | | |
| ترينيداد وتوباغو | | | | | | | | |
| تونس | | | | | | | | |
| تركيا | | | | | | | | |
| توفالو | | | | | | | | |
| أوغندا | | | | | | | | |
| الإمارات العربية المتحدة | | | | | | | | |
| المملكة المتحدة | | | | | | | | |
| جمهورية تنزانيا المتحدة | | | | | | | | |
| الولايات المتحدة | | | | | | | | |
| أوروغواي | | | | | | | | |
| أوزبكستان | | | | | | | | |
| فانواتو | | | | | | | | |
| جمهورية فنزويلا البوليفارية | | | | | | | | |
| فييت نام | | | | | | | | |
| اليمن | | | | | | | | |
| زامبيا | | | | | | | | |
| زمبابوي | | | | | | | | |
| **الإجمالي التجديد** | | | | | | | | |

[1] بعد تحويل المبلغ إلى قيمته بالدولار الأمريكي باستخدام متوسط وحدات سعر الصرف على النحو المبين في الفقرة 10 من قرار التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق

[2] بعد التحويل من القيمة الدولارية باستخدام متوسط وحدات سعر الصرف على النحو المبين في الفقرة 10 من قرار التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق